تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

الجزء الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليق الفرائد على
تسهيل الفوائد

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدماميني، محمد بن أبي بكر
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد./ محمد بن أبي بكر الدماميني؛
محمد بن عبدالرحمن المفدى.- الرياض ، ١٤٢٥هـ
٨ مج.
ردمك: ٢ - ٨٩٣ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٣ - ٨٩٨ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (ج٥)
١- اللغة العربية - النحو أ- المفدى، محمد بن عبدالرحمن (محقق)
ب- العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٥/٢٣٩٤

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٢٣٩٤
ردمك: ٢ - ٨٩٣ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٣ - ٨٩٨ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (ج٥)

الطبعة الثالثة
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

المحتويات

الباب الواحد والعشرون
٢١ ـ «باب تعدي الفعل ولزومه»

والمراد بتعدي الفعل تجاوزه[١] فاعله إلى مفعول به، والمراد بلزومه عدم تجاوزه[٢] إلى مفعول به.

«**إن اقتضى**» أي: طلب «**فعلٌ**» اسماً «**مصوغاً**[٣] **له**» [منه[٤]]، أي: يصح أن يصاغ له منه «**باطراد**» احترازاً مما تعدى بحرف جر، ثم حذف / ذلك ٢٥٨
الحرف ضرورة نحو:

تمرون[٥] الديار[٦] . . . .

(١) مجاوزة، د.

(٢) مجاوزته، د.

(٣) مصنوعا، ز.

(٤) سقطت من، د، وأدرجت في المتن في (ز، ظ) وليست في، م. والصحيح عدم إلحاقها بالمتن؛ لأن الشارح سينص في ص ٩ أثناء مناقشاته للمصنف على أنها ساقطة من المتن، والكلام مفتقر إليها.

(٥) يمرون، ز.

(٦) . . . . ولم تعوجوا   كلامكم عليَّ إذاً حرام

ويروى: (مررتم بالديار . . .) (أتمضون الرسوم ولا تحيَّا). وهذه رواية الديوان، وفي الكامل: أن الرواية (تمرون الديار. . .) من إنشاد الكوفيين، وأن الرواية الصحيحة عن عمارة بن بلال بن جرير: (مررتم بالديار. . .). والبيت من قصيدة لجرير بن الخطفي هجا فيها الأخطل وقومه. مطلعها:

متى كان الخيام بذي طلوح؟   سقيت الغيث أيتها الخيام =

فإنه إذا اضطر قيل[١]: الديار ممرورة[٢]. «**اسم مفعول**» مرفوع بقوله: مصوغاً «**تام**» احترازاً[٣] مما يصاغ منه اسم مفعول مفتقر[٤] إلى حرف جر، فإنه لازم لا متعدٍ، نحو: مررت بزيد، فهو ممرور به «**نصبه [مفعولا به]**[٥]» أي نصب ذلك الفعل المقتضي الاسم المصوغ له[٦] منه[٧] اسم مفعول تام، ففاعل (نصب) ضمير يعود إلى الفعل المتقدم، وضمير النصب ـ من قوله: (نصبه) ـ يعود إلى المصوغ المذكور قبل[٨].

وهذا الذي ذكره من أن الفعل ينصب المفعول به هو قول البصريين، وهو الصحيح، وليس الناصب الفاعل خلافاً لهشام، ولا مجموع الفعل والفاعل خلافاً للفراء، ولا معنى المفعولية خلافاً لخلف.

وحجة[٩] هشام الدوران، ويرده (إطعام يتيماً[١٠])؛ إذ لا فاعل ملفوظ ولا كالملفوظ.

= وقبل الشاهد:

أقول لصحبتي لما ارتحلنا: ودمع العين منهمر سجام

وبعده:

أقيموا إنما يوم كيوم ولكن الرفيق له ذمام

جرير ٥١٢ ـ ٥١٥، الكامل ١: ٣٣ ـ ٣٤، ابن يعيش ٨: ٨، ٩، ١٠٣، المقرب ١: ١١٥، الرضيّ ٢: ٢٧٣، ابن عقيل ١: ٤٥٦، المغني ١: ١٠٧، ٢: ٢٥٦، المقاصد ٢: ٥٦٠، السيوطيّ ١: ٣١٢ ـ ٣١٣، ٨٦٦، الهمع ٢: ٨٣، الخزانة ٣: ٦٧١ ـ ٦٧٢، الدرر٢: ١٠٧.

(١) قبل، ز.
(٢) مجرورة، ظ.
(٣) أهملت الزاي في، ظ.
(٤) مفتقرا، د.
(٥) سقطت من، ز، ظ، والصحيح ثبوتها.
(٦) ليست في، د.
(٧) سقط الضمير من (ز، ظ) واتصل الجار بـ (اسم).
(٨) مثل، د.
(٩) ليس العاطف في أصول التحقيق، ولكن السياق محتاج إليه.
(١٠) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ ١٤، ١٥ البلد ٩٠.

وحجة الفراء أنهما كالشيء الواحد بأدلة، ولا يعمل بعض الشيء، ويبطله جواز الفصل بينهما، فليسا كالشيء الواحد من كل وجه، وجواز: جاء الضارب زيداً، فقد عمل الفاعل وحده، وهو كالجزء من فعله ومن موصوله(١).

ويرد قول خلف: لم أضرب زيداً، وضُرب زيد.

ثم في كلام المصنف مناقشات:

أما أولاً ففيه ثلاثة تجوزات: حذف الموصوف، وإطلاق المصوغ، والمراد قبوله، وحذف قوله: (منه) كما عرفته [آنفاً(٢)].

وأما ثانياً فالتعريف الذي انطوى عليه كلامه دوريّ؛ لأنا لا نعلم أنه يبنى من الفعل اسم مفعول تام حتى نعلم أنه فعل متعدٍ وبالعكس، ولا يخفى أنه إنما أراد التعريف، وإن لم يورده على هيئة الحدود.

وأما ثالثاً فذكره(٣) الخلاف في رافع الفاعل(٤) دون ناصب المفعول يوهم أنه لا خلاف في ذلك، والخلاف [فيه(٥)] مأثور ومشهور(٦) [كما أسلفناه(٧)].

وأما رابعاً فلأنه يلزمه أن تكون(٨) (الدار) - في: (دخلت الدار) - و(المسجد) - في قولك: (دخلت المسجد) - مفعولاً به؛ لأنك تقول: الدار مدخولة، والمسجد مدخول، وهو لا يرى ذلك، ولاهو الواقع؛ لأن الفرق(٩) بين المفعول به والمفعول فيه أن الأول محل للفعل دون الفاعل كضربت زيداً، والثاني محل(١٠)

---

(١) موصولة، ظ.

(٢) ليست في، د.

(٣) فذكر، ز، ظ.

(٤) الفعل، ز، ظ، والشارح يشير إلى ما ذكره المصنف من أن الفاعل مرفوع بالمسند لا بالإسناد خلافا لخلف. انظر ص ٧٥ التسهيل، ٤: ٢٢١ من هذا الشرح.

(٥) سقطت من ز، ظ.
(٦) مشـــهور، ظ.

(٧) ليست في، د، وانظر ص ١٤٠٧.
(٨) يكون، ز، ظ.

(٩) العرق، د.
(١٠) في محل، ز، وهو وهم.

لهما، كجلست أمـامك، وليست الدار، ولا المسجد من النوع الأول قطعاً، فبقي أن يكونا[١] من الثاني، لكن صدّ عن هذا أن للنوع الثاني إذا كان مكاناً شرطاً، وهو الإبهام، وقد فقد وأن يطرد توارد[٢] العامل[٣] عليه فلا يختص بعامل دون آخر، مما لا ينافي معناه، وهذا مفقود أيضاً، فتعين أن يكون ظرفاً في المعنى دون الصناعة، وهو المنصوب على التوسع.

وقولنا: (مما لا ينافي معناه) احتراز من نحو: مات زيد فرسخين أو يومين، فإنه لا يصح، ولايقدح تخلفه[٤] في ظرفيتهما[٥] في: (سار فرسخين أو يومين[٦]) «**وسمي**[٧]» هذا الناصب «**متعدياً، وواقعاً، ومجاوزاً، وإلا**» يقتض الفعل ما ذكـر من الاسم المصوغ له باطراد اسم مفعول تام «**فلازماً**» [أي[٨]] فإنه يسمى لازمـاً، ويسمى أيضـاً قاصراً، وغـير متعـدٍ. «**وقد يشهر**[٩]» الفعل «**بالاستعمالين**»، أي: التعدي واللزوم، وهو نوعان:

ما يكون في حالة القصور غير متعد ألبتة، نحو: قعد.
وما يكون متعدياً بالحرف، نحو: شكر ونصح.

وقـولـه: (يشهـر[٩]) يشمـل ما إذا كان الاستعمالان[١٠] المشهوران في رتبة واحدة، نحو: فَغَرَ فوه، وفَغَر فاه[١١]، أو في مرتبتين كشكرت زيداً، وشكرت

(١) يكون، د، ز، ظ، والضمير عائد إلى الدار والمسجد.
(٢) لوارد، ز.
(٣) كذا في، د، ز، ظ، والمناسب: (العوامل).
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) دار فتقهما، ز، بإهمال التاء.
(٦) عطفت بالواو في، ز، ظ.
(٧) ويسمى، م.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) يشتهر، د.
(١٠) الاستعمال، ظ.
(١١) فعرفوه وتعرفاه، ز، وهو تصحيف.

له، ونصحت زيداً، ونصحت له، فإن الاستعمالين مشهوران، لكن رتبهما في ذلك متفاوتة[١]؛ إذ تعديهما بالحرف هو الأكثر.

وخرج بالشهرة ما إذا كان أحد الاستعمالين شاذاً كقوله[٢]:

تمرون[٣] الديار ولم تعوجوا   كلامكم عليّ إذن[٤] حرام[٥]

«**فيصلح للاسمين**». أي: المتعدي واللازم، وهذا القسم مختلف فيه على ثلاثة مذاهب:

فقيل: هو قسم برأسه، وهو الصحيح، وعليه مشى المصنف.

[وقيل: الأصل التعدي بالجار[٦]].

وقيل: الأصل التعدي بنفسه، والجار زائد.

«**وإن علّق**» الفعل «**اللازم بمفعول به معنى عدّي بحرف جر**» نحو: (آمنت بالله)، وأقبلت على الخير، وأعرضت عن الشر. «**وقد يجرى**» بالبناء للمفعول «**مجرى المتعدي شذوذاً**» كقوله[٧]:

/ تحنّ فتبدي[٨] مابها من صبابة[٩] وأخفي[١٠] الذي لولا الأسى[١١] لقضاني[١٢]. ٢٥٩

---

(١) متقاربة، ز، ط.

(٢) جرير.

(٣) يمرون، ز.

(٤) إذا، ز.

(٥) تقدم في ص ١٤٠٦.

(٦) مابين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٧) أعرابي من بني كلاب، وقيل: عروة بن حزام، وليس في ديوانه.

(٨) أهملت الفاء في، ز.

(٩) أهملت الياء في، ز.

(١٠) أهملت الفاء في، د.

(١١) الأسا، د، الأسي، ز.

(١٢) لقضائي، ز، وقبل الشاهد:

هوى ناقتي خلفي وقدامي الهوى   وإني وإياها لمختلفان

وبعده:

فيا كبدينا أجملا قد وجدتما   بأهل الحمى مالم يجد كبدانِ

الكامل ١: ٣١ - ٣٢، شرح التسهيل ٩٠:أ، ابن مالك ١: ٢٣٥، ابن الناظم ٩٦، المغني ١: =

أي: لقضي[1] عليّ، وكقوله تعالى: (وَ[لَكِنْ][2] لَاتُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا[3]) وقوله: (لَأَقْعُدَنَّ[4] لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ[5])، كذا مثّل المصنف[6] بالبيت والآيتين، ويمكن أن يقال في (لقضاني) إنه ضمِّن معنى الإهلاك، أي: لأهلكني، وفي آية المواعدة أن [ما[7]] ذكره مبنيّ على أن المراد بالسر النكاح، أي: لاتواعدوهن على سر، ويحتمل أن يكون على بابه[8] صفة لمصدر محذوف، أي: وعدا سراً؛ لأن المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن؛ إذ[9] مسارّتهن[10] في الغالب مما يستحيى[11] من المجاهرة[12] به، ويظهر على هذا أن يكون الاستثناء منقطعاً في قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا[3]﴾، ويمكن أيضاً في قوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ[5]﴾ أنه ضمِّن معنى اللزوم[13]، [أي[7]] لألزمنَّ لهم صراطك.

«أو لكثرة الاستعمال» نحو: دخلت الدار، وذهبت الشام؛ لأنهم كانوا ينتجعونها كثيراً، فيحتاجون إلى الإخبار عن ذهابهم إليها غالباً.

= ١٥٢، ٢: ٦٣٨، المقاصد ٢: ٥٥٢ - ٥٥٦، السيوطي ١: ٤١٤ - ٤١٥، الهمع ٢: ٢٩، ٨١، الدرر ٢: ٢٢ - ٢٣، ١٠٦.

(١) يقضى، ز.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٣) ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ ...... إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا .... ﴾ ٢٣٥ البقرة ٢.

(٤) ولأقعدن، ز، ظ، وهو خطأ.

(٥) ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى ..... ﴾ ١٦ الأعراف ٧.

(٦) في شرح التسهيل ٩٠: أ.

(٧) ليست في، د.

(٨) باب، ز.

(٩) ان، ز.

(١٠) مساوتهن، ز، ظ.

(١١) يستحى، د، ز، يستهجن، ظ.

(١٢) المجاهدة، ز.

(١٣) الزم، ز، ظ.

«أولتضمن[١] معنىً يوجب ذلك» نحو: (أرحبكم الدخول في طاعة الكَرْماني[٢]). قاله نصر بن سيَّار[٣]، و (إن بسراً[٤] طلع اليمن[٥])، قاله علي رضي الله عنه[٦]، أي (أوسعكم) و (بلغ)، وقالوا: فرقت زيداً، أي: خفته[٧]، قاله ابن عصفور، وقوله[٨]: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ[٩]﴾، [أي[١٠]] أهلكها أو

(١) لتضمين، د، م.

(٢) جُدَيع بن علي بن شبيب الأزدي المعنيّ (. . ـ ١٢٩هـ/ . . . ـ ٧٤٧م)، ولد بكرمان، وإليها نسب. أحد الدهاة الفرسان. قاتل نصر بن سيار والي مروان بن محمد بن على خراسان، وظاهره أبو مسلم الخراساني على ذلك، ولكن نصرا كتب إليه يعرضُ عليه الصلح فأجاب الكرماني، ولما اجتمعا لذلك وجّه نصر إليه جندا فقتلوه بالرحبة. الطبري ٩: ٩١ ـ ٩٣، ابن حزم ٣٨١.

(٣) . . . ابن رافع بن حَرِّيّ الكناني (٤٦ ـ ١٣١هـ / ٦٦٦ ـ ٧٤٨م) شجاع داهية. ولي إمرة بلخ، ثم خراسان من قبل هشام بن عبد الملك سنة ١٢٠هـ، وقام بغزوات في ما وراء النهر، وشهد ظهور الدعوة للعباسيين، وظل قائماً بأمر بني أمية مدافعاً دونهم حتى ظهر أبو مسلم فظل يلاحق نصراً، ونصر يقاومه، حتى أدركته الوفاة. الطبري ٩: ١١٢، ابن حزم ١٨٣ ـ ١٨٤، الخزانة ١: ٣٢٦.

(٤) أعجمت السين في، د، ز، ظ، وهو خطأ، والمعنيّ: أبو عبد الرحمن بسر بن أرطاة أو ابن أبي أرطاة عمير بن عويمر العامري القرشي (. . ـ ٨٦هـ / . . . ـ ٧٠٥م). من قواد معاوية الجبابرة، وجّهه إلى المدينة ثم إلى مكة ثم إلى اليمن فأخضعهن، ولكن علياً ـ رضي الله عنه ـ وجه إليه حارثه ابن قدامة فطرده من اليمن، وبعد مقتل عليّ ولّاه معاوية على البصرة، ثم على البحر، وغزا الروم حتى بلغ القسطنطينية، لكنه أصيب في عقله بعد ذلك. وفي صحبته خلاف، والصحيح نفيها. واختلفوا أيضاً في مولده ومتوفاه. الطبريّ ٦: ٨٠ ـ ٨١، الاستيعاب ١: ١٥٤ ـ ١٦٣، الإصابة ١: ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٥) أهملت الياء في، ظ.

(٦) من خطبة ارتجلها حين جاءه عاملاه على اليمن عبيد الله بن عباس وسعيد بن نمران، لما غلبهما بسر، ولفظه: (. . . . أنبئت بسرا قد اطّلع اليمن. . .) نهج البلاغة ١: ٦٩ ـ ٧٢، الطبري ٦: ٨٠ ـ ٨١.

(٨) وقالوا في، ز، ظ.

(٧) خفية، ز، خففته، ظ.

(٩) ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ ١٣٠ البقرة ٢.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

امتهنها، وقد عُكس هذا، فضمِّن المتعدي معنى القاصر فوصل[١] بالواسطة نحو: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا[٢]﴾، ضمِّن معنى (كفروا)، ونحو:

....يقـرأن[٣] بالـســور[٤]

ضمن معنى (يتبركن).

«واطـرد[٥] الاستغنـاء عن حرف الجر[٦] المتعيّـن» وهو احتراز عن غير المتعين نحو: رغبت أن[٧] تفعل، فإنه لا يجوز حذفه؛ إذ لا يُدرى هل التقدير: في أن، أوعن [أن[٨]]؟ وأما: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ[٩]﴾ فإنما حذف الجار فيها للقرينة المعينة له، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف[١٠] - في الحقيقة - في القرينة. «مع (أنَّ)» نحو: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ [تَجْرِى][١١]﴾[١٢]. «و(أنْ)»

---

(١) فوصلوا، د.

(٢) ﴿.... وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا....﴾ ١٤ النمل ٢٧.

(٣) يعران، ز، ظ.

(٤) للقتال الكلابيّ أو الراعي النميريّ، وهو بتمامه:

هن الحرائر لا ربات أحمـــرة سود المحاجر لا يقرأن بالســـور

وتقدم في ٢: ٢٧٢.

(٥) واطراد، ز، ظ.

(٦) أهملت الجيم في، ظ.

(٧) في أن، ظ.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ . وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن ....﴾ ١٢٧ النساء ٤.

(١٠) والخلاف، ز، ظ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) ﴿..... مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ.....﴾ ٢٥ البقرة ٢.

نحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ﴾[(١)] وإنما كثر حذف[(٢)] [الجار[(٣)]] مع (أنّ) و (أنْ) قياساً لاستطالتهما[(٤)] بصلتيهما[(٥)].

«محكوما على موضعهما بالنصب لا بالجر، خلافاً للخليل والكسائي»

فإنهما قالا: الموضع[(٦)] بعد حذف الجار محكوم له بالجر لا بالنصب استدلالاً بقول الشاعر[(٧)]:

وما زرت ليلى أن تكون[(٨)] حبيبة إليّ ولا دينٍ بها[(٩)] أنا طالبه[(١٠)]

بجر[(١١)] (دين) عطفاً على محل (أن تكون[(١٢)]؛ إذ أصله: لأن تكون[(١٢)]) والوجه هو[(١٣)] الأول، لضعف[(١٤)] حرف الجر [عن[(١٥)]] أن يعمل مضمراً.

---

(١) ﴿... وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا، إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ... أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ...﴾ ٨٩، ٩٠ النساء ٤.

(٢) الحذف، د.

(٣) ليست في، د.

(٤) لاستقلاليهما، ز، لاستغلالهما، ظ.

(٥) بصلتهما، ز، ظ.

(٦) الوضع، ز.

(٧) الفرزدق.

(٨) يكون، ز.

(٩) لها، د.

(١٠) من قصيدة مدح فيها المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزوميّ. مطلعها:

تقول ابنة الغوثي: مالك هاهنا وأنت تميمي مع الشرق جانبه!!

وقبل الشاهد:

فقلت لها: الحاجات يطرحن بالفتى وهمّ تعنّاني معنًّى ركائبه

وبعده:

فكائن تخطت من فساطيط عامل إليك ومن خرق تعاوى ثعالبه

رواية الديوان وسيبويه: (ومازرت سلمى...) الفرزدق ١: ٩٢ - ٩٣، سيبويه ١: ٤١٨، شرح التسهيل ٩٠: أ، ابن مالك ١: ٢٣٥، ابن الناظم ٩٧، المغني ٢: ٥٨١، المقاصد ٢: ٥٥٦ - ٥٦٠، الأشمونيّ ٢: ٩٢، ٢٣٥، السيوطيّ ٢: ٨٨٥ - ٨٨٦، الهمع ٢: ٨١، الدرر ٢: ١٠٥.

(١١) فجر، د.

(١٢) يكون، ز، ظ.

(١٣) في، ز، ظ.

(١٤) ضعف، ز، ظ.

(١٥) سقطت من، ز، ظ.

قالوا: ولا حجة في البيت؛ لاحتمال أن يكون[1] عطفا على توهم دخول اللام.

وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم.

ويجاب: بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات[2].

وهذا الذي حكاه المصنف عن الخليل موافق لحكاية صاحب البسيط[3]، فإنه نقل عن الخليل أن الموضع محكوم له بالجر.

قال الشارح[4]: والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال: أنه في محل نصب، ثم قال: [ولو قال[5]] إنسان: إنه في موضع جر لكان قولاً قوياً، والأولى[6] قول الخليل. يعني: كونه في موضع نصب [ولم يصرح[5]] بأنه مذهب له، واختار السيرافي كون المحل جراً، وقوله[7] بصحة تقديم (أن) وصلتها على الفعل في مثل قولك: أكرمتك أنك فاضل، فلو[8] لم تكن[9] اللام هي العاملة لامتنع التقديم؛ ضرورة أن الفعل ـ حينئذٍ ـ هو العامل، فيصير بمنزلة قولك: عرفت أن زيداً قائم، ولا يجيز[10] أحد[11]: أن زيداً قائم عرفت **«ولا يعامل بذلك**

(١) أهملت الياء في، د.

(٢) راجع هذه المناقشة في المغني ٢ : ٥٨١ .

(٣) لعله يعنى ابن العلج، وفي الأمر احتمال وضحناه في ٢ : ٦٨ .

(٤) ابن قاسم.

(٥) ليس في، ظ.

(٦) والأول، ز، ظ.

(٧) وقوله، د.

(٨) ولو، د.

(٩) يكن، ذ، ز.

(١٠) يخبر، ز.

(١١) أحدا د.

لتعين الجار غيرهما، خلافاً للأخفش الأصغر» وهو علي بن سليمان[١] البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد، فيجوز على مذهبه أن تقول[٢]: بريت القلم السكين، أي بالسكين، فحذف الجار لتعينه[٣].

وفي شرح المقرب لابن عصفور أن الأخفش هذا زعم في الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين[٤] الحرف[٥] وتعين موضعه، وأن المسهِّل لذلك طول الفعل[٦] بالمفعولين، وأنه لا يجيز ذلك قياساً في الفعل المتعدي لواحد بحرف الجر، قال: وإلى مثل / ذلك ذهب أبو ٢٦٠
الحسن بن الطراوة، فمن الجائز عندهما: بريت القلم السكين، وقبضت الدراهم زيداً، وأخذت المال عمراً، ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ[٧]﴾ الآية.

قال ابن عصفور: [ويحتمل أن (قومه) مفعول و (سبعين) بدل، والمجرور محذوف، أي من بني إسرائيل، ويكون المراد بـ (قومه) نخبة[٨] قومه لا جميعهم.

قلت: وفي نقل ابن عصفور[٩]] عن الأخفش المذكور مخالفة لنقل المصنف،

(١) أبو الحسن ابن الفضل (. . ـ ٣١٥هـ / . . . ـ ٩١٧م). من نحاة بغداد، وثالث الأخافشة الثلاثة المشهورين؛ لذلك لقب: الأصغر. أخد أيضاً عن: اليزيدي، وأبي العيناء، وله من الكتب: شرح على كتاب سيبويه، الأنواء، التثنية والجمع. مات ببغداد. القفطيّ ٢: ٢٧٦ ـ ٢٧٨، الوفيات ٣: ٣٠١ ـ ٣٠٣، البغية ٢: ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) يقول، ز.

(٣) أهملت الياء في، د.

(٤) يعين، د.

(٥) الفعل، د، ز، ظ والصواب صنيعي؛ لأن الكلام في الحرف.

(٦) الفصل، د.

(٧) ﴿. . . . سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ. . . . .﴾ ١٥٥ الأعراف ٧.

(٨) أهملت حروفها في، ظ.

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

من حيث أن في الأول تفصيلاً بين ماتعدى[١] إلى مفعول واحد بحرف الجر، فلا يحذف الجـار وإن تعـين، وبين ماتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجـار، فيجـوز حذف الجار منه بالشرط الذي ذكره ونقل المصنف يقتضـي الجواز في القسمين.

«**ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو**» قول الفرزدق:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟ «**أشارت كليبٍ بالأكفّ الأصابع**[٢]»

قيل: وليس بضرورة، ووجه ضعفه أن فيه تقديم الضعيف[٣] على القويّ، وضعف الضعيف بأمرين: الحرفية والحذف، وقوة القويّ: بالفعلية والذكر.

«**فصل**»: في الكلام على ما يتعدى من الأفعال في غير باب (ظن) وباب (أعلم[٤]) وأما نحو: (ظن)، ونحو: (أعلم) فقد ذكرا في بابيهما[٥].

«**المتعـدي غير بابي**[٦] (ظن) و (أعلـم)، **متعدٍّ إلى واحد**» نحو: أكل وشرب. «**ومتعدٍّ إلى اثنين**» نحو: أعطى وكسا[٧]. «**والأول**» وهو المتعدي إلى واحـد. «**متعـدٍّ بنفسـه وجوباً**» نحو؛ ضرب زيد عمراً. «**وجائز التعدي واللزوم**» ومثله المصنف[٨]: بـ (نصح)، (شكر).

قال أبـو حيان: ولولا أن المصنف مثله[٩] بذلك لمثلناه بـ (فغر فوه) و(فغر

(١) بعدي، ز.
(٢) مر الكلام عليه في ١: ٢١٨.
(٣) الضعف، ز.
(٤) علم، د، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.
(٥) بابها، ز، ظ.
(٦) باب، ظ.
(٧) وكسى، د، ز، لكن الثاني أعجم الياء.
(٨) في شرح التسهيل ٩٠: ب.
(٩) مثل، د.

فاه[١]). وهـذا[٢] مشكل؛ لأن قوله: (والأول) معناه: والمتعدي إلى واحد، فيصير التقدير: والمتعدي[٣] إلى واحد جائز التعدي وجائز اللزوم، وهو إذا كان لازماً لا يصدق عليه أنه متعدٍ، فيكون قسم المتعدي إلى متعدٍ ولازم، وتمثيل المصنف بـ (نصح) و (شكر) [لذلك[٤]] سالم من ذلك؛ إذ المراد بالمتعدي إلى واحد ما تعلق معناه بمفعول واحد، وكل من (نصح) و (شكر) كذلك، سواء تعدى بنفسه أو بواسطة الحرف، غير أنه كان ينبغي على هذا التقدير أن يقسم إلى متعد بنفسه دائماً كـ (ضرب)، وإلى متعد بحرف دائماً كـ (مرّ)، وإلى متعد بنفسه تارة وبحرف [الجر[٥]] كـ (نصح) و (شكر). **«وكذا الثاني»** وهو مايتعدى إلى اثنين **«بالنسبة إلى أحد المفعولين»** ولو قال: (ثاني المفعولين) لكان أولى، ولم يمثله المصنف[٦] إلا بـ (اختار) و (استغفر)، لأنك تقول: اخترت زيدا الرجال، واخترته من الرجال، واستغفرت الله الذنب، واستغفرته من الذنب.

«والأصل تقديم ما هو فاعل [في[٧]] المعنى[٨] [على ماليس كذلك][٩]» نحو: أعطيت زيداً درهما، فـ (زيد) مفعول في اللفظ، وهو فاعل في المعنى، لأنـه الآخـذ، و (الدرهـم) مفعول في اللفظ والمعنى؛ لأنه المأخوذ، فالأصل تقـديم (زيد)، ولـذا جاز: أعـطيت درهمـه زيدا، وامتنع: أعطيت صاحبه

(١) يفغر فاه ويفغر فوه، د.

(٢) وهو، د.

(٣) المتعدى، ز، ظ.

(٤) كذلك، د، وهو تصحيف واضح، والكلمة ساقطة من ز، ظ.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) في شرح التسهيل ٩٠: ب، ولم يمثل بـ (استغفر)، وإنما فيه: اختار وأمر، وبين ذلك في الثاني بأنه يقال: أمرته الخير، وأمرته بالخير.

(٧) ليسته في، م.

(٨) معنىً، م.

(٩) ليست في، د.

الـدرهم، إلا على قول من أجاز: ضرب غلامه زيداً، كذا قال المصنف في الشرح[١]، وفي المسألة خلاف ذكره الشارح[٢].

«وتقـديم ما لا يجر على ما [قـد[٣]] يجر» نحو: اخترت زيداً الرجال، فالأصل[٤] ـ تقديم (زيد)؛ لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه، بخلاف (الرجال)، فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف، فتقول: اخترت[٥] زيداً من الرجال.

قال المصنف في الشرح[٦]: ولذا[٧] يقال[٨]: اخترت قومه عمراً، ولا يقال: اخترت أحدهم القوم، إلا على قول من أجاز: ضرب غلامه زيداً.

فإن قلت: قد يجتمع في[٩] أحد المفعولين الفاعلية المعنوية، وكونه قد يجرّ، نحـو: كلت زيدا الـطعـام، ووزنت عمرا المال، فإن (زيداً) آخذ للطعام، و(عمرا) آخذ للمال، وكلاهما[١٠] فاعل في المعنى، وقد يجر، فيقال: كلت لزيد الطعام، ووزنت لعمرو المال، والجمع بين موجبي هذين الأمرين غير ممكن، فإن موجب الأمـر الأول استحقـاق التقديم، وموجب الأمر الثاني استحقاق التأخير، فعلى أيّهما يعوّل؟.

قلت: قد يقال التعويل على المرجح المعنوي أولى من التعويل على المرجح

(١) على التسهيل ٩٠: ب.
(٢) ابن قاســم.
(٣) ليست في، د.
(٤) والأصل، ز، ظ.
(٥) احترزت، ز.
(٦) على التسهيل ٩٠: ب.
(٧) ولذلك، د.
(٨) أهملت الياء في، د.
(٩) يجتمع معنا معا في، د.
(١٠) فهو، د.

اللفظي، وقد تمنع[١] علة استحقاق / التقديم [في ذلك[٢]] من أصلها، ٢٦١
فيقال: لا نسلم أن واحداً من زيد وعمرو في هذين المثالين فاعل معنىً؛ لأن المكيل[٣] له، والموزون له لا يقتضي مفهوم فعلهما - وهو (كلت)، و (وزنت) - أنهما فاعلان، بدليل أنك تقول: وزن له ماله ولم يعطه إياه، وكال له طعامه وامتنع من تسلمه إياه بعد ذلك، وفيه بحث. «**وترك هذا الأصل واجب**» حيث يوجد المقتضي لتعين تركه، نحو: ما أعطيت درهماً إلا زيداً، فيجب [هنا[٤]] تأخير المفعول الأول، لأجل الحصر. «**وجائز**» حيث لا يوجد موجب ولا مانع، نحو: أعطيت[٥] زيداً درهماً، وأعطيت درهماً زيداً. «**وممتنع**» حيث يترتب[٦] على ترك الأصل محذور، نحو: أعطيت زيداً عمراً، فهنا يجب أن يكون المقدم هو الأول؛ إذ لو ترك هذا الأصل [فيه[٢]] لترتب عليه الإلباس؛ إذ لا يدرى - بحسب المعنى - من هو الآخذ، ومن هو المأخوذ؟. وهو محذور. «**لمثل القرائن المذكورة فيما مضى**». في باب النائب[٧] [عن[٢]] الفاعل[٨].

«**فصل**»: في تأخير منصوب الفعل وتقديمه وغير ذلك.

«**يجب تأخير منصوب الفعل**» وما يعمل عمله، ولم[٩] يذكر [غير[٢]] الفعل؛ لأن له خصوصية بذلك، وإنما اقتصر عليه؛ لأنه الأصل[١٠]، فإذا امتنع

(١) يمنع، ز، ظ.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) الكيل، ز، ظ.
(٤) ليست في، د.
(٥) ما أعطيت، ز.
(٦) بترتب، ز.
(٧) نائب، ز، ظ.
(٨) راجع ٤: ٢٦٨ - ٢٧٤.
(٩) فلم، ز، ظ.
(١٠) أصل، ز، ظ.

فيه، ففي غيره[١] أولى، مثاله: أنا عارف أن زيداً قائم. «**إن كان**» أي منصوب الفعل «**أنَّ مشددة**» وصلتها، نحو: عرفت أنك قائم.

فإن قلت: لابد من أن يقول (بشرط أن لا يتقدم (أمّا)، فإنك تقول: أما أنك فاضل فعرفت). وقد أهمله.

قلت: قد[٢] قيد[٣] المسألة في باب المبتدأ[٤]، فيؤخذ تقييد هذه من هناك، وقد حكم فيما سيأتي بأن المنصوب بجواب (أما) يجب تقديمه، فيؤخذ التقييد أيضاً من هناك. «**أو**» أن «**مخففة**» من الثقيلة، نحو: علمت أن ستقوم[٥].

فإن قلت: لم قدّرت بعد (أو) كلمة (أن)، ولم تجعل (مخففة) معطوفة على (مشددة)؟.

قلت: لأن (مشددة) حال مؤكدة، فلا يعطف عليها بنيته[٦]؛ لما علم من أن المعطوف على المؤكد مؤكد مثله، وظاهر كلام المصنف يقتضي أن الحكم المذكور[٧] ـ وهو[٨] وجوب تأخير المنصوب ـ ليس ثابتاً لـ (أن[٩]) الثنائية الوضع، وهي الناصبة للفعل، نحو: كرهت أن يقوم ، فعلى هذا يجوز: أن يقوم[١١] كرهت، فحرر الكلام فيه.

---

(١) غير، ز.
(٢) وقد، ظ.
(٣) قيل، ز.
(٤) راجع ٣: ٧١.
(٥) سيقوم، د.
(٦) مبنيه، د.
(٧) زاد بعدها في (ظ): (موكد)، ولا أرى لها معنىً.
(٨) دهو، ز.
(٩) سقطت النون من، ز.
(١٠) تقوم، د.
(١١) أهمل حرف المضارعة في، د.

واختلف في السبب المقتضي للتأخير في (أنّ) وصلتها؛ نحو: عرفت أنك فاضل[١]، فقيل: كراهة الابتداء بـ (أن) المفتوحة، لئلا تلتبس[٢] بـ (أن) التي بمعنى (لعل).

وقيل: لئلا تلتبس[٣] بـ (إن) المكسورة، ولا تدفع[٤] الفتحة الخفية هذا اللبس.

قلت: وإنما لم يلتفتوا إلى اللبس في مثل: أنك فاضل أكرمتك؛ لأن ذلك لا يوقع في محذور؛ إذ المقصود التعليل، وهو حاصل على كل تقدير، سواء ظن السامع (أن) مفتوحة، واللام مقدرة، أو ظنها[٥] مكسورة؛ وذلك لأن التعليل مع الفتح مستفاد من اللام المقدرة، ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بـ (إن) المكسورة تقع[٦] في مثل ذلك جواباً بالسؤال عن العلة مقدر، تقول[٧]: أكرم زيداً إنه فاضل، ولا تكرم[٨] عمراً، إنه جاهل، كأنه قيل: لم أكرمه؟ أو أترك[٩] إكرامه؟، فقيل: إنه فاضل[١٠]، أو إنه جاهل، فاغتفروا هذا اللبس بين الفتح والكسر؛ لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب، ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعاً في خلاف الغرض؛ والله [تعالى[١١]] أعلم

«و» يجب «تقديمه إن تضمن[١٢] معنى استفهام» نحو: (فأيَّ آياتِ الله

(١) أهملت الضاد في، ز.
(٢) يلتبس، ز، ظ.
(٣) يلتبس، ز، ظ.
(٤) يدفع، ز، ظ.
(٥) أهملت الظاء في، د، اظنها، ز.
(٦) يقع، د.
(٧) يقول، ز.
(٨) يكرم، د.
(٩) عطفت بالواو في، د، انزل، ز.
(١٠) فاضل، ز.
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(١٢) يضمن، ز، ظ.

تُنكِرُونَ[(١)]). «**أو شرط**» نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ[(٢)]﴾. «**أو أضيف إلى ماتضمنها**[(٣)]» نحو: غلام أيهم[(٤)] ضربت ؟، وغلام من تضرب أضربه[(٥)].

ولو قال: (تضمنه) بإفراد الضمير، لكان أولى، لعوده إلى أحد الأمرين. «**أو نصبه جواب (أما)**» نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، [وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ[(٦)] ﴾][(٧)].

قلت: لكن بقي عليه أن يقول[(٨)]: (حيث لا فاصل)، وإلا فالتقديم - في نحو[(٩)]: أما في الدار فضربت زيداً - ليس واجباً، «**ويجوز في غير ذلك - إن علم النصب -**». نحو: عمراً ضرب زيد، فإن جهل امتنع، نحو:
٢٦٢ موسى ضرب عيسى. «**تأخير الفعل**» مرفوع على أنه فاعل / (يجوز). «**غير تعجبي**[(١٠)]» حال من الفعل، أي يجوز تأخير الفعل حال[(١١)] كونه غير تعجبي، فلا يجوز: زيدا ما أحسن. **ولا موصول [به**[(٦)]**] حرف**». فلا يجوز - في قولك: يعجبني [أن تكف لسانك[(١٢)]] - [أن تقدم المفعول على الفعل، ولا على الحرف، فلا تقول: يعجبني[(١٣)]] [أن لسانك تكف[(١٢)]]، ولا لسانك أن تكف[(١٤)].

---

(١) (وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ..) ٨١ غافر ٤٠.
(٢) ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ١١٠ الإسراء ١٧.
(٣) تضمنها، م.
(٤) من، د.
(٥) تضربا ضربه، ز.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٧) الآيتان ٩، ١٠ الضحى ٩٣.
(٨) تقول، ز.
(٩) مثل، د. (١٠) تعجبني، ظ. (١١) حالة، د.
(١٢) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(١٤) لسانك ان تكف ولا لسانك أن تكف، ز، لسانك أن تكف ولا أن لسانك تكف، ظ.

قيل: وينبغي أن يقيد بـ (الناصب)[1]، فإنه إذا لم يكن ناصباً جاز أن يتقدم على العامل، نحو: عجبت مما زيداً تضرب.

«ولا مقرون بلام ابتداء» نحو: لسوف يرضـي [زيد عمرا، وهذا مقيد بأن لاتوجد (إن)، فإن وجدت جاز التقديم، نحو: إن[2]] زيدا عمرا ليضرب.

قلت: قد يستغنى عنه بأن المتبادر من اشتراط عدم الاقتران بلام الابتداء أن يكون [لها[3]] الصدر المقتضي لامتناع تقدم ذلك المعمول عليها، وقد علم أنها في باب (إن) محمولة عن مركزها الأصلي، فلا تعتبر[4] صدريتها بالنسبة إلى (إن) وجزئيها[5]، ولذلك عملت[6] (إن) في الخبر مع وجودها، فكذا يعمل الخبر فيما قبلها. **«أو»** لام **«قسم»** نحـو: والله لأضربن زيدا، فلا يجوز: والله زيدا لأضربن. **«مطلقاً»** أي سواء كان ما ذكر من المسائل الخمس الآتية أو غيرها، وليس الإطـلاق راجعـاً إلى القسم بخصـوصـه. **«خلافاً للكوفيين في منع نحـو[7]: زيداً غلامه ضرب»** أي في منعهم نحو هذه المسألة ألبتة، لا في منعهم التقديم وإجازتهم[8] غيره، وهذا بخلاف بقية المسائل الآتية، وفي كلامه إيهام تساويهن[9]، ويمكن تعليل منعهم إياها بأنه يلزم فيها[10] عمدية الفضلة، وفصل المعمول من[11] عامله بأجنبي. **«وغلامه أو غلام أخيه ضرب زيد»** وقد سمع من كلامهم:

---

(١) بالنصب، ز.
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(٣) ليست في، ظ.
(٤) أهمل حرف المضارعة في، د، يعتبر، ظ.
(٥) وجويها، ز، ظ.
(٦) علمت، د، ز.
(٧) في نحو منع، د.
(٨) أهملت الزاي في، ز.
(٩) تساولهن، ظ.
(١٠) معها، د.
(١١) عن، ظ.

رأيــه يحمد الذي أَلِفَ الحــز[(١)] م ويشــقى بســعيه المغــرور[(٢)]

وهو نظير: غلامه ضرب زيد، وأنشد المبرد في الكامل[(٣)]:

شــر يوميــها[(٤)] وأغــواه[(٥)] لها ركبت[(٦)] عنــز[(٧)] بحدج[(٨)] جملا[(٩)]

وهو نظير قولهم: غلام أخيه ضرب زيد.

فإن قلت: (شر يوميها) ظرف زمان لـ (ركبت) في نية التأخير عنه، و(غلام أخيه) مفعول به، فهما مفترقان.

---

(١) أهملت الزاي في، ز.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ز، ومضاف في هامش ظ، وقد استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل ٩١: أ، ولم ينسبه، ولم أره في غير هذين الشرحين.

(٣) ١ : ١٧١.

(٤) يوميهما، ز.

(٥) واغراه، ز.

(٦) ألحقت بالصدر في، د.

(٧) أهملت الزاي في، د. (٨) بجدح، ز.

(٩) أهملت الجيم في، ظ، قال في اللسان ما خلاصته: من قصيدة قالها بعض شعراء جديس حين غزاهم حسان بن تبع وسباهم، وأخذ امرأة منهم اسمها: (عنز)، يقال: إنها فائقة في الجمال، ويقال: بل قالت البيت (عنز) نفسها وقد أخذت سبيّة على جمل. مطلعها:

أخلــق الدهــر بجــوّ طــلا مثــل ما أخلــق سيف خــللا

وقبل الشاهد:

ويــل عنز واســتوت راكــبة فــوق صعــب لم يقتّــل ذلــلا

وبعــده:

لا تــرى من بيتهــا خارجــة وتراهــن إليها رســـــلا

واحتمال الصنعة في هذه القصيدة وارد عندي، بل مترجّح.

شر: يروى بالرفع، فهو خبر مبتدأ محذوف، أي هذا شر، ويروى بالنصب، فهو ظرف متعلق بـ (ركبت)، واكتسب الظرفية من المضاف إليه. أغواه: من الغيّ، فالضمير عائد إلى (يوميها) اتساعا، ويجوز أن يعود على (شر)، فهو بمعنى: أهلك. الحدج: مركب من مراكب النساء.

الكامل ١: ١٧١، الميدانيّ ١: ٣١٥، ٣٧٣، شرح التسهيل ٩١:أ، اللسان ٥: ٣٨٣ - ٣٨٤ (عنز) ط - صادر، الخزانة ١: ١٥٥.

قلت[١]: المسألة مفروضة في [ماهو[٢]] أعم من المفعول به؛ فلهذا[٣] صح الاستشهاد بالبيت هنا.

«وما أراد أخذ زيد[٤]» وهي[٥] كقوله[٦]:

ماشاء أنشأ[٧] ربي[٨] [والذي[٩]] هو لم يشأ[١٠] فلست تراه ناشئاً أبداً[١١]

«وما طعامك أكل إلا زيد». وهي[٥] كقولهم[١٢]:

ما المرء ينفع إلا ربه[١٣] . . . .

«ولا يوقع فعل مضمر متصل على مفسره الظاهر» فلا يجوز: زيدا ضرب، أي ضرب زيد[١٤] نفسه، ومنع هذه المسألة مجمع عليه.

---

(١) فان قلت، ز.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ولهذا، د.

(٤) ربك، د.

(٥) وهو، د.

(٦) مجهول، (٧) أشا، ز، ظ.

(٨) ري، د. (٩) ليست في، ز.

(١٠) ألحقت بالصدر في، د، ز، ظ، والوزن يأبى ذلك.

(١١) أورده ابن مالك في شرح التسهيل ٩١: أ.

(١٢) مثل قولهم، د.

(١٣) تمامه:

. . . . فعلى ما تستهال لغير الله آمال

والشارح ساقه على أنه كلام منثور، لكن ابن مالك استشهد به في شرح التسهيل ٩١: أ كاملا، وقال: قول الشاعر. وقوله (. . . . . فعلى ما . . . .) حق العربية عليه أن يسقط الألف من (ما) لأنها اسم استفهام دخل عليه حرف الجر، والوزن مستقيم في الحالتين، وثبوتها وارد شعرا كقول حسان رضي الله عنه:

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد

(١٤) أهملت الزاي في، د.

قال المصنف[١]: لأنه يستلزم توقف مفهومية[٢] ما لا يستغنى عنه، ـ وهو الفاعل ـ على مايستغنى عنه، وهو المفعول، وهو معنى قول المبرد: لأنه يصير المفعول لابد منه.

فإن قلت: أي فائدة لذكر الظاهر؟.

قلت: تصوير المسألة وتحقيق الواقع[٣]، وليس قيداً له مفهوم ينتفي هذا الحكم بانتفائه، و [هذه[٤]] المسألة تقدمت في أواخر باب (ظن[٥])، وكأنه إنما أعادها هنا توطئة لمسألة الخلاف المذكورة بعدها، على أنه أهمل حكاية الخلاف فيها كما ستقف عليه. «**وقد يوقع على مضاف**[٦] **إليه**» أي: إلى مفسره الظاهر[٧] نحو: غلام هند ضربت، فقد[٨] وقع الفعل على[٩] (غلام) الذي هو مضاف إلى الاسم الظاهر المفسر لفاعل (ضربت) المضمر، وهو هند، ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين، وهو مذهب هشام، ونقل النحاس منعها عن أكثر النحويين[١٠]، والصحيح الجواز، وكان ينبغي للمصنف أن يذكر الخلاف في المسألة لئلا يتوهم الاتفاق على جوازها، ولا سيما عقيب[١١] مسائل خلافية ذكر هو الخلاف فيها[١٢]. «**أو**» يوقع[١٣] على «**موصول بفعله**». أي:

(١) في شرح التسهيل ٩١: أ.
(٢) أهملت التاء في، ز، ظ.
(٣) الواقعة، ز، ظ.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) في ٤: ١٩١.
(٦) أهملت الضاد في، ظ.
(٧) مفسر بالظاهر، د.
(٨) قعد، د.
(٩) علا، ظ.
(١٠) أهملت أولى الياءين في، د، النحويين، ز.
(١١) عقب، ظ.
(١٢) فيها الخلاف، د.
(١٣) أهملت الياء في، د.

بفعل المفسّر الظاهر نحو: ماأراد زيد أخذ، فـ (أخذ) ناصب للموصول، وفاعله ضمير مستتر عائد على (زيد)، و (زيد) فاعل (أراد)، و (أراد) صلة (ما)، فأوقع فعلَ مضمرٍ متصلٍ على موصول بفعل المفسر الظاهر، ومثله قول الشاعر[١]:

ماحبت[٢] النفس مما راق منظره   رامت[٣] ولم ينهها بأس ولا حذر[٤].

«**فصـــل**»: في حذف الفعل الناصب والاقتصار على منصوبه.

«**يجوز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل**» أعم من أن يكون مفعولاً به أو غيره، وان كان المقصود هنا التنبيه على المفعول به. «**مستغنىً عنه**» / أو عن ٢٦٣
الفعل «**بحضور معناه**» مثله المصنف[٥]: بأن تقول[٦]: (حديثك) لمن قطع حديثه، و(زيدا) لمن شرع في إعطاء أو أشال[٧] سوطاً، وفي المثال الأول نظر[٨]، لأن المقدر (تمّم)، ونحوه، وذلك لم يحضر، وإنما[٩] حضر حديث أو قطعه، وقد يكون التقدير عنده: حدّث حديثك، وذلك واضح؛ لأن التحديث[١٠] كان موجوداً، ولا يقال: يلزم أن يكون (حديثك) مفعولاً مطلقاً؛ لأنا نقول: بل هو مفعول به؛ لأن الحديث غير التحديث، ثم الكلام في منصوب الفعل مطلقاً لا في خصوصية المفعول به، ويتجه أيضاً أن يقدر: هاتِ حديثك، لأن إعطاء

(١) لا يعرف.
(٢) حنت، د.
(٣) لامت، د.
(٤) من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٩١: أ.
(٥) في شرح التسهيل ٩١: أ.
(٦) يقول، ز، ظ.
(٧) عطفت بالواو في، د.
(٨) نظراً، ز.
(٩) انما، د.
(١٠) الحديث، د.

الحديث ـ وهو التحديث ـ كان حاضراً، فكل من (حدّث) و (هاتِ) صحيح، فالصواب أن يقدر كذا لا ـ (تمّم)[١]، ونحوه ولينظر[٢] في تقدير المصنف كيف هو، فلم يحضرني الآن ما يعرف[٣] منه ذلك[٤]. **«أو سببه»** كقوله[٥]:

إذا تغنى الحمام[٦] الورق هيجني ولو تسليت عنها أمّ عمـــار[٧]

أي ذكرت[٨] أم عمار، لأن التهيج سبب الذكر، كذا قال الشارح[٩]، وتقدير الفعل هكذا بلا عاطف لا يرتبط معه الكلام، ولا ينتظم، ولو قدر بالعاطف

---

(١) يتم، ز، ظ.

(٢) ولننظر، د.

(٣) تعرف، ز، ظ.

(٤) تقدير المصنف: (تمم) في المثال الأول، و (أعط) في المثال الثاني.

(٥) النابغة الذبياني.

(٦) حمام، د.

(٧) من قصيدة مطلعها:

عوجوا فحيوا لِنُعْمٍ دمنةَ الدار ما تحيون من نؤي وأحجار

وقبل الشاهد:

ألمحة من سنابرق رأى بصري أم وجه نعم بدا لي أم سنا نار

بل وجه نعم بدا والليل معتكر فلاح من بين أبواب وأستار

وبعده:

ومهمه نازح تعوى الذئاب به نائى المياه من الورّاد مقفار

جاوزته بعلنداة مناقلـــة وعْث الطريق على الحزان مضرار

قال ابن السكيت: هذه القصيدة منحولة.

دمنة الدار: آثار ساكنيها. نؤي: حفرة حول الخباء تقيه السيل. معتكر: مختلط. ورق، جمع ورقاء: في لونها بياض ويخالطه سواد، أو خضرة. تسلّيت: يروى: تغربت، تعزبت، تعزيت. علنداة: صلبة، يصف الناقة. مناقلة: تضع رجليها في موضع يديها. وعث: غير مستو. النابغة ٢٣٣ ـ ٢٣٩، سيبويه ١: ١٤٤، التبريزيّ ٢: ٣١٥، الخصائص ٢: ٢٢٤ ـ ٤٢٥، ٤٢٨، القرشيّ ٢١٧ ـ ٢٤١، شرح التسهيل ٩١: ب.

(٨) تذكرت، ز، ظ.

(٩) ابن قاسم.

إما بالواو أو بالفاء[١] لارتبط، ولا يقال: إذا قدر: (وذكرت[٢])، بالواو، لزم عطف المسبب على السبب بالواو؛ لأنا نقول: إذا لم يرد الإعلام بالسببية[٣]، جاز مثل: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ[٤]﴾، وأما إذا قدر بالفاء فواضح؛ لأنه يكون مثل: ضربته فبكى[٥]، والذي يظهر أن (هيجني) في البيت ضمن معنى (ذكّرني)، فتعدى لاثنين: الياء و (أمّ عمار)، ولا يقدر: هيجني وذكرني [أو فذكرني[٦]]؛ لأن فيه دعوى حذف عاطف[٧] ومعطوف[٨] هو فعل وفاعل ومفعول، فأسهل من حذف أربعة تضمين فعل معنى فعل آخر[٩].

فإن قلت: وقوع الحذف في العربية[١٠] أكثر من وقوع التضمين، فالحمل عليه أولى.

قلت: هذا إذا تعارض [حذف شيء وتضمين شيء[١١]] [معنى شيء[١٢]]، [أما إذا تعارض[١١]] هذا[١٣] مع حذف أشياء فلا نسلم الترجيح [به[١٢]].

---

(١) عطفت بالواو في، ز.

(٢) ذكر شي، ز، ظ.

(٣) بالسيبية، ز.

(٤) ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ..... مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٨٧، ٨٨ الأنبياء ٢١.

(٥) رسمت بالألف في، د، وبالياء المعجمة في، ز.

(٦) أوقد ذكرني، ز، وليست في، ظ.

(٧) حرف عطف، د.

(٨) أو معطوف. ز، ظ.

(٩) من المستحسن أن تقف على كلام سيبويه في هذا الموضوع، فقد قال في ١: ١٤٤ معقباً على بيت النابغة: (قال الخليل: لما قال: (هيجني) عرف أنه قد كان ثم تذكر لتذكرة الحمام وتهييجه، فألقى ذلك الذي قد عرف منه على أم عمار، كأنه قال: هيجني فذكرني أم عمار).

(١٠) القرينة، ١.

(١١) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(١٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٣) هذ، ز.

«**أو مقارنه**» بكسر الراء، وإضافة (مقارن[١]) للضمير، وهو راجع للمحذوف لا إلى قوله: (سببه)، كما تقول[٢]: (مكة) - أي يريد[٣] - لمن تأهب للسفر؛ لأن التأهب حاضر، وهو مقارن للإرادة، وكذا تقول[٤]: - للمواجهين مطلع الهلال، إذا كبّروا - الهلالَ، بإضمار رأوا[٥]؛ لأن التكبير والمواجهة مقارنان[٦] للرؤية. «**أو الوعد به**[٧]» كقولك: زيداً، لمن قال: سأعطي المحتاج، أي: أعط زيداً. «**أو السؤال عنه بلفظه**» كأن يقال لك: هل ضربت أحداً؟ فتقول[٨]: نعم زيدا، أي ضربت [زيداً[٩]]. «**أو معناه**» كما إذا قيل: أفي مكان كذا وَجْذ؟ بالذال المعجمة، أي: نقرة في الجبل تمسك[١٠] الماء، فتقول[٨]: نعم وِجاذاً، أي: أعرف[١١] وِجاذاً، بكسر الواو، وهو جمع المفرد المذكور[١٢]، فالسؤال عن المنصوب وقع بمعنى الفعل الناصب لا بلفظه؛ إذ السؤال وقع بالاستفهام، والمراد استفهام المسئول عن معرفة المكان المذكور، ولاشك أن

(١) مقارض، ظ.
(٢) أهمل حرف المضارعة في، د، يقول، ز.
(٣) تريد، ز، ظ، قال سيبويه (١ : ١٢٩): (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهي، وذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت: مكة ورب الكعبة، حيث كنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله، ويجوز أن تقول: مكة والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: مكة والله، أي: أراد مكة إذ ذاك).
(٤) يقول، ز، ظ.
(٥) رأيتم، د.
(٦) أهملت القاف في، ز.
(٧) الوعدية، ز.
(٨) فنقول، ز.
(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٠) يمسك، د.
(١١) أعرب، ز، ظ.
(١٢) قال سيبويه (١ : ١٢٩): (وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ - وهو موضع يمسك الماء - فقال: بلى وجاذاً، أي: أعرف بها وجاذاً).

الاستفهام على هذا الوجه ليس بلفظ المعرفة، وإنما هو بمعناها[١]. «**أو** السؤال «**عن متعلقه**» نحو: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ[٢]﴾. «**وبطلبه**» نحو: (اللهم ضبعاً وذئباً)، أي: اجمع[٣] في الغنم[٤]، ولو أنه قال: (بقرينة[٥] طلبه) لكان أوضح لمراده من قوله: (وبطلبه[٦]). «**وبالرد على نافيه**» كأن تقول[٧]: بلى زيداً، لمن قال: ماضربت أحداً. «**أو الناهي عنه**» كأن تقول[٨]: بلى من أساء[٩]، لمن قال: لا تضرب أحداً. «**أو على مثبته**» كأن تقول[١٠]: لا بل خالداً، لمن قال: ضرب[١١] زيد[١٢] عمراً.

«**أو الآمر به**» كأن تقول[١٣]: لا بل زيداً، لمن قال: اضرب عمراً. «**فإن كان الاقتصار في مَثَل**» نحو: كليهما وتمراً، أي: أعطني كليهما وزد تمراً، ونحو: كل شيء ولا شتيمة[١٤] حر، أي: ائتِ[١٥] كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر،

---

(١) بمعناه، د.

(٢) ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ... لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٞۚ ...﴾ ٣٠ النحل ١٦.

(٣) اجمع بين، د.

(٤) قال سيبويه (١: ١٢٩): (من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: اللهم ضبعاً وذئباً، إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً، كلهم يفسر ما ينوي، وإنما سهل تفسير ماعندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضوع بإظهار).

(٥) لقرينة، ز، ظ.

(٦) ويطلبه، ز.

(٧) يقول، د، ز.

(٨) يقول، د.

(٩) نسا، ز.

(١٠) يقول، ز.

(١١) ضربت، ظ.

(١٢) زيدا، ز، ظ.

(١٣) يقول، ز.

(١٤) شتمه، ز.

(١٥) أنت، ز، ظ.

ونحو: هذا ولا زعماتك، أي ارضىٰ هذا(١) ولا أتوهم زعامتك. «**أو شبهه في كثرة(٢) الاستعمال**» كقولهم: حسبك خيراً لك، أي: وائت(٣) خيراً لك، ووراءك أوسع لك، أي: وائت (مكانا أوسع، وكذا قولهم: انته(٤) أمراً قاصداً، أي: انته عن هذا(٥) وائت أمراً قاصداً، وجعل سيبويه من ذلك قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ(٦)﴾، أي: انتهوا عن(٧) التثليث واتوا خيراً لكم، وقرينة
٢٦٤ (ائت) في هذه المواضع أنك نهيت في/ الأول عن شيء ثم جئت بعده بما(٨) لانهي عنه، بل هو مما يؤمر به، فيجب أن(٩) ينتصب(١٠) بـ (ائت) أو (اقصد) أو بما(١١) يفيد هذا المعنى. «**فهو لازم**» أي: فالاستغناء عن الفعل لازم. «**وقد يُجعل المنصوب مبتدأ**» كقول بعض العرب: كلاهما وتمراً، أي: كلاهما لي، وكلُّ شيء ولا شتيمة(١٢) حر، برفع (كل)، أي: كل شيء أمم(١٣). «**أو خبراً**» كقوله(١٤):

ديار ميّة إذ مـيّ(١٥) تساعفنا ... ولا يرى(١٦) مثلها عجم(١٧) ولا عـرب(١٨)

---

(١) هذا ارضى، د.
(٢) أهملت التاء في، ز.
(٣) وأنت، ز، ظ.
(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ظ.
(٥) هذ، د.
(٦) ﴿... وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ... إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ...﴾ ١٧١ النساء ٤.
(٧) عن عن، ظ.
(٨) لما، د.
(٩) إذا، د.
(١٠) انتصب، د، يتصب، ظ.
(١١) وبها، د، أوما، ز، ظ.
(١٢) شتمه، ز.
(١٣) اصمّ، د.
(١٤) ذي الرّمة.
(١٥) هي، ز.
(١٦) ترى، د.
(١٧) أهملت الجيم في، ز.
(١٨) من قصيدة مطلعها:
ما بال عينك منها الماء ينسكب؟ ... كأنه من كُلى مفريّة سـرب
وقبل الشـاهد:
يبدو لعينك منها وهي مزمنـة ... نُؤْي ومستوقد بالٍ ومُحتطَب =

برفع (ديار) على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه ديار مية. **«فيلزم حذف ثاني الجزئين»**. أي: الخبر حيث يكون الثابت المبتدأ، أو المبتدأ حيث يكون الثابت الخبر.

فإن قلت. ثاني الجزءين اللذين هما المبتدأ والخبر، هو الخبر لا أحدهما غير معين.

قلت: المراد بثاني الجزءين ثاني الاثنين، وهو شامل للأول والثاني.

والحاصل أن الثاني يقال بالاشتراك على معنيين هو بأحدهما أهم من الآخر.

«فصل»: في الكلام على حذف المفعول به.

«يحذف كثيراً[1] المفعول به غير المخبر عنه» فدخل[2] تحته ثلاثة[3]: أول مفعولي (ظن)، وثاني مفاعيل (أعلم)، والنائب عن الفاعل، وهذا الأخير لا

= إلى لوائح من أطلال أحويـة كأنها خِلل موشيّة قشـب
بجانب الزَّرْقَ لم تطمس معالمها دوارج المُور والأمطار والحِقَب

وبعده:

بّراقة الجيد واللباتِ واضحة كأنها ظبية أفضى بها لبب

يروى: (.... الدمع ينسكب) (..... من عرى ....) (ديار ....) - بالرفع والنصب - (.... مساعفة) كلى، جمع كلية: رقعة في أصل عروة المزادة. عرى: خروق، مفرية: مقطوعة على وجه الإصلاح. سرب: سائل. مزمنة: قديمة. نؤي: حاجز حول الخيمة يحميها من المطر. مستوقد: موضع الوقود. محتطب: موضع الحطب. إلى: بمعنى (مع). لوائح، جمع لائح: ما لاح من الرسوم. أحوية: بيوت مجتمعة في مكان واحد واحدها حواء. خلل: بطائن السيوف. قشب: جدد. الزرق: موضع بالدهناء في نجد. المور: التراب. أفضى بها: صار بها إلى الفضاء: الأرض الواسعة. لبب: منقطع الرملّ. ذو الرمة ١ - ٣٥، سيبويه ١: ١٤١، ١٤٢، ٣٣٣، أبو زيد ٣٢، الشجرى ٢: ٩٠، شرح التسهيل ٩٢:أ، الرضي ١: ١٤٩، الهمع ١: ١٦٨، الخزانة ١: ٣٧٨ - ٣٨١، الدرر ١: ١٤٥.

(١) كثير، ز.
(٢) فدخله. ز.
(٣) ثلاثة، ز.

يحذف أصلاً، والأولان يحذفان للدليل، ولكن[١] لا كثيراً. «و» غير «**المخبر به**» فدخل تحته ثاني باب (ظن)، وثالث باب (أعلم[٢])، وهذان أيضاً يحذفان للدليل لا كثيراً. وإنما صح[٣] كلامه؛ لأن مفهوم قوله: (يحذف كثيراً)، أن المستثنى لا يحذف كثيراً، وتحت هذا صورتان: مالا يحذف ألبتة، وما يحذف قليلاً، وتفصيل حكم [هذا[٤]] المستثنى يعلم من أبوابه. «و» غير «**المتعجب منه**» احترازاً من نحو: ما أحسن زيداً، وعليه نقد ظاهر، وهو أنه ذكر في باب (التعجب) أنه إذا علم المتعجب منه، جاز حذفه مطلقاً.

قلت: وقد يجاب بأن هذا إنما يتم أن لو حكم بأن حذف المتعجب منه إذا علم كثير[٥]، أو كان الواقع كثرته[٦]، وكلاهما منتفٍ.

أما الأول فقطعاً؛ لأنه لم يحكم بذلك.

وأما الثاني فظنًّا؛ إذ الظاهر أن حذفه ليس بكثير، فإن ثبتت الكثرة بطريق معتبر، ورد عليه ذلك[٧]. وإلا فلا. «و» غير «**المجاب به**» احترازاً من نحو قولك: زيداً لمن قال لك: من رأيت؟. «و» غير «**المحصور**» احترازاً من نحو قولك: ما ضربت إلا زيداً. «و» غير «**الباقي محذوفاً عامله**» احترازاً من نحو قول بعضهم: (اللهم ضبعاً وذئباً)، ونحو (خيراً لنا وشراً لأعدائنا)[٨].

---

(١) لكن، د.

(٢) علم، ظ.

(٣) يصح، ظ.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) كثيرا، ظ.

(٦) كثرية، ز.

(٧) بذلك، ظ.

(٨) من حديث شريف عن ابن زمل كان رسول الله ﷺ يقوله لمن أخبره لرؤيا رآها، ونصه: (خيراً رأيت، وخيراً يكون)، وفي رواية: (خيراً تلقاه وشراً توقّاه، خيراً لنا وشراً على أعدائنا، والحمد لله رب العالمين). ابن السني ٢٠٨، النوويّ ٨٦.

واعلم أن كلامـه في هذا القسم ينحل بالآخرة إلى أنه قال: يحذف كثيراً المفعول به، إلا إن كان مذكوراً فلا يحذف. فتأمله.

«**وما حذف من مفعول به فمنويّ لدليل**» نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[١]، أي يريده، ﴿يَعْلَمُ[٢] مَا يُسِرُّونَ[٣] وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[٤]، أي: يسرونه[٣] ويعلنونه[٣].

«**أو غير منويّ؛ وذلك**» منقسم[٥] إلى ثلاثة أقسام؛ لأن عدم كونه منويا: «**إما لتضمين[٦] الفعل معنىً يقتضي اللزوم**». كتضمين (يجرح[٧]) معنى (يغيب[٨]) في قوله[٩]:

وإن[١٠] تعتذر بالمحل عن ذي ضروعها إلى الضيف يجرح[١١] في عراقيبها نصلي[١٢]

فالفعـل في هذه الصـورة لا مفعول له ألبتة؛ لأن الفعل قد صار بالتضمين المذكور المقتضي اللزوم لازماً، فكيف يقال بعد ذلك: إن له مفعولاً محذوفاً؟.

---

(١) الآية ١٦ البروج.

(٢) يقام، ز.

(٣) بالمثناة الفوقية في (د) وهي التلاوة في الآيتين: ١٩ النحل ١٦، ٤ التغابن ٦٤.

(٤) ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ ....﴾ الآيـة ٧٧ البقـرة ٢، وانظـر الآيتين: ٥ هود ١٢، ٢٣ النحل ١٦.

(٥) ينقسم، د.

(٦) لتضمن، ز، ظ.

(٧) يخرج، ز، ظ.

(٨) يعبث، ز، ظ.

(٩) ذي الرمة.

(١٠) فان، د.

(١١) تجرح، د، يخرج، ز، تخرج، ظ.

(١٢) من قصيدة مطلعها:

خليلي عوجـا عوجـة ناقتيكما على طلـل بين القريـنة والحبل
=

والجواب: أن مراد النحويين بالحذف، ترك المفعول، لا أنه كان ثَمَّ مفعول منطوق به ثم حذف، فكأنه قال: (وما لم يذكر له مفعول مما وضع متعدياً) إلى آخر كلامه.

ثم الحق أن المفعول[1] فيما مثل به[2] - وهو [قوله[3]]:

. . . . يجرح[4] في عراقيبها . . .

مذكور، والذي تجدد[5] لنا إنما هو أن العامل وصل[6] إلى المفعول [به[7]] بواسطة الحرف لما ضمن معنى الفعل اللازم بعد أن كان يصل إليه بنفسه، ولو أردت أن تجعل للفعل[8] متعلقاً غير ما وصل إليه بالجار لم تجده، وأما نحو: يعطي

= وقبل الشاهد:

فما لائم يوماً أخ وهو صادق ... إخائي ولا اعتلت على ضيفها إبلي

إذا كان فيها الرَّسْل لم تأت دونه ... فصالى ولو كانت عجافاً ولا أهلي

وبعده:

وقائلة ما بال غيلان لم ينح ... إلى منتهى الحاجات لم تدر ما شغلي

نصلي: سيفي. الرسل: اللبن. عجاف: مهازيل. المحل: انقطاع المطر وجدب الأرض، فعله محل، من باب تعب. ذي ضروعها: اللبن.

ذو الرمة ٤٨٤ - ٤٩١، الكشاف ٢: ٥٧٨ - ٥٧٩، التبريزيّ ٤: ٢٢٤، ابن يعيش ٢: ٣٩، ٤٠، شرح التسهيل ٩٢: ب الرضيّ ١: ١٣١، ٢: ٣٤٥، المغني ٢: ٥٧٥. الخزانة ١: ٢٨٤ - ٢٨٥، ٤: ٢٩٠.

(١) أهملت الفاء في، د.

(٢) لم يسبق ما يعين المعنيّ بهذا الكلام، والمراد ابن مالك فقد مثل بالبيت السابق للصورة المذكورة في شرح التسهيل ٩٢: ب.

(٣) ليست في، د.

(٤) يخرج، ز، ظ.

(٥) أهملت التاء في، ز.

(٦) توصل، د.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) الفعل، د، ز، ظ، وهو غير مناسب.

ويمنع و﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾(١)، فذلك قد يتخيل له متعلق، ولكنه خلاف المراد. «وإما للمبالغة بترك التقييد» نحو: فلان يعطي، أي: يفعل الإعطاء(٢)، فإن(٣) الإعطاء المعرف بلام الحقيقة يُحمل(٤) - في المقام الخطابي الذي يكتفى فيه بمجرد الظن فلا يطلب فيه(٥) التعيين البرهاني - على استغراق الإعطاءات وشمولها(٦) مبالغة؛ لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر.

قال الشارح(٧): ومنه: (يحيي ويميت(١))، وقد يقال: هو لتعميم أفراد الفعل على سبيل / الحقيقة لا على وجه المبالغة. «وإما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل». أي: لسبب(٨) ما من تلك الأسباب، ولا يريد أن بعضها قد يتخلف، وأنت خبير بأن هذه حوالة على مجهول، وإنما يحسن مثل هذه العبارة(٩) إذا كان قد ذكرتلك الأسباب في باب آخر. ٢٦٥

ثم قد سبق في باب النائب عن الفاعل(١٠) أن الفاعل قد يحذف لغرض لفظي أو معنوي، فاللفظي هنا كالإيجاز(١١) نحو: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا(١٢)﴾، أو توافق الفواصل، نحو: ﴿وَأَنَّ(١٣) إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ، وَأَنَّهُ هُوَ

---

(١) ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الآية ٢ الحديد ٥٧ وانظر الآيات: ٢٥٨ البقرة ٢، ١٥٦ آل عمران ٣، ١٥٨ الأعراف ٧، ١١٦ التوبة ٩، ٥٦ يونس ١٠، ٨٠ المؤمنون ٢٣، ٦٨ غافر ٤٠، ٨ الدخان ٤٤.

(٢) الاعطى، ظ.

(٣) ليس في، ز.

(٤) يحتمل، ز، ظ.

(٥) به، ز، ظ.

(٦) أهملت الشين في، ظ.

(٧) ابن قاسم.

(٨) أهملت أولى الباءين في، ز.

(٩) أعجمت الراء وأهملت التاء في، ز.

(١٠) في ٤:

(١١) هناك الايجاز، ز، ظ، وهو وهم.

(١٢) ﴿... وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ١٦ التغابن ٦٤.

(١٣) وأتى، ظ، وهو خطأ.

أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ[١] ﴾، أو تصحيح[٢] الوزن كقوله[٣]:

وخالد يحمــد ساداتنـــا   بالحق لا يحمـــد بالباطـــل[٤]

والمعنوي هنا كالعلم، نحو: ﴿فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ[٥]﴾، أي فمن اتقى الله وأصلح عمله، أو الجهل[٦]، نحو: ولدت فلانة، وأنت لاتدري ما ولدت، أو كون[٢] المفعول عظيماً، نحو: شتم[٧] زيد اليوم، ولا تذكر[٨] المشتـوم، أو حقيراً، نحو: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ[٩]﴾ أي: الكفار، أو خوفاً منه نحو: أبغضت[١٠] في الله، أو استهجاناً لذكره[١١]، نحو: (ما رأيت منه ولا رأى مني[١٢])، أي: العـورة[١٣]، أو لكون التعيين لم يتعلق به غرض، نحو: ﴿وَمَن

---

(١) الآيتان ٤٢، ٤٣، النجم ٥٣.

(٢) عطفت بالواو في، د.

(٣) لم يسموه.

(٤) تكلمنا عليه في ٣: ١٠٤ والشاهد هنا في قوله: (يحمد ساداتنا) حيث حذف المفعول به، والأصل: يحمده ساداتنا.

(٥) ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِي .. وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٣٥ الأعراف ٧.

(٦) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٧) شيم، ظ.

(٨) يذكر، ز، ظ.

(٩) ﴿... أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ ٢١ المجادلة ٥٨.

(١٠) بغضت، ز.

(١١) له، د.

(١٢) استشهد به الزمخشريّ في الكشاف ٢: ٩٥، ونماه إلى عائشة رضـي الله عنها، ولكني لم أجده بحذف المفعول به في ما وقفت عليه من المراجع، وهذا لفظه كما في (أخلاق النبي ﷺ ص ٢٥١ - ٢٥٢) عن عائشة - رضـي الله عنها -: (ما أتى رسول الله ﷺ أحدا من نسائه إلا متقنعا يرخي الثوب على رأسه، وما رأيته من رسول الله ﷺ ولا رآه مني). وتكلم عليه ابن حجر في (الكاف الشاف) بهامش الكشـاف وضعّف إسناده، وسكت عن حذف المفعول به.

(١٣) أعجمت الراء في، ز.

﴿يَظْلِم مِّنكُمْ﴾ [١]، ومنه الحديث: (إذا قتلتم [٢] فأحسنوا القتلة [٣])، أو لتناسيه [٤]، نحو: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ [٥]، أي: رواحلكم، وقولهم: رجع [٦] عن الغواية، أي نفسه، وبنى على امرأته، أي: قبة.

«**فصل**»: في الكلام على التعدية بالهمزة والتضعيف. «**تدخل في هذا الباب**» لا في باب (علم)، فإن الهمزة فيه [٧] نقلت إلى مفعول ثالث، وقد تقدم في بابه [٨]. «**على**» الفعل «**الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين**» فخرج باب (كسا)، فإنه لا يدخل فيه همزة ولا تضعيف [٩] للتعدية باتفاق. «**همزة النقل فيزداد**» الفعل «**مفعولاً إن كان متعدياً**» نحو: أكلفت زيداً عمراً. «**ويصير متعدياً إن كان لازماً**» نحو: أقمت زيداً.

---

(١) ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ ١٩ الفرقان ٢٥.

(٢) أهملت أولى التاءين في، ظ.

(٣) من حديث عن شداد بن أوس ـ رضي الله عنه ـ أخرجه مسلم ٣:ح ١٩٥٥، وأوله: (إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا....) وأبو داود ٤: ح ٢٦٩٦، والترمذيّ ٤:ح ١٤٢٨.

(٤) لتناسب، د، لتناسبه، ز، ظ، وهو تصحيف، والصحيح ما صنعت.

(٥) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ..... فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ ١٩٨ البقرة ٢.

(٦) رجيع، ز، رجيع، ظ، هذا والفعل (رجع) ورد لازماً ومتعدياً، جاء ذلك في الكتاب العزيز، فمن الأول: (..... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ .....) ١٩٦ البقرة ٢ (يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ....) ٨ المنافقون ٦٣ ومن الثاني: (فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَداً...) ٨٣ التوبة ٩ (..... فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنْ) ٤٠ طه ٢٠ ومعنى اللازم عاد أو انصرف، ومصدره الرجوع والمرجع، ومعنى المتعدي: صرف أو ردّ، ومصدره الرجع والمرجع.

(٧) قد، د.

(٨) في ٤: ٢٠٨.

(٩) تضعف، ز.

وظاهر كلام المصنف أن دخول الهمزة قياس في ذلك، وفيه مذاهب:

الأول: [أنه[1]] قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد، قاله الأخفش، وهو ظاهر مذهب أبي عليّ[2]، وظاهر قول المصنف.

الثاني: أنه سماعيّ فيهما، قاله المبرد.

الثالث: أنه قياس في اللازم، سماع في المتعدي، قاله ابن أبي الربيع، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

الرابع: أنه قياس في كل فعل، إلا باب (علمت)، وهو مذهب أبي عمرو[3] وجماعة.

«**ويعاقب**[4] **الهمزة كثيراً**» في تعدية القاصر، نحو: أنزل الله القرآن، ونزّله، وأبنت[5] المسألة، وبينتها[6]، وفي تعدية[7] المتعدي إلى واحد، نحو: أكلفته[8] الصبي، وكفّلته[9] إياه وأفهمته[10] الحديث، وفهّمته إياه. «**ويغني عنها قليلاً**» نحو: قوّيته، وطهّرته، ونظّفته، وحصّلته، ومثل المصنف[11] لذلك وتبعه الشارح[12] بـ(قدّمته[13]) و (أخرته) [أيضاً[1]]، وليس بجيد؛ لأنه لا ثلاثي له. «**تضعيف العين**» معمول تنازعه الفعلان المتقدمان، وهما (يعاقب)، و (يغني). «**مالم تكن**[14]» العين «**همزة**» فلا يُعدّى[15] بالتضعيف؛ لئلا يؤدّي ذلك

(١) ليست في، د.
(٢) الفارسي.
(٣) ابن العلاء.
(٤) وتعاقب، ز.
(٥) واثبت، د.
(٦) وثبتها، د.
(٧) تعدي، د.
(٨) اكملته، ز، ظ.
(٩) وكملته، ز، ظ.
(١٠) وافهمه، ز.
(١١) في شرح التسهيل ٩٢:ب.
(١٢) ابن قاسم.
(١٣) تقدمته، ز.
(١٤) يكن، ز.
(١٥) يوتى، د.

إلى أن تدغم الهمزة أو يدغم فيها، وذلك نحو أنأيت[١] زيداً، أي: أبعدته[٢]، وأشأيته[٣]، وهذا منقول من قولك: (شأوته[٤])، إذا أنت سبقته، كأنك بلغت الشأو[٥] وفقته[٦] في ذلك، على أن التضعيف فيها عينه همزة قد جاء قليلاً، قالوا ذأَّب[٧] الرحل[٨] تذئيبا[٩]، إذا عمل له ذئبة[١٠]، وهي فرجة[١١] ما بين دفتي[١٢] الرحل[١٣]، وغلام مذأَّب، له ذؤابة. «**وقلّ ذلك**» أي: التضعيف «**في غيرها**» أي: في غير الهمزة «**من حروف الحلق**». نحو: ذهّبه[١٤]، وبعّده[١٥]، ومحّله، وضعّفه[١٦].

---

(١) انائب، د، ز، لكن أهملت حروفها في الثانية.

(٢) اتعديه، ز.

(٣) واسابته، ز، ظ.

(٤) شاويته، د، ساوته، ز، ظ، بإهمال التاء.

(٥) أهملت الشين في، ز، ظ.

(٦) رفقته، ز.

(٧) داب، ز، ظ.

(٨) الرجل، د، ز، ظ، وهو تصحيف صوابه عن اللسان.

(٩) تذئيبها، د، يدسنا، ز، أهملت الذال في، ظ.

(١٠) ذئبه، د، دنبه، ز، ذنبه، ظ.

(١١) أهملت التاء في، ظ.

(١٢) دفنى، د.

(١٣) الرجل، د، ز، ظ، والتصحيح في هذا النقل كله عن اللسان، وفي مايلي كلامه:
والذئبة من الرحل والقتب والأكاف ونحوها ما تحت مقدم ملتقى الحنوين، وهو الذي يعضّ على منسج الدابة، قال:
وقتب ذئبته كالمنجل
وقيل: الذئبة فرجة ما بين دفتي الرحل والسرج والغبيط أيّ ذلك كان، وقال ابن الاعرابي: ذئب الرحل أحناؤه من مقدمه، وذأب الرحل عمل له ذئبة، وقتب مذأّب، وغبيط مذأب، إذا جعل له فرجة (١: ٣٦٦) (ذأب).

(١٤) دهّنه، ز، ظ.

(١٥) أهملت الباء في، ز.

(١٦) كذا في أصول التحقيق بالعين المهملة، وهو تكرار لـ (بعّده)، والمقام يقتضي أن يكون بالغين المعجمة؛ ليشمل حروف الحلق، ولكنى لم أجد مادة: (ض غ ف) في الصحاح ولا في اللسان، ومن أمثلته: رغّب. وترك الشارح مثال الخاء نحو: سخّن.

وحاصل [كلام[1]]المصنف أن للهمزة[2] والتضعيف في الثلاثي ثلاث حالات: التعاقب على الكلمة الواحدة، وإغناء التضعيف عن الهمزة، وإغناؤها عنه، فالأول كما في (نزل)، والثاني [كما في (نظف[3])، والثالث كما في[1]] (رأى).

(١) ليست في، ز.
(٢) الهمزة، ز، ظ.
(٣) قطن، ظ.

الباب الثاني والعشرون
«باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً»

ويسمى هذا البـاب: (بـاب[1] الإعـمال)، كما يسمى: (باب التنازع)، وأطلق القول في العاملين، ثم قيده فيما يأتي:

وقوله: (معمولاً واحداً) لا يريد به أن التنازع لا يقع في أكثر من واحد، بل المراد أن العاملين تواردا على معمول بعينه، فكل[2] منهما يطلبه، فيدخل على
هذا التقدير ما إذا وقع التنازع في اثنين وأكثر، ولا حاجة / إلى اعتذار أبي حيان ٢٦٦
بأنه اقتصر هنا على الواحد؛ لأنه المجمع عليه، وذكر ما هو أكثر في آخر الباب وحكى فيه الخلاف.

«**إذا تعلق عامـلان من الفعـل**» نحـو: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا[3]﴾. «**وشبهه**» نحو: زيد ضارب وشاتم[4] عمراً، ونحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ[5]﴾ فيما تركب[6] من الفعـل وشبهه، وهذا هو المعروف من كلام النحاة، أعني كون العاملين في باب (التنازع) من قبيل[7] الفعل أو مايشبه الفعل، ونقل عنهم ابن

---

(١) بباب، ز.

(٢) وكل، د.

(٣) ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ .... ﴾ ٩٦
الكهف ١٨.

(٤) وسايم، ز، ظ.

(٥) ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ ...﴾١٩ الحاقة ٦٩.

(٦) يتركب، ز، ظ. (٧) قبل، ز.

الحاجب في شرح المفصل خلاف ذلك، [فقال[1]]:

وقالوا ـ في لعل وعسى زيد أن يخرج ـ إنه على إعمال الثاني؛ لصحة: عسى زيد أن يخرج، وذلك يستلزم حذف معمولي (لعل) للقرينة، وقالوا: لو أعمل الأول لقيل: لعل وعسى زيداً خارج، وليس بواضح؛ إذ لا يقال: عسى زيد خارجاً. وهو أيضاً يستلزم حذف منصوب (عسى).

وانظر من الذي قال هذا من النحاة؟ وكيف وجب ـ إذا أعمل الأول ـ أن تقول[2]: (. . . خارج)، مع أن خبر (لعل) يقترن بـ (أن) كثيراً!!.

وانظر أيضاً أيّ محذور يلزم في [حذف[3]] منصوب (عسى)، وقد قال الشاعر[4]:

يأبتـــا عـــلّك أو عســــــــــاكــا[5]

وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي عليّ الفارسيّ وأبي الفتح بن جني ما قد يشهد بأن[6] التنازع قد يقع في الحروف[7]، وذلك أن أبا عليّ قال:

يشهد لسيبويه ـ على أن المرفوع بعد الظرف في نحو: في الدار زيد، ليس مرفوعاً بالظرف ـ قولك: إن في الدار زيداً، ولأبي الحسن أن يجيب: بأني لما وجدت العامل الأقوى أعملته، وهو (إنّ).

قال ابن جني: لسيبويه أن يقول: لم نجد[8] عاملين أعمل أولهما ألبتة، بل

(١) ليست في، د.

(٢) يقول، ز، ظ.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) لا يعرف على الصحيح.

(٥) تقدم في ٣: ٣٨.

(٦) لان، ز، ظ.

(٧) الحروب، ظ.

(٨) يجد، د.

يجوز أن يعمل أيهما شئت. «**متفقان**» في العمل، بأن يطلباه مرفوعاً نحو: قام وقعد زيد، أو منصوباً نحو: ضربت وأكرمت زيداً، أو مجروراً نحو: مررت وسلمت على زيد. «**لغير توكيد**» كما مثلنا[١]، واحترز بذلك من نحو: قام قام زيد، فالثاني توكيد[٢] للأول، وأجاز المصنف[٣] فيه وجهين:

أحدهما: أن يعمل الأول ويلغى الثاني؛ ولتنزيله[٤] منزلة حرف زيد للتوكيد.

وثانيهما: أن ينسب[٥] العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى.

وعلى التقديرين فليس هذا من باب التنازع، وذلك مثل قوله[٦]:

. . . . أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس[٧]

ولو كان من التنازع لقال: أتوك أتاك، أو أتاك أتوك.

قال[٨] الشارح[٩]: وقل من ذكر هذا القيد، وإطلاقهم يدل على جواز كونه من باب الإعمال.

وأجاز[١٠] ابن أبي الربيع - في نحو: قام قام زيد - أن يكون فاعلاً بالثاني وأضمر في الأول، وأجاز[١١] أيضاً أن يكون [زيد[١٢]] فاعلاً بالأول، ولا يحتاج الثاني إلى مسند إليه؛ لأنه [لم يؤت به لذلك[١٢]]، إنما جيء به لتوكيد[١٣] الأول كما سبق.

---

(١) مثلناه، ز.

(٢) تأكيد، د، ز.

(٣) في شرح التسهيل ٩٣، أ.

(٤) لتنزله، د.

(٥) تنسب، ز، ظ.

(٦) مجهول.

(٧) فأين إلى أين النجاء ببغلتي؟ . . . .
سبق الكلام عليه في ١: ٧٧

(٨) وقال، ز، ظ.

(٩) ابن قاسم.

(١٠) وأختار، د.

(١١) وأجاز المصنف، ظ.

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(١٣) لتأكيد، ز، ظ.

قال: وهذا الوجه الثاني أحســن.

وأجاز أبو علي التنازع في قوله[١]:

فهيهات هيهات العقيق[٢] وأهله[٣] . . . .

قال: ارتفع[٤] العقيق بـ (هيهات) الثانية وأضمرت في الأولى، أو بالأولى وأضمرت في الثانية.

ويحتمل قوله: (أتاك أتاك) أن يكون من التنازع، ويكون قد أضمر مفرداً كما حكى سيبويه[٥]: ضربني وضربت قومك ـ بالنصب ـ، أي: ضربني من ثمة[٦]. إلى هنا كلام الشارح.

«أو مختلفان» في العمل، بأن يكون الأول طالباً للمعمول رفعاً والآخر نصباً

---

(١) جـــرير.

(٢) العتيق، ز، وهو تصحيف.

(٣) . . . . وهيهات خلّ بالعقيق نواصله

والبيت من قصيدة أجاب بها الفرزدق، ومطلعها:

ألم ترى أن الجهل أقصر باطله وأمسى عماء قد تجلت مخايله

وقبل الشاهد:

ولم أنس يوما بالعقيق تخايلت ضحاه وطابت بالعشيّ أصائله

رزقنا به الصيد الغزير ولم أكن كمن نبله محرومة وحبائله

ثواني أجياد يودّعن من صحا ومن بثّه عن حاجة اللهو شاغله

وبعده:

لنا حاجة فانظر وراءك هل ترى بروض القطا الحي المروَّح جامله

يروى: (أيهـات أيهـات . . . .) (. . . . العقيق ومن به) (وأيهات وصل . . . .) (. . . . بالعقيق نحـاولـه). جرير ٤٧٧ ـ ٤٨٥، النقـائض ٢: ٦٢٩ ـ ٦٨٤، الفراء ٢: ٢٣٥، الخصائص ٣: ٤٢، ابن يعيش ٤: ٣٥، المقرب ١: ١٣٤، شذور الذهب ٤٠٢، المقاصد ٣: ٧ ـ ٩، ٤: ٣١١، التصريح ١: ٣١٨، ٢: ١٩٩، الهمع ٢: ١١١، الدرر ٢: ١٤٥.

(٤) وارتفع، د.

(٥) في كتابه ١: ٤١، ولم يحكه بل افترضه، وقال: إنه قبيح.

(٦) ثمــه، ، .

وبالعكس[١]، أو يكون الأول طالباً له جراً والثاني طالباً له رفعاً أو نصباً وبالعكس.

ثم اعلم أن قول المصنف أولاً: (إذا تعلق) معناه: إذا وجب أن يتعلق وفائدة ذلك تظهر من أثناء ما نقرره[٢] فنقول[٣]:

اعلم أنهم قالوا: في كان يقوم زيد، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا[٤]﴾[٥]، ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ[٦]﴾ - [يجوز فيهن التنازع، وأما: قام أظن زيد، فيحتمل ذلك وعدمه[٦]]؛ لأن (أظن) إن قدرت ملغاة فلا توجُّه لها إلى (زيد)، وإن قدرت معملة كانت متوجهة إليه، فإن أعملتها فيه تعين إعمالها [في العامل الأول مع ضميره لأنه مفعول ثان، وإن أعملت الأول تعين إعمالها[٧]]، في ضميره ولا يصح - حينئذ في (قام زيد) - أن يكون مفعوله الثاني إلا على قول أبي الحسن في زيد قام أبو عبد الله، وممن جوز التنازع في الأمثلة الخضراوي، ولم يبين ما يلزم حينئذ، والذي يظهر المنع؛ لأن التنازع شرطه وجوب توجه العاملين، ولا وجوب: أما في (أظن) فلما ذكرنا من احتمال الإلغاء، وأما في (كان) فلاحتمال توجهها إلى ضمير الشأن، فإذا أمكن توجهها إلى غير ما توجه له العامل الآخر لم يتحقق / بينهما تجاذب وتنازع. ٢٦٧

ويحتمل في الآية الثانية توجه (كان) إلى ضمير (ما)، وهنا وجه آخر يمنع[٨]

---

(١) أو بالعكس، د.

(٢) أهملت النون في، د، يقرره، ز، ظ.

(٣) أهملت النون في، د.

(٤) سفهنا، ز.

(٥) ﴿.... عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾ ٤ الجن ٧٢.

(٦) ﴿.... وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ .. وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ ١٣٧ الأعراف ٧.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) يمتنع بالواو في، د.

من التنازع، وهو أنه لو كان من ذلك لكان القياس في الإضمار أن يقال: ما كانوا، أو ما[١] كان[٢] يصنعون، فان أدعى أنه من باب: ضربني وضربت قومك - بالنصب -، فهو بعيد مخالف لقاعدة الإضمار، فتأمله[٣] «**بما تأخر**» متعلق بقوله: (تعلق) المذكور في صدر الباب، وهو احتراز من أن يتقدم المعمول على كل ما يطلبه من العوامل، نحو: زيداً ضربت وأكرمني، أو يتوسط بينهما، نحو: ضربت زيداً وضربني.

واعتبار تأخر المعمول في هذا الباب نص عليه كثير من النحويين كالشلوبين وغيره، وأجاز الفارسيّ التنازع مع التوسط، ونص الرضيّ[٤] على جوازه مع التقدم[٥].

«**غير سببي[٦] مرفوع**». قال[٧] المصنف في شرحه[٨]: نبهت بذلك على أن نحو: (زيد منطلق مسرع أخوه) لا يجوز فيه التنازع[٩]؛ لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحد العاملين إلى السببي[١٠]، وهو الأخ، وأسندت الآخر إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ؛ لأنه لم يرفع ضميره، ولا ما التبس بضميره، ولا سبيل إلى إجازة ذلك، فإن[١١] سمع مثله حمل على أن المتأخر مبتدأ

(١) عطفت بالواو في، د.
(٢) كانوا، ز.
(٣) فتأمل، د.
(٤) في شرح الكافية ١ : ٧٨.
(٥) التقديم، ز، ظ.
(٦) سبي، د.
(٧) فان، ز.
(٨) على التسهيل ٩٣: أ.
(٩) تنازع، ز، ظ.
(١٠) السبي، ز.
(١١) وان، د.

مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفي كل [واحد[١]] منهما ضمير مرفوع، وهما وما بعدهما خبر عن الأول، ومنه قول كثير:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنًّى غريمها[٢]

أراد؛ وعزة غريمها[٣] ممطول معنًّى.

وفي تقييد السببي بمرفوع تنبيه[٤] على أن السببي غير المرفوع لا يمتنع[٥] من التنازع فيه، كقولك: زيد أكرم وأفضل[٦] أخاه، هذا كلامه.

قلت: وهو مشكل من وجوه:

الأول: أنا لا نسلم أنه إذا أسند الآخر إلى ضمير الأخ يلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ، قوله[٧]: لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره.

قلنا: لا نسلم أنه لم يرفع ما التبس بضميره؛ وذلك لأنه رفع الضمير العائد إلى الأخ الذي هو مضاف إلى ضمير زيد، فيكون رافعاً لما التبس بضميره[٨] فيرتبط بالمبتدأ، ولو كان الضمير راجعاً إلى الأخ المجرد عن الإضافة لزم عدم الارتباط[٩]، لكنْ[١٠] ليس كذلك.

---

(١) ليست في، د.

(٢) تقدم في ٣: ٩٥.

(٣) وغريمها، ظ.

(٤) تنبه، ز.

(٥) يمنع، د.

(٦) كذا في أصول التحقيق، وعندي في صحة الكلمة شك.

(٧) كذا في أصول التحقيق، والكلام ليس مرتبطاً بما قبله، فالظاهر أن ثمة سقطاً أو تصحيفاً غير ظاهر، ويمكن أن يستقيم لو كانت العبارة هكذا:
(فإن قلت: يرده قوله ....).

(٨) يضيره، د.

(٩) ارتباط، د.

(١٠) لكنه، د.

الثاني - أن هذا معارض لما قاله في باب المبتدأ[١]: إن الجملة إذا قام بعضها مقام مضاف إلى العائد استغنت عن العائد، ومثله بقوله تعالى:
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ[٢]﴾ جاعلاً (الذين[٣]) مبتدأ، و(يتربصن) خبره[٤]، والأصل: يتربص[٥] أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير، لأن النون لا تضاف[٦]، لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير العائد، فهلا قال بذلك هنا!!، لاسيما وقد قالت العرب: زيد قائم أبواه لا قاعدان، فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطاً.

الثالث - أن الذي يمتنع - على تسليم[٧] ما قاله - [هو[٨]] نحو: زيد قائم وقاعد أبوه، فأما: زيد يقوم فيقعد أبوه، فلا؛ إذ العطف بالفاء يربط، فكيف أطلق القول!!.

الرابع - أن قوله: (فإن[٩] سمع مثله حمل على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين) [فيه نظر؛ لأنه إن أراد بالعاملين المتقدمين[١٠]] العاملين فيه لم يصح قوله: (إن المتأخر مبتدأ)، لأن المبتدأ مجرد عن العامل اللفظي، فـ [كيف[١١]] يكون مبتدأ مع كونه معمولاً لعامل لفظي غير

(١) في ٣: ٩٥.
(٢) ﴿... بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا...﴾ ٢٣٤ البقرة ٢٠.
(٣) الذين يتوفون، د.
(٤) خبرا، ز، ظ.
(٥) يتربصن، ز.
(٦) يضاف، ز.
(٧) أهملت الباء في، د.
(٨) ليست في، د.
(٩) وان، د.
(١٠) ساقط من، ز.
(١١) سقطت من، ز، ظ.

زائد[١] !!، وإن أراد العاملين في ضميره لم يكن المتأخر مخبراً عنه بالعاملين، بل المجموع الحاصل[٢] من العامل[٣] والضمير[٤] الذي هو معموله.

الخامس ـ أن قوله: ([إن[٥]] تقييد[٦] السببي بالمرفوع تنبيه على أن السببي غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه) يشكل بأن السببي المنصوب كذلك في نحو: زيد ضربت[٧] وأكرمت[٨] أخاه، لأنك إذا أعلمت[٩] الأول، تعذر[١٠] الإضمار في الثاني ولا رابط له؛ لأن الفعلين[١١] مسندان للمتكلم لا لـ (زيد)، نعم: يجوز إعمال الثاني، فيحتاج الأول [حينئذٍ[١٢]] لمنصوب فضلة، فتحذفه[١٣] ولا تضمره، والمحذوف يجوز كونه كلمة وكونه كلمتين، بخلاف المضمر، وعلى هذا فهلانبّه[١٤] على أن التنازع هنا ممتنع إن أعملت الأول؛ للزوم[مثل[١٢]] المحذور الذي / ذكره ! وفيه نظر. ٢٦٨

«**عمل فيه**» أي: في الاسم المتأخر الذي هو غير سببي مرفوع. «**أحدهما**» أي: أحد العاملين المتقدمين[١٥] على هذا المعمول المتأخر عنهما، وقوله: (عمل)

(١) ريدة، ز، مع أهمال الياء، زايدة، ظ.
(٢) والحاصل، د.
(٣) العاملين، ز، ظ.
(٤) ومن الضمير، د.
(٥) ساقط من، ز.
(٦) تقيد، ز.
(٧) اضرب، د.
(٨) واكرم، د.
(٩) عملت، د، اعلمت، ظ.
(١٠) تقدر، ز، ظ.
(١١) الفعل، ز.
(١٢) سقطت من، ز، ظ.
(١٣) فيحذفه، د.
(١٤) ننبه، د.
(١٥) المقدمين، د.

جواب (إذا) من قوله أول الباب: (إذا تعلق عاملان)[١]. «**لا كلاهما، خلافاً للفراء في نحو: قام وقعد زيد**». فإنه حكم بأن (زيد[٢]) مرفوع بالفعلين معاً، وجعله أبو علي[٣] أقبح من مذهب الكسائي في حذفه فاعل أحد[٤] الفعلين؛ لأن الفراء رفعه بمجموعهما، وكل واحد منهما لا فاعل له، ولا يخفى أن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجعلون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية.

قال المصنف[٥]: وهو غير مستبعد، فإنه نظير قولك: زيد وعمرو منطلقان، على رأي سيبويه في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

وأجيب: بالفرق، فإن[٦] كلاً من الفعلين يستقل برفع (زيد)، ولا يستقل كل من الاسمين برفع هذا الخبر؛ إذ لو قلت: زيد منطلقان، لم يجز، فكل من الفعلين علة، وكل من المبتدأين جزء علة.

«**والأحق بالعمل الأقرب، لا الأسبق، خلافاً للكوفيين**». فإنهم قالوا: بأن الأسبق أحق بالعمل، والأول قال به البصريون، فالخلاف إذن إنما هو الترجيح، وأما جواز إعمال كل فمجمع عليه.

وإنما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، وأيضاً لو أعملت الأول في صورة العطف نحو: قام وقعد زيد، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة،

---

(١) علامات، ز، ظ.
(٢) زيدا، ز، ظ.
(٣) الفارسي.
(٤) احدى، ز، ظ.
(٥) في شرح التسهيل ٩٣: أ.
(٦) وهوان، د.

ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه[1] بقية، وكلاهما خلاف الأصل، ولا تجيء هذه العلة في غير العطف، نحو جاءني لأكرمه[2] زيد، وكاد يخرج زيد، ورجح الكوفيون إعمال الأول، لأنه أسبق الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني، ولا شك أن الاستقراء شاهد بأن إعمال الثاني[3] أكثر في كلامهم، وما أحسن تعبير المصنف بـ (الأقرب) و(الأسبق)؛ لكونه - [مع[4]] إفادته الحكم - مشعراً بشبهة كل من أهل البلدين؛ ولشموله لما إذا كان التنازع بين[5] أكثر من عاملين، وإن كان هنا بصدد ذكر[6] العاملين على الخصوص.

«**ويعمل الملغى**» عن العمل في الاسم الظاهر الذي وقع التنازع فيه، سواء كان هذا الملغى هو الأول أو غيره، «**في ضمير**» الاسم «**المتنازع مطابقاً له**» في الإفراد وضديه، والتذكير وضده، فتقول: - في إعمال الثاني - ضربوني وضربت قومك، وعلى إعمال الأول ضربني وضربتهم قومك، ومن هنا[7] يفهم أن الحال والتمييز لا يكون فيهما تنازع؛ لأنهما لا يضمران، فإذا قلت: تصببت وامتلأت عرقاً، أو قمت وخرجت[8] مسرعاً، كان من الحذف لدليل لا من [باب[4]] التنازع «**غالبا**» أي: يطابق الضمير المذكور غالباً، وقد لا يطابق في بعض الأحيان، يشير بذلك إلى ما أجازه سيبويه[9] من نحو: ضربني وضربت قومك، بنصب القوم، أي: ضربني من ثم، فأضمر مفرداً، وحقه أن يأتي بضمير

---

(١) فيه، د.
(٢) لاكرامه، ز، ظ.
(٣) الثاني الثاني، د.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) عن، د.
(٦) ذلك، ز، ظ.
(٧) ها هنا، ز، ظ.
(٨) أهملت الخاء في، د.
(٩) في كتابه ١ : ٤١.

الجمع لتأول[١] القوم بواحد يفهم الجمع، وقد حكم سيبويه بقبحه. **«فإذا أدت مطابقته»** أي مطابقة[٢] الضمير للاسم[٣] المتنازع **«إلى تخالف [خبر[٤]] ومخبر عنه، فالإظهار»**. [واجب[٥]]، وصورة هذه المسألة أن يحتاج العامل الملغى إلى ضمير، ويكون ذلك الضمير خبراً عن اسم، وذلك الاسم مخالف[٦] في الإفراد والتذكير وغيرهما[٧] للاسم المفسر له، وهو المتنازع فيه، فيجب العدول إلى الإظهار، نحو: أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين؛ وذلك لأن الأصل: أظن ويظنني الزيدين أخوين، فـ (أظن) يطلب (الزيدين[٨] أخوين) مفعولين، و(يظنني) يطلب (الزيدان) فاعلاً، فأعملنا الأول فنصبنا[٩] الاسمين وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدين، وهو الألف وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المتكلم، والياء للمفرد مخالفة لـ (الأخوين) الذي هو مفسر الضمير الذي تأتي[١٠] به، فإن الياء للمفرد، والأخوان مثنى، فدار الأمر بين إضماره مفرداً ليوافق[١١] (المخبر عنه، وبين إضماره مثنىً[١٢]) ليوافق المفسر،
٢٦٩ وفي كل منهما / محذور، فوجب العدول إلى الإظهار، فقلنا: (أخاً)، فوافق المخبر عنه، ولم تضر[١٣] مخالفته للأخوين، لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى مايفسره.

---

(١) لتناول، د.
(٢) بطابقة، ظ.
(٣) ضمير الاسم، د.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) ليست في، د.
(٦) يخالف، ز، ظ.
(٧) أو غيرهما، ز.
(٨) الزين، ظ.
(٩) ونصبنا، د، فنصبتا، ز.
(١٠) يأتي، د.
(١١) لتوافق، ز.
(١٢) ما بين الهلالين مكرر في، ظ.
(١٣) يضر، د.

قال ابن هشام في توضيحه على الألفية[١]: هذا تقرير[٢] ما قالوه، والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين؛ لأن (يظنني[٣]) لا يطلبه، لكونه مثنىً والمفعول[٤] [الأول[٥]] مفرداً. هذا كلامه.

قلت: وقد منع الرضيّ[٦] وجوب المطابقة بين الضمير والمعود إليه إذا لم تُلبس[٧] المخالفة بينهما، قال تعالى: ﴿وَإِن[٨] كَانَتْ وَاحِدَةً[٩]﴾ وقبله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً[٩]﴾ والضمير للأولاد، فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود، فيجوز[١٠]: حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا[١١]، ولو كان المعود إليه مفرداً مراعاة للمسند إليه، وكذا تقول[١٢]: حسبت وحسباني إياه الزيدين قائمين، وحسبت وحسبتني إياه هند قائمة، وحسبتني وحسبتها إياها هند قائماً.

قال الرضيّ[٦]: وفي[١٣] كل هذا القبح[١٤] حاصل، لفصل الأجنبي بين العامل والمعمول، وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الأصل.

---

(١) أوضح المسالك ٢: ٣٠٥ تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة.

(٢) تقدير، ز، ظ.

(٣) تظنني، ز.

(٤) أهملت الفاء في، ظ.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) في شرح الكافية ١: ٨١.

(٧) تلتبس، ز، ظ.

(٨) فان، د، والصواب خلافه.

(٩) ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ....﴾ ١١ النساء ٤.

(١٠) أهملت الزاي في، د.

(١١) منطلقان، ظ.

(١٢) أهملت التاء في، د.

(١٣) في، د.

(١٤) القدح، ز، ظ.

«**ويجوز حذف المضمر غير المرفوع**» منصوباً كان أو مجروراً، وسواء كان العامل في الضمير هو الأول أو الثاني، مثال حذفه من الأول: ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي زيد، والأصل: ضربته ومررت به، ومثال حذفه من الثاني: ضربني وضربت زيد، ومرَّ بي ومررت زيد، والأصل: وضربته[١] ومررت به، فأما حذفه من الأول فسيأتي الخلاف فيه مذكوراً في المتن[٢]، وأما حذفه من الثاني فقال بجوازه السيرافي، وهو ظاهر كلام المصنف، وخصه المغاربة بالضرورة، وجعلوا منه قول الشاعر[٣].

بعكاظ[٤] يعشي[٥] الناظريـ ـن إذا هم لمحوا شعاعه[٦]

واحترز بقوله: «**مالم يمنع مانع**» من نحو: مال عني وملت إليه زيد، فلو

---

(١) ضربنه، د.

(٢) في ص ٥٩ - ٦٠.

(٣) عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم عمة رسول الله ﷺ كانت زوج أبي أمية بن المغيرة والد أم سلمة زوج النبي ﷺ. في إسلامها خلاف، والأكثرون على نفيه، ويروي لها بعضهم شعرا مدحت فيه رسول الله ﷺ - وكان لها رؤيا قبل غزوة بدر كان تفسيرها نصر المسلمين على قريش. الاستيعاب ٤: ٣٦٨، الإصابة ٤: ٣٥٧ - ٣٥٨، المقاصد ٣: ١١.

(٤) بعكاظ، د بعكاض، ز.

(٥) أعجمت العين في، د، ز، ظ، والصواب ما صنعت.

(٦) من قصيدة الشاهد رابعها، وقبله:

سائل بنا في قومنا وليكفِ من شر سماعه
قيساً وما جمعوا لنا في مجمع باق شناعه
فيه السَّنَوَّر والقنا والكبش ملتمع قناعة

وبعده:

فيه قتلنا مالكا قسراً وأسلمه رعاعه

شناعه: قبحه. السنور: الدروع أو جملة السلاح. الكبش: البطل. قناعة: البيض التي يغطى بها رأسه. لمحوا: أبصروا في سرعة. رعاعه: سفلته. الحماسة ٢: ٢٥٦ - ٢٥٧، المقرب ١: ٢٥١، المغني ٢: ٦٧٦، شذور الذهب ٤٢٤، ابن عقيل ١: ٤٦٨ - ٤٦٩، =

حذف[١] [فيه[٢]] الجار والمجرور من الثاني، أدى إلى إيهام غير المراد، فلا يجوز. كذلك قال الشارح[٣].

«ولا يلزم حذفه» أي: إن كان من غير باب[٤] ظن[٥]، ولم يُلبس[٦]. **«ولا تأخيره[٧]»** [أي[٢]] إن كان من باب (ظن) أو ألبس[٨] **«معمولاً للأول»** وبقي عليه أن يقول: (ولا إظهاره[٩]). **«خلافاً لأكثرهم»** فقد قالوا: يجب حذف المفعول إن استغنيت عنه في مثل: ضربت وأكرمني زيد، فلا تقول[١٠]: ضربته وأكرمني زيد، وأما[١١] إن لم يستغن عنه ـ لكونه أحد مفعولي باب (علمت) بناء على أنه لا يحذف أحدهما عند ذكر الآخر ـ فقال قوم: يجب الإظهار، وإليه ذهب ابن الحاجب؛ لأن الحذف متعذر لما تقدم، والإضمار ايضاً متعذر[١٢]، لكونه إضماراً قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل، فلم يبق بعد تعذر الحذف والإضمار إلا الإظهار.

= المقاصد ٣: ١١ ـ ١٤، التصريح ١: ٣٢٠، الأشموني ٢: ١٠٦، الهمع ٢: ١٠٩، شواهد ابن عقيل ١١٥ ـ ١١٦، الدرر ٢: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(١) حذفت، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) الحسن بن قاسم بدر الدين.

(٤) ما، ز، ظ.

(٥) يظن، ز، ظ.

(٦) يلتبس، ز، ظ.

(٧) أو تأخيره، م.

(٨) التبس، د، ز، ظ، والمناسب ما فعلت.

(٩) ولاظهاره، ظ.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) فاما، د.

(١٢) والاضمار متعذر ايضا، د.

وقال قوم: ثبت في السعة وإن كان قليلاً حذف أحد مفعولي باب (علمت) عند قيام القرينة كما سبق في ذلك الباب، فليقل به هنا، ولو سلم امتناع الحذف فلا نسلم امتناع الإضمار.وقولهم (١): لكونه إضماراً قبل الذكر في المفعول قلنا (٢) إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف، وإن لم يجز فهو كالفاعل، فليجز فيه [أيضاً (٣)] الإضمار قبل الذكر؛ لمشاركته الفاعل في علة جواز الإضمار قبل الذكر، وهي امتناع جواز حذفه، ولو سلم امتناع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول فلم لا يجوز إضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في: ضربني وأكرمت زيداً [هو (٤)]، فتقول (٥) هاهنا (٦): حسبني وحسبت زيداً قائماً إياه (٧)، كما ذكره (٨) السيرافي، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: (ولا تأخيره معمولاً للأول)، وفاته أن يقول: (ولا الإظهار). كما أسلفناه «**بل حذفه إن لم يمنع مانع**» من الإلباس (٩) نحو: استعنت (١٠) به واستعان عليّ (١١) زيد، فلا (١٢) يجوز حذف الهاء حذراً من الإلباس لو كان من باب (ظن)، فيظهر أو يؤخر. «**أولى من إبقائه مقدماً (١٣)**» وقد جاء على [الوجه (٣)] المرجوح قول الشاعر (١٤):

(١) كذا في أصول التحقيق، والكلام غير واضح عندي.
(٢) قلت، ز، ظ.
(٣) ليست في، د.
(٤) سقطت من، د، ظ.
(٥) فيقول، ز، ظ.
(٦) هنا، د.
(٧) اباه، ز.
(٨) ذكر، ز، ظ.
(٩) الباس، د.
(١٠) أعجمت العين في، ز.
(١١) على، ظ.
(١٢) ولا، د.
(١٣) متعديا، د، متقدما، م.
(١٤) لا يعرف.

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً(١) فكن في الغيب أحفظ للود(٢)

«**ولا**(٣) **يحتاج غالباً إلى تأخيره إلا في باب (ظن)**» وهذا الكلام يقتضي أن الإضمار [قد(٤)] يحتاج إليه في غير باب (ظن(٥))، وذلك عند خوف اللبس كما قدمناه، وهو / صحيح، ويقتضي أيضاً أن المفعول(٦) المتنازع(٧) في باب (ظن)، ٢٧٠
[وذلك عند خوف اللبس(٨)] واجب التأخير، وممتنع(٩) الإضمار مقدماً، فكيف(١٠) يجتمع(١١) هذا مع تجويزه فيما تقدم أن تضمر(١٢) الفضلة(١٣) مقدمة(١٤)، نحو:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب . . . .

«**وإن ألغي الأول رافعاً صح دون اشتراط تأخير الضمير، خلافاً للفراء**» فإنه يشترط تأخير الضمير في صحة المسألة، فيجب عنده: قام وقعد

---

(١) حفاظا، ز، حفاطا، ظ.
(٢) بعده:
وألغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول واشٍ غير إفساد ذي عهد
شرح التسهيل ٩٤: أ، ابن مالك ١: ٢٤٥، ابن الناظم ٩٩، المغني ١: ٣٧٠، شذور الذهب ٤٢٣، ابن عقيل ١: ٤٦٧، المقاصد ٣: ٢١ - ٢٤، التصريح ١: ٣٢٢، الأشموني ٢: ١٠٥، السيوطيّ ٢: ٧٤٥، الهمع ٢: ١١٠، شواهد ابن عقيل ١١٤ - ١١٥، الدرر ٢: ١٤٤.
(٣) فلا، ز، ظ.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) في غير باب (ظن) قد يحتاج اليه، د.
(٦) المعمول، د.
(٧) أهملت الزاي في، ز.
(٨) ليس في، د.
(٩) ويمتنع، ز، ظ.
(١٠) وكيف، ز، ظ.
(١١) تجمع، د.
(١٢) تضمن، د، يضمر، ز، ظ، لكن أهملت الياء في، ز.
(١٣) أهملت الضاد في، د. (١٤) متقدمة، د.

الزيدان هما، فيأتي بفاعل الأول بعد المتنازع ضميراً منفصلاً [١] لتعذر المتصل عنده بلزوم الإضمار قبل الذكر.

قال ابن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير [٢] كلام صاحبنا جمال [٣] الدين بن مالك، وهو الثقة فيما ينقل [٤]. «**ولا**» اشترط «**حذفه**» أي: حذف الضمير «**خلافاً للكسائي**». فإنه يصحح المسألة بارتكاب حذف الفاعل من الفعل الملغى فراراً عن الإضمار قبل الذكر، والصحيح خلاف القولين بشهادة السماع قال الشاعر [٥]:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني ... لغير جميل من خليلي [٦] مهمل [٧]

فإن قلت: وقد [٨] شهد السماع أيضاً لقول [٩] الكسائي كقوله [١٠]:

تعفّق [١١] بالأرطى [١٢] لها وأرادها [١٣] ... رجال [١٤] فبذّت [١٥] نبلهم وكليب [١٦]

---

(١) مفصلا، ز، ظ.

(٢) في غير، د.

(٣) تاج، د، وهو خطأ، حمال، ظ، وهو تصحيف.

(٤) نقل، د.

(٥) مجهول.

(٦) أهملت الخاء في، د.

(٧) تقدم في ص ٤٨٦.

(٨) قد، ز، ظ.

(٩) بقول، د.

(١٠) علقمة الفحل من عَبَدة بن ناشرة بن قيس التميميّ (. . . ـ حوالي ٢٠ ق هـ/ . . . . . حوالي ٦٠٣م) نزل على امرىء القيس فادعى كل منهما أنه أشعر من صاحبه فاحتكما إلى أم جندب زوج امرىء القيس، ففضلت علقمة فطلقها امروء القيس وخلفه عليها علقمة؛ لذلك لقب: الفحل. ويقال: لقب (الفحل) تمييزاً له عن علقمة الخصي بن سهل التميمي.
الجمحيّ ١: ١٣٧، ١٣٩ ـ ١٤٠، ابن قتيبة ١: ٢١٨ ـ ٢٢٢، الآمديّ ١٥٢، الخزانة ١: ٥٦٥ ـ ٥٦٦.

(١١) تعفف، ز، ظ.

(١٢) رسمت بالألف في، ز، ظ.

(١٣) واردها، د، ز، ظ، وكلهم مخطىء.

(١٤) أهملت الجيم في، ظ.

(١٥) فبدت، د، فنبذت، ظ.

(١٦) من قصيدة مدح فيها الحارث بن جبلة بن أبي شمر الغساني. مطلعها:

طحابك قلب في الحسان طروب ... بعيد الشباب عصر حان مشيب =

وقول الآخر[١]:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث[٢] الأثافي[٣] والرسوم البلاقع[٤]

قلت: هذا وأمثاله عندهم مؤوّل على أنه أضمر الفاعل مفرداً مبهماً للاثنين وللجماعة[٥]، أي: ما ذكر أو من ذكر وما أشبهه[٦] كما سبق.

«ونحو: ماقام[٧] وقعد إلا زيد[٨]، محمول على الحذف لا على التنازع، خلافاً لبعضهم». فإنه حمله على التنازع، والمصنف أشار بهذا الكلام إلى أن هذا التركيب صحيح، وأن تخريجه مختلف فيه:

= وقيل الشاهد:

وناجية أفنى ركيب ضلوعها وحاركها تهجّر فدؤوب

فأوردتها ماء كأن جمامه من الأجن حنّاء معا وصبيب

وتصبح عن غبّ السّرى وكأنها مولّعة تخشى والقنيص شبوب

وبعده:

لتبلغني دار امرىء كان نائيا فقد قربتني من نداك قروب

طحابك: ذهب بك كل مذهب. ركيب ضلوعها: ماركبها من الشحم، فعيل بمعنى فاعل. حاركها: ملتقى كتفيها. مولعة: في قوائمها نقط سود. القنيص: الصيد. شبوب: مسنّة، يشبه ناقته ببقرة وحش، تعفق: ـ بفتح القاف ـ استتر، ويروى بضم القاف، فعلى الأول هو فعل ماض، وعلى الثاني فعل مضارع فاعله ضمير البقرة. بذت: غلبت. كليب: جمع كلب. جمامه: ما اجتمع منه، الأجن: تغير الطعم واللون في الماء. الصبيب: شجر كالحناء يخضب به. علقمة ١٧ ـ ٤٢، المفضليات ٣٩٠ ـ ٣٩٦، المقرب ١: ٢٥١، شرح التسهيل ٩٤: ب، المقاصد ٣: ١٥ ـ ٢١، التصريح ١: ٣٢١، الأشموني ٢: ١٠٢.

(١) ذو الرمة.

(٢) ثلث، ز، ظ.

(٣) الاباقي، ز.

(٤) مر في ٤: ٢٣٦.

(٥) والجماعة، د.

(٦) أهملت الباء في ظ.

(٧) سقطت الميم من، ط.

(٨) أهملت الزاي في، د.

أما صحة التركيب فبدل عليها سماع مثله عن الفصحاء، قال الشاعر[(١)]:

ماصاب قلبي وأصباه[(٢)] وتيمَّه   إلا كواعب[(٣)] من ذهل بن شيبانا[(٤)]

وأما الاختلاف[(٥)] في تخريجه، فادعى بعض النحويين أن هذا الكلام محمول[(٦)] على الحذف، فتقديره: ما قام إلا زيد [وما قعد إلا زيد[(٧)]] واختاره المصنف، واقتضى ظاهر كلامه أن ذلك جار مع الظاهر كما مثلنا، ومع المضمر نحو: ما قام وقعد[(٨)] إلا أنت، وأن ثم من خالف في[(٩)] تخريجه[(١٠)] على الحذف، وخرجه على أنه من باب التنازع، ومنع ابن الحاجب التنازع في: ما قام وقعد إلا أنت، لعلة أبداها مختصة بالمضمر، وذلك أنه قال:

لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما ضمير، لأنهما موجهان إلى الفاعل، فيقال: ما ضربت وما أكرم إلا أنا، وما ضرب وأكرمت إلا أنت، وعند ذلك يفسد المعنى؛ لأنه ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما، والمقصود حصرهما فيه، وعلى ذلك فينتظم في صحة التنازع في الاسم المقرون بـ (إلا) في نحو التركيب المذكور ثلاثة أقوال: ثالثها إن كان ظاهراً جاز، وإن كان مضمراً امتنع. كذا قال ابن هشام رحمه الله [تعالى[(٧)]].

قلت: وليست العلة التي أبداها[(١١)] ابن الحاجب مختصة بالضمير[(١٢)] كما توهمه،

(١) لم أقف على اسمه.
(٢) وأصابه، ظ.
(٣) كوا، ز.
(٤) راجع هذا الشاهد في شرح التسهيل ٩٥:أ، التصريح ٢: ٣١٩، الهمع ٢: ١١٠، الدرر ٢: ١٤٤.
(٥) الأخلاف، ظ.
(٦) محول، ظ.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٨) وما قعد، د.
(٩) فمن، د.
(١٠) مخرجه، د.
(١١) ابديها، ز، ابدها، ظ.
(١٢) بالمضمر، د، مع إهمال الباء

بل هي جارية في التركيب المذكور، سواء كان الاسم ظاهراً [أو مضمراً[(١)]]، ألا ترى انك إذا قلت: ما قام وقعد[(٢)] إلا زيد، وأضمرت في الأول ضميراً يعود إلى (زيد)، انتفى الفعل الأول، وانحصر الفعل الثاني فقط، والمقصود انحصارهما معاً؟ وكذا إذا أضمرت في الثاني، وإنما حمله[(٣)] على ذلك أن ابن الحاجب لم يمثل المسألة إلا بالضمير، فتوهم اختصاص المنع [به[(٤)]] وليس كذلك.

وقد اختار ابن الحاجب أيضاً أن الكلام المذكور محمول على الحذف كما اختاره المصنف.

واعترض بأنه يلزم حذف الفاعل، وأجيب بأن الممتنع حذف الفاعل لفظاً ومعنىً، أما حذفه لفظاً مع وجوده معنىً فلا امتناع فيه، وهنا كذلك، فإن (إلا زيد) [مثلاً[(٤)]] فاعل لهما معنى، وإن كان من حيث اللفظ لأحدهما، وضعف الجواب غير خفيّ.

وأما تخريج المسألة على أنها من باب التنازع - كما حكاه المصنف عن بعضهم - فإن أراد هذا المخرّج إجراء ذلك على مذهب البصريين فباطل؛ لما قد علمت، وإن أراد على قول الفراء في رفع الفاعل بالفعلين في [نحو[(٥)]]: قام وقعد زيد،
٢٧١ فممكن، غير أن القصد / تخريجها[(٦)] على وجه يقول[(٧)] به البصريون، فإنهم موافقون[(٨)] على أن هذا التركيب مسموع من كلام العرب ومقيس.

(١) ليست في، ظ، وعطفت بالواو في، ز.
(٢) وما قعد، ز، ظ.
(٣) حمل، ظ.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٥) ليست في، د.
(٦) تخرجها، ز.
(٧) بقول، ز.
(٨) يوافقون، د.

قال ابن هشام: والذي أختاره أنه إذا قيل: ما قام وقعد إلا زيد، قيل: ما قام إلا هو وقعد إلا زيد. يعني إذا أريد الإتيان بالمقصود من هذا التركيب قيل هذا. ثم(١) قال: قال طالب(٢) أفيكون(٣) التنازع وقع في الحرف والاسم؟، فقلت: لا بل وقع(٤) في الاسم الموجب بالحرف، فإذا أتي بضميره(٥)، أتي به موجباً، فوجب اجتلاب(٦) الحرف، كما(٧) وقع التنازع في الاسم المقرون بحرفٍ(٨) الجر، نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ(٩)﴾، ولو أعمل [الأول(١٠)] لأتي في الثاني بالحرف والضمير معاً، كما قال(١١):

---

(١) مسلم، ز، ظ.

(٢) طالبا، ز، ظ.

(٣) فيكون، ز، ظ.

(٤) ومع، ز.

(٥) اتي بضميره اتي بضميره، ز.

(٦) اختلاف، د. (٧) فكما، د. (٨) بالا بحرف، د.

(٩) ﴿. . . . إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ . . . .﴾ ١٧٦ النساء ٤.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) اختلفوا فيه، فقيل:

أ ـ طفيل بن عوف بن كعب الغنويّ (. . ـ ١٣ ق.هـ / . . . ـ ٦١٠م).

من قيس عيلان. شاعر فحل وصاف للخيل، معروف بالشجاعة. يلقب: طفيل الخيل؛ لكثرة وصفه إياها، و: المحبِّر؛ لحسن شعره. كان معاوية بن أبي سفيان يفضله على الشعراء. ابن قتيبة ١: ٤٥٣ ـ ٤٥٤، الأغاني ١٥: ٣٤٩ ـ ٣٥٥، الآمدي ١٤٧، ١٨٤، الخزانة ٣: ٦٤٣.

ب ـ المقنّع الكنديّ: محمد بن ظفر بن عميرة بن أبي شمر بن فرعان (. . . . . ـ حوالي ٧٠هـ/ . . . حوالي ٦٩٠م) شاعر مجيد من أهل حضرموت. لقب المقنع، لأنه لبس قناعاً على وجهه طوال أيامه، وفي تعليل ذلك قيل: إنها عادة الرؤساء، أو إنه كان جميلاً فستره خوف الفتنة. والمقنّع في اللغة: لابس السلاح. نسبته إلى كندة بن عفير من قحطان. الأغاني ١٧: ١٠٨ ـ ١٠٩، ابن قتيبة ٢: ٧٣٩ ـ ٧٤٠، البيان ٣: ١٠٢.

جـ ـ عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، والصحيح القول الأول.

إذا هي لم تستك بعود أراكة　　تُنُخِّل[١] فاستاكت[٢] به عود إسحل[٣]

قلت: ادعاؤه أنه إذا أريد معنى هذا التركيب، قيل: ما قام إلا هو وقعد إلا زيد، غير المسموع[٤] من كلام العرب في ذلك، والمقصود تخريج المسموع على وجه لا إشكال فيه من جهة القواعد، ولم يلح في ذلك وجه جميل إلى الآن والله الموفق.

«ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو بالسبق[٥]» قال ابن هشام: الأولى أن يقال: (في تنازع ثلاثة)، فإن التنازع لم يأتِ في أكثر منها.

---

(١) أهملت التاء في، د، تتحل، ز، وأهملت الخاء في، ظ.

(٢) فاسكت، ز، فاستكت، ظ.

(٣) من قصيدة قالها حين قتل أحد بني غني ابنا لعروة الرحال الجعفري، فعرضت غني عليهم الدية، فقالوا: لا نأخذ دية جعفري من غنوي. مطلعها:

غشيت بُقَّرا فَرْط حول مكمّل　　مغاني دار من سعاد ومنزل

وقبل الشاهد:

ووحف يغادي بالدهان كأنه　　مديد غداه السيل من نبت عنصل

تظل مداريها عوازب وسطه　　إذا أرسلته أو كذا غير مرسل

وبعده:

إذا سئمت من لوحة الشمس كنّها　　كِناس كظل الهودج المتجمّل

يروى: (. . . . . بعود بشامة) (تخير فاستاكت . . . .).

غشيت: أتيت. قرا: موضع. فرط حول: بعد حول، وفرط الحول: تمامه. المغاني: المنازل. وحف: شعر طويل وافر. يغادي بالدهان: يدهن وقت الغداة. المديد: التام، أوما سقاه المطر. غداه: ـ بالدال المهملة ـ باكره، ويروي بالمعجمة: رباه. العنصل: البصل البري. عوازب: بطيئات. لوحة الشمس: حرارتها. الكناس: أصله بيت الظبية، وأراد هنا الخباء على التشبيه. المجمل: المستر. الأراكة: هو البشامة والإسحل: أنواع من الشجر طيب الرائحة يتخذ منه السواك. تنخل: تخير. طفيل ٣٤ ـ ٤١، عمر ٤٩٠ (مانسب إليه)، سيبويه ١: ٤٠، ابن يعيش ١: ٧٨، ٧٩، شرح التسهيل ٩٤: أ، ابن الناظم ١٠٠، المقاصد ٣: ٣٢ ـ ٣٥، الأشموني ٢: ١٠٥، الهمع ١: ٦٦، الدرر ١: ٤٦.

(٤) مسموع، د.　　(٥) السبق، د، م.

قلت: أنشد [الشيخ[1]] نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية[2] شاهداً على تنازع أكثر من عاملين[3] قول الحماسي[4]:

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني　　قعدت[5] فلم أبغ الندى بعد سائب[6]

ثم قال: قال الشيخ[7] المرزوقي[8]: قوله[9]: (بوجهي) تعلق الباء منه بـ(طلبت[10])، والمعنى: [ببذل[11]] وجهي، كأنه تولى الطلب بنفسه، وابتذل وجهه وجاهه[12] فيه، فلم يدرك المطلوب، ومفعول (طلبت) محذوف دل عليه

(١) ليست في، د، للشيخ، ز.

(٢) كافية ابن الحاجب، ولم ينشر هذا الشرح.

(٣) فعلين، ز، ظ.

(٤) أبي سليمان: محمد بن بشير بن عبد الله بن عقيل الخارجي العدواني. نسبته إلى خارجة بن عدوان، من قيس عيلان. شاعر فصيح رقيق الديباجة حجازي الموطن أموي العصر، أكثر عيشه بالبادية.

الأغاني ١٦: ١٠٢ - ١٣٣، المرزباني ٤١٢، الخزانة ٤: ٣٧.

(٥) فقدت، ز، ظ.

(٦) أول أبيات أربعة رثى فيها سائباً، وبعده:

ولو لجأ العافي إلى رحل سائب　　ثوى غير قال أو غدا غير خائب

الحماسة ٢: ٣٠٢ - ٣٠٤، المرزوقي ٢: ٨١٠ - ٨١١، الأشموني ٢: ١٠٠ - ١٠١، يس ١: ٣١٦.

(٧) الشر، د، للشيخ، ز.

(٨) أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (. . - ٤٢١هـ/ . . - ١٠٣٠م) من أهل أصبهان، كان حائكاً في أول أمره ثم برّز في الأدب واللغة والنحو، وكان حجة في ذلك مقصداً لطلاب العلم. أخذ عن أبي علي الفارسي. من مصنفاته: شرح حماسة أبي تمام - ط، شرح أشعار هذيل، شرح الفصيح، شرح المفضليات، الأزمنة والأمكنة - ط، شرح الموجز. معجم الأدباء ٥: ٣٤ - ٣٥، القفطيّ ١: ١٠٦، البغية ١: ٣٦٥.

(٩) في قوله، د.

(١٠) بطلب، د.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) وجانبه، ز، ظ.

قوله: (فلم أبغ الندى[١])، والتقدير: طلبت بعد سائب[٢] الندى ببذل وجهي، فلم أدركه[٣]، وليتني قعدت فلم أبغه[٤]، ولا يمتنع أن يتعلق الباء من قوله: (بوجهي) بـ (أدرك)، وهو المختار عند أصحابنا البصريين، ويكون التقدير: طلبت الندى[٥] فلم أدركه ببذل وجهي. وقوله: (بعد سائب) يجوز أن يكون العامل فيه (طلبت)، وكل واحد من الأفعال المجتمعة، [وهي[٦]]: طلبت وأدرك وقعدت ولم أبغ[٧]، والمعنى: بعد موت سائب. هذا كلامه، وهو تصريح بورود[٨] التنازع في أكثر من ثلاثة.

وحيث وجد[٩] تنازع أكثر من عاملين، فعند البصريين يختار[١٠] إعمال الأخير؛ لأنه أقرب، وعند[١١] الكوفيين إعمال الأول؛ لأنه أسبق.

قال بعضهم: وسكتوا عن إعمال الأوسط، وحكى بعضهم. الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث.

قال الشارح[١٢]: والمحفوظ من كلام العرب إعمال الثالث كقول الشاعر[١٣]:

جىء ثم حالف وثق بالقوم إنهم   لمن أجاروا ذوو[١٤] عزّ بلا هُوْن[١٥]

قال المصنف[١٦]: ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده[١٧] الرأي؛ إذ لا سماع

---

(١) الندا، د. (٢) السائب، د، ز، ظ، وهو مخالف لما في البيت.
(٣) الندى، فلم أدركه ببذل وجهي، د. (٤) أهملت الغين في، ز، ظ.
(٥) الندا، ز، ظ. (٦) سقطت من، ز، ظ. (٧) أهملت الغين في، ز.
(٨) بورد، د، أهملت الباء في، ز. (٩) التنازع، ظ.
(١٠) أهملت الياء في، د. (١١) وعند وعند، د.
(١٢) ابن قاسم. (١٣) لم يسموه.
(١٤) دووا، د، ذي، ز، ذوى، ظ.
(١٥) شكلت بفتح الهاء والواو في، ظ، والصواب ما صنعت، والبيت ليس له سابق ولا لاحق، راجع: شرح التسهيل ٩٣: ب، ٩٥: أ، الأشموني ٢: ١٠٢.
(١٦) في شرح التسهيل ٩٥: أ.
(١٧) فمستقل، د، ظ، لكن شطبت في (ظ) وأبدل بها ما أثبتنا.

في ذلك(١)، وقد أشار إلى هذا ابن خروف(٢) في شرح كتاب سيبويه، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه. انتهى(٣). وقدح في استقرائه بسماع إعمال الأول في قول أبي الأسود:

كساك ولم تستكسه فاشكرن(٤) له ... أخ لك يعطيك الجزيل ويأمر(٥)

«**وبإعمال الملغى في الضمير**» هذا معطوف على ما تقدم، أي: يحكم بما سبق من الترجيح المذكور وبإعمال العامل الملغى في ضمير(٦) المتنازع فيه، فنقول(٧): ـ على إعمال الثالث ـ ضرباني ومرا بي وضربت الزيدين، وعلى إعمال الأول: ضربني ومرابي وضربتهما(٨) الزيدان. «**وغير ذلك**». أي: ويحكم بغير ذلك من الأحكام السابقة، كحذف الضمير وذكره، فيحذف(٩) على رأي الكسائي، ويذكر الضمير مؤخراً(١٠) على رأي الفراء.

---

(١) لا رأي له في ذلك، د، الراي له في ذلك، ز، ظ، والتصحيح عن شرح التسهيل لابن مالك.

(٢) خاروف، ز.

(٣) انتهى، ز.

(٤) أهملت الشين في، ز، فاسكون، ظ.

(٥) وناصر، د. والشاهد هو الأول من بيتين قالهما للمنذرين الجارود، أو عبيد الله بن زياد، أو عبيد الله بن أبي بكرة: نفيع بن الحارث، وكان أبو الأسود دخل عليه في ثياب مرقعة فعطف عليه وأهدى له ثياباً. وفي البيتين روايات مختلفة، ومن ذلك ما في الديوان:

كساني ولم أستكسه فحمدته ... أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

وإن أحق الناس إن كنت حامدا ... بحمدك من أعطاك والوجه وافر

أبو الأسود ١٩٢ ـ ١٩٣، الكامل ٢: ٥١٧، الأغاني ١٢: ٣٣١، درة الغواص ١١٧، معجم الأدباء ١٨: ١٩٢ ـ ١٩٣، القفطيّ ١: ٢٣، الوفيات ٢: ٥٣٧ ـ ٥٣٨، التصريح ١: ٣١٦، الأشوني ٢: ١٠٢، الخزانة ١: ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٦) الضمير، ز، ظ، والصواب ما أثبت، أي: ضمير المعمول المتنازع فيه.

(٧) فنقول، ز.

(٨) ضربني وضربتهما ومرابي، د.

(٩) فتحذف، د.

(١٠) متأخرا، د.

«**ولا يمنع**[١] **التنازع تعدٍ**[٢] **إلى أكثر من واحد**» فقد ورد، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ[٣]﴾ - الآية، وقال تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ[٤] قِطْرًا[٥]﴾ - بالنسبة إلى العامل[٦] الأول في هذه الآية [الثانية[٧]]، وبالنسبة إلى العاملين في الآية الأولى. «**ولا كون المتنازعين فعلي تعجب**» نحو: ما أحسنه[٨] وأجمل زيداً - إذا أعملت الثاني - وما أحسنَ وأجمله زيداً، إذا / أعملت الأول، ٢٧٢
حكاه المبرد في كتاب (المدخل) له «**خلافاً لمن منع**» في المسألتين، فقد ذهب قوم إلى أنه لا تنازع في المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة، بناء على أن العرب لم تستعمله، [وقد[٧]] حكى سيبويه[٩] عن العرب: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً على إعمال (رأيت) - ومتى رأيت أو قلت زيد منطلق؟ - على إعمال (قلت) - أي على الحكاية بها[١٠]، وهو حجة في المتعدي إلى اثنين، لكن المازني وجماعة قاسوا عليه المتعدي إلى ثلاثة، وذهب الجرمي وجماعة إلى منعه فيما يتعدى إلى ثلاثة، قالوا: ولم يسمع في نظم[١١] ولا نثر.

---

(١) يمتنع، د، ز.

(٢) في متعد، د.

(٣) ﴿. . . أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ ٧ الجن ٧٢.

(٤) عليه عليه، د.

(٥) ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ . . . . .﴾ ٩٦ الكهف ١٨.

(٦) العوامل، ظ.

(٧) ليست في، د.

(٨) أحسن، ز، ظ.

(٩) في كتابه ١: ٤١ قال: (وقد يجوز: ضربت وضربني زيداً؛ لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقا؟ والوجه: متى رأيت أو قلت: زيد منطلق؟). ومن ذلك ترى أن الثاني ليس حكاية، وإنما هو رأي له.

(١٠) أي بـ (قلت) في المثالين.

(١١) أهملت الظاء في، د.

قال المصنف[١]: وأما فعلا التعجب فظاهر مذهب سيبويه منع تنازعهما، وأجازه المبرد، قال[٢]: والصحيح عندي جوازه بشرط إعمال الثاني؛ لأنك لو أعملت الأول لفصلت مالا يجوز فصله.

قلت: وقد مرّ في أول الباب[٣] أنه يجب توجه كل من[٤] العاملين إلى المعمول المتنازع، ومع[٥] امتناع [إعمال[٦]] الأول ينتفي وجوب التوجه المذكور بل[٧] جوازه، فلا تكون[٨] المسألة من باب التنازع أصلاً، وقد أشار إليه الشارح[٩].

قال المصنف[١٠]: ويجوز على أصل الفراء: أحسن وأعقل[١١] بزيد، فتكون[١٢] الباء متعلقة بالفعلين معاً.

واعترض بأن مذهب الفراء أن بـ (زيد) في موضع نصب على أنه مفعول به أيضاً.

ولا يمتنع على مذهب البصريين أن يقال: أحسن وأعقل[١١] بزيد، على أن يكون الأصل: أحسن به وأعقل[١١] بزيد، ثم حذفت الباء دلالة الثانية عليها، ثم اتصل الضمير واستتر، كما استتر الثاني في قوله[١٣] تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ[١٤]﴾ كذا في الشرح.

---

(١) في شرح التسهيل ٩٥: أ، ولم يعين المانع، وهذا لفظه: (ويمنع أيضاً بعض النحويين تنازع فعلي تعجب والصحيح عندي جوازه....).
(٢) وقال، ز، ظ.
(٣) راجع ص ١٤٤٥.
(٤) من من، د.
(٥) ومن، ظ.
(٦) ليست في، ظ.
(٧) أهملت الباء في، ز.
(٨) يكون، د، ز.
(٩) ابن قاسم.
(١٠) في شرح التسهيل ٩٥: أ.
(١١) وأغفل، د.
(١٢) فيكون، ز.
(١٣) من قوله، ز، ظ.
(١٤) ﴿...... يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ٣٨ مريم ١٩.

(الباب الثالث والعشرون)
«باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما يجري مجراه»

[أي[1]] مجرى المصدر من بعض صفات وأسماء أعيان كما يأتي في آخر الباب[2].

وقوله: (من مصدر وما يجري مجراه) تفسير للواقع لا لقوله: ([مفعولاً[3]] مطلقاً)، والمعنى: ـ حينئذٍ ـ باب الواقع من المصادر وشبهها مفعولاً مطلقاً، [وهذا[4] يقتضي أن المصدر وشبهه يكون مفعولاً[5] مطلقاً[6]] وغيره، والواقع كذلك، ولو جعل لقوله: (مفعولاً مطلقاً) لصار معناه: باب المفعول المطلق كائناً من المصدر وشبهه، فيقتضي ـ حينئذٍ ـ أن المفعول المطلق يكون[6] من المصدر وشبهه، ويكون من غير ذلك، وليس بصحيح.

فإن قلت: قد[7] ذهب ابن الحاجب إلى أن الجملة الثانية في نحو: قلت: زيد منطلق، مفعول مطلق، وليست[8] مصدراً ولا شبهه، فلو جعل قوله: (من مصدر وما يجري مجراه) راجعاً للمفعول المطلق؛ ليكون[9] فيه إشارة إلى هذا[10]، لأمكن، فلم تعيّنه[11]؟.

---

(١) ليس في، ز.
(٢) في ص ١٥١٤ ـ ١٥١٧.
(٣) ليست في، ظ.
(٤) هذا، ظ.
(٥) مفعول، ظ.
(٦) قد يكون، ظ.
(٧) فقد، ز، ظ.
(٨) وليس، ز، ظ.
(٩) لتكون، ز.
(١٠) ذلك، د.
(١١) يعينه، د، ظ، يبينه، ز، لكن أهملت حروفها.

قلت: ما ذهب إليه ابن الحاجب في ذلك[١] مخالف لقول الجمهور، والصواب معهم، ويؤيده[٢] صحة صوغ اسم المفعول التام للجملة المذكورة، فيقال: هذه الجملة مقولة، وصحة إضافة اسم الفاعل إليها في قولك[٣]: أنا قائل[٤]: زيد منطلق، وكلاهما علامة المفعول[٥] به، والمصنف تابع[٦] للجمهور[٧] في المسألة، فلا ينبغي حمل كلامه إلا على الوجه الذي ذكرناه أولاً.

وتسمية هذا النوع مفعولاً مطلقاً هو المشهور عند النحاة، وخصص صاحب البسيط[٨] (المطلق) بما كان فعله عاماً كـ (صنعت[٩]) و (فعلت) و (عملت)، وليس ما تخيله[١٠] في ذلك بالذي يوجب مخالفة الجماعة[١١].

وإنما سموه مفعولاً مطلقاً؛ لأنه ليس مقيداً[١٢] بجارٍّ: كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه.

«**المصدر اسم دال بالأصالة**» قال المصنف[١٣]: فخرج اسم المصدر. وإنما يتجه كون دلالته بغير الأصالة إذا قيل: إنها حصلت بواسطة[١٤] دلالته على

(١) من ذلك ز، ظ.
(٢) أهملت الياء في، ز، وسقط الضمير من، ظ.
(٣) قول، ز، ظ.
(٤) قاتل، ظ.
(٥) الفعل، ز.
(٦) مع، د.
(٧) الجمهور، د.
(٨) أهملت الباء في، د، والبسيط لجماعة من المؤلفين، راجع التفصيل في ٢: ٦٨.
(٩) كضعت، ز، كمضغت، ظ.
(١٠) مالحظه، د.
(١١) بالذي يوجب الخروج عما عليه الجماعة، د.
(١٢) مقيد، د.
(١٣) في شرح التسهيل ٩٥: أ.
(١٤) بوساطة، د.

المصدر الدال على الحدث، وقد صرح بذلك ابن يعيش وغيره **«على معنىً قائم
بالفاعل[١]»** كحزن وفرح وحسن وفهم. كذا مثل بالفهم مع أنه متعدٍ، ولكن
معناه قلبي لا علاجي **«أو صادر عنه»** كقيام وقعود وخط[٢] وخياطة.
«حقيقة» كما مثلنا. **«أو مجازاً»** كموت وعدم، فإن نسبتهما إلى الميت والمعدوم
مجاز، كذا قال المصنف[٣]، وظاهر كلامه أن (حقيقة) و (مجازاً) راجعان إلى
قوله: (صادر)، وهو صريح كلام الشارح[٤]، وإذا[٥] تأملت وجدتهما في التحقيق
راجعين إلى قوله: (قائم). وفي قوله: (أن نسبة / الموت والعدم إلى الميت ٢٧٣
والمعدوم مجاز) نظر؛ لأنه إن أراد مجاز[٦] الإفراد، فكل منهما مستعمل فيما وضع
له فيكون[٧] حقيقة لا مجازاً، وإن أراد مجاز التركيب، فكل فعل أسند إلى الفاعل
أو المفعول إذا كان مبنياً له حقيقةٌ.

فإن قلت: يجوز أن يكون أراد بالحقيقة ما لموصوفه[٨] تحقق[٩] في الخارج، وبالمجاز مقابله[١٠]، فإن الموصوف بالعدم غير موجود حالة الوصف به.

قلت: هذا مع كونه مخالفاً للاصطلاح يعكر عليه تمثيله بالموت، فالوضع مشكل بعد، فليتأمل.

فإن قلت: هل أراد بالقائم الفعل القاصر وبالصادر الفعل المتعدي، أم ماذا أراد؟.

---

(١) بفاعل، م.
(٢) أهملت الخاء في، ز، ظ.
(٣) في شرح التسهيل ٩٥:ب.
(٤) ابن قاسم.
(٥) فاذا، ز، ظ.
(٦) مجازا، ز.
(٧) أهملت الياء في، د.
(٨) لموضوعه، ز، ظ.
(٩) تحقيق، ز.
(١٠) مقابلة، د.

قلت: لم يرد الأول؛ لأن من جملة ما مثل[١] به للقائم الفهم، وهو مصدر[٢] [متعدٍّ[٣]، ومما مثل به للصادر: القيام والقعود وهما مصدرا[٤]] فعلين لازمين، فكأنه ـ والله أعلم ـ يريد بـ (القائم[٥]) الحدث المعنوي، وبـ (الصادر) الحدث الحسيّ. **«أو واقع على مفعول»**.

قال المصنف[٦]: وهو[٧] مصدر مالم يسم فاعله، كزهوّ وجنون[٨] ومثله الشارح[٩] بالضرب؛ ذهولاً عن كلام المصنف في الشرح. وسمي مصدراً لكونه موضع صدور الفعل.

«وقد يسمى» المصدر في الاصطلاح **«فعلاً»** نظراً إلى اللغة؛ لأنه فعل قائم بالفاعل أو صادر عنه. «و» [قد[١٠]] يسمى أيضاً[١١] **«حدثاً وحدثاناً[١٢]»** ـ بفتح الحاء والدال[١٣] فيهما ـ سماه سيبويه بذلك.

«وهو أصل الفعل لافرعه، خلافاً للكوفيين» حيث ادعوا أن الفعل أصل له، فاتفقت الطائفتان على أن أحدهما مشتق من الآخر، وقال ابن طلحة: كل منهما أصل، فلا اشتقاق بينهما، وعلى القول بالاشتقاق فقد علمت

(١) قيل، ز، ظ.
(٢) مصدرا، ز.
(٣) متعدد، د، والصحيح ما فعلت.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٥) بالقيام، ز، ظ.
(٦) في شرح التسهيل ٩٥:ب.
(٧) هو، ز.
(٨) وحسن، ز، ظ، ولا يتفق مع المراد من التمثيل.
(٩) ابن قاسم.
(١٠) ليست في، د.
(١١) أهملت الضاد في، د.
(١٢) شكلت بكسر الحاء وسكون الدال في، م.
(١٣) الدال والحاء، د.

أن البصريين قالوا: بأن المصدر مشتق منه، وأن الفعل مشتق، فالأول[١] أصل والثاني فرع، واستندوا في ذلك إلى أن كل فرع يصاغ من أصل ينبغي[٢] أن يكون فيه مافي الأصل مع زيادة الغرض من الصوغ: كالباب من الساج، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل: فيه معنى المصدر مع مادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من صوغ الفعل؛ لأنه كان يحصل في [نحو[٣]] قولك: لزيدٍ ضربٌ، مقصود نسبة الضرب إلى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر، فوضعوا الفعل[٤] الدال بجوهر حروفه[٥] على المصدر، وبوزنه على الزمان.

واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله في المصدر: كقمت قياماً، والعامل قبل المعمول.

قال الرضيّ[٦]: وهو مغالطة؛ لأنه قبله، بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل، فأين أحد المتقدمين من الآخر!!.

فإن قلت: ما الفعل الذي يتعين اشتقاق[٧] المصدر منه على قول الكوفيين؟.

قلت: بناه بعض المتأخرين على الخلاف في الأفعال أيها زمانه أسبق؟. فقيل: الماضي، وقيل: المستقبل، وهو الحق؛ لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً؛ إذ هو مسبوق بعدمه. «**وكذا الصفة**» أي: هو أصل لها كما هو أصل

---

(١) والأول، ز، ظ.
(٢) فينبغي، د.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) للفعل، ز، ظ.
(٥) حرفه، ز، ظ.
(٦) في شرح الكافية ٢: ١٩٢.
(٧) لاشتقاق، د.

للفعل. «**خلافاً لبعض أصحابنا**» حيث ذهب إلى أنها مشتقة من الفعل، ونسبه الرضيّ إلى السيرافيّ.

قال [المصنف[١]] في الشرح[٢]: وبعض ما استدللنا[٣] به على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر، يستدل على فرعية الصفة بالنسبة إليه؛ لأن كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث، وتزيد بالدلالة[٤] على ماهي له، كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين، فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل؛ إذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين.

«**وينصب**» المصدر «**بمثله**» أي بمصدر مماثل له، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا[٥]﴾. «**أو فرعه[٦]**» من فعل [أو[٧]] وصف نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا[٨]﴾، ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا[٩]﴾[١٠]. «**أو بقائم[١١] مقام أحدهما**». أي: مقام مثله أو مقام فرعه.

فالأول نحو: أعجبني إيمانك تصديقاً، [وأصله: تصديقك تصديقاً[١٢]].

---

(١) ليست في، ظ.
(٢) على التسهيل ٩٥: ب.
(٣) استدل، د.
(٤) سقط الجار من، ز، ظ.
(٥) ﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ....) ٦٣ الاسراء ١٧.
(٦) بفرعه، م.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ....﴾ ١٦٤ النساء ٤.
(٩) أهملت الذال خطأ في، ظ.
(١٠) الآية الأولى من سورة الذاريات ٥١.
(١١) عطفت بالواو في، د، ز، ظ.
(١٢) ليس في، د.

والثاني نحو: قعدت جلوساً، أي: جلست، وأنا مؤمن تصديقاً، أي مصدق.

واعلم أن هاهنا ثلاثة[١] أقسام:

الأول ـ أن يكون المصدر من لفظ الفعل وجارياً عليه، نحو: قمت قياماً، فالمعـول عليه أن المصدر في ذلك ينتصب بالفعل /، وبعضهم يصرح بنفي ٢٧٤
الخلاف في ذلك: إما ذهولاً عن قول ابن الطراوة: إن المصدر في ذلك مفعول به، وأن ناصبه فعل محذوف، أي فعلت قياماً، وعن قول تلميذه السهيلي: إنه مصدر منصوب بفعل آخر ملتزم الحذف. وإما عدم اكتراث[٢] بهذين القولين؛ لما اشتملا عليه من تكلف لا داعي إليه.

والثاني ـ أن يكون المصدر من لفظ الفعل، لكنه غير جارٍ عليه، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا[٣]﴾، فمذهب سيبويه أنه منصوب بإضمار فعل تقديره: (نبتّم)، وقال المازني: منصوب بالفعل الظاهر، [وجوز الأخفش الوجهين.

وقيل: إن غاير معنـاه معنى الفعل فنصبه بالمضمر، نحو: (نباتاً)، وإلا فبالظاهر[٤]]، نحو: حفرت البئر[٥] احتفاراً.

وقال ابن عصفور: إن تغايرا فبالمضمر، وإلا فالوجهان جائزان.

والثالث ـ أن يكون من غير لفظه، نحو: قعدت جلوساً، فمذهب[٦] سيبويه والجمهور أنه منصوب بمضمر، أي: جلست، وقيل: بالظاهر، وقيل: غير ذلك. واستدل الفارسي لسيبويه بقول الشاعر[٧]:

---

(١) ثلاثلاثة، د.

(٢) الاكتراث، ز، ظ.

(٣) الآية ١٧ نوح ٧١.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٥) التراب، ز، ظ.

(٦) أهملت الذال في، ز.

(٧) المتنخّل: مالك بن عويمر بن عثمان الهذليّ. شاعر جاهليّ محسن. الأغاني ٢٤: ٩٩ ـ ١٠٧، ابن قتيبة ٢: ٦٥٩ ـ ٦٦٢، الآمديّ ١٧٨ ـ ١٧٩، الخزانة ٢: ١٣٧.

لقد عجبت ـ وما في الدهر من عجب ـ أنّى قتلت وأنت الحازم البطل!!
السالك الثغرة اليقظان كالئها[١] مشي الهلوك[٢] عليها الخيعل[٣] الفُضُل[٤]

فقوله (مشي) منصوب بـ (تمشى[٥]) مقدرا[٦] لا بـ (السالك)؛ لأنه موصوف بـ(اليقظان[٧])، ولا يوصف الموصول قبل تمامه.

---

(١) سالكها، د.

(٢) الملوك، د، الهلون، ز.

(٣) الجيعل، ظ.

(٤) الرابع والسادس في قصيدة رثى فيها ابنه أثيلة. مطلعها:

مابال عينك أمست دمعها خضِل كما وهى سرب الأخراب منبزل!!

وقبلهما:

تبكي على رجل لم تبل جِدّته خلّي عليك فجاجا بينها سبل

وبينهما:

ويلمّه رجل تأبى به غبَنــا إذا تجرد لا خال ولا بَخَل

وبعدهمـا:

التارك القِرن مصفرا أناملـه كأنه من عقار قهوة ثمــل

يروى (..... تبكى ومعها .....) (....... سرب الأخوات .....) (فقد عجبت .....) (..... وهل بالدهر ....).

خضل: ندي. وهى: انشق. سرب: سائل. الأخراب، جمع خربة: عرا المزادة، الأخرات: الخروق. منبزل: منشق. الثغرة: موضع الخوف. كالئها: حارسها. الهلوك: المرأة المتكسرة المتثنية. الخيعل: ثوب يخاط أحد جانبيه ويترك الآخر. الفضل: عليها ثوب واحد، أو الخيعل ليس تحته إزار، فعلى الأول هو وصف لـ (الهلوك)، وحقه الجر، لكنه رفع لمجاورة الخيعل، وعلى الثاني فهو وصف لـ (الخيعل). خال: خيلاء. بخل: بفتح الباء والخاء، بخل، بضم الباء وسكون الخاء. عقار، قهوة: خمر، الثاني بدل من الأول.

الهذليون ٢: ٣٣ـ٣٧، السكريّ ٣: ١٢٨٠، ١٢٨٥، ١٥١٨، شرح التسهيل ١٥٨: ب، ابن قتيبة ٢: ٦٦١ـ٦٦٢، الأغاني ٢٤: ١٠٣ ـ ١٠٥، الخصائص ٢: ١٦٧، المحكم ١: ٧٤، الشجريّ ٢: ٣٠ـ٣٣، ابن الناظم ١٦٢، المقاصد ٣: ٥١٦ ـ ٥١٩، الأشموني ٢: ٢٩٠، الهمع ١: ١٨٧، ٢: ١٤٥، الخزانة ٢: ٢٨٧ ـ ٢٨٨، يس ١: ٣٢٧، ابن مالك ١: ٤٢٦ـ٤٢٧، ٤٥٧، الدرر ١: ١٦٠ ـ ١٦١، ٢: ٢٠٣.

(٥) يمشى، د.

(٦) مقدر، . ظ.

(٧) باليقضان، د.

قلت: لا يلزم من امتناع ذلك لقيام مانع خاص بالمحل اعتبار ذلك فيما لا مانع فيه.

وظاهر كلام المصنف في الأصل والشرح أن المصدر في جميع الأقسام المذكورة ينتصب(١) بلفظ الفعل الظاهر.

قال [في الشرح(٢)](٣): والصحيح في المصدر الموافق معنىً لا لفظاً كونه معمولاً لموافقه(٤) معنى، فـ (حلفة(٥)) من قوله(٦):

.... وآلت حلفة(٧) ....

منصوب(٨) بـ (آلت) لا بـ (حلفت) مضمرة؛ لقولهم: حلفت يميناً، ولقوله

---

(١) تنتصب، ز.

(٢) على التسهيل ٩٦: أ.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٤) لموافقة، ز.

(٥) فخلفه، ظ.

(٦) أمرىء القيس.

(٧) حلقة، د، حلفه، ظ، وتمامه:

ويوما على ظهر الكثيب تعذرت علىّ وآلت حلفة لم تحلل

من معلقته ذات المطلع:

قفانبكِ من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدَّخول وحومل

وقبل الشاهد:

إذا ما بكى من خلفها انحرفت له بشقّ وشقٌّ عندنا لم يحول

وبعده:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

الكثيب: رمل مرتفع. تحلل: لم تستثن في يمينها. فاطم: هي بنت العبيد بن ثعلبة من عذرة. أزمعت: عزمت. أمرؤ القيس ٧ - ٢٦، النحاس ١: ٩٧ - ٢٠٤، السبع ١٥ - ١١٢، القرشي ١٢٥ - ١٧٧، شرح التسهيل ٩٦:أ، الهمع ١: ١٨٧ الدرر ١/١٦١.

(٨) به منصوب، د.

[تعالى(١)]: ﴿فَلَا(٢) تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ(٣)﴾، و(٤) ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً(٥)﴾، ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا(٦)﴾، ولا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها، فتعين أن يكون ما قبلها، ووجب اطراد(٧) هذا الحكم فيما له فعل من لفظه؛ ليجري البابان(٨) على سنن واحد.

«**فإن ساوى معناها معنى عامله**» بالنسبة إلى مفهوم الحدث لا بالنسبة إلى غير ذلك؛ إذ الفعل يدل على الزمان، ولا يدل عليه المصدر. «**فهو**» أي المصدر(٩) «**لمجرد التأكيد**(١٠)» وكثيراً ما يقولون: إنه لتأكيد الفعل، وهو في الحقيقة تأكيد لمصدر ذلك الفعل، لكنهم أطلقوا(١١) [عليه أنه(١)] تأكيد(١٢) للفعل توسعاً، فقولك(١٣): (ضربت) بمعنى أحدثت (ضرباً)، فلما ذكرت بعده ضرباً صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً، فظهر(١٤) أنه تأكيد

---

(١) ليست في، د.

(٢) ولا، ز، ظ.

(٣) ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ..... فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ....﴾ ١٢٩ النساء ٤.

(٤) ليست الواو في، د.

(٥) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ .... وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ٤ النور ٢٤.

(٦) ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ ..... إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ ٥٧ هود ١١.

(٧) المراد، د.

(٨) الباب، د.

(٩) فالمصدر، د.

(١٠) التوكيد، م.

(١١) سموه، د.

(١٢) توكيد، ز، ظ.

(١٣) قولك، ز، ظ.

(١٤) وظهر، ز، ظ.

للمصدر المضمون(١) وحده لا للحدث والزمان اللذين تضمنهما الفعل. «**ويسمى**» هذا المصدر التأكيدي «**مبهماً، ولا يثنى ولا يجمع**» إذ المراد بالتأكيد ماتضمنه الفعل بلا(٢) زيادة عليه، ولم يتضمن [الفعل(٣)] إلا الماهية من حيث هي هي، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر [عن قلتها وكثرتها، والتثنية والجمع يكونان بالنظر(٤)] إلى كثرتها.

وقد استبان لك أن التأكيد المذكور من قبيل(٥) التأكيد اللفظي [وبه صرح أبو الفتح بن جني، وقال الأبديّ: ليس من التأكيد اللفظي(٦)]، بل مما يعنى به البيان؛ لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة؛ ولذا لا يأتى التأكيد في المجاز، وأجاب عن قوله(٧):

بكى(٨) الخزّ من روح وأنكر جلده وعجت(٩) عجيجاً من جذام(١٠) المطارف(١١)

بأنه نادر جاء على سبيل المبالغة. «**وإن زاد**» معنى المصدر «**عليه**» أي: على

(١) كذا في المخطوطات، والصواب الملائم لسياقه: «المتضمن».

(٢) فيلا، د.

(٣) ليست في، د.

(٤) ساقط من، ز، ظ.

(٥) قبل، ز.

(٦) ليس في، ز.

(٧) حميدة بنت النعمان بن بشير. شاعرة هجاءة تزوجها ثلاثة لم يسلم واحد منهم من لسانها. عاشت في العصر الأموي. الأغاني ٩: ٢٢٧ ـ ٢٣٣، ابن حزم ٣٦٤.

(٨) وبكى، ز، ظ.

(٩) وعجبت، ز.

(١٠) أهملت الجيم والذال في، د.

(١١) المطارفه، د، من أبيات هجت فيها زوجها روح بن زنباع الجذامي، وبعده:

وقال العبا: قد كنت حينا لباسكم وأكسيه كردية وقطائف

يروى (نبا الخز.....) (.... من عوف....). سيبويه ٢: ٢٥، المقتضب ٣: ٣٦٣ ـ ٣٦٤، الأغاني ٩: ٢٢٩، سمط اللآلي ١٧٩ ـ ١٨٠، ابن حزم ٣٦٤، الاقتضاب ١١٧، ٣٠٦، التبريزي ٤: ٩٦.

معنى الفعل. «**فهو لبيان النوع**» نحو: جلست جلسة ـ بالكسر ـ «**أو العدد**» نحو: جلست جلسة ـ بالفتح ـ «**ويسمى مختصاً ومؤقّتا**» ومحدوداً[1] أيضاً. «**ويثنى ويجمع**» لصحة حصول ما يكون مع التثنية والجمع، فإذا كان المصدر للنوع المتميز، وانضم إليه نوع آخر، ثبت الأمر الذي يكون به التثنية، وإن انضم إليه نوعـان آخران فصاعداً حصل ما يكون [به[2]] الجمع، وإذا كان المصدر للعدد[3] فالأمر ظاهر، وتثنيته وجمعه مما لا خلاف فيه، وأما النوع ففيه خلاف بينهم، منهم من أجاز ذلك قياساً على ما سمع، وهو رأي المصنف،
٢٧٥ ومنهم من منع في غير المسموع، وهو اختيار الشلوبين، / وظاهر مذهب سيبويه على ما قيل.

«**ويقوم مقام**» المصدر «**المؤكد**» ـ بكسر الكاف ـ «**مصدر مرادف**» له، وهذا مفهوم[4] مما تقدم له في قوله: (أو بقائم مقام أحدهما)، ولكنه يريد هنا استيعاب[5] ذكر ما يقوم[6] مقام المصدر، ومثل المصنف[7] لهذا القسم بقوله[8]:

. . . . وآلت حلفـة[9] . . . . .

ورد على ما قال: التقـدير: (وحلفت حلفـة)[10] بها[11] مرّ قريبـاً، وسمع

---

(١) ومحدود، د، ز، ظ، وهو معطوف على المفعول الثاني لـ (يسمى).
(٢) ساقط من، د.
(٣) المعدد، ز، ظ.
(٤) هو مفهوم، ظ.
(٥) استعاب، ز.
(٦) تقدم، ز، ظ.
(٧) في شرح التسيل ٩٦، أ.
(٨) امرؤ القيس.
(٩) أهملت التاء في، ز، ظ، وانظر البيت في ص ٨١.
(١٠) أهملت التاء في، ز، ظ.
(١١) لما، د.

سيبويه[١]: هو يدعه[٢] تركاً[٣]، حكاه ابن سيده في ديباجة المحكم[٤]. «**واسم مصدر**» نحو: أعطيته عطاءً، وكلمته كلاماً «**غير عَلَم**» احترازاً من نحو: (حمادِ) علماً[٥] للحمد، فلا يستعمل مؤكدّاً، لأن - معنى العلم زائد على معنى العامل.

قال المصنف[٦]: ولأنه كاسم الفعل، فلا يجمع بينه وبين الفعل.

وقد يورَد على ذلك [نحو[٧]]: (سبحان)، فإنه اسم مصدر علم على التسبيح، وقد استعمل مؤكداً لعامله المحذوف، ويجاب بمنع علميته، وهو رأي المصنف. «**و**» يقوم «**مقام**» المصدر «**المبيِّن**» - بكسر الياء المثناة [آخر الحروف][٨] - «**نوع**» نحو: رجع القهقرى، وقعد القرفصاء، ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا﴾[٩]. «**أو وصف**» نحو: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا[١٠]﴾، ومنه: ضربت ضرب الأمير؛ لأنك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة، والأصل: ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير؛ وذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك.

قال الشارح[١١]: ومذهب سيبويه في نحو: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا﴾[١٠]، أنه حال لا صفة؛ لأنها غير خاصة بالموصوف.

---

(١) لم يختصره ناسخ (د) على غير عادته.

(٢) بدعه، ز، بدعة، ظ.

(٣) أهملت التاء في، ز.

(٤) ١ : ١٢.

(٥) علم، د، ز.

(٦) في شرح التسهيل ٩٦ : أ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ليست في، د.

(٩) الآية الأولى من سورة النازعات (٧٩).

(١٠) ﴿قَالَ رَبِّ ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ ..... وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ ٤١ آل عمران ٣.

(١١) ابن قاسم.

قلت: يريد[١] أنه حال من ضمير (اذكر) المحذوف، أي: واذكر ربك، والضمير عائد إلى المصدر المفهوم من فعله. «**أو هيئة**[٢]» نحو: مات ميتة جاهلية، وعاش عيشة مرضية. «**أو آلة**» نحو: ضربته سوطاً وسوطين وأسواطاً، والأصل: ضربته ضربة بسوط، فحذف المصدر المراد به العدد وأقيمت الآلة مقامه دالة على العدد بأفرادها، وكذا في ضربته ضربتين بسوط، أو ضربات بسوط، وضعت الآلة موضع المثنّى والمجموع مثناة أو مجموعة، فقيل: ضربته[٣] سوطين وأسواطاً، وتثنيتها وجمعها[٤] تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة[٥] وجمعها؛ لأنك ربما قلت: ضربته سوطين وأسواطاً، مع أنك لم تضربه[٦] العدد المذكور إلا بسوط[٧]، لكنك[٨] ثنيت الآلة وجمعتها، لقيامها مقام المصدر المثنّى والمجموع، ويجوز أن يكون أصل (ضربته سوطاً): ضربته ضربة[٩] سوط، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقد اجتمع في هذا القسم - أي: فيما قام فيه الآلة مقام المصدر - النوع والعدد، كما اجتمعا في [نحو[١٠]] قولك: ضربته ضربتين[١١] وضروباً، قاصداً اختلاف[١٢] الأنواع. كذا قرره الرضيّ[١٣]. «**أو كلّ أو بعض**» مضافين إلى المصدر، نحو: ضربته كل

(١) بريد، ظ.
(٢) أو هيية، ز.
(٣) ضربت، ز، ظ.
(٤) وجمعهما، ز.
(٥) الة، د.
(٦) تضرب، د.
(٧) سوط، ز، ظ.
(٨) للنك، د.
(٩) ضريط، ز.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) ضربني ضربين، د.
(١٢) لاختلاف، ز، ظ.
(١٣) في شرح الكافية ١ : ١١٥.

الضرب، وضربته بعض الضرب، وليس المراد كلمتي (كل) و (بعض)، بل مادل على كلية وجزئية، فيدخل[١] ضربته جميع الضرب وعامة الضرب، ونحو: ﴿لَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا[٢]﴾، ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا[٣]﴾، ﴿فَمَنْ عُفِيَ [لَهُ[٤]] مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ[٥]﴾، وعلى هذا فكان ذلك مغنياً[٦] [له[٤]] عن كلمتي (ما) الشرطية والاستفهامية. «أو ضمير» نحو: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ[٧]﴾، ومنه قول الشاعر[٨]:

هذا سراقة للقرآن يدرسه[٩] . . . .

أي: يدرس الدرس.

---

(١) فدخل، ظ.

(٢) ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا . . . .﴾ ١٢٤ النساء ٤، وتركه للواو أمر جائز في مقام الاستشهاد.

(٣) ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ . . . . . إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ ٥٧ هود ١١.

(٤) ليست في، د.

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ . . . . . . فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ . . . . . .﴾. ١٧٨ البقرة ٢.

(٦) أهملت الغين في، د.

(٧) ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ . . . . .﴾ ١١٥ المائدة ٥.

(٨) لم يسموه.

(٩) عجزه:

. . . . والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

وقد وهم ابن هشام فظن عجزه:

. . . . يقطع الليل تسبيحاً وقرآنا

وهذا عجز بيت في قصيدة رثى بها الشاعر عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ وصدره:

ضحّوا بأشمط عنوان السجود به . . . .

سراقة: لم ينسبه أحد ممن اطلعت على كلامه، إلا أن الدماميني قال في تحفة الغريب ٩٩: ب أظنه ابن مالك بن جعشم المدلجي الصحابي. وأنكر عليه البغدادي ذلك. الرشا، جمع رشوة. ذيب: الحيوان المعروف، وأصله بالهمز فسهّله الشاعر. =

فإن قلت: لم لا يكون الضمير للقرآن ؟
قلت: لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً.

«**أو اسم إشارة**» مشار[(١)] به إلى غير [مضمون[(٢)]] عامله، نحو: أعجبني ضربي، فضربت ذاك، كذا في الرضيّ[(٣)].

قال المصنف[(٤)]: ولابد من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به المصدر؛ ولذلك خطّىء[(٥)] من حمل قول المتنبي:

هذي برزت[(٦)] لنا فهجت رسيسا[(٧)] . . . .

= وقد تكلم الدماميني على هذا البيت في تحفة الغريب ٩٩: ب فوقع في وهم ناشىء عن بعض التصحيف أركبه شططا، وذلك أنه قال: (المصراع الذي أنشده صدر بيت عجزه: والمرء عند الرشا ان تُلقها ذنب.

. . . الرشاء: ـ بكسر الراء وبالشين المعجمة مع المد ـ الحبل، وقصره للضرورة، وأنثه على معنى الآلة. والمرء: مبتدأ، وذنب: خبره، وعند الرشا متعلق به لما فيه؛ من معنى التأخر، وجواب الشرط محذوف وجوباً مدلول عليه بالجملة، والمعنى: إن يلق إنسان الرشاء، فهو متأخر عند إلقائها، يريد: أن سراقة درس القرآن فتقدم، والمرء متأخر عند اشتغاله بما لا يهم، كمن امتهن نفسه في السقي وإلقاء الأرشية في الأبار). قال البغدادي: (وتبعه الشمنّي في ذلك، فاعتبروا ياأولي الأبصار).

سيبويه ١: ٤٣٧، الشجريّ ١: ٣٣٩، المقرب ١: ١١٥، الرضيّ ١: ١٩٦، ٢: ٥، ٢٣٦، ٢٥٦ ـ ٢٥٧، ٣٣٠، المغني ٢: ٢٤٠، التصريح ١: ٣٢٦ ـ ٣٢٧، السيوطي ٢: ٥٨٧، الخزانة ١: ٢٢٧، ٢: ٣٨٣، ٣: ٥٧٢، ٦٤٩، ٤: ١٧٠.

(١) يشار، ز، ظ.
(٢) ليست في، ظ.
(٣) في شرح الكافية ١: ١١٦.
(٤) في شرح التسهيل ٩٦: أ.
(٥) أهملت الخاء في، د.
(٦) مرزت، ز، ظ.
(٧) عجزه: ثم انثنيت وما شفيت نسيسا
والبيت مطلع قصيدة مدح فيها أبا بكر محمد بن زريق الطرسوسي. وبعده:
وجعلت حظي منك حظي في الكرى وتركتني للفرقدين جليسا =

على أنه أراد: [هذي[1]] البرزة[2]؛ لأن مثل ذلك لا يستعمله العرب.

قال الشارح[3]: وهذا خلاف مذهب سيبويه والجمهور، ومن كلام العرب: ظننت ذلك[4]، يشيرون به إلى الظن؛ ولذلك اقتصروا عليه، وعلى هذا خرجه[5] سيبويه. «**أو وقت**» كقوله[6]:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا[7] ....

فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه، وذلك قليل، وعكسه كثير، نحو:

= يروى: (ثم انصرفت....) رسيسا: مس الحمى في أوله، والمعنى على التشبيه. نسيسا: بقية روح.

المتنبي ٢: ٣٠١ ـ ٣١١، ابن يعيش ٢: ١٦، المقرب ١: ١٧٧ شرح التسهيل ٩٦: أ، المغني ٢: ٧١٤، المقاصد ٤: ٢٣٣ ـ ٢٣٥، الأشموني ٣: ١٣٧، يس ١: ٣٢٧.

(١) ليست في، د.

(٢) أهملت التاء في، د.

(٣) ابن قاسم.

(٤) ذاك، ز، ظ.

(٥) أهملت الخاء في، أ.

(٦) الأعشى: ميمون.

(٧) شكلت الهمزة بالضم في، ظ، وهو خطأ، وعجزه.:

.... فبت كما بات السليم مسهدا

مطلع قصيدة مدح فيها رسول الله ﷺ وأعدها لينشده إياها، لكن قريشاً سمعت بذلك فلقيته في طريقه فأغرته للرجوع، ففعل، وفي عودته وقع من فوق راحلته فمات. وبعده:

وما ذاك من عشق النساء وإنما تناسيت بعد اليوم خلة مهددا

وفيها

فمالك عندي مشتكىً من كلالة ولا من حفىً حتى تلاقي محمدا

يروى: (وعادك ما عاد السليم...). تغتمض: تنم. السليم: لديغ الحيّة، قالوا له ذلك تفاؤلا. المسهد: المسهر. خلة: صداقة. مهدد: اسم امرأة. فما لك: يخاطب ناقته.

الأعشى ٤٥ ـ ٤٦، الخصائص ٣: ٣٢٢ ـ ٣٢٣، المحتسب ٢: ١٢١، المصنف ٣: ٨، ١٦٦، الشجرى ١: ٢٩٧، ابن يعيش ١٠: ١٠٢، المغني ٢: ٦٩٠، الهاشميات ٩٨ ـ ١٠٠، المقاصد ٣: ٥٧ ـ ٦٦، السيوطي ٢: ٥٧٥ ـ ٥٧٩، الهمع ١: ١٨٨، الدرر ١: ١٦١.

جئتك صلاة العصر وطلوع الشمس. «**أو (ما) الاستفهامية**» كقوله[١]:

ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما[٢] لاترقدان[٣] ولا بؤسىٰ[٤] لمن رقدا[٥]

يغير: مضارع غار ـ بالغين المعجمة ـ أي: نفع[٦]، والمعنى: أي نفع ينفعهما عويلهما؟. والعويل: رفع الصوت بالبكاء. «**أو**» (ما) «**الشرطية**» كقول جرير:

نعب[٧] الغراب فقلت بَيْنٌ عاجل ماشئت إذ ظعنوا[٨] ببين فانعب[٩]

---

(١) عبد مناف بن ربع الجربي. شاعر جاهلي. نسبته إلى (جُريب): بطن من هذيل، الخزانة ٣: ١٧٤.

(٢) عويلها، ظ.

(٣) يرقدان، د.

(٤) بوس، د، وأعجمت الياء في، ز.

(٥) مطلع قصيدة قالها يذكر يوم أنف عاذ: مكان أغار فيه المعترض بن حنواء الظفري ثم السلمي على بني قرد من هذيل. وبعده:

كلتاهمـــا أبطنت أحشـــاؤها قصبا من بطن حليـة لا رطبا ولا نقـــدا

يروى: (... أبطنت أضلاعها ...). بؤسى: ضيق. أبطنت قصبا: كأنما وضع في بطونها قصب، أي مزامير. نقد: نخرٌ هشّ أو متآكل.

الهذليون ٢: ٣٨ ـ ٤٣، السكريّ ٢: ٦٧١ ـ ٦٧٦، ٣: ١٤٥٣ ـ ١٤٥٤، القاليّ ١: ٥٩، الكامل ٣: ١٢١٩ ـ ١٢٢٠، السبع ٣٣٠، الاشتقاق ١٧ ـ ١٨، إصلاح المنطق ١٣٥، الخزانة ٣: ١٧٢ ـ ١٧٤.

(٦) يقع، ز، (تصحيف).

(٧) كسرت العين في، ظ خطأ.

(٨) أهملت الظاء في، د.

(٩) الثاني في قصيدة له أولها:

بان الخليط فمـا له من مطلب وحذرت ذلك من أمير مِشـغب

وبعـــده:

إن الغواني قد قطعن مودتي بعد الهوى ومنعن صفو المشـــرب

رواية الديوان:

(..... لبين ....) جرير ١٨ ـ ٢٠.

«**ويحذف عامل المصدر: جوازاً لقرينة لفظية**» كأن يقال لك: لم تسر، [فتقول[١]]: بلى سيراً حثيثاً. «**أو معنوية**» كقولك: ـ لمن تأهب للسفر ـ تأهباً مباركاً، ولمن قدم من سفر: قدوماً ميموناً[٢]، وخير[٣] مقدم، ولمن حج: حجاً مبروراً.

«**و**» يحذف عامل المصدر «**وجوباً لكونه بدلاً من اللفظ**» أي: من التلفظ[٤] «**بفعل مهمل**» لم يوضع في لسان العرب، ولا يخفى أن المصدر ـ حينئذٍ ـ يحتاج[٥] إلى عامل محذوف، فقد يقال: إن المحذوف هو الفعل المرادف، فيقدر: ـ في (ويل زيد) ـ [هلك[٦]] زيدٌ ويلاً[٧] له، مثل: قعدت جلوساً، وقد يقال: المحذوف الفعل الذي يقتضيه القياس، ولا يلزم من كونه محذوفاً صحة النطق به.

ثم المصدر المهمل الفعل قسمه المصنف[٨] إلى ثلاثة أنواع:

أحدهما ـ المفرد، نحو: أفّة وتفّة[٩]، أي: قذراً[١٠]، والأفّ: وسخ الأذن[١١]. والتّف: وسخ الأظفار، ودفراً، أي: نتناً، وبهراً[١٢] له، أي: نفساً[١٣]، أما بهراً بمعنى غلبة[١٤]، فله فعل مستعمل.

---

(١) ليست في، د، فيقول، ز.

(٢) مباركا، د.

(٣) وخبرا، ز.

(٤) اللفظ، ز، ظ.

(٥) قدمت على (حينئذ) في، د.

(٦) سقطت من، . ز، ظ.

(٧) ويل، ز، وويلا، ظ.

(٨) في شرح التسهيل ٩٦: أ ـ ٩٦: ب، وتصرف فيه بتفسير الغريب واختصار الشواهد.

(٩) ونقة، د.

(١٠) أهملت الذال في، د، ز.

(١١) الاذان، ظ.

(١٢) ونهرا، ز.

(١٣) تفسا، د.

(١٤) أهملت التاء في، ز، ظ.

الثاني ـ المضاف، نحو: بله زيد، بالإضافة إلى المفعول، كترك زيد، ويستعمل اسم فعل، فتقول[١]: بَلْهَ زيداً، بالنصب، أي: دع زيداً، وسيأتي في ذلك كلام في باب أسماء الأفعال إن شاء[٢] الله تعالى.

الثالث ـ ما يستعمل مفرداً تارة ومضافاً أخرى، نحو: ويحاً لزيد، وويح زيد، أي: رحمة [له[٣]]، ومنه (ويل) و(ويب). «**أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل**» في لسان العرب، ولا منافاة بين كون الفعل مستعملاً، وبين كون المصدر بدلاً من التلفظ[٤] به؛ لأن المراد كونهما لا يجتمعان، وليس المراد كون الفعل لا يذكر وحده. «**في طلب**» يتعلق بـ (مستعمل)، سواء كان الطلب أمراً أو نهياً أو دعاء، فالأمر نحو: ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[٥] والنهي [نحو][٦]: قياماً لا قعوداً.

قال[٧] في شرح الكافية[٨]: أي: قم لا تقعد[٩]. فجعل (لا) ناهية، ومجزومها محذوفاً، وبعضهم صرح بمنع حذف مجزومها، وأنشد المصنف[١٠] شاهداً على النهي[١١] قول الشاعر[١٢]:

---

(١) تقول، د، مع إهمال التاء، فتقول، ز.
(٢) أهملت الشين، ظ.
(٣) ليست في، د.
(٤) التلفظ، ظ.
(٥) ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ .... حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ ٤ محمد ٤٧.
(٦) سقطت من، د، ز.
(٧) ابن مالك.
(٨) ١ : ٢٥٤.
(٩) يقعد، ز.
(١٠) في شرح التسهيل ٩٦: ب.
(١١) التمني، ز، ظ.
(١٢) لم أقف على اسمه.

قد زاد حزنك لما قيل لا حزنا[١]   حتى كأن الذي ينهاك يغريكا[٢]

وكأنه مبنيّ على ماأفهمه كلامه في شرح الكافية من صحة حذف المجزوم بـ (لا) الناهية، والاعتذار عن[٣] ذلك ـ بناء على أن مجزومها لا يحذف، بأنه قصد تفسير المعنى لا الإعراب ـ غير ظاهر.

قال الشارح[٤] ـ حاكياً عن بعضهم، وأظنه أبا حيان ـ: والذي نختاره أن (لا) للنفي، والاسم مبني معها[٥] على الفتح، ونون ضرورة.

قلت ويحتاج مع ذلك [إلى[٦]] أن يقال: إن هذا خبر في معنى النهي، وكلا الأمرين خروج عن الظاهر، لاسيما[٧] مع قول الشاعر:

. . . .   حتى كأن الذي ينهاك [يغريكا[٨]]

والدعاء [نحو[٩]]: غفرانك اللهمّ، سقياً لزيد ورعياً له، وجدعاً لشانئه. **«أو»** في **«خبر»** بحسب الصيغة **«إنشائي»** بحسب المعنى، نحو: حمداً وشكراً، صرح به الشلوبين[١٠]، وأورد عليه سؤالاً، وهو أنه يجوز أن تقول[١١]: حمدت الله حمداً، وأحمده حمداً، فكيف يقال: إن هذا لا يظهر فعله؟.

وأجاب: بأنه مع التلفظ بالفعل يكون خبراً لا[١٢] إنشاءً، وإذا كان إنشاءً

(١) حزفا، د.
(٢) لم أقف عليه في سوى شرح التسهيل ٩٦: ب.
(٣) وعن، د.
(٤) ابن قاسم.
(٥) معها مبنى، د.
(٦) ليست في، د.
(٧) ولا سيما، د.
(٨) سقطت من، د، ز.
(٩) ليست في، ظ.
(١٠) أهملت الشين في، د.
(١١) يقال، د، بقول، ز.
(١٢) الا، ز.

كان[1] المصدر والفعل متعاقبين. يريد أنهما لا يجتمعان، ولكن إن أتيت بالمصدر تركت الفعل وجوباً، وإن أتيت بالفعل لم يجز[2] أن تذكر المصدر. **«أو»** في خبر **«غير إنشائي»** أي: خبر بحسب الصيغة والمعنى جميعاً، نحو: أفعل ذلك وكرامة ومسرة، أي: وأكرمك وأسرك[3]، والكرامة: اسم موضوع[4] للمصدر الذي هو الإكرام. **«أو في توبيخ مع استفهام، ودونه للنفس»** كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه: أغدّة[5] كغدّة[6] البعير، وموتاً في بيت سلولية[7]. **«أو لمخاطب»** كقوله[8]:

٢٧٧ أطرباً / وأنت قِنَّسْرِيّ[9]

---

(١) يكون، ز، ظ.

(٢) يجب، د.

(٣) وأسوك، د.

(٤) موضع، ظ.

(٥) أغد، ظ.

(٦) أهملت الغين في، د.

(٧) أهملت التاء في، ز، وقد علّم هذا المثل بعلامات الشعر في، د.

(٨) العجاج.

(٩) الثالث في أرجوزة أولها:

بكيت والمحتزن البكيّ
وإنما يأتي الصبا الصبيّ

وبعده:
والدهر بالإنسان دواريّ
أفنى القرون وهو قَعْسَريّ

البكي: فعيل من البكاء، أي: كثير البكاء. قنسري: شيخ كبير، دواري مبالغة دائر، والياء لتوكيد المبالغة. قعسري: شديد.

العجاج ٣١٠ ـ ٣٣٥، سيبويه ١: ١٧٠، ٤٨٥، المقتضب ٣: ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩، التمام ١٢١، ابن يعيش ١: ١٢٣، المقرب ٢: ٥٤، الرضى ٢: ٣٨٨، المغني ١: ١٢، ٢: ٧٥٨، الأشموني ٤: ٢٠٢ ـ ٢٠٣، السيوطي ١: ٤٨ ـ ٤٩، الهمع، ١: ١٩٢، الخزانة ٤: ٥١١ ـ ٥١٣، الدرر ١: ١٦٥.

وقول الآخر[١]:

أعبداً حل في شُعَبى غريباً ألؤمـاً لا أبالك واغترابا[٢]

«**أو غائب في حكم حاضر**» كقولك :ـ وقد بلغت عن شيخ يلهو ـ ألهواً وقد علاك المشيب[٣]! نزلته منزلة الحاضر حين خاطبته.

ومفهوم كلامه أنك لو قلت: ألهواً وقد علاه المشيب ـ بالغيبة ـ لم يكن الحذف واجباً، إذا[٤] لم تنزله منزلة الحاضر، هذا [كله[٥]] مع الاستفهام، ومثاله بدونه قول الشاعر[٦]:

خمولاً وإهمالاً وغيرك مولع بتثبيت أسباب السيادة والمجد[٧]

---

(١) وقوله، ذ، وهو جرير.

(٢) من قصيدة هجا فيها خالد بن يزيد الكندي. مطلعها:

أخالد عاد وعدكم خـلابا ومنّيت المواعد والكذابا

وقبل الشاهد:

ستطلع من ذوى شعبي قواف على الكندي تلتهب التهابا

وبعـده:

ويوما في فزارة مستجيرا ويوما ناشدا حلفا كلابا

يروى: (. . . . كان وصلكم . . . .). خلابا: مخادعة. شعبى: اسم موضع. أعبدا: جوز فيه سيبويه وجهين: أن تكون الهمزة حرف نداء، و(عبدا) منصوب للضرورة، وحقه البناء على الضم؛ لأنه مفرد معرفة، وللشاعر في مثل هذا إذا اضطر أن ينوّن مع الرفع أو النصب. ويجوز اعتباره من الشبيه بالمضاف إذا قدرنا دخول النداء بعد وصفه بالجملة.

أن تكون الهمزة للاستفهام التوبيخي و (عبدا) منصوب على الحال، والعامل محذوف، أي أتفخر حال كونك عبدا. والشاهد في البيت في قوله: (ألؤماً. . . . . . واغترابا). جرير ٦٠ ـ ٦٤، سيبويه ١: ١٧٠، ١٧٣، ابن مالك ١: ٢٥٦، ابن الناظم ١٠٥، ٢٢٢، الرضي ١: ١٣٥، المقاصد ٣: ٤٩ ـ ٥١، ٤: ٢١٥، ٥٠٦ ـ ٥٠٧، التصريح ١: ٣٣١، ٢: ١٧١، الأشموني ٢: ١١٨، ٣: ١٤٥، الخزانة ١: ٣٠٨ ـ ٣١١.

(٣) رسم هذا المثال كنصف بيت في، د، ظ.

(٤) أذ، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) لم أقف على اسمه.

(٧) راجعه في شرح التسهيل ٩٧: أ، الهمع ١: ١٩٢، الدرر ١: ١٦٥.

كذا مثل[١] الشارح[٢] وغيره.

قلت: وقد يقال: إن هذا على إضمار[٣] همزة التوبيخ كما يضمر [همزة[٤]] الاستفهام الحقيقي.

وهنا سؤال، وهو أن يقال: الكلام إما خبر أو إنشاء أو طلب على رأي من يجعل الطلب قسيم[٥] الإنشاء، وقد تضمن كلام المصنف أن الأقسام الثلاثة يجب فيها حذف العامل، فما هي الصورة التي يكون الحذف معها جائزاً؟، وما وجه تعداد الصور الآتية بعد مع أنها داخلة تحت هذا الكلام؟، وما وجه جعل التوبيخ قسيما[٦] لهذه الثلاثة، وهو لا يعدوها[٧]؛ لما بينا من انحصار الكلام في الأنواع الثلاثة؟.

والجواب: أن المراد أن الحذف واقع في هذه الأنواع، لا أن هذه الأنواع يجب[٨] فيها[٩] الحذف مطلقاً، فالمعنى: أو لكونه قد جعلته العرب بدلاً من اللفظ بفعل[١٠] في طلب أو [في[١١]] فعل خبري الصيغة إنشائي[١٢] المعنى، أو خبري صيغة ومعنى، أو في توبيخ إلى آخره[١٣]، ولكن السماعي[١٤] فيها إنما هو

(١) في مثل، د.
(٢) ابن قاسم.
(٣) اضماره، ز، ظ.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) قسم، ز، ظ.
(٦) قسما، ز، ظ.
(٧) يعدوها، ز، ظ.
(٨) لا أنه يجب، د.
(٩) فيها فيها، د.
(١٠) يفعل، ز.
(١١) ليست في، د.
(١٢) ومعنى انشاي، ز، ظ والزيادة مفسدة للمعنى.
(١٣) الخ، ظ. (١٤) السماع، د، ز.

مسألة [الخبر[١]] إنشائياً أو غير إنشائي، والباقي قياسي، فقد خلط السماعي بالقياسي[٢]، وهذا وجه الاعتراض عليه، ولو حمل كلامه على أن الجميع قياسي، لزم الاعتراض السابق، أو أن الجميع[٣] سماعي لكان مخالفاً لإجماعهم في مسائل اتفقوا[٤] فيها على اطراد الحذف، وأنه قياسي.

بقي التنبيه على شيء آخر، وهو أن بعض شعراء الحماسة[٥] قال:

أسجناً وقتلاً واشتياقاً وغربة ... ونأي حبيب إن ذا لعظيم
وإن امرأً دامت مواثيق وده ... على مثل هذا إنه لكريم[٦]

والذي يظهر أن الهمزة في مثل ذلك للتعجب لا للتوبيخ، فإما أن يكون الحذف في هذا النوع غير واجب، ويكون[٧] في كلام المصنف نقص، أو يقال: هو داخل تحت الإنشائي؛ لأن التعجب[٨] إنشائي[٩]. «**أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر**» وكأنه أراد بعاقبتها الفوائد التي تترتب عليها وتأتي على أثرهما، فمثاله في الطلب قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً[١٠]﴾، فطلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصلت بها ذكر من المصادر، وتقول[٨]: - [في

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) بالقياس، د.
(٣) الجمع، د.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) أهملت التاء في، ز، ظ، والشاعر أعرابي محبوس.
(٦) البيتان تداولهما المراجع دون زيادة، ولكن بروايات مختلفة لا تكاد تتفق، ومن بينها رفع المصادر الخمسة: الحيوان ٧: ١٥٩، البيان ٤: ٦٢، عيون الأخبار ١: ٨١، المرزوقي ٣: ١٣١٥ - ١٣١٦، الحماسة ٣: ٢٧٠.
(٧) أو يكون، د.
(٨) أهملت التاء في، د.
(٩) انشا، ز.
(١٠) من الآية ٤ سورة محمد (٤٧)، وتقدمت في ص ٩٢ .

الخبر[1]] - زيد يكتب فقراءة[2] بعد أو بيعاً[3]، وعمرو يشتري[4] طعاماً فإما بيعاً وإما أكلاً، ونحو ذلك، ومنه قول الشاعر[5]:

لأجهدن فإما[6] درء واقعة[7] تخشى وإما بلوغ السؤل[8] والأمل[9]

«**أو**» لكونه «**نائباً عن خبر اسم عين بتكرير**» نحو: زيد سَيراً سَيراً، فخبر هذا المبتدأ هو الناصب لهذا المصدر، [أي: يسير، لكنه حذف وجوباً وصار المصدر][10] المكرر نائباً عنه، وليس المراد أنه ناب[11] عنه في الخبرية، وإنما[12] هو نائب عنه في الذكر، أي: هو كالعوض [منه][1]، فلا يجتمع معه.

واحترز بذكر الخبر عن مثل: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[13]، وباسم العين عن اسم المعنى؛ إذ لو وقع اسم المعنى مبتدأ لرفع المصدر على أنه خبر عنه، نحو: أمرك سير سير، وبالتكرير[14] عن عدمه، فلا يجب - حينئذٍ - حذف العامل، نحو: زيد سَيراً، وظاهر هذا الإطلاق يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) أهملت التاء في، د، ز، ظ.
(٣) أهملت الباء والياء في، ز.
(٤) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٥) مجهول.
(٦) أهملت الفاء في، ظ.
(٧) در، د، درا، ز.
(٨) السوال، ز.
(٩) والأصل، ز، وارجع إلى البيت في شرح التسهيل ٩٧: أ. الهمع ١: ١٩٢، الدرر ١: ١٦٥.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.
(١١) ناصب، ز.
(١٢) انما، ز، ظ.
(١٣) الآية ٢١ سورة الفجر (٨٩).
(١٤) من، ز، ظ.

مع المصـدر غير (المكرر استفهام أَوْ لا، وحكى في البسيط[١] قولاً بأنه[٢] مع الاستفهام يجب إضمار العامل)[٣] تنزيلاً للاستفهام منزلة التكرير. «**أو حصر**» بـ (مـا) و (إلا) أو بـ(إنما)[٤]، نحو: ما أنت[٥] إلا سيراً، وإنما أنت سيرا، والمصدر مع التكرير أو الحصر قد يجيء منكراً كما مر، وقد يكون مع التعريف، تقول[٦]: زيد السير السير، وما أنت/إلا سير البريد[٧]، وإنما أنت السير. ٢٧٨

قال الـرضـي[٨]: وإنـما وجب حذف العامل؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرار، وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، ووضع الفعل على الحدوث[٩] والتجدد، وإن كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام أيضاً، نحو قولك: زيد يؤوى الطريد، ويؤمّن الخائف، ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾[١٠]، وذلك [أيضاً[١١]] لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعاً على الزمان، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم، لم يستعمل العامل [له[١٢]] أصلاً، إما [لكونه[١٣]] فعلاً، وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل، وهو مع العمل كالفعل لمشابهته، فصار العامل لازم الحذف. هذا كلامه.

---

(١) راجع ٢:٦٨.
(٢) ماع انه، ز، ظ.
(٣) ما بين الهلالين مكرر في، د.
(٤) عطفت بالواو مع سقوط الجار في، د.
(٥) مانت، ظ.
(٦) أهملت التاء في د.
(٧) لزيد، ظ.
(٨) في شرح الكافية ١: ١٢٠.
(٩) الحدث، ز.
(١٠) ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ ... وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ ٢٤٥ البقرة (٢).
(١١) ليست في، د.
(١٢) سقطت من، ز، ظ.
(١٣) قدمت على (اما) في، ز، وسقطت من، ظ.

قلت: وقد وقع له[١] في باب المبتدأ ما ينافي هذا، وذلك أنه قال[٢]:

الاصل في (سلام عليك): سلمك الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوباً، وكان النصب يدل على الفعل، والفعل يدل على الحدوث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره، أزالوا النصب الدال على الحدوث، فرفعوا (سلاماً)، و[هذا[٣]] الذي قاله هنا هو الحق، والأول غير مرضي. «أو» لكونه «مؤكد» مضمون، «جملة ناصة على معناه» بحيث لا يتطرق إليها[٤] احتمال يزول[٥] بالمصدر، نحو: له عليَّ ألف درهم اعترافاً، فإن الجملة المذكورة ـ وهي (له عليَّ ألف درهم) ـ نصّ في الاعتراف، ولا[٦] يتطرق إليها احتمال غيره ألبتة، فالمصدر الظاهر بعدهاـ وهو (اعترافاً) ـ يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة.

«وهو مؤكّد لنفسه» كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو: ضربت ضرباً، إلا أن المؤكدّ هنا مضمون المفرد، أي: الفعل من دون الفاعل؛ لأن الفعل وحده دالّ بطريق النّص على الضرب، وأما في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها، لا مضمون أحد جزئيها، «أو» مؤكدّ مضمون جملة محتملة[٧] لغير المقصود «صائرة به» أي: بالمصدر «نصاً» في المقصود، نحو: زيد قائم حقاً، فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها[٨] ثابتاً بحسب الواقع، فيكون غير حق، فلما جاء المصدر[٩] المذكور

(١) يعني الرضي.
(٢) في شرح الكافية ١: ٩١.
(٣) سقطت من ز، ظ.
(٤) إليه، د.
(٥) نزول، ز.
(٦) لا، د.
(٧) أهملت التاء في، ز.
(٨) أهملت الضاد في، ظ.
(٩) بالمصدر، د

صارت به نصاً في الحقيقة[١]. «وهو مؤكّد غيره». في مثل هذه الصورة؛ لأن الجملة غير هذا المصدر لفظاً ومعنىً.

وقال الرضيّ[٢]: المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه، وإلا فليس بمؤكد؛ لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره[٣]، وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوى!، وإذا[٤] كان ثابتاً فمكرره[٥] إنما يؤكد نفسه.

ثم قال [الرضيّ[٦]]: إن معنى هذا المصدر تدل[٧] عليه الجملة السابقة نصاً[٨]، بحيث لا احتمال [فيها[٩]] لغيره من حيث مدلول اللفظ، وجميع[١٠] الأخبار ـ من حيث اللفظ ـ لا تدل إلا على الصدق، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ، بل هو نقيض مدلوله، وأما قولهم: الخبر يحتمل[١١] الصدق والكذب، فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المعنى: أنه يحتمل الكذب من حيث العقل، أي: لا يمتنع [عقلاً[١٢]] أنْ لا يكون مدلول اللفظ ثابتا.

ثم قال[١٣] ويقوّى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول[١٤]: (زيد قائم غير حق[١٥])، أو هو عبد الله قولا باطلا؛ لأن اللفظ السابق لا يدل عليه.

---

(١) الحقيه، د.
(٢) في شرح الكافية ١: ١٢٣.
(٣) يكرره، د.
(٤) وإن، د.
(٥) وماكروه، ز.
(٦) سقطت من، د، ز، انظر شرح الكافية ١: ١٢٤.
(٧) يدل، ز.
(٨) بصا، ظ.
(٩) ليست في، ز.
(١٠) إذ جميع، د.
(١١) أهملت الياء في، د.
(١٢) سقطت من، ز، ظ.
(١٣) الرضيّ في شرح الكافية ١: ١٢٥.
(١٤) أهملت التاء في، د.
(١٥) ألحق بالمتن خطأ في، ز.

[ثم[١]] قال[٢]: وإنما قيل لمثل هذا المصدر: مؤكد[٣] لغيره، مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً؛ لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر، وغلب في ذهنه كذب[٤] مدلولها، فكأنك أكدت باللفظ النص في معنىً لفظاً محتملاً لذلك ولنقيضه؛ فلذلك قيل: مؤكّد لغيره، وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض، فيسمى توكيداً لنفسه، وهذه عبارة المتأخرين.

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره؛ لكون الجملتين
٢٧٩ كالنائبتين عن / الناصب [من حيث الدلالة عليه[٥]] وقائمتين مقامه.

«والأصح منع تقديمها» أي: المصدرين[٦]: المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره، عن مكانهما[٧] الذي وقعا فيه، وهو تمام الكلام المؤكد بهما، فيشمل هذا التفسير التقدم والتوسط، وعبارته في المتن توهم تجويز التوسط، ولكن كلامه في الشرح[٨] يزيل هذا الإيهام[٩]، فإنه قال: لأن مضمون الجملة يدل[١٠] على العامل فيهما، ولا يتأتى إلا بعد تمام الجملة. هذا نصه، فمن ثم حملنا كلامه على الوجه الذي فسرناه [به[١١]].

قال الرضيّ[١٢]: وأنا لا أرى بأساً بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين[١٣]، لإفادتهما معنى الفعل كما ذكر، فلا يتقدم المصدران عليهما؛ لضعف العامل، ولا يكونان إذن من هذا الباب.

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) الرضيّ في شرح الكافية ١: ١٢٥.
(٣) موكدا، د.
(٤) مولولها، د.
(٥) ساقط من، ز، ظ.
(٦) المصدر من، د.
(٧) المكان، د.
(٨) على التسهيل ٩٧: أ.
(٩) الابهام، . ز، ظ.
(١٠) تدل، ز.
(١١) ليست في، د.
(١٢) في شرح الكافية ١: ١٢٥.
(١٣) المصدر، ز.

«**ومن**» المصدر «**الملتزم إضمار ناصبه**» المصدر «**المشبه به، مشعراً بحديث**» أي: دالاً على أمر حادث يتجدد، لا على أمر راسخ ثابت في موضوعه، فخرج [نحو](١) فإذا له ذكاء(٢) ذكاء الحكماء، وله علم علم الفقهاء، وله هدى هدى الصلحاء؛ لأن (له ذكاء وعلم وهدى) ليس بمعنى (هو يفعل) كما (كان له صوت) بمنزلة ([هو(١)]يصوت)، فلم يجز أن يكون دليلاً على الفعل المحذوف «**بعد جملة**» فخرج نحو: فإذا صوته صوت حمار، فالرفع لاغير، «**حاوية(٣) فعله وفاعله**» فخرج نحو: فإذا فيها صوت حمار، فالأكثر فيه الرفع، ووجه النصب ـ على ضعفه ـ أنه إذا قيل: فيها(٤) صوت، فقد علم أن هناك مصوتاً؛ لاستحالة وجود الصوت بدونه، فكأن الفاعل مذكور(٥). «**معنىً دون لفظ**» يعنى أن اشتمال تلك الجملة على فعل المصدر وفاعله إنما هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، فخرج نحو: فإذا هو يصوت(٦)، فلا تقدير، وتخرج المسألة ـ حينئذ ـ عن فرضها(٧) على الوجه المذكور «**ولا صلاحية للعمل فيه**» الواو للحال، أي: والحال أنه لا صلاحية للعمل موجودة، ويلزم من نفي الصلاحية نفي الصالح له، والمعنى ـ حينئذٍ ـ: ولا شيء في الجملة صالح للعمل، أو يكون التقدير(٨): ولا ذا صلاحية موجود، ثم حذف المضاف فركب مع (لا) الذي كان مضافاً إليه، وهذا أوضح معنىً، ومثل الشارح(٩) لذلك(١٠) بنحو: يصوت صوت حمار، فإن (صوت حمار) في هذا ينتصب بمذكور لا بمضمر(١١).

---

(١) ليست في، د.

(٢) ذكائ، د.

(٣) أهملت الياء في، د.

(٤) فها، ز.

(٥) المذكور، ز، ظ.

(٦) بصوت، ز.

(٧) فرعها، د.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) ابن قاسم.

(١٠) بذلك، د.

(١١) يضمر، ز، ظ.

قلت: الوقوف مع هذا يقتضى أن لا يكون لقوله [(١)]: (ولا صلاحية للعمل) فائـدة، إذ هو مستغنىً عنه بمفهوم قوله: (دون لفظ)، فإنه احترز به ـ كما أسلفناه ـ عن كون الجملة المتقدمة حاوية [(٢)] لفعل المصدر وفاعله لفظاً، والمثال الذي أورده من هذا القبيل.

وبـالجملة فمتى اشتملت الجملة على فعـل المصـدر وفـاعله وجب وجود الصـالح للعمل في المصدر قطعاً، فيظهر لي أن يمثل لذلك بقولك: مررت بزيد، فإذا له صوت يبدو صوت حمار، فهذه جملة مشتملة على فعل المصدر وفاعله معنىً دون لفظ، لكن فيها ما يصلح للعمل في هذا المصدر على جهة الحالية، وهو (يبدو)، فليكن حالاً، ولا يكون إذ ذاك مصدراً منصوباً بفعل ملتـزم الإضـمار؛ لعدم[(٣)] الداعي إلى ارتكاب الحذف، وحينئذ فيخرج[(٤)] عن فرض المسألة فتأمله.

ومثـال ما استجمـع الشرائط المذكورة قولهم: مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار [وصراخ صراخ الثكلى، وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة[(٥)]، والمصدر تدل عليه الجملة[(٦)] المتقدمة دلالة تامـة مغنية عنـه؛ فلهـذا وجب حذفـه، والأصل: له صوت يصوت صوت حمار[(٧)]]، أي: تصـويت حمار، فأقيم الاسم مقـام المصـدر، كما في: أعطى عطاء، وتكلم كلاماً.

قال الشارح[(٨)]: فإن قيل ما الداعي[(٩)] إلى تقدير الناصب في قولهم: له صوت

---

(١) كقوله، ز.
(٢) أهملت الياء في، د.
(٣) ولعدم، ز.
(٤) فتخرج، د.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) يدل على الجملة، ز، ظ.
(٧) مابين المعقوفتين ليس في، ز.
(٨) ابن قاسم.
(٩) وما، د.

صوت حمار؟، وهلا كان (صوت) هو العامل؛ لأنه مصدر؟.

فالجواب: أنه لم يرد بقولهم: (له صوت) أنه يعالج الصوت، ويخرجه[١] على هذه[٢] الصفـة، بل أريد به ما يسمـع، والصوت ليس هو المقدر بـ (أن)[٣] والفعل، ولا الواقع بدلا من فعله، وإنما يراد به الناشىء[٤] عن التصويت.

٢٨٠ قلت: هذا مخالف لقول سيبويه فيما نقله / الرضـيّ، فإنه قال[٥]:

وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب منصوب بقوله؛ (صوت) لا بفعل[٦] مقدر، قال: وإنما انتصب لأنك مررت به في حال[٧] تصويت ومعالجة. وأما دعوى الشارح[٨] أن المصدر لا يعمل إلا إذا[٩] كان بمعنى (أن) والفعل، أو بدلاً من اللفظ بفعله، فممنـوعـة، وسيأتي في ذلك كلام إن شاء الله تعالى **«وإتباعه جائز»** أي: رفعه على التبعية للأول، فإن كان نكرة نحو: فإذا له صوت صوت حمار[١٠]، فالإبدال، وعن الخليل[١١] إجازته على الصفة على تقدير[١٢] (مثل)، وقول المصنف لا ينافي شيئاً من الوجهين لقوله[١٣]: (وإتباعه). **«وإن وقعت صفة»**[١٤]

(١) أهملت الياء في، د.

(٢) هذا، ز، ظ.

(٣) بال، د.

(٤) الناس، ظ.

(٥) في شرح الكافية ١: ١٢١.

(٦) يفعل، د.

(٧) حالة، ز، ظ.

(٨) ابن قاسم، ولم يختصرها في (د) هذه المرة.

(٩) إذ، ظ.

(١٠) الحمار، د، ز، ظ، ولا يستقيم مع قوله فإن كان نكرة.

(١١) أهملت الخاء في، د.

(١٢) أهملت التاء في، د.

(١٣) لقول، ظ.

(١٤) صفته، م.

موقعه» أي: موقع المصدر الواقع بعد جملة مشتملة على معناه، وصاحبه، ولا يؤخذ[(١)] في المسألة فيه التشبيه، فإنه غير مراد ألبتة، وكلامه موهم. **«فإتباعها أولى من نصبها»** تقول: فإذا له صوت أيّ صوت، وأيّما[(٢)] صوت، بالرفع، وقد سمع النصب، وقال رؤبة بن العجاج:

فيهـا ازدهـاف[(٣)] أيـما ازدهـاف[(٤)]

روي[(٥)] بنصب (أيما) مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، وجعله الجوهري[(٦)] منصوباً على الحال.

---

(١) يوجد، د. (٢) أهملت الياء في، د.

(٣) أهملت الزاي في، ز، ظ.

(٤) أهملت الزاي في، ز، ظ، والبيت من أرجوزة عاتب فيها أباه، وكان أخذ قصيدة له فأنشدها أحد الخلفاء، فأخذ الجائزة ولم يعطه منها شيئاً.

أولها:

مالي إلا ماجتنى احترافي
ورجع المرجوع واصطرافي

وفيها:

ليست قوى حبلي بالضعاف
لولا توقّي على الإشراف
أقحمني في النفنف النفناف
في مثل مهوى هوّة الوَصّاف
قولك أقوالاً مع التحلاف
فيه ازدهاف أيما ازدهاف
والله بين القلب والأضعاف

اصطرافي: تصرفي. القوى، جمع قوة: إحدى طاقات الحبل ـ التوقي: التخوف. الإشراف: النفقة. أقحمني: أدخلني، وفاعله (قولك). النفنف: كجعفر المهوى بين جبلين. مهوى: اسم مكان من هوى يهوي، إذا سقط. الهوة الوهدة العميقة. الوصاف: مالك بن عامر العجلي، وهوته: دحل بالحزن لبنيه، والكلمة تضرب مثلا. التحلاف: الحلف. ازدهاف: استخفاف وتزيد في الكلام. الأضعاف، جمع ضعيف: أعضاء الجسد.

رؤبة ٩٩ ـ ١٠٠، سيبويه ١: ١٨٢، الصحاح ٤: ١٣٧٠، ابن يعيش ١٠: ٤٨ ـ ٤٩، شرح التسهيل ٩٧: ب، الرضيّ ١: ١٢٣، الخزانة ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٧.

(٥) يروى، د. (٦) في الصحاح ٤: ١٣٧٠.

فإن قلت: جعلوا من أمثلة المسألة: فإذا له صوت صوت حسن، مع أن الواقع هنا مصدر وصفته لا مجرد الصفة، فما وجهه ؟.

قلت: لما كان المصدر هنا موطئاً لم يلتفت إليه [إلا(١)] باعتبار الوصفية؛ إذ المقصود صفته(٢)، فكأنها(٣) وحدها هي الواقعة موقع ذلك المصدر: «**وكذا**» المصدر «**التالي**(٤) **جملة خالية**(٥) **مما هو له**» أي: مما المصدر له(٦)، والمراد به صاحب المصدر، نحو: مررت بالدار [فإذا(٧)] فيها صوت صوت حمار، وهذه(٨) عكس مسألة المستوفي(٩) الشروط، فإن الإتباع في تلك مرجوح، وفي هذه راجح؛ لأن عدم ذكر الفاعل أخرج الكلام من أن يكون على معنى يفعل(١٠) كذا، ووجه النصب قد أسلفناه. «**وقد يُرفع مبتدأ**» - بالنصب - على أنه حال من قوله: «**المفيد طلباً**» مقدمة عليه. (المفيد(١١)) هو النائب عن الفاعل، وعامله (يرفع)، وذلك كقوله(١٢):

صبر جميل فكلانا مبتلى(١٣)

---

(١) ليست في، د.

(٢) صفة، د.

(٣) وكانها، د.

(٤) الثاني، ز.

(٥) أهملت الخاء في، ز.

(٦) له المصدر، د.

(٧) ليست في، ظ.

(٨) وهذا، ز.

(٩) المشتق في، ز، ظ.

(١٠) تفعل، ز، ظ.

(١١) والمعتد، ز، والمقيد، ظ.

(١٢) راجز مجهول.

(١٣) قبله يشكو إليَّ جملي طول السرى.
رواية سيبويه رفع (صبر) فهو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والنصب في مثله أجود؛ لأنه أمر. سيبويه ١: ١٦٢، الفراء ٢: ٥٤، ١٥٦، ثلاثين سورة ١٩، شروح سقط الزند ٦٢٠، شرح التسهيل ٤٧: ب، ٩٧: ب، ابن مالك ١: ١١٩، الأشموني ١: ٢٢١.

أي: صبر جميل أجمل، جزم المصنف بهذا هنا، وجزم في باب المبتدأ في: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[١] بأنه خبر: أي أمري صبر جميل. «**وخبراً**[٢] **المكرر**» من عطف المفردات، فـ (خبراً) معطوف على الحال المتقدمة، فهو[٣] حال، و (المكرر) معطوف على النائب عن الفاعل المتقدم، فهو أيضاً نائب عن الفاعل، وذلك نحو. سير سير. «**والمحصور**» نحو: مازيد إلا سيرٌ. «**والمؤكد نفسه**» نحو: له على ألف درهم اعتراف[٤]، أي: هذا اعتراف، ولم ينص سيبويه على رفع المؤكد[٥] لغيره، واختاره الفراء والمبرد، وليس ببعيد في القياس. «**والمفيد خبراً إنشائياً**[٦]» كقوله[٧]:

عجب لتلك قضية وإقامتي   فيكم على تلك القضية أعجب[٨]

---

(١) ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًاۖ .... وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ ١٨ يوسف ١٢.

(٢) وخبر، ز.

(٣) وهو، د.

(٤) أعراف، د.

(٥) المذكور، ز، ظ.

(٦) اوانشا، ظ.

(٧) اختلفوا فيه فقيل:

أ ـ ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم التميمي: شاعر جاهلي.

ب ـ همام بن مرة أخي جسّاس.

جـ ـ زراقة الباهلي.

د ـ هني بن أحمر الكناني: شاعر جاهلي.

هـ ـ عمرو بن الغوث بن طيّيء.

(٨) من مقطوعة ذكر فيها أن أخاه جندباً كان يؤثر عليه في أهله فاشتكى من ذلك. أولها:

ياجندب أخبرني ـ ولست مخبري   وأخوك ناصحك الذي لا يكذب ـ

هل في القضية أن إذا استغنيتم   وأمنتم فأنا البعيد الأجنب!!

وقبل الشاهد:

ولجندب سهل البلاد وعذبها   ولي المِلاح وخبتهنّ المجدب =

وروى سيبويه[١]: أن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟، فقال: حمد[٢] الله وثناء[٢] عليه، فهذان[٣] مثالان للمسألة، وروي[١] عن يونس أن رؤبة كان ينشـــد*

عجب . . . .

[رفعاً[٤]]، وقدره السيرافي: أمري عجب، ورده[٥] ابن عصفور بأنه يقتضي

= وبعده:

هذا وجدكم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

يروى: (ياطيّ أخبرني، ولست بكاذب) (ياضمر أخبرني . . . .) (ياخير أخبرني . . . .) (أمن السوية . . . . . .) (. . . . البعيد الأخيب) (هذا لعمركـــم . . . . . .).

السوية: العدل. الأجنب: الأجنبي. الملاح، جمع مليح: قليب ماؤه ملح، الخبت: المطمئن من الأرض. الصغـار: الذلة والهوان. بعينه: عين الشيء ذاته، الباء زائدة، والمجرور بها مرفوع المحل توكيدًا لـ (الصغار)، وتكلف من علق الجار والمجرور بمحذوف وأعربه حالاً، وأعمل فيه (ها) أو (ذا) لما فيهما من معنى أنبه أو أشير. لا أم لي: (لا) العاملة عمل (إن)، واسمها المبني على الفتح لتركبه معها، وخبرها. إن كان ذاك وجواب الشرط محذوف دل عليه ماقبله، ذاك فاعل (كان) التامة على تقدير مضاف، أي إن كان رضى ذلك، ويصح أن تكون ناقصة والخبر محذوف، أي: إن كان ذاك مرضياً. ولا أب: (لا) ملغاة، أو عاملة عمل ليس، وعلى الأول (أب) معطوف على محَل (أمّ)، والخبر واحد، أو مبتدأ والخبر محذوف، والجملة معـطوفـة على الجملة. وعـلى الثاني (أب) اسم (لا)، والخبر محذوف الكلام على الشاهد: عجب: خبر لمبتدأ محذوف، أي: أمري عجب، وهذا رأي سيبويه، وجوز الأعلم أن يكون مبتدأ، وإن كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب، ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب، فيستغني عن الخبر، لأنه كالفعل والفاعل، فكأنه قال: أعجب لتلك قضية. وجوز أيضاً أن يكون خبره الجار والمجرور بعده، وروي: (عجباً) بالنصب، فهو مفعول مطلق. قضية: تمييز من المشار إليه أو حال. سيبويه ١: ١٦١، الآمدي ٣٨، عيون الأخبار ٣: ١٨ ـ ١٩، ابن يعيش ١: ١١٤، معجم البلدان (أجأ)، شرح التسهيل ٩٧: ب، الرضـيّ ١: ١٢٠، المقـاصد ٢: ٣٣٩ ـ ٣٤٣، التصريح ٢: ٨٧، الأشموني ١: ٢٠٦، الهمع ١: ١٩١، الخزانة ١: ٢٤١ ـ ٢٤٤، الدرر ١: ١٦٤ ـ ١٦٥.

(١) في كتابه ١: ١٦١.

(٢) شكلت بفتحتين في آخر الكلمة في، د، ولا يناسب المقام.

(٣) وهذان، د. (٤) سقطت من، ز، ظ. (٥) ورد، د.

أن يكـون (لتلك) متعلقـاً بـ (عجب)، وإنما يتعدى بـ (من)، وأجاب ابن الصائغ[١] بجواز[٢] أن يكون بياناً مثل (لك)[٣] بعد (سقياً)، وأن يكون صفة؛ وقال الأعلم[٤]: هو مبتدأ لا خبر له؛ لأنه بمعنى المنصوب.

وكذلك قال في نحوه من المصادر التي رفعت بعد النصب، نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٥]، قال: لأن الكلام قد تم[٦] واستقل. ورد[٧] عليه ابن الصائغ[٨]، فقال: إن أراد أن المعنى تام، فمسلم، وعلة ذلك الخبر المقدر. قال: ويلزمه في النصب أن لا يقدر ناصباً؛ لأن المعنى تام؛ ورد[٩] عليه ابن خروف، فقال: لم يرد مبتدأ لا خبر له إلا وفي[١٠] اللفظ ما يسد مسده قال: والساد في: (حسبك ينم النـاس) الفعـل المجزوم قال ابن الصائغ[١١]: وأجازوا أن يكون (عجب لتلك) مبتدأ وخبر.

قلت: فقد[١٢] تلخص[١٣] أنه مبتدأ ذو خبر، أو مبتدأ لا خبر له، أو خبر. ورد ابن خروف[١٤] مشكل، لأنه يقال: (حسبك)، ولا يؤتى بفعل بعده، فإن كان
٢٨١ يقدر الخبر هنا، فليقدره / مع الفعل المجزوم أيضاً «**وغير إنشائي**[١٥]» كقوله[١٦]:

(١) الصايغ، ظ.
(٢) يجوز، ز، ظ.
(٣) ذلك، ز، ظ.
(٤) في شرح شواهد سيبويه ١: ١٦١ بهامش سيبويه.
(٥) من الآية ١٨ يوسف (١٢).
(٦) قديم، ز، ظ.
(٧) ورده، ز، ظ.
(٨) أهملت الغين في، د.
(٩) ورده، ز، ظ.
(١٠) سقطت الواو من، ظ.
(١١) أهملت الغين في، د.
(١٢) وقد، ز، ظ.
(١٣) يلخص، ز.
(١٤) خاروف، ز.
(١٥) أنساى، د.
(١٦) أبي زبيد الطائي.

أقام وأقوى ذات يوم وخيبـة[١] لأول[٢] مايلقى [وشرميسر][٣]

كذا مثل[٤] المصنف[٥]، وهو قول السيرافي، زعم: أن هذا خبر[٦] لا دعاء، قال: لأنه يصف أسداً جاع، و (أقوى)، بمعنى فني[٧] زاده، فخيبة[٨] لأول[٩] من يلقاه[١٠]، وعليه فالتقدير: فالأمر الواقع خيبة[١١] وسيبويه إنما ذكره في مصادر الدعاء.

وأجاب السيرافي: بأنه إنما ذكره[١٢] معها لشبهه[١٣] بها في أنه متوقع ولم يقع بعد، ورد الأعلم على سيبويه ذلك، أعني جعله من قبيل ما يراد به الدعاء.

---

(١) أهملت حروفها في، ز، ظ.

(٢) الأول ز، ظ.

(٣) مابين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ، والبيت من أبيات نعت فيها الأسد ـ أولها:

فلا يعلقنكم مهصر الناب عنبس عبوس له خلق غليظ غضنفـر

وقبل الشاهد:

وخلقان درسان حوالى عرينه ورفض سلاح قنان مقتـر

وبعـده:

فأبصر ركبا رائحين عشية فقالوا: أبغل مائل الجل أشقر؟

يروى: (أقل فأقوى. . .) (لأول من . . . . . .) (. . . . . وغيٌّ ميسر).

عنبس: من أسماء الأسد مشتق من العبوس، غريض: لحم طري مشرشر مقطع. خلقان، جمع خلق: بفتح الخاء واللام ـ بال. درسان: جمع درس: بكسر الدال وسكون الراء ـ الخلق، رفض سلاح: قليل من السلاح. مقتر: من القتار: ريح الشواء، يقال: قترت للأسد، أي: وضعت له لحماً في الزبية ليشم ريحه.

أبو زبيد ٥٨ ـ ٦٣، ١٦٠ ـ ١٦١، سيبويه ١: ١٥٧، ابن يعيش ١: ١١٤ شرح التسهيل ٩٧: ب الهمع ١: ١٨٨، الدرر ١: ١٦٢.

(٤) قال، د.

(٥) في شرح التسهيل ٩٧، ب.

(٦) خبرا، د، ز، ظ، وهو خطأ.

(٧) فني، ز.

(٨) فجيبة، د، وأهملت حروفها إلا الفاء في، ز، ظ.

(٩) الأول، ز، ظ.

(١٠) تلقاه، ظ.

(١١) أهملت حروفها في، ز، ظ.

(١٢) ذكرهما، ز، ظ.

(١٣) لشبهة، ز.

وقال الشلوبين: حمله على الدعاء؛ لأنه أبلغ، أي فخيب[١] الله من يعرض نفسه لهذه المهالك. وظاهر كلام سيبويه يدل على أن الرفع غير مطرد؛ لأنه قال[٢]: وقد جاء بعض هذه رفعاً.

قال الشارح[٣]: وقد يفهم هذا من قول المصنف: (وقد يرفع بعض هذه، وليس بقياس إذا أردت معنى النصب كما كان في أخواته، لأنه للفعل خلافا لبعضهم) وهذا الذي حكاه الشارح[٣] عن المصنف لم أره في النسخة التي بيدي الآن[٤].

«[فصل: المجعول بدلا من اللفظ بفعل مهمل مفرد كدفراً، وجائز الإفراد والإضافة كويله، ومضاف غير مثنىً كبله الشيء وبلهه، ومثنى كلبيّك، وليس كَلدَى لبقاء يائه مضافاً إلى الظاهر، خلافاً ليونس، وربما أفرد[٥] مبنياً على الكسر[٦]]. وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كـ (عائذاً)[٧] بك، وهنيئاً لك»، ﴿فَكُلُوهُ[٨] هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا[٩]﴾

(١) فيحبب، ز، أهملت حروفها ماعدا الفاء في، ظ. (٢) في الكتاب ١ : ١٦١.
(٣) ابن قاسم. (٤) وليس في (م) ولم يشر محققها إلى وجوده في واحدة من أصوله.
(٥) قال محقق (م): في (د): وربما أضيف إلى ضمير غائب أو أفرد.
(٦) مابين المعقوفتين ساقط من، د، ز، ظ، وذكر محقق (م) أنه ساقط من شروح التسهيل للمصنف وابن عقيل والدماميني (صاحبنا)، وثابت في باقي النسخ التي اعتمد عليها.
(٧) جاءت هذه الكلمة في قول عبد الله بن الحارث بن قيس السهمي رضي الله عنه:
فاجعل عذابك بالقوم الذين بغوا وعائذاً بك أن يعلو فيطغوني
وهذا البيت آخر مقطوعة قالها وهو في أرض الحبشة مع المهاجرين، وقد اطمأنوا في جوار النجاشي. أولها:
ياراكباً بلغن عني مغلغلة من كان يرجو بلاغ الله والدين
وقبل الشاهد:
أنّا تبعنا رسول الله واطّرحوا قول النبي وعالوا في الموازين
يروى: (الحق عذابك....) (..... الذين طغوا). عالوا: جاروا.
سيبويه ١ : ١٧١، السيرة ١ : ٣٥٣ - ٣٥٤، ابن يعيش ١ : ١٢٣، شرح التسهيل ٩٧: ب، ١٢٧ : ب. (٨) وكلوه، ز، ظ، والتلاوة ماأثبت.
(٩) ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا....﴾ ٤ النساء ٤.

فـ(عـائـذاً[١]) اسم فاعـل من عاذ[٢] يعـوذ، وهو ظاهر، و (هنيئاً) و (مَريئاً) صفتان: إما من هناك الشيء وأمراك، فهو هاني وممري، أو من هنوء ومروء[٣] مثل: شرف، وهذا الثاني أولى أو متعين؛ لأن الصفة المشبهة تأتي من القاصر، وأيضاً فـ (فعيل) من الثلاثي قياس، ولا سيما [من][٤] (فَعُل) بالضم، وأما من (أفعـل) فالقياس[٥] مُفعِـل، وجـوز أبـو البقـاء[٦] وجهاً ثالثاً، وهو أن يكونا كالشهيق، وإنما بابه الأصوات والسيْر، وكلام سيبويه يقتضـي أنهما ليسا مفعولاً مطلقـاً، بل حال مؤكـدة أو مبينة، فإنه قال[٧]: التقدير: هناك الخير[٨] هنيئاً [مريئاً[٤]]، أو ثبت لك الخير[٩] [هنيئاً[١٠]]. وجوز الزمخشري[١١] في: ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾[١٢]، كون (هنيئاً) حالاً من ضمير (فكلوه)، أو نعتاً لمصدره محذوفاً، أي: أكـلاً هنيئاً، أو مفعولاً مطلقاً، أي: هنأكم ذلك هنيئاً، ولم يذكر سيبويه في ناصبهـا إلا الحذف، والزمخشري جوز كونه مذكوراً كما رأيت، وجوز أن لا يكون حالاً ولا مصدراً بل نعتاً لمصدر[١٣].

---

(١) أهملت الذال في، د.
(٢) أهملت الذال في، ز.
(٣) ومر، ز، ظ.
(٤) ليست في، د.
(٥) فالقياس، ظ.
(٦) في املاء ما منّ به الرحمن ١ : ١٦٧، ولم يشبهه بالشهيق، وإنما قال: (مصدر جاء على فعيل، وهـو نعت لمصـدر محذوف، أي: أكـلاً هنيئاً، وقيل: هو مصدر في موضع الحال من الهاء والتقدير: مهنأ أو طيباً).
(٧) في الكتاب ١ : ١٥٩.
(٨) الخبر، د، ظ.
(٩) الخبر، د.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) في الكشاف ١ : ٤٧١.
(١٢) ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا . . . ﴾ ٤ النساء ٤.
(١٣) نعت المصدر، ز، ظ.

وتلخص فيهما من الخلاف هل هما صفتان أو مصدران؟، وهل فعلهما قاصر أو متعد؟، وهل هما مفعول مطلق أو حال؟، وهل يكون عاملهما مذكوراً أو لا؟، وإذا قيل: بأن انتصابهما على المفعول المطلق، فهل هو بالأصالة بناء على مصدريتهما (١) ـ كما قال أبو البقاء (٢) ـ أو على سبيل النيابة كما في (عائذاً (٣) بك) على أحد القولين؟.

«وأقائماً و [قد (٤)] قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس» الصفات في هذه الأمثلة الثلاثة قائمة مقام المصدر في التوبيخ، لكن التوبيخ في الأولين ـ بحرفه (٥) وهو الهمزة ـ وفي (٦) الثالث (٧) مجرد عن حرف التوبيخ مثل قوله (٨).

خمولاً وإهمالاً (٩) . . . .

البيت، وقد عرفت ما فيه. **«وأسماء أعيان كـ: ترباً (١٠) وجندلاً، وفاها لفيك»** فهي قائمة مقام المصدر، ونصبها كنصبه (١١) وإن كانت جواهر؛ ولهذا يقال: ترباً لك، كما يقال: سقياً لك، هذا مذهب الشلوبين، وعليه مشى المصنف هنا، وقدره الرضيّ (١٢): رميت رمياً بترب وجندل (١٣)، فهذا مثل: ضربته سوطاً.

(١) ان مصدريتهما، ز، ظ.

(٢) راجع الصفحة السابقة هـ٦.

(٣) راجع ص ١١٢ هـ٧.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) لحروفه، ز، بحروفه، ظ.

(٦) سقطت الواو من، د.

(٧) في والثالث، ز.

(٨) لا يعرف.

(٩) . . . . وغير مولع بتثبيت أسباب السيادة والمجد

وقد مر في ص ٩٥.

(١٠) كنزيا، ز.

(١١) كنصبها، ز، ظ.

(١٢) في شرح الكافية ١: ١١٨

(١٣) وحبذ ل، د.

وضمير (فاها) للداهية عند سيبويه، وللخيبة[١] عند بعضهم. **«وأأعور وذا[٢] ناب»**.

قال الشارح[٣]: والمقصود به الإنكار، وهو قول رجل من بني أسد [في يوم يعرف بيوم جبلة التقى فيه بنو[٤] أسد[٥]] وبنو[٤] عامر وقد[٦] جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوه الخلق ذا ناب، وهو مسن[٧]، وقيلَ: بل كانت له ناب طويلة ليتطير[٨] به بنو[٩] أسد، فرآه بعض الأسديين، فقال ذلك الكلام منكراً عليهم، فلم يسمعوا، فقضي أن قومهم هزموا وقتل منهم.

«والأصح كون الأسماء مفعولات» فيقدر: ألزمه الله ترباً، أو أطعمه ترباً، وكذا جندلاً، وجعل الله فاها لفيك، وأتستقبلون أعور، وقال ابن خروف: / حقيقة التقدير[١٠] هنا: أتستقبلونه أعور؟. فجعله حالاً **«والصفات** ٢٨٢
أحوالاً» مؤكدة لعاملها المقدر، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا[١١]﴾، وقال المبرد: هي[١٢] مفاعيل مطلقة جاءت[١٣] على وزن فاعل، مثل: فلج فالجاً،

(١) وللجبة، ز، وللجيبة، ظ.
(٢) سقطت الواو من، ظ.
(٣) ابن قاسم.
(٤) بنوا، ظ، وهو خطأ.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٦) قد، ز، ظ.
(٧) المسن، ز، ظ.
(٨) يتطير، ظ.
(٩) بنوا، ظ، وهو خطأ.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ .... وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ٧٩ النساء (٤).
(١٢) وهي، ز، ظ.
(١٣) أهملت الجيم في، ظ.

ويؤيد[1] الأول أن التـذكـير ملازم لها، وأن بعضهم حكى عن سيبـويه أنها مقيسة، ولا يطرد مجيء[2] المصدر هكذا، ولم يلح[3] عندي[4] إلى الآن وجه التقدير[5] عند من يرى أسماء الأعيان منصوبة نصب المصادر[6]، فتأمّله، فلم أجد فيه ما يشفي النفس والله المستعان.

(١) مثل فالح فالحاً ويويد، د، مثل فالج والجار يويد، ز، ظ، والتصحيح عن نسخة دار الكتب (١٠١٠).

(٢) أهملت الجيم والياء في، ظ.

(٣) يثلج، ز، ظ.

(٤) عند، ظ.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) المصدر، د.

الباب الرابع والعشرون
«باب المفعول له»

«وهو المصدر[(١)]» جنس يشمل المفعول له وغيره.

فإن قلت: قد سمع من كلامهم: (أما العبيد فذو عبيد)، بنصب العبيد، وتؤول [على[(٢)]] أنه نصب لكونه مفعولاً له، مع أنه غير مصدر[(٣)]، فيرد.

قلت: لا نسلم أنه مفعول له، ونصبه لا يعين ذلك حتى يرد، وقد خرّج على أن يكـون[(٤)] الأصل: مهما تذكر[(٥)] العبيد. فهو مفعول به، وناصبه فعل الشرط المقدر، ولم يلتزم هذا القائل تقدير[(٦)] (أما) بـ (مهما يكن من شيء)، بل قدره في كل مكان بما يليق به، وأما سيبويه فقال: هذه اللغة خبيثة قليلة؛ قال: ومع ذلك لا يجوز[(٤)] هذا النصب الضعيف في المعرف إلا إذا كان غير معين؛ ليكون في موضع الحال، كما في [(الجماء الغفير)، وأما إذا أردت بـ (العبيد) عبيداً معينة، فلا يجوز فيه إلا الرفع، كما في[(٧)]] قولك: (أما البصرة فلا بصرةَ لك)، وأما أبوك فلا أبا لك.

---

(١) المصدر المصدر، ز، وهو المصدر وهو المصدر، ظ.
(٢) ليست في، د.
(٣) المصدر، ظ.
(٤) أهملت الياء في، د.
(٥) يذكر، ز.
(٦) أهملت التاء في، د.
(٧) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

قال الرضـي: الحمل على الحال في مثله ضعيف، ولا معنى [له[1]]، بل هو على أنه مفعول به لما بعد الفاء؛ لأن معنى (ذو عبيد): يملك[2].

قلت: أما كونه لا معنى له فغير صحيح؛ إذ تقييد الشيء [العام[3]] الذي يوجد بهذه الحال متصور، وله معنى ظاهر، والتقدير[4]: مهما يكن من شيء في حالة كون ذلك الشيء عبيداً فهو ذو عبيد، وأما جعله مفعولا لما بعد الفاء؛ لكـونه بتأويل الفعل، فغير صحيح؛ لأنه لم يثبت إعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول به. «**المعلل به حدث**» أخرج ما ليس كذلك، نحو: رجع القهقرى[5]، وقعد القرفصاء، «**شاركه[6] في الوقت**» في محل رفع على أنه صفة لـ (حدث)، والرابط فاعلِ (شارك)؛ إذ هو[7] ضمير يعود إلى الحدث، وضميره المنصوب على (المصدر المعلَّل[8]) أخرج بذلك نحو: جئتك أمسِ طمعاً غداً في معروفك.

قال بعض المتأخرين: وهذا لم يشترطه[9]: سيبويه ولا أحد من المتقدمين[10]، فعـلى هذا يجوز[11] المثـال المـذكـور. «**ظـاهراً**» حال من الضمير المنصوب في (شاركه) العائد على المصدر المعلل، وذلك مثل: ضربته تأديباً [له[3]]. «**أو**

(١) ليست في، ظ.
(٢) تملك، د، أهملت الياء في، ظ.
(٣) ليست في، د.
(٤) فالتقدير، د.
(٥) أهملت القاف الثانية في، د.
(٦) شاركة، ز.
(٧) لأنه، د.
(٨) المحل، ز، ظ.
(٩) يشرطه، د.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) أهملت الياء في، د.

مقدراً» عطف على الحال المذكورة [١] مثل: (اللهم إيماناً بك) [٢]، أي: أفعل هذا لإيماني [٣] بك، ويجوز أن يكون منه (حفظاً) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ [٤]﴾.

قال الزمخشري [٥]: و (حفظاً) مما حمل على المعنى؛ لأن المعنى: إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء، وحفظا لها من الشياطين، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ [٦]﴾ الآية، ويجوز أن يضمر الفعل المعلل [٧]، أي: وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب.

---

(١) المذكور، د.

(٢) بعض من حديث شريف بسط الكلام عليه ابن حجر في التلخيص الحبير ٢: ٢٤٧ ـ رحمه الله ـ وإليك ما قال: (حديث عبد الله بن السائب أنه كان يقول في ابتداء الطواف: بسم الله والله أكبر، اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاءً بعهدك واتباعاً لسنة نبيك. لم أجده هكذا، وقد ذكره صاحب المهذب من حديث جابر، وقد بيض له المنذري والنووي، وخرجه ابن عساكر من طريق ابن ناجية، بسند ضعيف، ورواه الشافعي عن ابن أبي نجيح، قال: أخبرت أن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: يارسول الله كيف نقول إذا استلمنا؟ قال: قولوا بسم الله والله أكبر، إيماناً بالله وتصديقاً لما جاء به محمد.
قلت: وهو في الأم عن سعيد بن سالم عن ابن جريج، وروى البيهقي والطبراني في الأوسط والدعاء من حديث ابن عمر أنه كان إذا استلم الحجر قال: بسم الله والله أكبر. وسنده صحيح، وروى العقيلي من حديثه أيضاً: كان إذا أراد أن يستلم يقول: اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك. ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يستلمه، ورواه الواقدي في المغازي مرفوعاً، ورواه البيهقي والطبراني في الأوسط والدعاء عن الحارث الأعور عن عليّ، أنه كان إذا مر بالحجر الأسود فرأى عليه زحاماً استقبله وكبر، ثم قال: اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك). وانظر الأم. ٢: ١٤٥، والبيهقي ٥: ٧٩.

(٣) الايماني، د.

(٤) الآيتان ٦، ٧ الصافات ٣٧.

(٥) في الكشاف ٤: ٣٥.

(٦) ﴿... وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾ ٥ الملك ٦٧.

(٧) ا للعلل، ظ.

قلت: وقد اقتضى تقديره[(١)] أن المفعول له على وجهين: التأويل والإضمار، وأنه يجوز تقدمه على عامله، وهي[(٢)] مسألة خلاف لم يتعرض إليها المصنف، والجمهور على جواز ذلك، ومنع ثعلب منه في آخرين، ويرد عليهم قول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب[(٣)]!

وقول جحدر[(٤)]:

فما جزعاً ورب الناس أبكي[(٥)] . . . .

وغير ذلك مما ورد به السماع[(٦)]. «و» شاركه في «**الفاعل تحقيقاً**» نحو: ضربته تأديباً له. «**أو تقديراً**» نحو: ضرب اللص تأديباً، كذا مثله[(٧)] الشارح[(٨)] وغيره، وفيه نظر؛ لأن الفاعل المحذوف حقيقي، وشاركه[(٩)] المصدر المعلل فيه مشاركة تحقيقية لا تقديرية، والصواب التمثيل بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ
٢٨٣ / خَوْفًا وَطَمَعًا[(١٠)]﴾، بمعنى: يجعلكم ترون.

(١) تقدير، د. (٢) وهو، ز، ظ.

(٣) مطلع احدى هاشمياته، وبعده:

ولم تلهني دار ولا رسم منزل ولم يتطربني بنان مخضب

الهاشميات ٣٦ـ٥٦، الخصائص ٢: ٢٨١، المحتسب ١: ٥٠، الشجريّ ١: ٢٦٧، المغني ٧٤١، المقاصد ٣: ١١١ ـ ١١٤، السيوطيّ ١: ٣٤ ـ ٣٧، الهمع ١: ١٩٥، ٢: ٦٩، الخزانة ٢: ٢٠٧ ـ ٢١٠، الدرر ١: ١٦٧، ٢: ٨٥.

(٤) لعله يعني جحدر بن مالك الحنفي، فإن له نونية تشبه هذا البيت، لكني لم أجده فيها، والعلم لله.

(٥) . . . . ولا حرصاً على الدنيا اعتراني

الهمع ١: ١٩٥، الدرر ١: ١٦٧.

(٦) السماع به، د. (٧) مثل، ظ.

(٨) ابن قاسم. (٩) ومشاركة، ذ.

(١٠) ﴿ هُوَ الَّذِي . . . وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾ ١٢ الرعد، ١٣ (وَمِنْ آيَاتِهِ . . . . . . وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا. . .) ٢٤ الروم ـ ٣٠.

«**وينصبه**» أي: المفعول له «**مفهم الحدث**» المعلل الذي[١] تقدم[٢] ذكره، فاللام للعهد الذكري، والمعهود هو قوله: - فيما تقدم[٢] - (حدث). «**نصب المفعول به**» وعلى هذا ففي عدّه باباً مستقلاً نظر؛ لأنه نوع من أنواع المفعول[٣] به، نحو: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ[٤]﴾. «**المصاحب في الأصل حرف جر**» وهو مذهب سيبويه والفارسيّ قال ابن عصفور: وهو الصحيح؛ لأنه جواب: (لم فعلت؟)؛ فكان القياس أن تقول[٥]: [فعلته[٦]] لكذا، ولكنك[٧] أسقطت اللام ونصبت الاسم بالمصدر المعنوي، لأن قولك: ضربته تأديباً، قد دخله معنى: أدبته بضربي تأديباً، فانتصب لذلك، والفعل قد يعدى تعدية فعل بمعناه؛ ولذلك إذا فقدت المصدر أو اتحاد الفاعل أو الزمان، لم يجز النصب؛ لفقد الشبه؛ إذ المصدر لا يكون إلا كذلك.

قلت: ومما يؤيد صحة كونه منصوباً على الوجه المذكور، صحة التصريح بالجار[٨] معه كما سيأتي. «**لا نصب نوع المصدر خلافاً لبعضهم**» فإن بعض المتأخرين ذهب إلى أنه مفعول مطلق لبيان النوع على حذف المضاف، فمعنى (قعدت عن الحرب جبناً) قعدت عنها قعود جبن، ومعنى (ضربته تأديباً) ضربته ضرب تأديب، وهذا المذهب ينسب[٩] إلى الزجاج.

قال المصنف في الشرح[١٠]: وليس ذلك بصحيح، بل مذهبه مذهب سيبويه.

(١) أهملت الذال في، ز.
(٢) أهملت التاء في، د.
(٣) أهملت الفاء في، ذ.
(٤) ﴿سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ ١٥٥ الأعراف ٧.
(٥) أهملت التاء في، د، يقول، ز، ظ، وما فعلت هو الصحيح، بدليل (لكنك).
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) أو لكنك، ز.
(٨) أهملت الجيم في، د.
(٩) نسب، ز، ظ.
(١٠) الذي في شرح التسهيل ٩٨: ب غير هذا، ونصه: =

وكان في نسخة التسهيل القديمة وشرحه القديم نسبة ذلك إلى الزجاج[١] كما فعله ابن الحاجب وغيره، ثم رجع عنه إلى ما في هذه النسخة التي شرحناها.

ورد هذا المذهب بأنه لو كان مصدراً نوعيا لامتنع[٢] دخول اللام عليه، كما امتنع دخولها في (رجع القهقرى) و (قعد القرفصاء)، لكن دخول اللام جائز بإجماع، فثبت بطلان هذا المذهب، ونقل ابن عصفور عن الزجاج أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار، والتقدير[٣]: ـ في جئت إكراماً لك ـ أكرمتك إكراماً، [قال[٤]]: نص على ذلك الزجاج في كتاب المعاني له.

قال الشارح[٥]: ولم يترجم الكوفيون لهذا الباب؛ لأنه عندهم ينتصب انتصاب المصدر[٦]، وليس على إسقاط الحرف.

«وإن[٧] تغاير الوقت أو الفاعل[٨]» وكان الأولى أن يقول: (الوقتان أو الفاعلان)، لأجل (تفاعل). **«أو عدمت المصدرية جرّ باللام [أو ما في معناها[٩]]»**.

= (وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه، كما لا يدخل على الأنواع، نحو: سار الجَمَزى وعدا البَشَكى؛ ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه (كل) ويخبر عنه بما هو نوع له، كقولك: كل جمزى سير، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضربته تأديباً، لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج).

(١) ذكر محقق (م) أن ذلك موجود في واحدة من النسخ التي اعتمد عليها. وفي النسخة التي شرح عليها المصنف ٩٨: أ (خلافاً للزجاج).

(٢) لا امتنع، ز.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) ابن قاسم.

(٦) المصادر، د.

(٧) فان، د.

(٨) عطفت بالواو في، ظ.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ز، ظ.

أما تغاير الوقتين فكقول امرىء القيس:

فجئت(١) وقد نضت(٢) لنوم ثيابها(٣) لدى الستر إلا لبسة(٤) المتفضل(٥)

إذ خلع الثياب(٦) وقع، والنوم متوقع لم يوجد بعد.

وأما تغاير الفاعلين فكقوله(٧):

---

(١) أهملت الجيم في، ز.

(٢) أهملت الضاد في، د.

(٣) ثنابها، د، بإهمال الياء.

(٤) أهملت التاء في، د.

(٥) من معلقته ذات المطلع:

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وقبل الشاهد:

تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً عليّ حراصاً لو يسرون مقتلي

إذا ما الثريا في السماء تعرضت تعرض أثناء الوشاح المفصل

وبعده:

فقالت: يمين الله مالك حيلة وما إن أرى عنك الغواية تنجلي

يروى: (تخطيت أبواباً . . .) (. . . لو يشرون . . .) بالشين المعجمة (. . . وقد ألقت . . . .) (. . . . . . عنك العماية . . . .).

أحراس: جمع حرس. يسرون: يخفون، ويأتي بمعنى: يظهرون، حمل عليه قوله تعالى: (. . . . . . وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا العَذَابَ . . .) ومنه قول الفرزدق:

ولما رأى الحجاج جرد سيفه أسرّ الحروريّ الذي كان أضمرا

يشرّون: بالشين المعجمة ـ يظهرون. الوشاح: خرز يعمل من كل لون. أثناءه: نواحيه ومنقطعه، واحده ثِنْي وثني وَثنىً. المفصل: الذي فصل بالزبرجد. إذا ما الثريا: الظرف متعلق بقوله: (تجاوزت) نضت: خلعت.

أمرؤ القيس ٧ ـ ٢٦، النحاس ١: ٩٧ ـ ٢٠٤، السبع ١٥ ـ ١١٢، القرشي ١٢٥ ـ ١٧٧، المقرب ١: ١٦١، شرح التسهيل ٩٨:أ، شذور الذهب ٢٢٨ ـ ٢٢٩، المقاصد ٣: ٦٦ ـ ٦٧، ٢٢٥، الأشموني ٢: ١٢٤، الهمع ١: ١٩٤، ٢٤٧، الدرر ١: ١٦٦، ٢٠٤، التصريح ١: ٣٣٦.

(٦) أهملت الثاء في، د.

(٧) أبي صخر الهذليّ.

وإني لتعروني لذكراك هزّة كما انتفض العصفور بلّله القطر[1]

إذ فاعل (تعرو[2]) قوله: (هزة[3])، وفاعل الذكرى هو المتكلم.

وأما عدم المصدر فكقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا[4]﴾،[وهو ظاهر[5]].

«وجرّ المستوفي لشروط[6] النصب مقروناً بـ (ال) أكثر من نصبه» مثل قولـك: جئت للإكـرام، فجـره أكثـر من نصبـه، ومما جاء فيه منصوباً مع

(١) في قصيدة مطلعها.

لليلى بذات الجيش دار عرفتها وأخرى بذات البين آياتها سطر

وقبل الشاهد:

تكاد يدي تندى إذا ما لمستها وينبت في أطرافها الورق الخضر

وبعده:

تمنيت من حبي علية أننا على رمث في البحر ليس لنا وفر

على دائم لا يعبر الفلك موجه ومن دوننا الأعداء واللجج الخضر

وليست القصيدة في ديوان الهذليين؛ وفيها أبيات تنمى لقيس بن الملوح، والتلفيق فيها ظاهر، وأثبتها السكريّ، وروى صدر الشاهد:

إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها ....

يروى: (..... الورق النضر .....) (.... لذكراك رعشة) (.... لذكراك فترة)

رمث: أعواد يضم بعضها إلى بعض كالطوق يركب عليها في البحر.

القالي ١: ١٤٨ ـ ١٥٠، الأغاني ٢٤: ١٢٥، السكريّ٢: ٩٥٦ ـ ٩٥٩، ٣: ١٤٧٧ ـ ١٤٧٨، الحماسة ٣: ٢٠٨ ـ ٢٠٩، ابن يعيش ٢: ٦٧، المقرب ١: ١٦٢، شرح التسهيل ٩٨: أ، ابن الناظم ١٤٣، شذور الذهب ٢٢٩، ابن عقيل ٢: ١٦، المقاصد ٣: ٦٧ ـ ٦٩، ٢٧٨، التصريح ١: ٣٣٦، ٢: ١١، الأشموني ٢: ١٢٤، ٢١٥، الهمع ١: ١٩٤، الخزانة ١: ٥٥٢ ـ ٥٥٥، شواهد ابن عقيل ١٤٦ ـ ١٤٧، الدرر ١: ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) يعرو، ز.

(٣) أهملت التاء في، ز.

(٤) ﴿... ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٢٩ البقرة ٢.

(٥) ليست في، د.

(٦) بشروط، ز، ظ.

اقترانــه بـ (ال) قول الشاعر[١] :

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء[٢]

«والمجرد» من (ال) «**بالعكس**» أي: نصبه أكثر من جره، ومنع الجزولي الجر مع التنكير فلا يجيز قمت لإجلال لك[٣]. قال الشلوبين: ولا أعرف له في ذلك سلفاً.

قلت، ويؤيد جوازه قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا[٤]﴾، والباء هنا للسببية كاللام. «**ويستوي الأمران**» النصب والجر. «**في المضاف**» قال تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ[٥] قُرَيْشٍ[٦]﴾، وقال تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ[٧]﴾، والأولى أن يحال ذلك على السماع ولا يعلل. «**ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل**». استدلالاً بقوله [تعالى[٨]]: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا[٩]﴾، فالإراءة من الله تعالى، والخوف والطمع من المخلوقين.

---

(١) لا يعرف.

(٢) ابن مالك ١ : ٢٦٥، ابن الناظم ١٠٧، ابن عقيل ١ : ٤٨٧ ـ ٤٨٨، المقاصد ٣ : ٦٩ ـ ٧٠، التصريح ١ : ٣٣٦، الاشموني ٢ : ١٢٥، الهمع ١ : ١٩٥، شواهد ابن عقيل ١١٨، الدرر ١ : ١٦٧.

(٣) لا عظام كذا، د.

(٤) ﴿. . . . عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ ١٦٠ النساء ٤.

(٥) ليلاف، ز، ظ.

(٦) الآية الأولى من قريش ١٠٦.

(٧) ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ . . . . وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ . . . . .﴾ ٢٦٥ البقرة ٢.

(٨) ليست في، د.

(٩) من الآيتين ١٢ الرعد ١٣، ٢٤ الروم ٣٠، وانظر ص ١٥٢١.

الباب الخامس والعشرون
«باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً[1] فيه»

وتسميته بالظرف من اصطلاح البصريين، ومن[2] الكوفيين [من[3]] يسميه[4] بالظرف، ولا مشاحة في الاصطلاح.

«وهو ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى [في[3]] باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر[5] ناصب له».

قال المصنف في الشرح[6]: يتناول قولي ما ضمن معنى (في) الحال والظرف ونحو: مطرنا[7] السهل والجبل، فأخرجت الحال بقولي: من اسم وقت أو مكان. وأخرجت الأخير بقولي: باطراد. فإنه لا[8] يقال: أخصبنا السهل والجبل، ولا مطرنا القيعان والتلول.

وعلم بهذا[9] أن ما بعد (دخلت) ليس بظرف؛ لأنه لا يقال: مكثت الدار؛ ولأنه لا يقع خبراً، لا يقال: زيد الدار. ووهم الشلوبين في نسبته لسيبويه أنه ظرف، مع أنه مصرح بخلاف ذلك.

---

(١) أهملت الفاء في، ظ.
(٢) وعن، د.
(٣) سقطت من، د.
(٤) تسميه، د.
(٥) مذكورا مقدر، د.
(٦) على التسهيل ٩٩: أ.
(٧) وسطرنا، ز، ظ.
(٨) فلا، د.
(٩) من هذا، ظ.

قال[١]: وبينت بقولي لواقع[٢] فيه ناصب له مذكور أو مقدر[٣]، أن الظرف منصوب بما دل على المعنى الواقع فيه، وأنه نوعان: مذكور ومقدر.

قلت: قوله (إن الحال على معنى في) خلاف ما وقع له في [باب][٤] الحال أنها متضمنة[٥] مافيه معنى (في) لا أنها في نفسها في معنى (في) وهو الصواب.

وقوله: من اسم وقت أو مكان. بقي عليه أو مافي معناهما ليدخل فيه [نحو[٤]]: جئت قدوم الحاج، وسرت عليه طويلاً، وصمت[٦] ثلاثين يوماً[٧] واعتكفت كل اليوم أو بعضه.

وقوله: إن ما بعد (دخلت) ليس بظرف. هو ماشٍ[٨] على بعض الأقوال التي في المسألة، وهي ثلاثة:

أحدهما ـ أن المكان المختص منصوب بـ (دخل) على الظرف تشبيهاً للمكان المختص بغير المختص، قيل: وهو مذهب سيبويه والمحققين[٩].

قال ابن الحاجب: وهو الأصح.

الثاني ـ أنها متعدية في الأصل بحرف الجر، وهو (في) إلا أنه حذف حرف الجر اتساعاً، فانتصب على المفعول به، وهو مذهب الفارسي ومن وافقه، واختاره المصنف.

---

(١) على التسهيل ٩٩: أ.
(٢) الواقع، د.
(٣) مقدرا، د ز، ظ.
(٤) سقطت من، د.
(٥) مضمنة، ز، ظ.
(٦) أعجمت الصاد في، ز.
(٧) نوعا، ز،
(٨) هو ما مر، ظ.
(٩) المحققين، د.

الثالث ـ أنه مفعول به صريحاً لا على إسقاط الخافض، و (دخل) يتعدى[(١)] بنفسه تارة، وبحرف الجر أخرى، وكثرة الأمرين فيه تقتضي[(٢)] أنهما أصلان، وهذا مذهب الأخفش ومن وافقه.

وقوله: لواقع فيه[(٣)]. متعلق بـ (ضمن[(٤)]).

وقوله: مذكور. مثل[(٥)]: جلست يوم الجمعة أمامك. فالناصب لهما الفعل الواقع فيهما، وهو مذكور.

وقوله: أو مقدر. نحو: الرحيل يوم الجمعة، أي: مستقر يوم الجمعة، وزيد أمامك، أي: مستقر أمامك، [والناصب لهما الاستقرار[(٦)]] وهو مقدر كما رأيت.

«**ومبهم الزمان**» وهو ما دل على قدر من الزمان غير محصور: كوقت، وحين، وزمان، وساعة. «**ومختصه[(٧)]**»: وهو خلاف الأول، فشمل المعدود[(٨)] وغيره: كالمحرّم، وسائر أسماء الشهور، والصيف، والشتاء، وأسماء الأيام: كالسبت والأحد، وما اختص من الأزمنة بصفة، أو إضافة، أو دخول (ال) عليه. «**لذلك**» أي: لكونه مفعولا فيه منصوبا بمذكور أو مقدر «**صالح**» وهو خبر: (مبهم الزمان أو مختصه[(٩)])، وحذف الجزء من الآخر للقرينة، و (لذلك) متعلق بـ (صالح). «**فإن جاز أن يخبر عنه**» بأن يكون فاعلا، أو مبتدأ. نحو:

---

(١) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٢) يقتضى، د، ز، ظ، والتأنيث واجب؛ لأن الفاعل ضمير مستتر.
(٣) منه، ز.
(٤) بمضمر، ز.
(٥) نحـو، د.
(٦) سقطت من، د.
(٧) ويختصه، ز، بإهمال حرف المضارعة.
(٨) العدد، ظ.
(٩) يختصه، ز، باهمال حرف المضارعة.

جاء يوم الجمعة، ويوم عرفة مبارك. . «[أو[1]] يجرّ[2] بغير (من)». نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ[3]﴾و (على .. يمينه أسودة وعلى يساره أسودة[4]). «**فيتصرف**» أي: يحكم حينئذ بتصرفه، فلك حينئذٍ أن تدخل عليه عوامل الرفع، والنصب، والجر، ولا تريد[5] مجرد التسمية. فعلى هذا إذا قيل: متى القتال؟. كان (متى) مبتدأ والقتال خبراً[6]، وجعل بعضهم من ذلك مثال سيبويه[7]: - وهو - متى سير عليه؟ فقال[8]: أن [متى[9]] مبتدأ خبره الجملة.

قلت: وهذا لا يظهر فيه أن ضمير (عليه) راجع إلى (متى)، بل هو راجع إلى جَمَل أو بعير[10] أو نحو ذلك مما تقدم ذكره، وعلى هذا فإذا قدرت (متى)
٢٨٥ مبتدأ، فالعائد محذوف، أي متى سرت فيه عليه، ولا دليل / على ذلك، بل الظاهر أن (متى) في موضع نصب على أنها ظرف، وهو الأكثر في هذه الكلمة. «**و إلا**» يجوز أن يخبر عنه أو يجر بغير من «**فغير متصرف**» ولم يلتفتوا - في الحكم بعدم[11] تصرفه - إلى كونه غير مجرور بمن، لأن (من) كثرت زيادتها فلم[12] يعتد

---

(١) سقطت من، ظ.

(٢) بجر، ز.

(٣) ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ... لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ ٨٧ النساء ٤ ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ...... لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٢ الانعام ٦.

(٤) قطعة من حديث الإسراء عن أبي ذر - رضى الله عنه - أخرجه البخاري ١: ٦٦، ٥: ١٠٨ ومسلم ١: ج ١٦٣، وفيه عند البخاري: (.... فلما فتح علونا السماء الدنيا، فإذا رجل قاعد على يمينه أسودة وعلى يساره أسودة) الرجل: آدم - صلوات الله وسلامه عليه - الأسودة: نسم بنيه، فأهل اليمين أهل الجنة، وأهل الشمال أهل النار.

(٥) يريد، ز.

(٦) خبر، ظ.

(٧) راجع الكتاب ١: ١١٠، ١١٤.

(٨) وقال، د.

(٩) سقطت من، ز.

(١٠) بغير، ظ.

(١١) لعدم، ظ.

(١٢) ولم، ظ.

بدخولها على الظرف الذي لا ينصرف: كعند وأخواتها، «**وكلاهما**» أي: [١] المتصرف وغير[٢] المتصرف، بالتاء، «**منصرف**» اسم فاعل من انصرف، أي: يدخله التنوين أو ما عاقبه من (ال) والإضافة «**وغير منصرف**»[٣]. فالأقسام أربعة: متصرف منصرف، ومقابله[٤] غير[٥] [متصرف ولا منصرف، ومتصرف ـ بالتاء ـ غير منصرف، ومقابله[٦]] منصرف ـ بالنون ـ غير متصرف. «**فالمتصرف المنصرف: كحين، ووقت**»، وساعة، وشهر، وعام ودهر، وحينئذٍ، ويومئذ. يقال: سير عليه حينئذ ويومئذ بالرفع فيهما حكاه سيبويه. «**والذي لا يتصرف ولا ينصرف، ما عيّن من (سحر) مجرداً**» قال أبو حيان: وتعيينه أن يراد من يوم بعينه سواء ذكرت ذلك اليوم معه، كجئت[٧] يوم الجمعة سحراً، أو لم تذكره[٨] كجئتك سحر[٩]، وأنت تريد ذلك من يوم لقيته، وسواء عرفت اليوم أو نكرته، نحو: جئتك يوماً سحر. ثم نقل بعد ذلك بقليل عن ابن الطراوة أنه قال: لا يقع سحر إلا على سحر يومك، لا تقول[١٠]: خرجت سحر، إلا وأنت تريد به سحر يومك الذي أنت فيه، ولا تريد به سحر أمسك حتى تقيده، فتقول: خرجت يوم الخميس[١١] سحر. ولم يخالفه، ولا أورده على أنه مخالف لما قدمه. وإجازة[١٢] أبي[١٣] حيان ذلك ـ في جئتك [يوماً[١٤]] سحر[١٥]، ويوم الجمعة

---

(١) اسم، ظ.

(٢) وغيره، ظ.

(٣) متصرف، د.

(٤) ومقابلة، ز.

(٥) وغير، ز.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ظ.

(٧) كجئتك، د.

(٨) يذكره، ز، ظ.

(٩) سحرا، ز.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) الجمعة، د.

(١٢) وأجاز، د، ظ، وأجازه، ز، ولا يستقيم الكلام إلا بما أثبته.

(١٣) أبو، ز، ظ.

(١٤) سقطت من، ظ.

(١٥) سحرا، د.

سحـر ـ يقتضي أن يكـون تعـريفـه تعريفاً محدوداً وتعريفاً غير محدود فيكون شخصياً وجنسياً[١].

فإن قلت: اقتصر المصنف في هذا القسم على لفظ سحـر، وثم ألفـاظ [أخر[٢]] تشاركه[٣] في عدم التصرف وعدم الانصراف، وهي: عشية في لغة، وعتمة وضحوة[٤] فيما نقل ابن الشجري[٥] عن الخليل.

قلت: بنى هنا على الفصيح، وهو بهذا الاعتبار محصور في (سحر) وحده، وأمـا الألفاظ الثلاثة المؤنثة: عشية وعتمة[٦] وضحوة: فشاذة، كما تقف عليه قريباً إن شاء الله تعالى. **«والذي يتصرف ولا ينصرف: كغدوة وبكرة، علمين»**.

قال المصنف: في شرحـه[٧]: قصد به التعيين أو لم يقصد، لأن علميتهما جنسية، فيستعملان استعمال أسامة، وكما يقال: ـ عند قصد التعميم ـ أسامة (شر السباع، وعند التعيين: هذا أسامة[٨]) فاحذره[٩]. تقول[١٠]: غدوة وقت نشـاط، ولأسـيرن الليلة إلى غدوة. وبكرة في ذلك كغدوة، وقد يخلوان من العلمية فيتصرفان وينصرفان ومنه ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا[١١]﴾، هذا كلامه.

---

(١) أو جنسيا، ز، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) يشاركه، ز.

(٤) وعتمه وضحوه، ز.

(٥) في أماليه ٢، ٢٥٢.

(٦) وعتمه، ز.

(٧) على التسهيل ٩٩: أ، وتصرف فيه.

(٨) ما بين الهلالين مكرر في، ز، ظ.

(٩) فاحذروه، ز.

(١٠) أهمل حرف المضارعة في، د، وأعجم بنقطة واحدة في، ز.

(١١) ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا . . . .﴾ ٦٢ مريم ١٩.

فإن قلت: وقع في أمالي [ابن[١]] الشجريّ[٢]: أن الخليل حكى في غدوة وبكـرة الصرف فروى: جئتـك اليوم غدوة، وجئتني أمس بكـرة. وهذا مع التعيين، إذ المراد غدوة يوم معين وبكرة يوم معين، وهو[٣] مما يقدح في ادعائه امتناع صرفهما عند قصد التعيين.

قلت: ليس كذلك لأنه انما جعلهما[٤] غير منصرفين حالة[٥] العلمية، وما حكاه الخليل إنما يقتضي الصرف مع التعيين وهو أعم من العملية، فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين؛ لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع كما في قولك: رأيت رجلاً، وأنت تريد شخصاً معيناً فيحمل على ماأردت من المعين، ولا يكون[٦] علماً، وأنى تتصور[٧] العملية فيهما، مع صرفهما[٨] واشتمالهما على سبب آخر يؤثر مع العملية منع الصرف، وهو التأنيث بالتاء!!.

فإن قلت: قول المصنف (كغدوة وبكرة)، يشعر بأن ثم غيرهما[٩] فما هو؟.

قلت: شعبـان ورمضان من هذا القبيل، وقد ذهل الشارح[١٠] عن ذلك فقال: الأحسن إسقاط الكاف؛ إذ لا نظير لهما. «**والذي ينصرف**[١١]» فيدخله

---

(١) سقطت من، ظ.
(٢) في أماليه ٢ : ٢٥٢
(٣) وهما، ظ.
(٤) يجعلهما، ز، ظ.
(٥) حال، ز.
(٦) تكون، د.
(٧) يتصور، ز، ظ.
(٨) تصرفهما، ز، ظ.
(٩) غيرهم، ظ.
(١٠) ابن قاسم.
(١١) يتصرف، ز، ظ.

٢٨٦ التنــوين أو معــاقبـه(١) / «**ولا يتصرف**(٢)» بل يلزم النصب على الـظرفية. «**بُعيـدات بينْ**» وبعيدات(٣): جمع، (بُعيد) مصغراً، وبين: بمعنى فراق، تقول(٤) لقتية بعيدات بين، أي: أوقاتاً متفرقة قريباً بعضها من بعض. فدل التصغير على القرب، والجمع على المرات.

قال الجوهري(٥): بعيدات بين، أي: بعيدات فراق، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه، ثم يمسك [عنه(٦)] نحو ذلك ثم يأتيه.

فإن قلت: إن كان المــراد بالتمثيل لفظ (بـين) من (بعيدات بين) فهـو منصرف(٧)، لكن ليس ظرفاً ألبتة.

أما معنىً فلأنه بمعنى الفراق، مصدر(٨) بان يبين(٩)، وليس اسماً لشيء بين شيئين(١٠) من زمان أو مكان.

وأما لفظاً فلأنه مضاف إليه لا ظرف وعلى هذا فلم يجتمع له الوصفان.

وإن كان المراد إنما هو (بعيدات) فهو ظرف، ولكن كيف سماه منصرفاً مع أنه لا تنوين فيه؟

---

(١) يعاقبه، ز، ظ.
(٢) ينصرف ز، ظ.
(٣) بعيدان، د.
(٤) أهمل حرف المضارعة في، د، يقول، ز.
(٥) في الصحاح ١: ٤٤٥ - ٤٤٦.
(٦) عن الصحاح وليست في أصول التحقيق.
(٧) متصرف، د.
(٨) معدور، ز.
(٩) بينين، ز.
(١٠) بينين، ظ، وجاءت هذه الكلمة وكلمتين قبلها في (ز) هكذا: اسما الثبوتين وثبتين.

قلت: فيه ما يعاقب التنوين، وهو الإضافة، كما تقدمت الإشارة إليه، وحد غير المنصرف[١] لا يصدق عليه، فهو منصرف، وقد يقدح في هذا بأنه إنما يصح إذا ثبت أنه لا واسطة بين المنصرف وغير المنصرف، وفيه كلام سيأتي إن شاء[٢] الله تعالى. «**وما عيّن من ضحا [وضحوة، وَبَكر، وسحير، وصباح، ومساء، ونهار، وليل**[٣]**]، وعتمة، وعشاء، وعشية**» فتقول[٤]: لقيته يوم الخميس ضحاً، وليلة الجمعة عتمةً، وعشاءً، وعشيةً، بالصرف في الجميع[٥] لأنها نكرات، وكونها أريد بها أزمنة معينة لا يقدح في تنكيرها كما سبق، ويدل[٦] على تنكيرها صحة وصفها بالنكرة، نحو: لقيته يوم الخميس عشيةً[٧] مباركة، ونحو ذلك.

وكلها يلزم[٨] الظرفية، فلا يقال: سير عليه يوم الخميس ضحوة، بالرفع نص عليه سيبويه[٩]. «**وربما منعت الصرف والتصرف**». ظاهر كلام الشارح[١٠] أن الضمير المستتر في (منعت) عائد على عشية.

وفي البسيط سمع في ضحوة، وعشية منع الصرف.

وفي الصحاح[١١] أن ضحاً إذا أريد من يوم بعينه لم ينون.

---

(١) المتصرف، ز، ظ.
(٢) أهملت الشين في، ظ.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ز، ظ.
(٤) تقول، د.
(٥) الجمع، د.
(٦) وتدل، د.
(٧) عتمة، د.
(٨) تلزم، ز.
(٩) راجع الكتاب ١: ١١٥.
(١٠) يعنى ابن قاسم.
(١١) ٦: ٢٤٠٦ قال: (وهو ظرف غير متمكن مثل سحر؛ تقول: لقيته ضُحاً وضحَا، إذا أردت به ضحا يومك لم تنونه).

وفي[(١)] أمالي ابن الشجريّ[(٢)]: وحكى الخليل في ضحوة وعتمة[(٣)]، ترك الصرف، فروى: جئتك يوم الجمعة ضحوة، وليلة الأربعاء عتمة، بغير تنوين. والأجود الصرف. **«وألحق بالممنوع التصرف»** بنصب التصرف على المفعولية وخفضه[(٤)] على الإضافة **«مالم يضف من مركب الأحيان»** فخرج مركب المكان نحو: سهلت الهمزة بين بين، ولا ينبغي أن يخرج، لأن الحكم واحد فيهما، ويجاب بأن الكلام في الزمان، وإنما جاء بالإضافة إلى الأحيان لهذا الاحتراز، ويعترض بأن فيه إيهاماً، فلو أطلق لكان خيراً[(٥)]. وقد ذكر باب بين بعد هذا في أسماء المكان التي لا تتصرف[(٦)]. **«كصباح مساء[(٧)]، ويوم يوم»** بالبناء على الفتح للتركيب، لتضمنه معنى الحرف، كخمسة عشر.

قال الشارح[(٨)]: وأشار بقوله: مالم يضف، إلى أنه إذا أضيف صدره إلى عجزه يصرف[(٩)]. فجاز أن يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فيجوز: سير عليه صباح مساء [بالرفع[(١٠)]] كقوله[(١١)]:

ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك[(١٢)] والقروض لها جزاء[(١٣)]

(١) وما في، ظ.
(٢) ٢ : ٢٥٢.
(٣) ضحوه وعتمه، ز.
(٤) وحفضه، ز.
(٥) حرا، ز، ظ.
(٦) أهمل حرف المضارعة ووحدت التاء في، د، يتصرف، ز.
(٧) صباح، ز، ظ.
(٨) ابن قاسم.
(٩) تصرف، د.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) الفرزدق، قاله سيبويه وصاحب اللسان، ونقله عنهما جامع الديوان.
(١٢) والفروض، ز، ظ.
(١٣) راجع هذا الشاهد في: الفرزدق ١ : ٩، سيبويه ٢ : ٥٣، شرح التسهيل ١٣٧ : ب، ابن مالك ٢ : ٣٣٧، الرضيّ ٢ : ٩١، شذور الذهب ٧٦، الهمع ١ : ١٩٧، الخزانة ٢ : ٩٤، ٣ : ١٠٨ - ١٠٩، الدرر ١ : ١٦٨

قلت الإضافة والتركيب لا يجتمعان، فإذا ذكر التركيب لم يحتج إلى اشتراط عدم الإضافة.

ثم قال الشارح[١]: وأشار بقوله: (من مركب) إلى أنه إذا عطف أحدهما على الآخر جاز استعمالهما[٢] ظرفاً وغير ظرف، ومعنى ذلك حال التركيب والعطف بالواو والإضافة واحد، وهو أنه يأتي كل صباح وكل مساء وكل يوم.

وزعم الحريري في درة الغواص[٣]: أنهم لا يفرقون بين الإضافة والتركيب، فيهمون[٤] في ذلك، وأن الفرق هو أن المراد مع الإضافة أن يأتي في الصباح وحده، كما يختص الضرب في قولك: ضربت غلام زيد، بالغلام دون زيد.

وقال ابن بري: رادًا[٥] عليه: هذا الفرق ليس مذهب أحد من النحويين البصريين، قال السيرافي: يقال: سير عليه صباحَ مساءَ وصباحُ مساءٍ [وصباحاً[١] ومساءً، ومعناهن واحد، قال: وليس: سير عليه صباحَ مساءَ[٦]] مثل: ضربت غلام زيد، في أن السير لا يكون إلا في الصباح كما أن الضرب لا يقع إلا بالأول[٧]، وهو الغلام دون الثاني؛ لأنك إذا لم ترد أن السير وقع / ٢٨٧
فيهما، لم يكن للثاني فائدة. وهذا نص واضح.

[وقال سيبويه: وتقول إنه ليسار[٨] عليه صباح مساء، ومعناه صباحاً ومساءً. وهذا أيضاً نص واضح[٩]] في أنه لا فرق في المعنى بين أن يكون (صباح) مضافاً[١٠] إلى (مساء) أو مركباً معه.

---

(١) ابن قاسم.
(٢) استعمالها، ز، ظ.
(٣) ص ١٩٣.
(٤) فهمون، ظ.
(٥) زاد، ز.
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٧) بالأولى، د.
(٨) لسار، ز.
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من، ظ.
(١٠) مضـاف، ظ.

«**وألحق غير خثعم**[(١)]» بمنعه[(٢)] من الصرف على إرادة القبيلة، وصرفه[(٣)] على إرادة الحيّ، وخثعم أبو قبيلة من اليمن، يقال له: خثعم ابن أنمار، وقيل: هم من معدّ. «**ذا وذات مضافين إلى زمان**» بالممنوع التصرف، ، فينصبونهما على الظرفية، ملتزمين فيهما عدم التصرف، تقول: لقيته ذا صباح، وذا مساء، وذات يوم، وذات ليلة أي [لقيته[(٤)]] وقتاً ذا صباح، ووقتاً ذا مساء. ومدة ذات يوم، ومدة ذات ليلة، أي: وقتاً صاحب هذا الاسم، ومدة صاحبة هذا الاسم، فـ (ذا) من الأسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف، و (ذات) تأنيثه، واختصاص (ذا) ببعض كلمات الظروف و(ذات) بالبعض الآخر يحتاج إلى سماع، هذا الذي عليه[(٥)] جمهور العرب، وأما خثعم فإن سيبويه[(٦)] حكى عنهم: أنهم يحكمون لـ (ذا) و (ذات) المضافين إلى زمان بالتصرف. . فيخرجونهما عن الظرفية، فيقولون: سير عليه ذو يوم، وذات يوم. بالرفع، قال شاعرهم[(٧)]:

عـــزمت على إقامة ذي صباح لأمر مّا يســـوّد من يسود[(٨)]

وإنـما حكم غيرهم لهما بمنع التصرفَ من جهة أن صفات الأحيان يقبح تصرفها كما سيأتي، وأن الإضافة فيهما[(٩)] من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وهي قليلة في كلامهم، فلم يتصرفـوا فيهما لذلك. «**واستقبح الجميع**» من العرب «**التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف**»[(١٠)] فإذا

---

(١) زاد هنا في، ظ: معا.
(٢) يمنعـه، ز.
(٣) وبالصرف، ز، ظ.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) على، ظ.
(٦) في كتابه ١ : ١١٥ .
(٧) أنس بن مدرك أو غيره.
(٨) تكلمنا عليه في ٢ : ٢٤٥ .
(٩) فيها، ظ.
(١٠) يوصف، د، ز، ظ.

قلت: سير عليه طويلاً أو قديماً أو حديثاً، فكل من هذه الألفاظ المنصوبة صفة حين؛ إذ[١] المعنى سير عليه حيناً [طويلاً أو قديماً أو حديثاً، فحذف الموصوف الذي هو حيناً[٢]]، وقامت هذه الصفة مقامه على جهة العروض؛ إذ[١] هذه الصفة تستعمل مع موصوفها كثيراً، وإنما عرض في هذا التركيب قيامها مقامه. ولا يخفى أن هذه الصفة وهي: طويلاً أو قديماً أو حديثاً، لم توصف بشيء[٣]، وهذا[٤] المثال منطبق على مسألة المتن.

واحترز بقوله: (عرض) عن أن لا يكون قيامها مقام الموصوف عارضاً، بل كانت في الأصل صفة ثم استعملت ظرفاً كما استعمل الأبطح والأجرع استعمال الأسماء نحو: قريب ومليّ[٥] فإنه يحسن تصرفهما[٦] نحو: سير عليه قريب، ومليّ[٧].

والمليّ: القطعة من الدهر، وهو من الملوين[٨]: الليل والنهار، وإنما قيل: لهما ملوان؛ [لأنهما مملوءان[٩]] بالحوادث، فمليّ[١٠] من النهار، كقولك: قطعة من النهار مملوءة[١١]. كذا قال الصفار.

وأنت خبير بأن الملوين[١٢] واويّ، والمملوء[١٣] همزيّ.

---

(١) ان، ظ.
(٢) مابين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٣) لشيء، ز، ظ.
(٤) فهذا، د.
(٥) ومكثى، د.
(٦) تصرفها، ز، ظ.
(٧) ملئى، د.
(٨) الملوان، د.
(٩) سقطت من، ز.
(١٠) فملىء، د.
(١١) مملوه، ز، ظ، مملوة، د.
(١٢) المملوين، د.
(١٣) سقط العاطف من، ز، ظ.

واحترز بقوله: (ولم توصف)[١] من نحو: سير عليه طويل (من الدهر فيحسن التصرف)[٢] أيضاً؛ وذلك لأن كثرة جريان الصفة مجرى الأسماء كما في الأول، ووصفها كما في الثاني يخرجانها[٣] إلى شبه الأسماء، وحكم سيبويه: بأن الثاني أحسن من الأول: فإنه قال[٤]: وقد يحسن سير عليه قريب[٥]، لأنك تقول: لقيته مذ[٦] قريب، وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم[٧].

فإن قلت: سير عليه طويل من الدهر. كان أحسن؛ لأن الموصوف في الأصل هو الأسماء.

«ومظروف ما يصلح جواباً لـ (كم)، واقع في جميعه تعميماً أو تقسيطاً وكذا [مظروف[٨]] ما يصلح جواباً لـ (متى) إن كان اسم[٩] شهر غير مضاف إليه[١٠] شهر» ذكر حكم ما يصلح جواباً لـ (كم) وما يصلح جواباً لـ (متى) ولم يبين أولاً ما [الذي[١١]] يصلح جواباً لكل منهما، أو يختص بأحدهما، ولابد من ذكره لابتناء[١٢] هذا الحكم عليه فنقول[١٣]:

الزمان على أربعة أقسام: مختص معدود، كرمضان والمحرم والصيف

---

(١) يوصف، د.
(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ظ.
(٣) نحو جارها، ز، ظ.
(٤) في كتابه ١ : ١١٦، وزاد: (والنصب عربيّ كثير جيد).
(٥) قربت، د.
(٦) قد، ز، ظ.
(٧) الأسماء، د.
(٨) سقطت من، د، ز، ظ.
(٩) الاسم، ظ.
(١٠) زاد هنا في، د، لفظ.
(١١) سقطت من، د.
(١٢) لامتناع، ظ.
(١٣) فتقول، ظ، وأهمل حرف المضارعة في، د، وزاد بعدها: (اسم).

والشتاء، فيقع جواباً لـ (كم) ولـ (متى). ولا معدود ولا مختص، فلا يقع جواباً لواحد منهما، كحين ووقت. ومعدود غير[١] مختص، فيقع جواباً لـ (كم) فقط، نحو: يومان وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول. ومختص غير معدود، فيقع جواباً لـ (متى) دون كم، نحو: يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور / ، كقولك: شهر رمضان وشهر ربيع الأول. ٢٨٨

فأما الذي يصلح أن يكون جوابا لـ (كم) - وهو ما يكون معدوداً سواء كان معرفة أو نكرة - فإن الحدث الذي تضمنه ناصبه - وهو المراد بالمظروف - يكون واقعاً في جميعه مستغرقاً، إن لم يكن ذلك الحدث[٢] مما يختص ببعض أجزاء ذلك الزمان دون بعض، فإذا قيل: كم سرت ؟. فقلت: شهراً. وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره، إلا أن يقصد المبالغة والتجوز، وكذا إذا قلت: - في جوابه - المحرم. فإن كان حدث الناصب مما يختص ببعض الزمان[٣] دون بعض استغرق جميع ذلك البعض، كما إذا قلت: شهراً. في جواب، كم صمت أو[٤] كم سريت[٥]؟ فالأول يعم جميع أيامه دون لياليه، والثاني يعم جميع لياليه دون أيامه، وهذا هو المراد بقوله: تقسيطاً.

وأما الذي يصلح جواباً لـ (متى) - وهو ما كان مختصاً سواء كان معدوداً أو لا - فقال المصنف: إن حكمه - في كون المظروف واقعاً في جميعه تعميماً أو تقسيطاً - حكم القسم المتقدم بشرط[٦] أن يكون اسم شهر غير مضاف إليه لفظ شهر، إذا قيل: متى سرت؟. فقلت: رمضان. فيجب أن يكون السير واقعاً

---

(١) وغير، د.

(٢) استبدل بها في، د (لا).

(٣) الأركان، ز، ظ.

(٤) استبدل بها في، د، (الواو).

(٥) سرت، ظ.

(٦) يشترط، ز، ظ.

فيه على جهة التعميم لأجزائه[١] كلها ليلاً ونهاراً، وإذا قيل لك: متى صمت؟، فقلت: رمضان. وجب وقوع الصوم في جميعه على جهة التقسيط[٢]، فيكون واقعاً في أيامه دون لياليه، إذ الليل غير قابل للصوم، ومفهوم هذا الشرط الذي ذكره المصنف، يخرج نحو: اليوم ويوم الخميس، في جواب متى سرت؟ ـ مثلاً ـ وهو صحيح[٣] من حيث أن هذا لا يجاب به (كم)، ويخرج أيضاً نحو: الشتاء والصيف، وليس بصحيح، فإن هذا مما يصلح أن يكـون جواباً لـ (متى)، وليس اسم شهر، فلا يكون الفعل واقعاً في جميعه، فيندفع المنطوق والمفهوم بالنسبة إليه، فكان الصواب أن يقتصر على قوله: (ومظروف ما يصلح جواباً لـ (كم) واقع في جميعه، وكذا مظروف الأبد[٤] . . .) إلى آخره. ويسقط ما بينهما، أو يقول[٥]: (وكذا ما يصلح جواباً لها ولـ (متى) . . .) كما إذا[٦] كان اسم شهر غير مضـاف إليه شهر؛ لئلا يتوهم أن اسم الشهر المذكور لا يكون جواباً لـ (كم)، ولئلا يقتضـي أن الحكم خاص باسم الشهر المذكور، فيخرج منه نحو: الشتاء والصيف. وتلخيص العبارة: وكذا ما يصلح لكم ولـ (متى) جميعاً، كاسم شهر غير مضاف إليه شهر. فهذا[٧] يسلمه من الإيهامين[٨]، ويقتضي[٩] كلام المصنف أن اسم الشهر إذا أضيف إليه لفظ شهر لم يتعين كون العمل واقعـاً في جميعه، بل يجوز أن يقع في بعضه، كـ (سرت شهر رمضان) وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

---

(١) اجزائها، ز، ظ.
(٢) تقسيط، د.
(٣) الصحيح، ز.
(٤) الا بدا، ظ.
(٥) نقول، ظ.
(٦) ان إذا، ظ.
(٧) وهذا، د.
(٨) الابهامين، ظ.
(٩) وتقتضـ ، ز، ظ.

وقال الصفار: ذكر سيبويه أن من المعدود أسماء الشهور كالمحرّم وصفر، وأن كلاً منهما[١] صار اسماً للثلاثين يوماً. فمعنى سرت المحرم، سرت ثلاثين يوماً، فيكون جواب (كم). وسرت شهر المحرم، معناه وقت المحرم، وخرج الشهر عن أن يكون اسماً للثلاثين يوماً، لإضافته إلى الثلاثين، فإنما[٢] يكون على وضعه الأصلي، وهو الوقت فشهر المحرم بمنزلة وقت المحرم، وهذا مختص يصلح جواباً لـ (متى). وهنا فرق بين المحرم وشهر المحرم، يكون الواحد عدداً والآخر غير عدد، فـ [إنه[٣]] إن قيل: متى سرت؟ فقيل: شهراً، لم يجز؛ لأنه غير مختص، ويصلح في جواب (كم)؛ لأنه عدد، [إذ[٣]] الشهر إذا أطلق ولم يقيد بشيء[٤] كان اسماً لثلاثين يوماً. ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج: فزعم أن المحرم كشهر المحرم، فيكون العمل فيه وفي بعضه، وتأول كلام سيبويه تأويلاً بعيداً، ومن نصوص سيبويه[٥]: (ولو قلت شهر رمضان، صار بمنزلة: يوم الجمعة، وصار جواب متى). فهذه تفرقة بينة، والقياس يقتضيها[٦]؛ لأن الشهر حين أضيف خرج عن كونه اسماً لثلاثين يوماً؛ [لأن الشيء[٧]] لا يضاف إلى نفسه.

قال الشارح[٨]: ومقتضى كلام المصنف جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور، وهو قول أكثر النحويين، وقيل: يختص ذلك بما في أوله راء، وهو ربيع الأول، وربيع الآخر، ورمضان، ولم تستعمله[٩] العرب مع غير ذلك، وقد تستعمله[١٠] مع ذي القعدة. هذا / كلامه. ٢٨٩

---

(١) منها، ز.

(٢) وانها، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) لشيء، ظ.

(٥) في كتابه ١ : ١١١، وقد اختصره، ونصه: (ولو قلت: شهر رمضان، أو شهر ذي القعدة، لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة، ولصار جواب متى).

(٦) يقتضها، ز، نقيضها، ظ.

(٧) سقطت من، ظ.

(٨) ابن قاسم.

(٩) أهمل حرف المضارعة في، د.

(١٠) يستعمل، د، وأعجم حرف المضارعة باثنتين من فوقه ومن تحته في، ز.

قلت: صدر كلامه يقتضي جواز إضافة شهر إلى رجب وآخر[١] كلامه يدفعه[٢]. **«وكذا مظروف الأبد [والدهر[٣]] والليل والنهار مقرونة بالألف واللام»** الاستغراقية، لا يقع الفعل إلا في جميع ذلك؛ لأن وضعه لعموم الأزمنة واستغراقها، إلا أن يتجوز بها[٤] عن الكثير فيخرجها[٥] عن موضعها[٦]، بذلك، فلا[٧] يقع [الفعل[٨]] في جميعها لعدم إرادة حقيقة معناها.

قال سيبويه[٩]: ومما لا يكون العمل فيه إلا متصلاً، قولك: سير[١٠] عليه الليل والنهار، والدهر والأبد. لا تقول: لقيته الدهر والأبد. وأنت تريد يوماً [منه][١١]. انتهى.

وإنما لم يذكر المصنف مثل قولنا: كل الأزمنة، وجميع الأحيان ونحوها، لأن الحكم فيها واضح فلم يحتج إلى ذكرها، بل اقتصر على ما قد يخفى.

---

(١) واجر، ظ.

(٢) يدافعه، ز.

(٣) ما بين المعقوفتين ثابت في، م، فقط.

(٤) بهما، ز، ظ.

(٥) فيخرجهما، ظ.

(٦) موضوعهما، ظ.

(٧) ولا، د.

(٨) سقطت من، د.

(٩) في كتابه ١: ١١٠، وما هنا مختصر، وهذا نصه: (ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله، قولك: سير عليه الدهر والليل والنهار والأبد، وهذا جواب لقوله: كم سير عليه؟ إذا جعله ظرفاً؛ لأنه يريد: في كم سير عليه؟ فتقول مجيباً له: الليل والنهار والدهر والأبد، على معنى: في الليل والنهار والأبد، ويدلك على أنه لا يجوز أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام، وفي ساعة دون الساعات، أنك لا تقول: لقيته الدهر والأبد، وأنت تريد يوماً منه، ولا لقيته الليل، وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات، وكذلك النهار، إلا أن تريد: سير عليه الدهر أجمع، والليل كله على التكثير، وإن لم تجعله ظرفاً فهو العربي الكثير في كلامهم).

(١٠) ستر، ظ.

(١١) سقطت من، ظ.

فإن قلت: أليس (أبداً) كذلك، مع تجرده من الألف واللام؟

قلت: لا؛ لأن (أبداً) لاستغراق ما يستقبل، لا لاستغراق جميع الأزمنة، تقول: صام زيد الأبد. فيشمل[١] كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته، ولا تقول: صام أبداً. وتقول: لأصومَن أبداً «**وقد يقصد**[٢] **التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل**» فتقول[٣] سرت المحرم، وأنت لا تريد التعميم وإنما قصدت المبالغة مجازاً، وكذا تقول: سير عليه الأبد والدهر[٤] والليل والنهار، وإن لم يعم الفعل جميع الأزمنة، لكن عليه ما ذكرناه من طريق المبالغة، وهذا كما تقول: أتاني[٥] أهل الدنيا وإنما جاءك[٦] ناس، فتنزل الجائين منزلة جميع أهل الدنيا [مبالغة[٧]] «**وما سوى ما ذكر من جواب متى**» والذي ذكر من جوابها هو أعلام الشهور التي لم يضف إليها لفظ شهر، والأبد والليل والنهار، فإن[٨] وقع[٩] شيء سوى[١٠] هذه الألفاظ المذكورة مما يصلح أن يكون جواباً لـ (متى) «**فجائز فيه التعميم والتبعيض**[١١]» كاليوم والليلة وأسماء أيام الأسبوع ونحو ذلك. «**إن صلح المظروف**[١٢] **فيهما**». فيعمل في ذلك بحسب ما يقتضيه المقام، فنحو: صمت يوم الخميس للتعميم،

---

(١) فيشتمل، ظ.

(٢) تقصد، ظ.

(٣) فيقول، ز.

(٤) الدهر والأبد، د.

(٥) أناني، ز.

(٦) جاتك، ز، ظ.

(٧) سقطت من، د.

(٨) فانه، ظ.

(٩) يقع، د، ظ.

(١٠) من سوى، د.

(١١) والتنصيص، ظ، بإهمال الياء.

(١٢) الظرف، ز، ظ.

ونحو: مات يوم الجمعة للتبعيض، ونحو: سرت يوم الأحد يحتمل[١] الأمرين.

وجعل ابن خروف[٢] أعلام الأيام كأعلام الشهور، فـ (سرت الجمعة) عنده للتعميم، كـ (سرت المحرم)، وسرت يوم الجمعة، كـ (سرت شهر المحرم)، وقد نبهناك على أن الصيف والشتاء يردان على المصنف فيما تقدم[٣]، وهما واردان عليه هنا، فتأمله.

ثم اعلم أن مذهب البصريين أن ما كان العمل في جميعه ينتصب على الظرفية، وذهب الكوفيون إلى أنه مشبه بالمفعول به؛ لأن الظرف ما انتصب على تقدير (في) [وإذا عم الفعل تعذر عندهم تقدير في[٤]]؛ لاقتضائها التبعيض، فلا يقال - في (صمت يوم الخميس) -: صمت فيه، ولا - في: سرت ثلاثة أيام إذا استغرقها السير - سرت فيها.

«فصل»: في الكلام على جملة من الظروف المبنية مع انتفاء التركيب عنها. **«وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب، فمنها[٥] إذ»** واسميتها للإخبار بها مع مباشرتها[٦] للفعل[٧]، في نحو: مجيئك إذ جاء زيد. وإبدالها[٦] من الاسم الصريح، نحو: رأيتك أمس إذ جئت، وبالإضافة إليها بلا تأويل، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ[٨]﴾، وتنوينها في[٩] غير رويّ، نحو: (يومئذ)، وبنيت للشبهين: الوضعي[١٠] والمعنوي.

---

(١) محتمل، د.

(٢) خاروف، ز.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط في، ز، ظ.

(٥) فيها، ز، ظ.

(٦) أهملت الباء في، ز.

(٧) الفعل، ز، ظ.

(٨) ﴿... وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ ٨ آل عمران ٣.

(٩) وفي، ز، ظ.

(١٠) الوضع، د، ز، ظ، وهو خطأ.

أما الوضعي[(١)] فلكونها[(٢)] على حرفين بطريق الأصالة.

وأما المعنوي، فلافتقارها إلى [ما[(٣)]] بعدها من الجمل، وهي موضوعة «**للوقت الماضي لازمة الظرفية**» فلا تخرج[(٤)] عنها: بأن تكون[(٥)] فاعلاً ومبتدأ [مثلاً[(٦)]] وإنما تستعمل[(٧)] ظرفاً، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[(٨)]. «**إلا أن يضاف إليها زمان**» صالح للاستغناء عنه، نحو: يومئذ وحينئذ، أو غير صالح للاستغناء عنه، نحو: (بَعْد إذْ هدَيتنا)[(٩)].

فإن قلت: الإضافة في الأول ـ وهو (يومئذٍ) ـ ما هي؟، فإن اليوم مضاف إلى (إذ)، وكلاهما اسم زمان، وأي معنىً لقولك: يوم وقت كذا!!

قلت: لعل الإضافة للبيان، مثلها في شجر أراك، أي: يوم هو وقت كذا، وسيأتي فيه كلام في باب الإضافة إن شاء الله تعالى، «**أو تقع**[(١٠)] **مفعولاً بها**[(١١)]» نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[(١٢)]، وهو كثير في التنزيل: ﴿وَإِذْ قُلْنَا

---

(١) أما الوضعي الما الوضعي، ز.

(٢) فلكونهما، ظ.

(٣) سقطت من، ظ.

(٤) يخرج، ز.

(٥) يكون، ز.

(٦) سقطت من، د.

(٧) يستعمل، د، ز، ظ، والتأنيث هنا واجب.

(٨) ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ.... ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا....﴾ ٤٠ التوبة ٩.

(٩) راجع ص ١٤٦هـ ٨.

(١٠) يقع، ز.

(١١) يمد، د.

(١٢) ﴿وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا... وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ٨٦ الأعراف ٧.

٢٩٠ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾(١)، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ/ ٱلْبَحْرَ ﴾(٢) ويقدرون فيه (اذكر) ولا يكونَ مفعولاً [فيه لأن المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه، فيتعين أن يكون مفعولاً(٣)] به، وهذا لازم لهؤلاء المقدرين، فليس هذا الحكم مما استأثر به المصنف، كما توهمه بعضهم، وقد يقع بدلاً من المفعول به نحو: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾(٤)، فـ (إذ) بدل اشتمال من مريم على حد البدل في: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٥) والجمهور على أن (إذ) لا تقع(٦) إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأنها في نحو المواضع التي(٧) استدل بها هؤلاء ظرف لمحذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم. واذكر قصة آدم إذ قلنا للملائكة اسجدوا(٨). واذكروا نعمة الله عليكم إذ فرقنا بكم البحر. واذكر قصة مريم. ويؤيد هذا التصريح بالمفعول في: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً ﴾(٩). ووقع للزمخشري(١٠) كلام يقتضي جواز(١١) وقوع (إذ) مبتدأ وهو غريب، فقال: في قراءة بعضهم: ﴿لَمِن(١٢) مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(١٣) أنه يجوز أن

---

(١) استعملت في أربع آيات ومنها ﴿..... فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٣٤ البقرة ٢.

(٢) ﴿..... فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ ٥٠ البقرة ٢.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٤) ﴿.... مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ ١٦ مريم ١٩.

(٥) ﴿.... قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ... ﴾ ٢١٧ البقرة ٢.

(٦) يقع، ز. (٧) الذي، ز، ظ. (٨) اسجوا، ظ.

(٩) ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ... فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا .. ﴾ ١٠٣ آل عمران ٣.

(١٠) في الكشاف ١: ٤٣٦.

(١١) جوار، ز. (١٢) كمن، ز.

(١٣) ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ ١٦٤ آل عمران ٣. والقراءة في البحر المحيط ٣/١٣-١٤ غير معزوة.

يكون التقدير منه: إذ بعث، ويجوز كون (إذ) في محل رفع، كـ (إذا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي: لمن منّ الله[١] على المؤمنين وقت[٢] بعثه[٣] واعترض[٤] عليه ابن هشام في مغنيه[٥] وتكلمنا عليه في الحاشية التي كتبناها عليه[٦].

---

(١) من الله من الله، ظ. (٢) وفيه، ز.

(٣) آخر كلام الزمخشري وفيه شيء من الاختلاف؛ لذلك رأيت أن أنقل كلامه، قال: (وقرىء: لمن من الله على المؤمنين إذْ بعث فيهم، وفيه وجهان: أن يراد لمن منّ الله على المؤمنين منّه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون (إذ) في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب مايكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لمن منّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه).

(٤) واعترضه، د.

(٥) ١: ٨٥ ـ ٨٦ قال:ـ بعد أن نقل كلام الزمخشري (مقتضى هذا الوجه أن (إذ) مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب؛ لأن الكلام في (إذ) لا في (إذا)، وكان حقه أن يقول: إذ كان؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه (إذ) تارة وإذا أخرى، بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن (إذا) المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع، تمسكاً بقول بعضهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة ـ بالرفع ـ فقاس الزمخشري (إذ) على (إذا)، والمبتدأ على الخبر).

(٦) يعني تحفة الغريب ٣٤: ب، وهذا نصه:
(قال: فمقتضى هذا الوجه أن (إذ) مبتدأ، ولا نعلم قائلا بذلك.
أقول إذا كان الجمهور يخرجونها عن الظرفية عند إضافتها وغيرهم عند الاتيان بها مفعولاً به أو بدلاً منه، صدق حينئذٍ أنها ظرف متصرف، فلا يمتنع جعلها مبتدأ ولا يحتاج فيه إلى سماع خاص من العرب.
قال: وكان حقه أن يقول: إذ كان؛ لأنهم كانوا يقدرون في هذا المثال ونحوه إذ تارة وإذا أخرى بحسب المعنى المراد.
أقول: لكنه عدل عن ذلك ليفيد أن كلاً من (إذ) (وإذا) كما يستعمل ظرفاً يستعمل اسماً غير ظرف.
قال: ثم ظاهره أن المثال يتكلم به كذا.
أقول: يظهر لي أن في كلام الزمخشري إشارة إلى أن العرب لا تنطق به هكذا؛ وذلك لأنه قال: (في قولك)، ولم يقل: (في قولهم) فأشار إلى أن هذا هو التقدير الذي نطق به عند إرادة التفسير، أي: في قولك عند القصد إلى إبراز ما يقدر في هذا المثال.

«وتلزمهـــا»[(١)]، أي تلزم[(٢)] إذ «الإضافـــة إلى جملـــة»: إمـــا اسمية نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ[(٣)]﴾ أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ[(٤)]﴾ ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ[(٥)]﴾ وقد اجتمعت الثلاثة[(٦)] في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ[(٧)] ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ[(٨)] إِذْ يَقُولُ[(٩)] لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا[(١٠)]﴾.

فإن قلت: قد أضيفت[(١١)] إلى المفرد في قوله[(١٢)]:

= تجوزاً، مالم يمنع قال: والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب.

أقول: قد يشعر هذا بأن ثم قولاً غير مشهور بأن حذف هذا الخبر جائز لا واجب، والظاهر أن وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف، اللهم إلا أن يكون مراده بالمشهور مااشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم، فهذا له وجه، فإن إظهار مثل هذا الخبر سمع:

لـك العـز إن مـولاك عـز وإن يهـن ... فأنت لدى بحبوحة الهون كائن)

وارجع ان شئت إلى النسخة المطبوع بعضها من تحفة الغريب ١: ١٧٤ ـ ١٧٥.

(١) ويلزمها، ز، ظ.

(٢) يلزم، د، ز، ظ، ولكن آثرت التاء لمناسبة المتن.

(٣) ﴿... مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٢٦ الأنفال ٨.

(٤) ﴿... إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٣٠ البقرة ٢.

(٥) ﴿...... وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ١٢٧ البقرة ٢، والشاهد في (يرفع) فهو ماض في المعنى لتقدم القصة لا لفظاً لأنه في صيغة المضارع.

(٦) الجملة الأسمية، والفعلية التي فعلها ماضي المعنى واللفظ، والتي فعلها ماضي المعنى دون اللفظ.

(٧) هذا ماض لفظاً ومعنىً، لتقدم القصة على نزول الآية.

(٨) هذه جملة اسمية. (٩) جملة فعلية فعلها ماضي المعنى دون اللفظ.

(١٠) ﴿... فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٤٠ التوبة ٩.

(١١) أضيف، د.

(١٢) ابن المعتز: أبو العباس عبد الله بن محمد المعتز بالله بن جعفر المتوكل العباسي (٢٤٧ - =

هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا(١)

قلت: إنما هي [فيه(٢)] مضافة إلى جملة اسمية حذف [ثاني(٢)] جزأيها(٣)، والتقدير: إذ ذاك كذلك. «وإن(٤) علمت(٥)» الجملة المضاف إليها «**حذفت وعوض عنها(٦) تنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين**». نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾.(٧) ﴿فَلَوْلَا إِذَا(٨) بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ، وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾(٩) «**لا للجر خلافاً للأخفش**» فإنه زعم أن (إذ) في ذلك معربة؛ لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب؛ لأن اسم الزمان مضاف إليها.

ورد بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار في المعنى باقٍ كالموصول تحذف(١٠) صلته لدليل، قال(١١):

= ٢٩٦هـ /٨٦١ - ٩٠٩م) شاعر أديب أخذ عن فصحاء الأعراب. بويع بالخلافة يوما وليلة، ثم خلع وخنق. ومن كتبه: الزهر والرياض، البديع - ط، الآداب، الجوارح والصيد، ديوان شعره - ط، وليس الشاهد فيه. الأغاني ١٠ : ٢٧٤ - ٢٨٦، الوفيات ٣ : ٧٦ - ٨٠، فوات الوفيات ١ : ٥٠٥ - ٥١١.

(١) أول أبيات ثلاثة ساقها أبو زيد في نوادره، وبعده:

إذ نحن في غرة الدنيا وبهجتها والدار جامعة أزمان أزمانا

وفي الأغاني جاء عجز هذا البيت مركباً على صدر الشاهد. أبو زيد ١٨٤ - ١٨٥، الأغاني ١٠ : ٢٧٧، الشجري ٢ : ١٩٨، المغني ١ : ٨٩، السيوطي ١ : ٢٤٧ - ٢٤٨، الهمع ١ : ٢٠٥، يس ٢ : ٣٩، الدرر ١ : ١٧٣.

(٢) سقطت من، ظ. (٣) جزءها، ظ.

(٤) وإذا، ظ.

(٥) عملت، ظ.

(٦) منها، م.

(٧) ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ .....﴾ ٢ - ٤ الروم ٣٠.

(٨) إذ، د.

(٩) الآيتان ٨٣، ٨٤ من سورة الواقعة ٥٦.

(١٠) بحذف، ظ. (١١) عَبيد بن الأبرص.

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا[١]

أي: نحن الألى عرفوا بالنجدة والشهامة، وبأن العوض ينزل[٢] منزلة المعوض[٣] منه، فكأن[٤] المضاف إليه مذكور[٥]، وبقوله[٦]:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية[٧] وأنت إذٍ صحيح[٨]

فأجاب عن هذا بأن الأصل: حينئذٍ، ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم[٩]: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[١٠]، أي: ثواب الآخرة، ورد بأن حذف

(١) مر في ٢: ٢٩٩.

(٢) يتنزل، ظ.

(٣) المعموص، ظ.

(٤) وكأن، د.

(٥) مذكورا، ظ.

(٦) أبي ذؤيب الهذلي.

(٧) تعاقبه، ز، ظ.

(٨) الثاني في قصيدة مطلعها

جمالك أيها القلب القريح ستلقى من تحب فتستريح

وبعد الشاهد:

وقلت تجنبن سخط ابن عم ومطلب شلة ونوىً طروح

يروى: (بعاقبه....)، وهذه رواية أكثر المراجع، لكن ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في المغني رويا: (بعافية....) أي: الرواية التي أثبتنا عن إحدى النسخ. وقد عرفت أن نسختين أثبتتا: (تعاقبه....)، وهو تصحيف بين عن: (بعاقبة.....) وزعم البغدادي في الخزانة أن الدماميني صحّفه في الحاشية الهندية ـ يعني تحفة الغريب ـ إلى: (بعافية....) وأنكر عليه ذلك، ولا محل لإنكاره، ولا سند لدعواه بعدما رأيت.

جمالك: اسم مصدر فعله (تجمل)، والمعنى على الأمر بالصبر. بعاقبة: بآخرة. شلة: بضم الشين وكسرها ـ من الشلّ: الطرد. طروح: بعيدة.

الهذليون ١: ٦٨ ـ ٧٠، الخصائص ٢: ٣٧٦، السكري ١: ١٧١ ـ ١٧٣، ١٣٨٦ ـ١٣٨٧، الكشاف ٤: ٧١، التبريزي ٤: ٣٤٢، ابن يعيش ٣: ٢٩، ٩: ٣١، شرح التسهيل ١٠٠: أ، الرضي ٢: ١٠٥، ٢٣٥ ـ ٢٣٦، المغني ١: ٩١، السيوطي ١: ٢٦٠ ـ ٢٦١، الخزانة ٣: ١٤٧ ـ ١٥١، ٥٧١، يس ٢: ٣٩.

(٩) ابن جماز، وليس من العشرة، المحتسب ١: ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(١٠) ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا ..... وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٦٧ الأنفال ٨.

المضاف وإبقاء[(١)] الجر في نحو ذلك قليل جداً، وهذا من الدائر في كلامهم، ثم مما يقطع[(٢)] به على بطلان قوله انهم يقولون: يومئذاً[(٣)] بفتح الذال منوناً للتخفيف، كما حكاه الشارح[(٤)] عن العرب، ولو كان [معرباً[(٥)]] [منجراً بالإضافة[(٦)]] لم يجز فتحه. **«ويقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض»** نحو: جئت إذ زيد قام؛ [لأن الخبر من[(٧)]] مظان الاسم، أو ماضارعه، إلا إذا دعت ضرورة إلى العدول، ولا ضرورة هنا؛ فلذلك حسن: إذ زيد قائم، وإذ زيد يقوم، كما حسن: زيد قائم، وزيد يقوم، بدون إذ، ولم يحسن إذ قام، كما حسن: زيد قام، بدون إذ، لأن الغرض هناك بيان معنى الفعل، وهو هنا مستفاد من إذ.

وفي شرح المفصل لابن الحاجب: إنما قبح إذ زيد قام، لأنه إن أريد الاسمية فليقل: إذ زيد قائم؛ إذ هو الأصل في الخبر، أو الفعلية[(٨)] فليقل: إذ قام زيد.

فإن قيل: أريد الاسمية، والتنبيه على المعنى.

قلنا: المعنى مستفاد من إذ.

فإن قيل: يلزم مثله في إذا زيد يقوم، فيكون مستقبحاً، ولا قائل به.

قلنا: يقوم مفسر لا خبر، فليس أصله الإفراد، وإنما الجملة[(٩)] فعلية لا اسمية[(١٠)].

---

(١) بقاء، د.

(٢) تقطع، د.

(٣) إذ، ز، ظ.

(٤) ابن قاسم.

(٥) سقطت من، د.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) سقطت من، ز، ظ، وبيض لها ناسخ الثانية.

(٨) اللفظية، ز، ظ.

(٩) الجملة الاسمية فعلية، ز، ظ، وهو خطأ.

(١٠) لاسمية، ظ.

٢٩١ فإن قيل: يلزم من / جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية أن يستقبح ذلك.
قلنا: (يقوم) على هذا لم يقصد به المستقبل بل الحال المحكية، فصار مجيؤه[١] لمعنىً مقصود لا يستفاد من (إذا) ولهذا حسن: إذا زيد يقوم؛ لأن الفعل مفيد لمعنىً لا تفيده[٢] (إذا).

قلت[٣]: استشكله الرضي[٤] بأن مثل: إذا زيد يقوم[٥] فقل[٦] له كذا، مقصود به القيام الاستقبالي[٧]، وحكاية الحال المستقبلة لم[٨] تثبت في كلامهم، كما ثبت[٩] حكاية الحال الماضية. «**وتجيء**» إذ[١٠] أيضاً «**للتعليل**[١١]» وفي بعض النسخ: حرفاً للتعليل. نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ[١٢]﴾ أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة كما وقع في النسخة[١٣] التي أشرنا إليها آنفاً، أو ظرف كما هو ظاهر النسخة الأخرى؟ قولان. [لكن[١٤]] المحكيّ عن القائلين بظرفيتها، أن التعليل مستفاد من قوة الكلام لا من لفظ إذ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب. كذا قال غير واحد.

(١) يجيه، ز، بإهمال الحروف المعجمة.
(٢) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٣) قلنا، ز، ظ.
(٤) في شرح الكافية ٢: ١١٥ ـ ١١٦.
(٥) يقوم زيد، د، ز، ظ، وليس هذا محل خلاف، فالصواب ما أثبته عن الرضى.
(٦) فقال، ز، فعل، ظ.
(٧) الاستقبال، ز، ظ.
(٨) في شرح الكافية: مما لم.
(٩) يثبت، ز، ظ.
(١٠) حرفا للتعليل، م، والزيادة ساقطة من واحد من أصوله.
(١١) إذا، ز.
(١٢) ٣٩ سورة الزخرف ٤٣.
(١٣) في بعض النسخ، ز، ظ.
(١٤) سقطت من، ز.

قلت: يلزم على الثاني كون (إذ) للتعليل في نحو: قولنا: سأضرب زيداً إذ[١] أساء، ولا قائل به، ومثل المصنف[٢] للتعليل بالآية المتقدمة، وبآيتين أخريين[٣]، وهما قوله تعالى: [﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[٤]، وقوله تعالى[٥]]: (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون[٦]).

قلت وجوز الرضي[٧] في هاتين الآيتين أن يكونا[٨] مما أضمر فيه [أما[٩]]، أي: وأما إذ اعتزلتموهم، وأما[١٠] إذ لم يهتدوا به، واعتذر عن إعمال المستقبل الذي هو (سيقولون) [و (اووا) في[٩]] (إذ) التي هي للوقت الماضي، وإن كان وقوع الفعل المستقبل [في[٩]] الماضي محالاً، بأن الغرض المعنوي هو قصد الملازمة [لها[٩]] حتى كأن هذه الأفعال المستقبلة [وقعت[٩]] في الأزمنة الماضية وصارت لازمة لها لقصد المبالغة «**والمفاجأة**[١١]» عطف على التعليل، [أي[٦]] وتجيء [إذ[٦]] أيضاً للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد بينا وبينما، كقوله[١٢]:

---

(١) إذا، د.

(٢) اخريتين، ز، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ١٠٠: ب.

(٤) ﴿... يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾١٦ الكهف ١٨.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٦) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ... هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ ١١ الأحقاف ٤٦.

(٧) في شرح الكافية ٢: ٣٩٩ ـ ٤٠٠. (٨) يكون، د.

(٩) سقطت من، ز.

(١٠) اما، ز، ظ.

(١١) والمبالغة، ظ، وللمفاجأة، م، ماعدا اثنتين من أصوله.

(١٢) اختلف فيه فقيل:

أ ـ عثير بن لبيد العذري ودخل التصحيف اسمه، فقيل: عثمان أو عنتر أو عتير أو عشمر.

ب ـ حريث بن جبلة.

جـ ـ ابن كثير بن عذرة بن سعد بن تميم يرثي حنظلة بن نهد بن زيد والثلاثة جاهليون.

استقدر الله خيراً وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير[١]

وهل[٢] هي ظرف مكان أو ظرف زمان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد ؟ - أقوال.

فإذا قلت: بينا أو بينما أنا قائم إذ أقبل[٣] عمرو. فعلى القول بزيادة (إذ) يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا أو بينما، كما يكون ذلك لو كانت (إذ) غير موجودة، وهو واضح. وعلى القول بأنها حرف مفاجأة أو ظرف لا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما[٤] قبلها، لكن إذا قلنا بأنها حرف للمفاجأة، فالعامل في (بينا) و(بينما) فعل محذوف يفسره ما بعد (إذ)، وهو (أقبل) في المثال المذكور.

وعلى القول بالظرفية، فقال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة، وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور.

وقال الشلوبين: (إذ) مضافة للجملة، ولا يعمل فيها الفعل، ولا في (بينا) ولا (بينما) لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما[٤] قبله[٥]، وإنما عاملهما

---

(١) من مقطوعة مطلعها:

يا قلب إنك من أسماء مغرور فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير؟

وقيل الشاهد:

تبغي أموراً فما تدري أعاجلها أدنى لرشدك أم مافيه تأخير؟

وبعده:

وبينما المرء في الأحياء مغتبط إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير

عيون الأخبار ٢: ٣٠٥، درة الغواص ٥٥ - ٥٦، الشجري ٢: ٢٠٧، شرح التسهيل ١٠٠: ب، المغني ١: ٨٨، شذور الذهب ١٢٦، السيوطي ١: ٢٤٤ - ٢٤٧، الهمع ١: ٢٠٥، الدرر ١: ١٧٣.

(٢) فهل، ظ.

(٣) اقيل، ظ.

(٤) في ما، ظ.

(٥) قوله، ظ.

محذوف يدل عليه الكلام، و(إذ) بدل منها، أي: حين أنا قائم حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو.

ويقع[(١)] في بعض النسخ ـ بعد قوله: (المفاجأة) ـ وليست حينئذٍ ظرف مكان ولا زائدة[(٢)] وهذا يوهم أنه إنما قيل: بزيادتها عند كونها[(٣)] ـ للمفاجأة، وليس كذلك[(٤)]. بل قال أبو عبيدة[(٥)]، وابن قتيبة[(٦)]: تكون زائدة مطلقاً، وجعلا من ذلك مثل[(٧)]: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[(٨)] ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا[(٩)] مُوسَىٰٓ[(١٠)]﴾، وليس بشيء، وقد مضى الكلام على ذلك[(١١)].

«وتركها» أي: ترك (إذ) «**بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها**» كقوله[(١٢)]:

---

(١) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٢) جاءت هذه العبارة في، م، وزاد بعدها (خلافاً لبعضهم) وأشار محققه إلى أن ابن عقيل قال في شرحه على التسهيل: إن هذه العبارة ليست في بعض النسخ.

(٣) عند عدم كونها، ز.

(٤) لذلك، د، ظ.

(٥) معمر بن المثنى.

(٦) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ / ٨٢٨ ـ ٨٨٩م) نحوي أديب مطلع على الأخبار مشهود له بالثقة. حدث عن إسحاق بن راهوية، وأبي حاتم السجستاني. وعنه: ابنه القاضي أحمد، وابن درستويه، صنف كثيراً، ومن ذلك: إعراب القرآن، معاني القرآن، تأويل مختلف الحديث ـ ط، غريب الحديث، الشعر والشعراء ـ ط، عيون الأخبار ـ ط، المعارف ـ ط، جامع النحو، الخيل، دلائل النبوة.الزبيدي ١٨٣، القفطي ١٤٢/٢ ـ ١٤٧، الوفيات ٤٢/٣-٤٤، البغية ٦٣/٢-٦٤.

(٧) مثال، ز، ظ.

(٨) ﴿... إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٣٠ البقرة ٢.

(٩) وعدنا، د، ز، ظ، والموافق للتلاوة ما أثبتنا.

(١٠) ﴿... أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ ٥١ البقرة ٢.

(١١) جاء في د: وقد مضى الكلام في توجيه مثل ذلك.

(١٢) المخلب الهلالي، أو العجير السلولي.

فبيناه يشري[١] رحله قال قائل   لمن جمل[٢] رخو[٣] الملاط نجيب[٤]

وكقول الآخر[٥]:

بينما نحن بالبلاكث[٦] فالقا   ع سراعاً والعيس تهوي هويّا

خطرت خطرة على القلب من ذكـ   راك وَهْناً فما استطعت مضيّا[٧]

وإنما كان ترك (إذ) بعدهما أقيس، لاستقلال الكلام بدونها واستغنائه عنها، ولعدم الاحتياج إلى تكلف العامل، كما قدمناه. «**وكلاهما عربي**» يعني ذكرها، وتركها، وقد تقدمت الأمثلة، وأشار بذلك إلى الرد على من زعم/من أهل اللغة ٢٩٢
ـ [أن[٨]] (إذ) لا تذكر بعدهما، وكان الأصمعي لا يمنع ذكر إذ ولا إذا بعدهما[٩]، ولكن يستفصح تركها لكثرة مجيء الفعل الذي تدخلان[١٠] عليه ـ وهو الذي يسميه بعضهم بجواب بينا وبينما ـ عارياً من إذ وإذا، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل[١١] على أن الأكثر أفصح، وقد ورد ذكرهما معاً في الكلام الفصيح فلا وجه للعدول عنه.

---

(١) يســرى، د.   (٢) حمل، ز، ظ.

(٣) رحو، د.

(٤) بسطنا القول عليه في ٢: ٧٤.

(٥) أبي بكر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة القرشي. أو كثير عزة. أو مجنون ليلى: مجنون بني عامر. والمنصور من هذه الأقوال الأول.

(٦) بالدلاهة، د، بالدلاهت، ز، ظ، وكل ذا تصحيف.

(٧) الأول والثاني من أبيات ثلاثة قالها وقد خرج إلى الشام فتذكر زوجه صالحة بنت أبي عبيدة بن المنذر بن الزبير ـ وكان بها مغرماً ـ فضرب وجوه رواحله إلى المدينة. وثالث الأبيات:

قلت لبيك إذ دعاني لك الشـو   ق وللحاديين حثّا المطيّا

البلاكث: بين المر وشبكة الدوم، فوق خيبر، من طريق مصر.

كثير ٢: ٢١٣، ابن الملوح ٥٨ ـ ٥٩، الحماسة ٣: ٢١٨ ـ ٢٢٠، البكري ١: ٢٧١، ٢٧٥ ـ ٢٧٦، الشجري ٢: ٢٠٧، ابن يعيش ٨: ١٣١، معجم البلدان (بلاكث)، ابن قتيبة ٢: ٥٦٤، ابن حزم ١٢٩.

(٨) سقطت من، ز، ظ.   (٩) بعدها، ظ.

(١٠) يدخلان، د.   (١١) يدل، ز، ظ.

«ويلزم (بينا) و(بينما[١]) الظرفية الزمانية».

قال الشارح[٢]: وأصل (بين) أن يكون [ظرف مكان، فلما لحقتها[٣] ما والألف صارت للزمان، بمعنى (إذ).

قلت: التحقيق أن أصل (بين)[٤]] [أن[٥]] [يكون[٤]] مصدراً، بمعنى الفراق. فمعنى (جلست بينكما): (جلست مكان فراقكما) ومعنى: فعلت[٦] بين خروجك ودخولك، فعلت[٧] زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فبين ـ كما تبين ـ مستعمل في الزمان والمكان وهو إذ ذاك لازم للإضافة[٨] إلى المفرد، فلما قصدوا إضافته إلى الجملة ـ والإضافة إلى الجملة كلا إضافة ـ زادوا عليه ما الكافة؛ لأنها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء، وأشبعوا الفتحة فتولدت ألف لتكون[٩] الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه؛ لأنه كأنه[١٠] وقف[١١] عليه، والألف قد يؤتى به للوقف[١٢]، كما في أنا و﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾[١٣]، وتعين حينئذٍ أن لا تكون[١٤] إلا للزمان[١٥]؛

(١) بينما وبينا، ز، ظ.

(٢) ابن قاسم.

(٣) لحقها، ز، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٥) ليس في، د.

(٦) قبلت، ظ.

(٧) فقلت، ز، قبلت، ظ.

(٨) الاضافة، د.

(٩) ليكون، د.

(١٠) كان، ز.

(١١) وفق، ظ.

(١٢) الوقف، ز.

(١٣) ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ ١٠ الاحزاب ٣٣.

(١٤) يكون، د، ظ. (١٥) الزمان، ز، ظ.

لما تقـرر[١] [من[٢]] أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث، وبين في الحقيقة مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة، فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقــات زيد قائم، أي[٣]: بين أوقـات قيام زيد. كذا قرره الـرضـي[٤] **«والإضافة إلى جملة»** اسمية كما سبق وفعلية كقوله[٥]:

فبينا[٦] نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة[٧] نتنصف[٨]

وزعم بعض النحاة أنه لا يضاف (بينا) و (بينما) إلا إلى جملة اسمية، والبيت يرد عليه، وجعـل (نسـوس) خبر مبتـدأ أي: فبينـا نحن نسـوس ارتكـاب للحذف[٩] من غير ضرورة يصار إليه.

وكـلام المصنف نص في أن الجملة الـواقعة بعد بينا وبينما مضاف إليها،

(١) أهملت التاء في، د.
(٢) ليست في، د.
(٣) أو، ظ.
(٤) شرح الكافية ٢ : ١١٣.
(٥) حُرقة أو هند بنت النعمان بن المنذر اللخمي ملك الحيرة في وقته. شاعرة شريفة فصيحة ذات حكمة. كانت تسكن بظهر الكوفة. مرّ بها في ديرها زياد ابن أبيه، ووفدت على سعد بن أبي وقاص أميراً على القادسية فأكرمها. الآمدي ١٠٣، الخزانة ٣: ١٨١ ـ ١٨٢.
(٦) فبينما، ز.
(٧) سوقه، ظ.
(٨) تنتصف، د، ز، وبعده:
فأفٍّ لدنيا لا يدوم نعيمها تقلب تارات بنا وتصرف
يروى: (بينا نسوس. . . .) ففيه الخرم، (. . . . . . . ليس ننصف). السوقة: الرعية، يستوى فيه الواحد والجمع، وليس معناه: أهل السوق، فهؤلاء يقال لهم: سوقيّون، الواحد سوقيّ، نتنصف: نخدم.
الحماسة ٣: ١٨٧ ـ ١٨٨، درة الغواص ١٩٨، التصحيف ٣٨٢، الآمدي ١٠٣، الشجري ٢ : ١٧٥، شرح التسهيل ١٠١ : ب، الرضـي ٢ : ١١٣، المغني ١ : ٣٤٥، ٤١١، السيوطي ٢ : ٧٢٣ ـ ٧٢٤، الهمع ١ : ٢١١، الخزانة ٣: ١٧٨ ـ ١٨١، الدرر ١ : ١٧٨ ـ ١٧٩.
(٩) الحذف، ز، ظ.

فمقتضاه أن (ما) غير كافة عن الإضافة، وكذا الألف، وهو أحد الأقوال [في المسألة، ومنهم من ذهب أنهما مضافان إلى زمان محذوف مضاف إلى الجملة(١)] وهو مذهب الفارسي، وابن جني، وهو ما كنا أسلفناه في التحقيق المتقدم، و(ما) والألف إنما هما كافتان لهما عن الإضافة إلى المفرد المصرح به(٢)، والجملة(٣) - وإن وقعت مضافاً إليها بحسب الظاهر (بينا) و(بينما) - فإنما هما في الحقيقة مضافان إلى الزمان المضاف إلى الجملة.

[ومنهم من ذهب إلى أن (ما) والألف كافتان والجملة بعدهما لا محل لهما من الإعراب(١)] ومنهم من ذهب إلى أن (ما) كافة دون الألف، والمختار عند المصنف أنهما مضافان إلى الجملة كما سبق. **«وقد تضاف بينا إلى المفرد»**(٤) كقوله(٥):

بينا تعانقه الكماة وروعه ... يوماً أتيح(٦) له جريء سلفع(٧)

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٢) به به، ز.
(٣) أهملت الجيم في، د.
(٤) بينما إلى المصدر، م.
(٥) أبي ذؤيب الهذلي.
(٦) أبيج، ز، ظ.
(٧) من قصيدة رثى فيها بنيه الخمسة، وكانوا خرجوا إلى مصر فماتوا بالطاعون. مطلعها:
أمن المنون وريبها تتوجع ... والدهر ليس بمعتب من يجزع؟
وفيها:
والدهر لا يبقى على حدثانه ... مستشعر حلق الحديد مقنع
وفيها:
تعدو به خوصاء يفصم جريها ... حلق الرحالة فهي رخو تمزع
وقبل الشاهد:
متفلق أنساؤها عن قانيء ... كالقرط صاو غبره لا يرضع
وبعده:
يعدو به نَهِش المُشاش كأنه ... صَدَع سليم رجعه لا يظلع =

في رواية من روى تعانقه بالجر، ويروى بالرفع على الابتداء.

وخص المصنف (بينا) بالذكر بالنسبة إلى الإضافة إلى المفرد لأنه[1] محل السماع، فلا يلحق بها[2] (بينما) في ذلك وهو الصحيح. وقد أجاز بعضهم نحو: بينما قيام زيد قام عمرو.

«ومنها» [في بعض النسخ فصل[3]] ومنها أي من الظروف المبنية لا لتركيب «إذا»، ويدل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: القيام إذا طلعت الشمس، وإبدالها من الاسم الصريح[4] نحو: أجيئك غداً إذا طلعت الشمس.

= يروى: (متسربل حلق...) (..... الحديد سميدع) (فيها تعنقه ....) ولا شاهد فيها.
(..... الكماة وروعه) (....... كأنه عَوْجُ اللَّبان وعظمه لا يظلع)
مستشعر حلق الحديد: لابسه كالشعار، وهو الملاصق للجلد. مقنّع: مدجّج بالسلاح. سميدع: سيد. تعدو به: الضمير عائد على (مستشعر) خوصاء: غائرة العينين، يصف فرسا. يفصم: يكسر. الرحالة: سرج من جلد. تمزع: تمر بسرعة. متفلق: متشقق. أنساؤها، جمع نسيً: عرق يكون في الفخذ، والمتفلق ما حوله: وذلك من السمن، والضمير عائد على (خوصاء) عن: بمعنى (مع). قانىء: أحمر مسود، يصف الضرع. صاو: يابس. كالقرط: في صغره. غبره: باقي لبنه، ومراده أن هذه الفرس لم تحمل منذ زمن، فليس فيها بقية لبن حتى يرضع، وذلك أشد لها وأقوى. تعنقه: معانقته. روغه: روغانه يميناً وشمالاً، والمراد: بينا هو يقبل على الكماة ويراوغهم حدث له كذا. الكماة: مفعول به للمصدر المضاف إلى فاعِله، وبعضهم يروى: (تعانقه)، ولا يصح لأنه غير معدّىً. سلفع: واسع الصدر. نَهش: خفيف. المشاش: القوائم. صدع: بين الكبير والصغير من الحمر والظباء والوعول. عوج: واسع. اللبان: الصدر.
الهذليون ١: ٢١، المفضليات ٤٢١ - ٤٢٩، السكري ١: ٣ - ٤١، ٣: ١٣٥٥ - ١٣٦٢، الخصائص ٣: ١٢٢، القرشي ٢: ٦٦٦ - ٦٩١، ابن يعيش ٤: ٣٤ - ٣٥، ٩٩، شرح التسهيل ١٠٠: ب، الرضي ٢: ١١٥، المغني ١: ٤١١، ٢: ٥٧٦، السيوطي ١: ٢٦٢ - ٢٧٠، ٢: ٧٩١، الهمع ١: ٢١١، الخزانة ٣: ١٨٣ - ١٨٥، الدرر ١: ١٧٩.

(١) ولانه، ز، ظ. (٢) بهما، ز، ظ.
(٣) سقطت من، د، م. وذكر محقق الثانية أن هذا موضع فصل في بعض أصوله.
(٤) اسم صريح، ز، ظ.

وبناؤها لشبهها[١] بالحرف معنىً، من جهة تضمنها لحرف[٢] الشرط، وافتقارها[٣] إلى ما بعدها.

وهي موضوعة «**للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط**» ولذلك يقترن جوابها بالفاء في نحو: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[٤] ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ﴾[٥].

وأشار بقوله: «**غالباً**» إلى[٦] أنها قد تخرج عن معنى الشرط، فتكون لمجرد الظرفية الاستقبالية كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟[٧] هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[٨]، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[٩] فـ (إذا) فيهما ظرف لخبر[١٠] المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواباً لاقترنت بالفاء.

٢٩٣ وقول بعضهم: إنه على إضمار / الفاء مردود[١١] بأن الفاء لا تحذف إلا في الضرورة، أو نادر من الكلام.

وقول بعضهم: إن الضمير توكيد[١٢] لا[١٣] مبتدأ، وإن[١٤] ما بعده الجواب، ظاهر التعسف على ما قاله ابن هشام[١٥] وفيه نظر.

---

(١) تشبيها، ز، ظ.
(٢) بحرف، ز، ظ.
(٣) عطفها بـ (أو)، في د.
(٤) الآيتان (٨ ـ ٩) المدثر ٧٤.
(٥) ﴿. . . . بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ ٣ سورة النصر ١١٠.
(٦) إلى، ز، إلا، ظ.
(٧) غضبو، ظ.
(٨) ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ . . . .﴾ ٣٧ الشورى ٤٢.
(٩) الآية ٣٩ الشورى ٤٢.
(١٠) بخبر، ز.
(١١) مراد ورد، ز، ظ.
(١٢) يوكيد، ظ.
(١٣) الا، د.
(١٤) او ان، د.
(١٥) في مغني اللبيب ١: ١٠٥.

وقول بعضهم: [إن[1]] جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة.

ومن ذلك (إذا)[2] التي بعد القسم نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[3] ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[4]؛ إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى، كما في قولك: أجيئك إذا جئتني، فيكون التقدير: إذا يغشى الليل، وإذا هوى[5] النجم أقسمت. وهذا ممتنع[6]، لأن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق، لأن الإنشاء ثابت، والثابت لا يقبل تعليقاً، وقد مرَّ تحقيقه. «**لكنها**» أي: لكن إذا ـ [إذا[1]] كانت مضمنة[7] معنى[8] الشرط ـ تستعمل[9] «**لما تُيقّن كونه**» نحو: إذا طلعت الشمس جئتك. «**أو رجح**» نحو: إذا قدم الحاج أكرمتك «**بخلاف إنْ**» فإنها للممكن[10] غير[11] الراجح، بل المساوي أو المرجوح، بل [قد[1]] تستعمل[12] [في المستحيل[1]] عقلاً. نحو: إن جمعت بين الضدين[13] فأنت[14] حرّ، أو عادة نحو: إن صعدت السماء فأنت حرّ. «**فلذا**» أي: فلكونها لما تُيقّن

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) إذ، ز.

(٣) الآية الأولى من سورة الليل ٩٢.

(٤) الآية الأولى من سورة النجم ٥٣.

(٥) هوي، د، هو، ز.

(٦) وهد يمتنع، د.

(٧) متضمنة، د، مضمنه، ز.

(٨) لمعنى، ز، ظ.

(٩) يستعمل، ز، ظ.

(١٠) للمحتمل، د.

(١١) غيرا، ظ.

(١٢) يستعمل، ز.

(١٣) الصدين، ظ.

(١٤) وأنت، ز.

أو رجح. «**لم تجزم**» لأنها خالفت بذلك الشرط فلم تجزم «**إلا في الشعر**»(١) كقوله(٢):

. . . . وإذا(٣) تصبك خصاصة فتحمل(٤)

وكقول الآخر(٥):

---

(١) شعر، د، م.

(٢) اختلف فيه فقيل:

أ ـ عبد قيس بن خفاف، وسماه المرزباني قيساً. وهو من بني عمر بن حنظله من البراجم. شاعر جاهلي لا يعرف عنه الكثير. المرزباني: ٣٢٥، القالي ٣: ٢١ ـ ٢٢.

ب ـ حارثة بن بدر بن حصين الغداني التميمي (. . ـ ٦٤هـ / . . . ـ ٦٨٤م). في صحبته خلاف أمّر على قتال الخوارج في العراق. فلما أجهدوه ركب ومن معه سفينة فغرقت بهم. رحمه الله. الآمدي ٩٩، الإصابة ١: ٣٧١.

(٣) إذا، ز، ظ.

(٤) واستغن ما أغناك ربك بالغنى . . . .

من قصيدة زاخرة بالأخلاق الحميدة والوصايا السديدة أوصى بها عبد قيس ابنه جبيل. مطلعها:

أجبيل إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى العظائم فاعجل

وقبل الشاهد:

وإذا لقيت القوم فاضرب فيهم حتى يروك طلاء أجرب مهمل

وبعده:

واستأن حلمك في أمورك كلها وإذا عزمت على الهوى فتوكل

الخصاصة: الفقر. استأن: من الأناة.

الفراء ٣: ١٥٨، المفضليات ٣٨٣ ـ ٣٨٥، الأصمعيات ٢٢٩ ـ ٢٣٠، شرح التسهيل ١٠١: أ، المغني ١: ٩٨، ١٠٠، ٢: ٧٧٩ ـ ٧٨٠، المقاصد ٢: ١٠٢ ـ ٢٠٥، السيوطي ١: ٢٧١ ـ ٢٧٤، الهمع ١: ٢٠٦، الخزانة ٢: ١٧٦، الدرر ١: ١٧٣، اللسان ٢: ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٥) تنازعه كثير من الشعراء، منهم:

أ ـ أبو زيد قيس بن الخطيم: ثابت بن عدي، من شعراء الأوس وسادتهم قدم على رسوله ﷺ فأسمعه شيئاً من القرآن، ولكنه لم يسلم. الأغاني ٣: ١ ـ ٢٦، الإصابة ٣: ٢٨١، الخزانة ٣: ١٦٨ ـ ١٦٩، العباسي ١: ٦٧ ـ ٦٨.

ب ـ الأخنس بن شهاب بن شريق بن ثمامة شاعر تغلبي جاهلي لم يدرك الإسلام. الآمدي ٢٧، الخزانة ٣: ١٦٩.

=

[إذا قصرت أسيافنا كان وصلها[(١)] خطانـا إلـى أعدائنا فنضارب[(٢)]

«**وربما وقعت موقع (إذ) و(إذ) موقعها**» وهو قول لبعض النحاة ذهب إليه

= جـ ـ رُقيم أخو بني الصادرة المحاربي خاله سعد بن معاذ ـ الخزانة ٣ : ١٦٩ .
د ـ سهم بن مرة بن عبد الحارث المحاربي . وسهم بالسين أو بالشين ـ الآمدي ١٣٦ ـ ١٣٧ .
هـ ـ ضرار بن الخطاب بن مرداس القرشي الفهري المحاربي (. . . ـ ١٣هـ/ . . . ـ ٦٣٤م) فارس شاعر قاتـل مع المشركين في أحد والخندق، وأسلم يوم الفتح . واستشهد في وقعة أجنادين ـ رضـي الله عنه ـ الجمحي ١ : ٢٥٠ ـ ٢٥٣ ، الاستيعاب ٢ : ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، الإصابة ٢ : ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، الخزانة ٣ : ١٦٦ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ، ز.

(٢) فتضارب ، د ، ز ، أما قصيدة قيس فمطلعها :

أتعرف رسماً كاطراد المذاهب لعمرة وحشاً غير موقف راكب

وقبل الشاهد :

إذا ما فررنا كان أسوا فرارنا صدود الخدود وازورار المناكب
صدود الخدود والقنا متشاجر ولا تبرح الأقدام عند التضارب

وبعـده :

أجالدهم يوم الحديقة حاسرا كأن يدي بالسيف مخراق لاعب

وأما قصيـدة الأخنـس فمطلعها :

فمن يك أمسى في بلاد مقامه يسائل أطلالا بها ما تجاوب
فلابنة حطان بن عوف منازل كما رقش العنوان في الرق كاتب

وقبل الشاهد :

هم يضربون الكبش يبرق بيضه على وجهه من الدماء سبائب
بجأواء ينفي وردها سرعانها كأن وضيح البيض فيها الكواكب

وبعده :

فلله قوم مثل قومي عصابة إذا اجتمعت عند الملوك العصائب

وأما قصيدة رقيم فمطلعها :

عفت ذورة من آل ليلى فعازب فميث النقا من أهله فالذنائب

وقبل الشاهد :

ونحن بنو الحرب العوان نشبها وبالحرب سمّينا فنحن محارب

وبعده :

فذلك أفنانا وأبقى قبائلا توقّوا بنا إذ قارعتنا الكتائب =

المصنف واستدل(١) على وقوع إذا موقع إذ بقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾(٢) وبقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾(٣) واستدل على وقوع إذ موقع إذا بقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى﴾(٤) وهو

ولم ينسبوا للآخرين قصائد خاصة فيما اطلعت عليه.

يروى: (.... كالطراز المذاهب) (...... كاطراد المذهب) (لأسماء وحشا ....) (لعمرة قفرا....) (لعمرة ركبا....) (..... أسوأ فرّنا) (وان قصرت ....) (...... إلى القوم الذين نضارب) (...... إلى أعدائنا فنقارب) (.... إلى أعدائنا للتقارب) (..... إلى أعدائنا للتضارب) (لقيتكم يوم الخنادق....) (لقيتكم يوم الحدائق.....) (..... الحديقة معلماً) (فلابنة قيس ....) (كما نبّق .....) (كما رقّش العينان ....) (كما رقش العلوان.....).

اطراد: تتابع أو استقامة. المذاهب جلود فيها خطوط مذهبة بعضها إثر بعض. الحديقة: قرية من أعراض المدينة في طريق مكة. مخراق: ما تلعب به الصبيان من الخرق المفتولة يتضاربون بها. نضارب: في القصيدة المكسورة الرويّ مجزوم بالعطف على محل (كان) الواقعة جوابا للشرط، وهو المقصود من الاستشهاد على إعمال (إذا)، وحرك بالكسر للضرورة، وأما في القصيدتين المرفوع رويّهما، فهو مرفوع بالضمة الظاهرة، ولا عمل لـ (إذا)، فلا شاهد إذن. العنوان، العنيان، العلوان: بمعنىً، قال التبريزي: فأما العلوان فهو فعوال: من علن الأمر: أي: ظهر، وعنوان: فعوال أيضا، من عنّ له كذا، أي: عرض، وأما عنيان: ففعلان: من عناه كذا يعنيه. الكبش: البطل الشجاع. سبائب: طرائق.

ابن الخطيم ٣٣ ـ ٥١، ١٣٥، ٢٠٠ ـ ٢١٠، المفضليات ٢٠٣ ـ ٢٠٨، الحماسة ٢: ٢٤١ ـ ٢٤٨، سيبويه ١: ٤٣٤، المقتضب ٢: ٥٧، الحيوان ٧: ١٤٧ ـ ١٤٨، ابن قتيبة ١: ٣٢٠ ـ ٣٢١، القرشي ٦٣٣ ـ ٦٤٥ (والشاهد ليس فيها)، الخالديان ١: ٤٢، ٢: ٢٨٣ ـ ٢٨٤، حماسة الشجري ١: ١٨٦ ـ ١٨٧، الشجري ١: ٢٣٣، ابن يعيش ٤: ٩٧ ـ ٩٨، ٧: ٤٧، الرضي ٢: ١٠٩، النويري ٣: ٢٢٩، الخزانة ٣: ١٦٤ ـ ١٦٨.

(١) في شرح التسهيل ١٠١: أ.

(٢) زاد في، ظ ﴿مَآ أَحْمِلُكُمْ﴾ ﴿.... عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ ٩٢ التوبة ٩.

(٣) ﴿..... وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ ١١ الجمعة ٦٢.

(٤) ﴿.... ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا......﴾ ١١٠ المائدة ٥.

بدل من ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ ﴾[1] وهو مستقبل، وبقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ[2]، إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ[3]﴾ والتأويل متطرق إلى جميع ما استدل به.

قال ناظر الجيش[4]: يمكن أن يقال في الآية الأولى - وهي[5] آية[6] براءة -: المراد حكاية حالهم حين ابتدأوا في الفعل، فالمحل حينئذٍ محل (إذا) دون (إذ)، وأما الآية الثانية - وهي آية الجمعة - فالمراد منها حكاية ما كانوا عليه و[ما[7]] هو شأنهم وديدنهم، فالمعنى: حال هؤلاء أنهم إذا رأوا تجارة أو لهواً كان منهم ما ذكر.

ولو أتي بإذ في هذا المحل لصار المعنى الإخبار عن واقعة وقعت، ولا يلزم من الإخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم. هذا كلامه.

فإن قلت: أي أمر يدل على أن المعنى مع (إذا) أن ذلك شأنهم وديدنهم؟ قلت:[8] هو أن (إذا) مع جملتيها[9] قد تكون[10] لاستمرار الزمان نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ

---

(١) ﴿... فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ ١٠٩ المائدة ٥.

(٢) تعلمون، ز، وليس صحيحا.

(٣) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا......، ...... وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾ الآيات ٦٩ - ٧٢ غافر ٤٠.

(٤) محمد محب الدين بن يوسف بن أحمد (٦٩٧ - ٧٧٨هـ / ١٢٩٨ - ١٣٧٧م) أصله من حلب، ومولده ومتوفاه بالقاهرة. من علماء العربية المتقدمين، موصوف بالكرم، معروف بالمروءة، ولي نظر الجيش، فاشتهر بذلك. أخذ عن: أبي حيان، وجلال الدين القزويني، وتاج الدين التبريزي وغيرهم. صنف: تمهيد القواعد: شرح على تسهيل الفوائد لابن مالك (لم يتم) وشرحاً على التلخيص في البلاغة. الدرر الكامنة ٤ : ٢٩٠، ط حيدر أباد ١٩٤٥ - ١٩٥٠، البغية ١ : ٢٧٥ - ٢٧٦، درة الحجال ١ : ٣١٩.

(٥) وهو، ز، ظ.

(٦) انه، ز.

(٧) سقطت من، د.

(٨) قلت قلت، ظ.

(٩) حملتها، د، حملتيها، ز.

(١٠) يكون، ز.

لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[١]، أي: إن هذه عادتهم[٢] المستمرة.

ومثله كثير نحو: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾[٣] قاله الرضي[٤]، فهذا[٥] توجيه ما قاله ناظر الجيش، لكن في كون ذلك هو المراد من آية الجمعة نظر.

وأما الآيتان الأخريان[٦] فيمكن أن تجعلا[٧] من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[٨] أعني[٩] من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع[١٠].

«وتضاف» إذا **«أبداً»**[١١] عند الجمهور **«إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر»** ماضٍ كثيراً، ومضارع دون ذلك وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب[١٢]:

والنفــــس[١٣] راغبــة إذا رغّبتها وإذا تــردّ إلى قليل تقنع[١٤]

---

(١) الآية ١١ البقرة ٢.

(٢) عبادتهم، ظ.

(٣) ﴿..... وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ١٤ البقرة ٢.

(٤) في شرح الكافية ٢: ١٠٨.

(٥) وهذا، د.

(٦) أهملت الباء في، د.

(٧) بجعلا، د، ز، ظ، والتأنيث واجب؛ لأن الفاعل ضمير مستتر.

(٨) وردت في القرآن الكريم بهذا اللفظ في مواضع أربعة: ٩٩ الكهف ١٨، ٥١ يس ٣٦، ٦٨ الزمر ٣٩، ٢٠ ق ٥٠، وهذه آية الكهف ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾.

(٩) أي، ظ.

(١٠) منزلة الواقع، ظ.

(١١) دائماً، د.

(١٢) ذئيب، د، دويب، ظ، وهو أبو ذؤيب خالد بن خويلد الهذلي.

(١٣) والشمس، ظ.

(١٤) من قصيدة قالها يبكي بنيه الخمسة، وكانوا خرجوا إلى مصر مهاجرين فهلكوا معا بالطاعون. مطلعها:

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع
=

«**أو مقدر قبل اسم يليه فعل**» نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[(١)] ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[(٢)]، قال المصنف في الشرح[(٣)]: لا يجيز سيبويه غير[(٤)] ذلك. «**وقد تغني**[(٥)] **ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعلٍ وفاقاً للأخفش**» فيجوز[(٦)] في (السماء) في[(٧)] الآيتين المذكورتين أن تعرب فاعلاً بفعل مقدر يفسره الظاهر، وهو الوجه الذي أوجبه سيبويه، وأن تعرب[(٨)] مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها خبراً، وهذا[(٩)] مذهب الأخفش.

قال المصنف: [(١٠)] وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا)، للفعل ليس كطلب (إن)[(١١)] بل طلبها له كطلب[(١٢)] ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له: كهمزة

وقبل الشاهد:

وتجلدي للشامتين أريهم أني لريب الدهر لا أتضعضع

وبعده:

والدهر لا يبقى على حدثانه جون السّراة له جدائد أربع

جون: أسود أو أبيض. السراة: الظهر، يعني حماراً، جدائد، جمع جَدود: - بفتح الجيم - أتان لا لبن فيها. الهذليون ١: ١ - ٢١، المفضليات ٤٢١ - ٤٢٩، السكري ١: ٣ - ٤١، ٣: ١٣٥٥ - ١٣٦٢، القرشي ٦٦٦ - ٦٩١، المغني ١: ٩٧، السيوطي ١: ٢٦٢ - ٢٧٠، الهمع ١: ٢٠٦، الدرر ١: ١٧٤.

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق ٨٤.
(٢) الآية الأولى من سورة الانفطار ٨٢.
(٣) على التسهيل ١٠١: أ.
(٤) أهملت الياء في، ز.
(٥) يعني، ز، يغنى، ظ.
(٦) فنحو، ز، ظ.
(٧) من، د.
(٨) يعرب، ز.
(٩) وهو، ظ.
(١٠) في شرح التسهيل: ١٠١: أ.
(١١) إذ. ز، ظ.
(١٢) اطلب، ز، ظ.

٢٩٤ الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة / لا يلزم بعد (إذا) ولذلك يصح أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظنَّ به خيراً، ومنه قول الشاعر[١]:

إذا باهليّ تحته حنظليــة له ولد منها فذاك المــدرع[٢]

وهذا لا دليل فيه على وقوع الجملة الابتدائية بعدها، لجواز أن يكون التقدير[٣] إذا كان باهليّ [أو يقال: باهليّ[٤]] فاعل لمحذوف يفسره العامل في (حنظلية) ويرد بأن فيه حذف المفسَّر ومفسِّره جميعاً. , ويسهله أن الظرف يدل على المفسَّر فكأنه لم يحذف. **«وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها»**[٥] كقوله[٦] ـ عليه الصلاة والسلام ـ لعائشة رضـي الله عنها: (إني لأعلم إذا كنت عليّ راضية، وإذا كنت عليّ غضـبى[٧]) كذا قال المصنف[٨] ويمكن أن تكـون[٩] (إذا) فيه ظرفـاً[١٠] لمحـذوف، وهو مفعول (أعلم)، تقديره[١١]: شأنكِ، أو نحوه، كما نصبت[١٢]

---

(١) الفرزدق.

(٢) الثالث من أبيات ثلاثة، وقبله:

ذراع بها لؤم وأخرى كريمة وما يصنع الأقوام فالله أصنع

غلام أتاه اللؤم من شطر عمه له مسمع واف وآخر أجدع

يروى: (المذرع) بالذال المعجمة.

الفرزدق ٢: ٥١٤، شرح التسهيل ١٠١: أ، ابن الناظم ١٥٣، المغني ١: ٩٧ ـ ٩٨، المقاصد ٣: ٤١٤ ـ ٤١٦، التصريح ٢: ٤٠ ـ ٤١، الأشموني ٢: ٢٥٨ ـ ٢٥٩، السيوطي ١: ٢٧٠ ـ ٢٧١، الهمع ١: ٢٠٧، الدرر ١: ١٧٤.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) لها، ز.

(٦) أقوله، ز، ظ.

(٧) أخرجه البخاري ٧: ٣٢، ومسلم ٤: ح ٢٤٣٩ بلفظه.

(٨) في شرح التسهيل ١٠٠: ب.

(٩) يكون، د، ز.

(١٠) ظرف، ز، ظ.

(١١) سقط الضمير وأهملت التاء في، د.

(١٢) تحلقت، د.

(إذ)[١] بالحديث في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾[٢]. «**أو مجرورة بحتى**». نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾[٣]، وهو في القرآن كثير، فهي عند المصنف مجرورة بحتى، خارجة عن الظرفية والجمهور على خلافه، وهي عندهم في نحو ذلك حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له.

قال أبو حيان: وكان بعض الأذكياء يستشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من إذا[٤] وأخواتها بعد حتى، ويذكر لي[٥] ذلك ويقول: كيف تكون[٦] [حتى[٧]] غاية وبعدها جملة الشرط؟

فقلت[٨] له: الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك[٩] من الجواب مرتباً على فعل الشرط، فالتقدير[١٠] المعنوي الإعرابي في آية الزمر مثلاً: وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً، إلى أن تفتح[١١] أبوابها وقت مجيئهم[١٢] فيقطع[١٣] السوق. وعلى هذا[١٤] فقس. «**أو مبتدأ**»[١٥].

(١) أهملت الذال في، ظ.

(٢) ﴿.... فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ (٢٤ - ٢٥) الذاريات ٥١.

(٣) من الآيتين ٧١، ٧٣ الزمر ٣٩ وهذا طرف من الأولى ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ... فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ...﴾.

(٤) إذ، ز، ظ.

(٥) ويذكرني، ز، ظ.

(٦) يكون، ز.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) قلت، د، فعلت، ز.

(٩) ينسيك، د.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) يفتح، ز.

(١٢) مجئهم، د.

(١٣) فينقطع، د.

(١٤) ذلك، ز، ظ.

(١٥) مبتدأة، م، ما عدا واحدة من أصوله.

قال الرضي(١): وعن بعضهم أن (إذا) الزمانية [تقع(٢)] اسماً صريحاً - يعني(٣) غير منصوب على الظرفية - نحو: إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو، أي: وقت قيام زيد وقت قيام عمرو، وأنا لم أعثر له على شاهد من كلام العرب.

وزعم أبو الفتح بن(٤) جني في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾(٥) فيمن نصب ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾، أن (إذا) الأولى مبتدأ والثانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة ليس ومعموليها، والمعنى: وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين وقت(٦) رج الأرض.

ولا دليل في الآية على ما ذكره لجواز أن تكون(٧) (إذا) الثانية بدلاً من الأولى، والأولى ظرف(٨)، وجوابها محذوف؛ لفهم المعنى، وحسنه طول(٩) الكلام، وتقديره(١٠) بعد (إذا) الثانية [أي(١١)] انقسمتم أقساماً(١٢) ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَـٰثَةً﴾(١٣). «وتدل» إذا «على المفاجأة حرفاً» عند الأخفش والكوفيين(١٤)،

---

(١) في شرح الكافية ٢ : ١١٢ .
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) أهملت الياءان في، د.
(٤) ابن، د.
(٥) الآية الأولى من سورة الواقعة ٥٦ وسننقل فيما يلي الآيات ٢ - ٤ لأنه سيبنى عليهن الكلام الآتي: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا﴾ .
(٦) هو وقت، ز، ظ.
(٧) يكون، ز، ظ.
(٨) طرف، د.
(٩) لطول، ز، ظ.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) سقطت من، د.
(١٢) انقساما، د.
(١٣) من الآية ٧ من سورة الواقعة ٥٦ .
(١٤) والكوفيون، ز، ظ.

واختاره المصنف(١) ويرجحه قولهم: خرجت فإذا [إن(٢)] زيداً(٣) بالباب. لأن(٤) (إن) لا يعمل(٥) ما بعدها فيما قبلها، وأطنب المصنف في الاستدلال على حرفيتها، ومن أحسن ما استدل به: أن (إذا) الفجائية قد وردت رابطة لجواب الشرط نحو: ﴿[ثُمَّ(٦)] إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾(٧) فلو

---

(١) في شرح التسهيل ١٠١: أ - ب، ومن المفيد أن نقفك على ما قال: (وروي عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة، وهو الصحيح عندي، ويدل على صحته ثمانية أوجه:

أحدها - أنها كلمة تدل على معنىً في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

الثاني - أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كـ (لكن) و (حتى) الابتدائية.

الثالث - أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

الرابع - أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

الخامس - أنها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملتي الشرط والجزاء في نحو: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)؛ إذ لا تكون كذلك إلا حرفاً.

السادس: أنها لو كانت ظرفاً لوجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو: إن تقم فحينئذ أقوم فإن لم تقم فعند مقامك أقوم.

السابع - أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال، كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندي زيد مقيماً، وهنالك بشر جالساً، والاستعمال في نحو: مررت فإذا زيد قائم، بخلاف ذلك.

الثامن - أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها (إن) المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو: عندي أنك فاضل، وأمر (إن) بعد (إذا) المفاجأة بخلاف ذلك، كقوله:

.... إذا إنه عبد القفا واللهازم

فتعين الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية). وقد استحسن الشارح الدليل الخامس، لكنه استشهد بآية أخرى، والدليل بها ثابت، لكن الأولى التزام ما أورده المنقول عنه.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) زيد، ظ.

(٤) لا ان، ظ.

(٥) تعمل، ز.

(٦) سقطت من، د.

(٧) ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ....﴾ ٢٥ الروم ٣٠.

كانت ظرفاً للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء؛ لأنها اسمية **«لا ظرف زمان خلافاً للزجاج»** والرياشي[١] وهو ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن خروف[٢] والشلوبين[٣] في أحد قوليه، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، [كان[٤]] التقدير[٥]: فالزمان حضور[٦] زيد؛ لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة، كذا قال الشارح[٧].

قلت: ولو وقف عند ظاهر هذا التقدير لم يكن التركيب مفيداً؛ إذ محصله أن حضور زيد وقع في الزمان، وهذا أمر لا طائل تحته؛ إذ من المعلوم أن حضوره لا يقع إلا في زمان[٨] كغيره من الأحداث، فيحتاج في تصحيح ذلك إلى أن يقال: المراد بالزمان زمان خروج المتكلم، والتقدير: فحضور زيد كائن في زمان[٩] خروجي، وهذا مفيد[١٠] قطعاً، ولكن مقتضى هذا التقدير أن لا يكون (إذا) مضافة للجملة، وهو خلاف المقرر في مذهب سيبويه والجمهور، كما سبق.

---

(١) أهملت الشين في، ظ تصحيفاً، وهو أبو الفضل: العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله (١٧٧ ـ ٢٥٧هـ / ٧٩٣ ـ ٨٧١م) كان أبوه مولىً لرجل من جذام، وفي أجداد هذا الرجل من اسمه: رياش، فنسب أبو الفضل إليه. لغوي نحوي راوية بصري المذهب. روى عن: الأصمعي وأبي عبيدة. وعنه: إبراهيم الحربي وابن أبي الدنيا، قتل في فتنة العلوي البصري صاحب الزنج. ألف: كتاب الخيل، الإبل، ما اختلف أسماؤه من كلام العرب، القفطي ٢: ٣٦٧ ـ ٣٧٣، الوفيات ٣: ٢٧ ـ ٢٨، البغية ٢: ٢٧.

(٢) خاروف، ز. (٣) أهملت الشين في، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) أهملت الضاد في، د.

(٧) ابن قاسم.

(٨) الزمان، ز، ظ.

(٩) رمان، د.

(١٠) مقيد، ظ.

٢٩٥ ولقـائل أن يقول: لم لا يجوز أن يقدر / : فحضور[١] زيد كائن في زمان خرجت، فتكـون الإضـافـة إلى جملة مقدرة؟. «**ولا ظرف**[٢] **مكان خلافاً للمبرد**» والفارسي وأبي الفتح[٣]، وعزي إلى سيبويه.

قال المبرد: وإذا[٤] قلت: خرجت فإذا زيد، فهي خبر عن زيد، فكأنك قلت: فبحضرتي زيد، أو في مكاني زيد.

قال ابن هشام[٥]: واختار الزمخشري كونها ظرف زمان، وزعم أن عاملها [فعل[٦]] مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ [دَعْوَةً][٧]﴾[٨] الآية التقدير[٩]: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره.

قلت: لم يقل الزمخشري في هذه الآية عند الكلام عليها في سورة الروم[١٠] شيئاً من ذلك، وإنما قال: فإن قلت: ما الفرق بين (إذا) و (إذا)[١١]؟.
قلت: الأولى للشرط والثـانية للمفـاجـأة، وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط. هذا نصه.

ثم على تقدير صحة ما حكاه ابن هشام عنه لا يقتضـي إعمال فعل المفاجأة

---

(١) فحصور، د.
(٢) ظرف، د.
(٣) ابن جني.
(٤) إذا، د.
(٥) في مغني اللبيب ١ : ٩٢.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) سقطت من، د، ز.
(٨) ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ . . . مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ ٢٥ الروم ٣٠.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) في الكشاف ٣ : ٤٧٦، وما قال الدماميني حق.
(١١) واذ، ز، ظ.

في (إذا)[١] الفجـائية، بل يقـال: هو عامـل في (إذا) الشرطية على مذهب الأكثرين في أن عاملها ما في الجواب من فعل أو شبهه[٢]، وأما (إذا) الفجائية فعاملها الخبر، وهو (تخرجون)[٣]، فيكون قوله: (في ذلك الوقت) عبارة عن معنى (إذا) المفاجأة، وهو معمول للخروج الذي قدّره، حيث قال: فاجأتم الخـروج في ذلـك الوقت. فتأمله. «**ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية**» قصـدوا بذلك إزالة التباسها بالشرطية، فإن[٤] تلك خاصة بالأفعال لإفادتها التعليق فخصت هذه بالأسماء؛ ومن ثم امتنع النصب في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. وقال كثير من النحويين: يجوز النصب، وقال الأخفش: يجوز أن يليهـا الفعـل المقـرون بقـد دون المجـرد؛ وقد مضى ذلك في باب الاشتغال، «**وقد تقع**» إذا الفجائية «**بعد بينا**» كقوله[٥]:

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف[٦]

وتقدم إنشاده. «**وبينما**» كقوله[٧]:

وبينما المرء في الأحياء مغتبط إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير[٨]

(١) إذ، د. (٢) شبهه، د.

(٣) يخرجون، د، ز، ظ، وهو خطأ.

(٤) في، ظ.

(٥) حرقة أو هند بنت النعمان بن المنذر.

(٦) تتنصف، د، ز، وقد مر في ص ١٦٠.

(٧) فيه خلاف فصلناه في ص ١٥٦.

(٨) من قصيدة رثى الشاعر فيها حنظلة بن نهد بن زيد، مطلعها:

يا قلب إنك من أسماء مغرور فاذكر وهل ينفَعَنْك اليوم تذكير

وقبل الشاهد:

فاستقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير

وبعده:

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحي مسـرور

يروى: (إذ هوّ في الرمس..) ولا شاهد فيها. عيون الأخبار ٢: ٣٠٥، درة الغواص ٥٥ - ٥٦، الشجري ٢: ٢٠٨، السيوطي ١: ٢٤٤ - ٢٤٧، الدرر ١: ١٧٣.

وكقول(١) الآخر(٢):

بينما المرء في فنون الأماني إذا رائد المنون يوافي(٣)

«ومنها» أي: من [الظروف المبنية لا لتركيب «مذ ومنذ» بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم في(٤)] الثانية(٥). «وهي» أي: ومنذ، بثبات النون «الأصل» لأن ذال(٦) [مذ(٧)] تضم لملاقاة(٨) ساكن؛ وليس ذلك إلا لأن أصلها منذ بالضم.

فإن(٩) قيل: لعلهم كرهوا الكسر(١٠) بعد ضم.

قلنا: عارض مثل: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾(١١) فلا يستكره(١٢). وأيضاً [فإن بني غني(١٣) تضم(١٤) ذال مذ قبل متحرك مثل: مذ يوم الجمعة: باعتبار النون المحذوف لفظاً لانية(١٥)، وأيضاً](١٦) فإنهم إذا صغروا (مذ) قالوا: منيذ، رجوعاً بها إلى الأصل بسبب التصغير.

(١) وقول، ز، ظ. (٢) لم أقف على اسمه.

(٣) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١٠١: ب وروايته (إذا زائر .....)

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٥) الثانية مذ ومنذ، ز، ظ.

(٦) ذاك، د، ز.

(٧) سقطت من، د، ز.

(٨) الملاقاة، د.

(٩) فإذا، ز.

(١٠) كسروها للكسر، ز، ظ.

(١١) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ الآيتان ١، ٢ من سورة المزمل ٧٣.

(١٢) تستنكره، ز، تستكره، ظ.

(١٣) بني عي، ز، بني غير، ظ، والصواب ما أثبت، وغنيّ: جد قبيلة عربية عدنانية، واسمه: عمرو بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان. ابن حزم ٤٨٠.

(١٤) يضم، ز، بضم، ظ.

(١٥) لابنه، ز.

(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

فإن قلت: لعل المصغر (منذ) لا (مذ).

قلت: قد ثبتت فرعية (مذ) عن (منذ) بما ذكرناه[١] أولاً، فَعُهد فيها التصرف بالحذف، والتصغير نوع من التصرف[٢]، فادعاؤه[٣] فيما[٤] عهد فيه أولى من ادعائه فيما لم يعهد فيه.

وقيل[٥]: كل منهما مستقلة، فليست (منذ) أصلاً [ومذ][٦] فرعاً، وبه قال ابن ملكون، مستدلاً بأن التصرف[٧] لا يليق بحرف وشبهه.

قال الشلوبين: قد وقع في (ربّ) و(إنّ).

وأجيب[٨] باختصاصه بالمضعف[٩]، ويرده أنه جاء في (سوف) و(كيف) و(ما) الاستفهامية [و(أما) الاستفتاحية[١٠]].

وقد يقال: إن ضمة[١١] الذال في (مذ) لإتباع ضمة الميم، فيسقط[١٢] الاستدلال أصلاً ورأساً.

وقال ابن الدهان: (مذ) محذوف منها، ولكن ليس النون، وانما المحذوف لامها كغد؛ حملاً على الغالب في الأسماء؛ ولأن الحذف من الأواخر أولى؛ «**وقد**

(١) ذكرنا، ز، ظ.
(٢) الصرف، د.
(٣) فادعآ ولا، د.
(٤) فيها، ز، ظ.
(٥) قيل، ز، ظ.
(٦) سقطت من، د.
(٧) التصييف، د، ز.
(٨) أجيب، ز، ظ.
(٩) بالضعيف، ظ.
(١٠) ليس في، ظ.
(١١) ضمير، د.
(١٢) فسقط، د.

تكسر ميمهما»[١] **«ويضافان»** أي: مذ ومنذ **«إلى جملة»** فعلية وهو الكثير أو اسمية وهو قليل، كقوله[٢]:

وما زلت محمولا عليّ[٣] ضغينة ومضطلع[٤] الأضغان[٥] مذ أنا يافع[٦]

وكان ينبغي للمصنف التنبيه على ذلك. **«مصرح بجزءيها**[٧]**»** ولا يشترط
٢٩٦ في فاعل الفعلية إذ ذاك أن يكون زماناً ولا غيره **«أو محذوف فعلها بشرط /** **كون الفاعل وقتاً يجاب به (متى)»** نحو: ما[٨] رأيته مذ يوم الجمعة. **«أو (كم)»** نحو: ما رأيته مذ يومان، فالمرفوع بعدهما اسم زمان صالح لأن يجاب به[٩] (متى) أو (كم)[١٠]، وهو فاعل بفعل محذوف. قال المصنف[١١]: وهذا قول المحققين من الكوفيين. وسيأتي بقية المذاهب.

واحترز باشتراط كون الفاعل وقتاً يجاب به (متى)، أو (كم) من أن لا يكون[١٢] وقتاً أصلاً كزيد، أو وقتاً ولا يصلح أن يجاب به شيء[١٣] منهما كحين ووقت وزمان.

---

(١) هذه الفقرة في (م) فقط، وفي ثلاثة من أصوله: (ميمها) وكسر الميم فيهما لغة بني سليم، صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل ١٠١ ب.

(٢) لقوله، ظ، والقائل: الكميت بن معروف الأسدي، أو رجل من سلول، والراجح الأول.

(٣) على، د، ظ.

(٤) ومض، ز، ومضلع، ظ.

(٥) أهملت الغين في، د.

(٦) لم أقف له على مزيد. سيبويه ١: ٢٣٩، شرح التسهيل ١٠٢: أ، ابن الناظم ١٤٥، المقاصد ٣: ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٧) جزئيها، ظ.

(٨) وما، ز، ظ.

(٩) به به، ظ.

(١٠) لم، د.

(١١) في شرح التسهيل ١٠١: ب.

(١٢) تكون، ظ.

(١٣) عن شيء، د.

قلت: وفي كلامه مناقشة من حيث أن يوهم أن الجملة الفعلية - إذا كان فعلها مذكوراً - أن لا يشترط في فاعلها الوقتيّ أن يكون صالحاً لأن يجاب[١] به (متى) أو (كم)، وليس كذلك. «و [قد[٢]] **يجران الوقت**»[٣] ولا يشترط فيه إذ ذاك صلاحيته لجواب[٤] متى أو كم، كقول امرىء القيس:

قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان[٥] ورسم عفت آياته منذ أزمان[٦]

وقول الآخر[٧]:

لمن الديار بقنة[٨] الحجر أقوين[٩] مذ حجج ومذ دهر[١٠]؟

---

(١) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) في الوقت، د.

(٤) بجواب، د.

(٥) ومنزل، د.

(٦) مطلع قصيدة وبعده.

أتت حجج بعدي عليه فأصبحت كخط زبور في مصاحف رهبان

عرفان: معرفة. عفت: درست. امرؤ القيس ٨٩ - ٩٣، المغني ١: ٣٧٢، المقاصد ٣: ٣١٩ - ٣٢٠، التصريح ٢: ١٧، الأشموني ٢: ٢٢٩، السيوطي ١: ٣٧٤ - ٣٧٧، الهمع ١: ٢١٧، الدرر ١: ١٨٦.

(٧) حماد الراوية بن ميسرة أو سابور بن المبارك (٩٥ - ١٥٥هـ / ٧١٤-٧٧٢م) أصله من الديلم، ويقال: إنه مولى لبني شيبان. عالم بأشعار العرب وأيامها ولغاتها؛ لذلك لقب: (الراوية) يحكى عن حفظه الأعاجيب، لكنه معروف أيضاً بالكذب وقلة الثقة، يقول الشعر فينحله فحول الشعراء، مستعيناً في ذلك بمقدرته اللغوية واطلاعه على ديوان العرب، متهم بالزندقة معروف بالمجون. الأغاني ٦: ٧٠ - ٩٥، الوفيات ٢: ٢٠٦ - ٢١٠، الخزانة ٤: ١٢٩ - ١٣٢.

(٨) بقية، ز، ظ.

(٩) أهملت الياء في، ظ.

(١٠) الأول من أبيات ثلاثة نحلها حماد زهير بن أبي سلمى في أول قصيدته التي مدح فيها هرم بن سنان المريّ ذات المطلع:

دع ذا وعدّ القول في هرم خير الكهول وسيد الحضر =

«**أو**» يجران «**مـا يستفهم به عنه**» أي: عن[1] الوقت نحو: مذ كم يوماً سرت[2] فيه ؟. «**حرفين**» حال من ضمير (يجران) العائد إلى مذ ومنذ، أي: أنهما يجران ما ذكر من الوقت في حالة كونهما حرفين، وهذا هو الصحيح، وذهب بعضهم إلى أنهما إذ ذاك اسمان مضافان، محتجاً بثبوت الاسمية في الرفع، والأصل عدم الاشتراك «**بمعنى**[3] (من)» التي لابتداء الغاية. «**إن صلح**» ذلك الاسم المجرور «**جواباً لـ (متى)**» بأن يكون معرفة أو كالمعرفة، وبقي عليه: أن يكون ماضياً نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أي: الذي مضى «**وإلا**» يكن[4] كذلك «**فبمعنى (في)**» إن كان الزمان حالاً[5] معرفة[6] نحو: ما رأيته مذ

= وبعد الشاهد:

لعب الرياح بها فغيرها بعدي سوافي المور والقطر
قفر بمندفع النحائب من ضفوَيْ أولات الضال والسدر

يقال أن الخليفة المهدي سأل المفضل الضبي عن زهير لم بدأ قصيدته بقوله: (دع ذا . . . . .) ؟ فقال: لم أسمع في ذلك شيئاً، ولكني أظنه كان يفكر في أمر ما، ثم خاطب نفسه. ثم سأل المهديّ حمادا عن ذلك، فقال: ليس هذا أول القصيدة، وإنما هو: (لمن الديار . . . . .) وأنشد الأبيات الثلاثة، ولكن المهدي قرره بذلك فاعترف له أنه نحلها زهيرا.

يروى (. . . . من حجج ومن دهر) (. . . . ومن شهر)، وهذه الرواية متناقضة. قنة الجبل: أعلاه. أقوين: خلون. حجج: سنين. سوافي: الرياح تسفي التراب، المور: التراب. القطر: المطر، عطفه على المور، وفيه إشكال، إذ أن ذلك يقتضي أن الرياح سفت التراب والمطر، ويدفع ذلك أنه عطفه عليه لأن الرياح تسفى التراب وتنزل المطر، ولا يحمل على أنه جره لمجاورته المجرور؛ لأن ذلك لا يكون مع عطف النسق. النحائت: موضع فيه آبار. ضفوي: مثنى ضفا كقفا، وهو الجانب. أولات الضال والسدر: مواضع فيها ضال وسدر. الضال: السدر البري.

زهير ٨٦ ـ ٩٥، الأغاني ٦: ٩١، ابن يعيش ٤: ٩٣ ـ ٩٤، ٨: ١١، الرضى ٢: ٣٢١، المغني ١: ٣٧٣، المقاصد ٣: ٣١٢ ـ ٣١٩، التصريح ٢: ١٧، الأشموني ٢: ٢٢٩، السيوطي ٢: ٧٥٠ ـ ٧٥٥، الهمع ١: ٢١٧، الخزانة ٤: ١٢٦ ـ ١٢٩، الدرر ١: ١٨٦.

(١) أعن، ظ.
(٢) وسرت، ظ.
(٣) ثنى الباء وأهمل النون في، ز.
(٤) يكون، ز، ظ.
(٥) معدودا، د.
(٦) بكرة، د.

هذا اليوم، وهذه الليلة. «**أو بمعنى (من) و(إلى) معاً**» إن كان اسم الزمان معدوداً نكرة[١] نحو: ما رأيته مذ ثلاثة أيام وفي كلام المصنف إجمال[٢] كما رأيت. «**وقد يغنى عن جواب (متى) في الحالين**» وهما: حال كون (مذ) و(منذ) ظرفين[٣] وحال كونهما حرفين «**مصدر معين الزمان**» نحو: ما رأيته مذ قيام زيد [أي: مذ زمن[٤] قيام زيد[٥]] فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. ويجوز رفع المصدر المذكور[٦] وجره، واحترز من مصدر مبهم الزمان مثل: قدوم رجل «**أو (أن) وصلتها**» لأنهما محكوم لهما بحكم مصدر معرفة مثل: ما رأيته مذ أن الله خلقني[٧]، فيحكم على موضعهما بما حكم به على لفظ المصدر: من رفع وجر، ويكون ذلك على حذف مضاف أي: مذ زمان أن الله خلقني[٨].

قال ابن عصفور: ويجوز أن تكون[٩] (أن) وصلتها بتأويل المصدر الموضوع موضع[١٠] الزمان مثل: خفوق[١١] النجم. «**وليسا قبل المرفوع**»[١٢] في نحو: مذ يوم الخميس ومذ يومان «**مبتدأين**»[١٣] وما بعدهما الخبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول[١٤] المدة إن كان [الزمان[٥]] ماضياً «**بل**»

(١) بكرة، ز، ظ.
(٢) احمال، ز.
(٣) طرفين، د.
(٤) من، د، وقد تصرفت بما يقتضيه المقام فصححت الكلمة.
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٦) وهو (قيام).
(٧) أهملت الخاء في، ز.
(٨) ان خلقني الله، ظ، والخطأ ظاهر.
(٩) يكون، د، ز.
(١٠) موصع، ظ.
(١١) أهملت الخاء في، د، ظ.
(١٢) المرتوغ، ظ.
(١٣) مبتدان، ز، ظ.
(١٤) أو أول، ز.

يكونان «**ظرفين**» مضافين لجملة فعلية حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل مذ كان يوم الخميس، أو مذ كان يومان، كما هو مختار المصنف، وقد سبق [(١)].

«**خلافاً للبصريين**» لكن ليسوا جميعاً قائلين بأنهما [(٢)] مبتدآن [(٣)]، كما تشعر به عبارة المصنف بل هم فرقتان:

منهم من يقول:ـ وهم [(٤)] الأكثرون [(٥)] ـ هما مبتدآن [(٦)]. كما مرّ، وإليه ذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي.

ومنهم من يقـول: بأنهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما. ومعناهما: بين وبين مضـافـين. فمعنى [(٧)] (مـا لقيته مذ يومان): بيني وبين لقائه يومان [(٨)]، وإليه ذهب [(٩)] الأخفش، والزجاج، والزجاجي.

ولا يخفى أن الكلام على رأي المصنف كلام واحد مشتمل على جملتين، وعلى رأي الجماعة كلامان، وعليه فجملة (مذ) و(منذ) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها خرجت مخرج الجواب لسؤال تقديره:ـ عند من قال (مذ) و(منذ) مبتـدأ ـ ما أمـــد ذلـك ؟، وعند من قدرهما خبراً: ما بينك وبين لقائه ؟.

وقال السيرافي: هي في موضع نصب على الحال.

قال ابن هشام: وليس بشيء؛ لعدم الرابط.

قلت: بل هو شيء؛ لأن المعنى :ـ عند بعضهم ـ بيني وبين لقائه يومان.

---

(١) في ص ١٨٠.

(٢) بأنها، ظ.

(٣) مبتداان، د، ز، مبتدان، ظ، وهم لا يعتدون بالهمزات.

(٤) وهو، ظ.

(٥) الأكثر، د.

(٦) مبتدان، د، مبتداان، ز، ظ.

(٧) فمعنى قوله، د.

(٨) يوما، د.

(٩) أهملت الذال في، د.

فالرابط[١] موجود بحسب المعنى، وإن لم يكن موجوداً لفظاً.

٢٩٧ وقد استبان لك أنه كان حق المصنف أن يقول: وليسا قبل/ المرفوع مبتدأين، خلافاً لأكثر البصريين، بل ظرفين[٢] منصوبين بغير[٣] استقر، لا به على أنهما خبران، خلافاً لبعض البصريين.

وإنما اختار المصنف القول بكونهما ظرفين على الوجه المذكور لوجوه:

أحدها ـ أنه حمل على ما ثبت من استعمالهما ظرفين[٤] في: ما رأيته مذ[٥] خلقه الله، والحمل على ما ثبت أولى، والرجوع بالمختلف فيه إلى المتفق عليه أولى.

الثاني ـ أن الظاهر كون الكلام جملة واحدة لا جملتين.

الثالث ـ أن في ذلك دعوى جملة سؤال مقدرة[٦]، وترجيحه ـ بأن الابتداء[٧] إما بمعرفة أو نكرة[٨] ذات مسوّغ، وكلاهما منتفٍ هنا ـ منظور[٩] فيه؛ لأن المصنف قال[١٠] ـ في (نعما)[١١] ـ إن (ما) معرفة لكونها بمعنى قولنا الشيء، فكذا[١٢] يقال هنا: هما معرفتان، بمعنى الأمد والمدة.

---

(١) فالربط، ز، ظ.

(٢) طرفين، د.

(٣) لغير، ز، ظ.

(٤) أهمل الظاء والفاء في، د.

(٥) مد، د.

(٦) مقدر، د.

(٧) المبتدأ، د.

(٨) عطفت بالواو في، د.

(٩) منطور، ظ.

(١٠) في شرح التسهيل ١٤٠: ب.

(١١) وردت في قوله تعالى ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ . .) ٢٧١ البقرة ٢ (. . . . إن الله نعما يعظكم به . . . . . .) ٥٨ النساء ٤.

(١٢) هكذا، د.

وقد يستشكل[١] القول بأنهما مبتدآن: فيقال: ماالموجب لتقديم[٢] هذا المبتدأ؟ وهلا قيل[٣]: يومان مذ، كما قيل يومان أمد ذلك؟.

ويجاب: أنهم أجروها[٤] رافعة مجراها[٥] خافضة، في أنها لا تدخل إلا[٦] على الزمان.

واعترض على الخبر[٧] بأن المعنى: بيني وبين لقائه يومان كما قدروه، و(بين) زمانية هنا، فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه!!

والجواب أن هذا يرد على قولك: بيني وبين لقائه يومان وهو جائز، فما كان جواباً عن هذا [فهو جواب عن ذلك[٨]][٩].

«**وسكون ذال**[١٠] **(مذ) قبل متحرك**» نحو: مذ يومان «**أعرف من ضمها**» والضم لغة غنيّ أو لغة بني عبيد من غنيّ. «**وضمها قبل ساكن**» نحو مذ اليوم. «**أعرف من كسرها**» حينئذ، فالكسر[١١] لغة لبعض بني عبيد من غنيّ[١٢].

«**ومنها**» أي من الظروف المبنية لا لتركيب «**(الآن) لوقت حضر جميعه**» كوقت[١٣] الآن حال النطق به. «**أو بعضه**» كقوله تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ

(١) أهملت الشين في، د.
(٢) أهملت التاء والياء في، د.
(٣) قبل، د.
(٤) جروها، د.
(٥) مجرى ها، د.
(٦) إلى، ز.
(٧) الخبرية، ز.
(٨) ذاك، د.
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.
(١٠) ذاك، ز.
(١١) والكسر، د.
(١٢) غنى، ظ.
(١٣) لوقت، ز، ظ.

عَنكُمْ﴾[١] وقوله: [تعالى[٢]] ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ﴾[٣] كذا مثل له الشارح[٤] «وظرفيته غالبة» كما مثلنا، «لا لازمة» إذ قد استعمل غير ظرف في بعض الأحيان، ففي الحديث أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ سمع وجبة[٥] فقال: (هذا حجر رمي به في النار مذ[٦] سبعين خريفاً فهو يهوي في النار الآن حين انتهى)[٧] فأعرب المصنف[٨] الآن مبتدأ، وحين انتهى[٩] خبره.

«وبني» الآن «لتضمن معنى الإشارة[١٠]» إذ معناه هنا الوقت، وهذا قول الزجاج، «أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد».

قال الشارح[١١]: لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، بخلاف حين ووقت[١٢] وزمان ومدة.

---

(١) ﴿. . . . وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا. . . . .﴾ ٦٦ الأنفال ٨.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ . . . . يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ ٩ الجن ٧٢.

(٤) ابن قاسم.

(٥) وحية، ز، ظ.

(٦) من، ز.

(٧) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أخرجه مسلم، وفيه (. . . . حتى انتهى . . .) ونسبه في جامع الأصول إلى مسلم، وروايته: (. . . . حيث انتهى . . .) وحتى ثابتة، في أربع نسخ من مسلم مختلفة الطبعات، وأثبتها النووي، ولم ينبه على خلاف فيها لكن الحديث جاء في الترغيب منسوبا إلى مسلم، وروايته: (. . . حين انتهى . . .). والحديث استشهد به ابن مالك بهذا النص، مسلم ٤: ح ٢٨٤٤، جامع الأصول ١١: ح ٨٠٣٣، الترغيب والترهيب ٦: ح ٥٢٨٢، النووي ١٧: ١٧٩، شرح التسهيل ١٠٢: أ.

(٨) في شرح التسهيل ١٠٢: أ.

(٩) مد، ز، ظ.

(١٠) أهملت التاء في، ظ.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) سقط العاطف من، د.

وقرر الرضـي[١] شبه الحرف بأنه لزم[٢] في أصل الوضع موضعاً[٣] واحداً، وبقي في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام، وسائر الأسماء تكون[٤] في أول الوضع نكرة ثم تعرف، ولا تبقىٰ[٥] على حال، فلما[٦] لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف؛ لأن الحروف لا يتصرف فيها.

وقال أبو علي[٧]: بني لتضمنه حرف التعريف وهو اللام كأمس، وأما اللام الظاهرة فزائدة؛ إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، والآن لم يسمع مجرداً عنها. **«وقد يعرب على رأي»** استدلالاً بقول الشاعر[٨]:

كأنهما مِـــلآن لم يتغيرا وقد مرّ للدارين من بعدنا عمر[٩]

أراد: من الآن، فحذف نون (من) وكسر نون الآن، لدخول من عليه.

---

(١) الاستراباذي في شرح الكافية ٢ : ١٢٦.

(٢) يلزم، ظ.

(٣) موصعا، ظ.

(٤) يكون، ز.

(٥) أهملت التاء والباء في، د.

(٦) فيما، د.

(٧) الفارسي.

(٨) أبي صخر الهذلي.

(٩) الثاني في قصيدة مطلعها:

لليلى ذات الجيش دار عرفتها وأخرى بذات البين آياتها سطر

وبعد الشاهد:

وقفت برسميها فعيّ جوابها فقلت: وعيني دمعها سـرب همر

ألا أيها الركب المخبون هل لكم بساكن أجراع الحمى بعدنا خُبر

يروى (... بذات البـين دار ...) (... بذات الجيش آياتهـا...) (.... آياتهـا عفـر) (.... بالدارين ....) (وقفت بربعيها....) (.... فلما تنكرت) (صدفت وعيني ....). القالي ١ : ١٤٨ - ١٥٠، التنبيه ٥٢-٥٣، السكري ٢ : ٩٥٦-٩٥٩، ٣ : ١٤٧٧-١٤٧٨، الخصائص ١ : ٣١٠، ابن المللوح ١٣٠، الأغاني ١ : ٥٥٣ - ٥٥٤، الشجري ١ : ٣٨٦، ابن يعيش ٨ : ٣٥، الحصري ٢ : ٧٤٣، شرح التسهيل ٢ : ١٠٢ : أ، شذور الذهب ١٢٧ - ١٢٩، السيوطي ١ : ١٦٩ - ١٧٠، الهمع ١ : ٢٠٨، ٢ : ١٩٩، الخزانة ١ : ٥٥٣ - ٥٥٤، الدرر ١ : ١٧٥، ٢ : ٢٣١.

قال المصنف[(١)]: وفي الاستدلال بهذا ضعف[(٢)] لاحتمال أن تكون الكسرة بنائية، ويكون[(٣)] في بناء (الآن) لغتان: الفتح والكسر، إلا أن الفتح أكثر وأشهر.

قلت: فيه نظر؛ «**وليس منقولاً من فعل خلافاً للفراء**» فإنه زعم أن أصله الفعل [من آن يئين[(٤)]] دخل[(٥)] عليه الألف واللام الموصولة، فمعناه الوقت الذي حان وقرب، قال: وهذا كما نقل عن النبي ﷺ (أنه نهى[(٦)] عن قيل[(٧)] وقال[(٨)]) فإنهما فعلان استعملا استعمال الأسماء، وتركا على البناء الذي[(٩)] كانا عليه.

والجواب: أن (قيل وقال) محكيان، والمعنى: [نهى[(١٠)]] عن قول قيل كذا وقال فلان كذا، يعني [عن[(٤)]] كثرة المقال، والآن ليس بمحكي. كذا قروره[(١١)].

---

(١) في شرح التسهيل ١٠٢: ب.

(٢) ضعيف، د.

(٣) وتكون، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) ادخل، ز، ظ.

(٦) بنى، د.

(٧) قبل، د.

(٨) الحديث مروي عن أبي هريرة وعن المغيرة ـ رضـي الله عنهما ـ بألفاظ مختلفة، لم أجد فيها: (نهى عن قيل . . . .)، وإنما فيه: (. . . . . . ونهى عن ثلاث: قيل وقال . . . .). أو: (إن الله كره لكم ثلاثاً) أو: (. . . . ويكره لكم قيل وقال . . . . .) إلى غير ذلك. البخاري ٢: ١٠٥، ٨: ٤، ٨٤، ٩: ٧٨، مسلم ٣: ح ١٧١٥، ٣: ص ١٣٤١.

(٩) أهملت الذال في، د.

(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١١) قرره، ز، ظ.

قلت: وهو مخالف لما في الأصل؛ إذ قضية ما فيه أن يكون [نقل من فعل
٢٩٨ وما قرره يقتضى أن / يكون[1]] [فعلاً لا[2]] اسما نقل عنه فتأمله.

«**ومنها**» أي: من الظروف المبنية لا لتركيب «**قط**» ينبغي أن تضبط[3] هذه بفتح القاف[4] وتشديد[5] الطاء، نقل من القط[6]، بمعنى القطع.

قال ابن السِّيد في كتاب المسائل: فإذا قال المتكلم: ما رأيته قط[7]، فقد قطع على هذا وفصل[8] فيه.

قلت: الأظهر أن يقال: إنه استعمل في الزمان المقطوع عن الزمان الحاضر، وهو الزمان الماضي، فإن (قط) يستعمل[9] «**للوقت الماضي عموماً**» أي لاستغراق جميع ما مضى من الأزمنة الماضية، ومن ثم قيل: إنه بني[10] لتضمنه معنى (في) و (من)[11] الاستغراقية على سبيل اللزوم، قاله في الشرح[12] «**ويقابله عوض**» بضم الضاد، فيكون للوقت المستقبل عموماً. «**ويختصان**» أي: قط[13] وعوض. «**بالنفي**» فيقال: ما فعلته قط، ولا أفعله عوض، «**وربما استعمل قط دونه**» أي: دون النفي. «**لفظاً ومعنىً**» كقول[14] بعض الصحابة[15]: -

---

(١) مابين المعقوفتين ليس في، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) يضبط، ز، ظ.
(٤) الكاف، د.
(٥) وتشد، د.
(٦) اللقط، ظ.
(٧) فقط، ز.
(٨) وفضل، د.
(٩) تستعمل، ز، ظ.
(١٠) بنى بنى، د.
(١١) زمن، د.
(١٢) يعني ابن مالك في شرحه على التسهيل ١٠٢: ب.
(١٣) قد، ظ.
(١٤) لقول، د.
(١٥) حارثه بن وهب الخزاعي أخو عبيد الله بن عمر لأمه، وأمهما: أم كلثوم بنت جرول بن مالك الخزاعية، الإصابة ١: ٢٩٩.

رضوان الله عليهم[١] - (قصرنا[٢] الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ماكنا قط وآمنه)[٣].

«**أو لفظاً لا معنىً**» كما جاء في الحديث: (أن أبيّاً قال: كائن تقرأ[٤] سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله ثلاثاً وسبعين. فقال: قط[٥]) أي: ما كانت[٦] [كذا[٧]] قط. «**وقد ترد (عوض) للمضيّ**» كقوله[٨]:

فلم أر عاماً عوض أكثر هـالكا ووجه غلام يشترى وغلامه[٩]

هذا مع النفي، وقد ورد للمضيّ مع الإثبات لفظاً كقوله[١٠]:

---

(١) رضى الله تعالى عنهم، د.

(٢) قصرت، د.

(٣) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٢: ب بهذا اللفظ، ولم أجده كذلك، وقد أخرجه البخاري بلفظ: (صلى بنا النبي ﷺ آمن ما كان بمنى ركعتين) وللكشميهني والحموي والهروى: (. . . . آمن ماكانت. . .)، وفي موضع آخر: (صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه بمنى ركعتين). البخاري ٢: ٣٨، ١٣٤، البغوي ٤: ح ١٠٢٦، شواهد التوضيح ص ١٩٠، والحديث عن مسلم ١: ح ٦٩٦، وأبي داود ٢: ح ١٨٨٤ بلفظ مغاير لما عندنا لا شاهد فيه.

(٤) يرى، ز، ظ.

(٥) بهذا النص ساقه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٢: ب، ١٣٩: أ، والأشموني ٤: ٨٥، إلا أن الأشموني قال: (. . . . . لابن مسعود . . . . . .)، ولم أجده هكذا بين أبيّ وعبد الله، بل وجدته في مسند الإمام أحمد ٥: ١٣٢ هكذا: (عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش قال: قال لي أبيّ بن كعب: كائن تقرأ سورة الأحزاب، أو كائن تعدها؟ قال: ثلاثاً وسبعين آية. فقال: قط، لقد رأيتها وإنها لتعادل سورة البقرة).
وقد استشهد به الرضي ٢: ١٠١ بمثل ما في المسند، وسيعيد الدماميني الاستشهاد به في ص ٢١٦٥ - ٢١٦٦ بنصه هنا. وانظر تفسير ابن كثير ٣: ٤٦٥، الاستقامة - ط ٤، ففيه الحديث عن خلف عن أبيّ.

(٦) كنت، ز، ظ. (٧) سقطت من، د. (٨) لم أقف على اسمه.

(٩) مسقط الضمير من، د، وأهملت الغين في، ظ، ولم أقف لهذا الشاهد على مزيد. شرح التسهيل ١٠٢: ب، الهمع ١: ٢١٣، الدرر ١: ١٨٣.

(١٠) مجهول.

ولولا دفاعي عن[١] عفاق[٢] ومشهدي هوت[٣] بعفاق[٤] عوض عنقاء مغرب[٥]

لكنه منفيّ معنىً[٦]، لكونه في جواب لولا. «**وقد يضاف**» عوض «**إلى العائضين**»[٧] قالوا: لا أفعله عوض العائضين، كما قالوا: دهر الداهرين.

«**أو يضاف**» اسم من الأسماء «**إليه**» أي: إلى (عوض)، وذلك كقوله:[٨]

فلولا نبل[٩] عوض في حُظُبّاي[١٠] وأوصالي[١١]

(١) من، ظ. (٢) عناق؛ د، فقاب، ز، عقاب، ظ.

(٣) هوب، ز، ظ. (٤) بعناق، د، بعفاف، ز، ظ.

(٥) أهملت الغين في، ظ، قال البغدادي: (وهذا البيت لم أره إلا في هذا الشرح - يعني شرح الرضي على كافية ابن الحاجب - ولم أقف على قائله) - عفاق: ذكر البغدادي رجلين اشتهرا بهذا الاسم:

أ - عفاق بن المُسَيْح - بضم الميم وفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية - ابن بشر بن أسماء الفزاري. كان على شرطة الخميس مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ب - عفاق بن مُرَيّ - بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء - بن سلمة بن قشير التحشيري. كان جاور باهلة في سنة قحط فأخذه الأحدب بن عمرو بن جابر الباهلي فشواه وأكله. مشهدي: مصدر شهدت الأمر، أي حضرته. هوت: فعله من باب ضرب، وله معنيان: ارتفع وانقض على كذا، والأول أولى بالمقام. العنقاء طائر يذكر ولا يرى، والمقصود به هنا الداهية. مغرب: يجوز أن يضبط بضم الميم وفتحها، فعلى الأول هو من (أغرب) إذا أمعن في البلاد فهو وصف لـ (عنقاء) يجوز رفعه على الإتباع، وجره بإضافة الموصوف إلى صفته، ولم يؤنث حال التبعية لما فيه من معنى النسب، وعلى الثاني فالمغرب مغرب الشمس، وهم يصفون العنقاء بأنها عند مغرب الشمس، وحقه على هذا الجر بالإضافة. الرضى ٢: ١٢٤، الخزانة ٣: ٢٠٥ - ٢٠٩.

(٦) معي، ز.

(٧) العابضين، ز، القايضين، ظ.

(٨) الفنْد الزِّمانيّ: شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمّان الحنفي (. . . - حوالي ٧٠ ق هـ/ ٠٠ - ٥٥٥م) زعيم بكر بن وائل في وقته، وهو من أهل اليمامة. شاعر جاهلي أدرك حرب البسوس مسناً. ابن حزم ٣٠٩، التبريزي ١: ١٩ - ٢١، الخزانة ٢: ٥٨ - ٥٩.

(٩) قيل، د، تبك، ز، ظ.

(١٠) خطيئاتي، خصماني، ز. حضماني، ظ.

(١١) الثالث في مقطوعة ساقها أبو تمام، وأولها:

أيا طعنة ما شيخ كبير يَفَنٍ بال

تقيم المأتم الأعلى على جهد وإعوال =

«فيعرب»[(١)] ولا يبنى[(٢)] حينئذٍ.

فإن قلت: (عــوض) بني[(٣)] إمــا على الضم كـ(قبـل) أو على الكسر كـ (أمس)، أو على الفتـح كـ (أين)، فمن أين لهم في (عوض العائضين) أنها حركة إعراب؟ وهلاقيل: إنها فتحة البناء التي في (عوض) بالإضافة؟.

قلت: لأنهم عند الإضافة متفقون على الفتح، وعند عدمها مختلفون[(٤)]: فمنهم من يفتح، ومنهم من يكسر، ومنهم من يضم، وأيضاً فالإضافة الظاهرة إلى المفرد تبعد[(٥)] شبه الحرف، فلم يقو مقتضي البناء لأن يؤثر أثره ضد عدم المعـارض. «و» قد «يقال: قَطِّ[(٦)]» [بفتح[(٧)]] القاف وتشديد الطاء مكسورة

= وبعده:

لطاعنت صدور الخيـــل طعنا ليس بألآلي

يروى: (حظنباي ...) (خُضُماتي ....) (أعاليّ وأوصالي). ما شَيخ: (ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه والغرض من ذلك التفخيم والتهويل، والشاعر يعني نفسه، يفن: هرم ٍ. المأتم: أصله النسـاء يجتمعن لأي غرض، ثم خصّ باجتـماعهن لندب الميت. الأعلى: الأفظع شأناً. إعوال: صياح. عوض: دهـر، ونبله: مصـائبـه. حظبـاي: جسمي، ويقـال: الحظبى عرق في الظهر. خضماتي، جمع خضمة: ماغلظ من الساق والذراع. الآلي: المقصر. الحماسة ٢: ١١٣-١١٦، شرح التسهيل ١٠٢: ب، الرضى ٢: ١٢٤، الهمع ١: ٢١٣، الخزانة ٣: ٢٠٠ - ٢٠٣، الدرر ١: ١٨٣.

(١) فتعرب، د.

(٢) تبنى، د، ينبنى، ز، ظ، وما أثبته أنسب لمراعاة (يضاف) - (فيعرب) المتقدمين.

(٣) تبني، د.

(٤) يختلفون، ز، ظ.

(٥) بيعد، ز، يبعد، ظ.

(٦) قد، ظ، وفي م شكل الطاء بالضم وهو خطأ فالمضمومة الطاء مع فتح القاف وهي اللغة المشهورة وقد تقدمت.

(٧) سقطت من، د.

لالتقاء الساكنين. «وقُطُّ» بضم القاف إتباعا لضمة الطاء المشدّدة «وقَطُ» بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة، حذفت الطاء الأولى الساكنة [وبقيت[١] المضمومة. «وقَطْ» بفتح القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف. فحذفت الثانية][٢] فبقيت الأولى الساكنة.

واعلم أن (قط) بفتح القاف [وإسكان[٣]] الطاء[٤] ترد بمعنى (حسب) يقال: قطي وقطك وقط[٥] زيد درهم، كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيد درهم، إلا أنها مبنية؛ لأنها موضوعة على حرفين، و(حسب) معربة، وعلى ذلك جاء قول الحريري:

من ذا[٦] الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط[٧]

فالأولى[٨] ظرف[٩] والثانية بمعنى (حسب).

---

(١) فبقيت، ز.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ظ.

(٣) سقطت من، د.

(٤) والطاء، د.

(٥) قط، ظ.

(٦) من ذ، د.

(٧) من المقامة الشعرية الموضوعة لبيان خصومة دارت بين أبي زيد السروجي وغلامه؛ إذ اتهم الأول الثاني بسرقة شعره. والبيت من قصيدته نظمها الحريري على لسان أبي زيد يدعو فيها إلى التسامح وتناسى زلّة الصديق، وفي هذه الخصومة أنشد الغلام أبا زيد هذه القصيدة مذكراً إياه بها قاله. أولها:

سامح أخاك إذا خلط منه الإصابة بالغلط

وقبل البيت الممثل به:

وأعلم بأنك إن طلبت مهذباً رمت الشطط

وبعده:

أو ماترى المحبوب والمكروه لزّاً في نمط

المقامات ٢٣، الشريشي ٢: ٢٤١.

(٨) والأولى، د.   (٩) طرف، د.

قال ابن هشام في بعض تعاليقه[١] ولم تسمع[٢] منهم - يعنى التي بمعنى حسب - إلا مقرونة بالفاء، وهي زائدة لازمة عندي، وكذا أقول: - من قولهم (فحسب) - إن الفاء زائدة.

وقال التفتازاني في المطول: - عند قول صاحب التلخيص[٣] (ويوصف بها الأخيران فقط) - مامعناه أن قط من أسماء الأفعال، بمعنى انته، وكثيراً ما يصدر بالفاء[٤] تزييناً[٥] للّفظ، وكأنه جزاء شرط محذوف، أي: إذا وصفت بها الأخيرين[٦] فانته عن وصف الأول[٧] بها، وإنما قدرنا الشرط تصحيحاً للمعنى[٨].

«و» يقال «عوضَ» بفتح[١٠] الضاد: «وعوضِ» بكسرها، فالأول لطلب الخفة؛ كراهة اجتماع الضمة والواو، والثاني على أصل التقاء الساكنين.

«ومنها» أي: من الظروف المبنية، لا لتركيب «أمس مبنياً على الكسر» لالتقاء الساكنين. «بلا استثناء عند الحجازين» وعلة[١١] بنائه تضمنه للام التعريف، وذلك أن كل يوم متقدم على يوم[١٢] / فهو أمسه[١٣]، وكان[١٤] في ٢٩٩

(١) تآليفه، ز، ظ.

(٢) يسمع، ز، ظ.

(٣) محمد بن عبد الرحمن القزويني.

(٤) الفاء، د.

(٥) ترتيبا، د، تزييفا، ز، ظ.

(٦) الأخيران، ظ.

(٧) الأولى، د.

(٨) للفاء، ز، ظ.

(٩) شكلها في (م) بضم الضاد وهذا خطأ لأن المبني على الضم قد تقدم.

(١٠) تفتح، د، بإهمال التاء الثانية.

(١١) علة، د.

(١٢) متقدم على يوم متقدم على يوم، ز.

(١٣) رسم السين بسنتين في، د.

(١٤) كان، د.

الأصل نكرة، ثم لما أريد أمس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي، كما هي[١] عادة كل اسم قصد به واحد من بين الجماعة[٢] المسماة به، ثم خففت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع (أمس) مطلقاً من الإضافة إلى يوم أمس التكلم[٣] فصار[٤] معرفة نحو: لقيته أمس الأحدث[٥]، وإنما لم يبنوا (غداً)[٦] مع قصد غد يوم التكلم، كما بني (أمس) تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده؛ وذلك لأن التعريف فرع الوجود، ووجوده ذهني، فكذا تعريفه، بخلاف (أمس) فإنه قد حصل له وجود وإن كان منتفياً[٧] عند التكلم.

فإن قلت: فات المصنف اشتراط تعريفه؛ فإن الحجازيين لا يعاملونه هذه المعاملة إلا عند التعريف.

قلت: استغنى عنه بقوله بعد: (فإن نكر)؛ لأن[٨] هذا يدل على أن المتكلم فيه قبل ذلك معرف[٩]، وتعريفه[١٠] بأن تريد به ما قرب من يومك مع انتفاء قصد إبهامه[١١] كقوله[١٢]:

أولئك قومي قد ترى أمس فيهم ... مرابط للأمهار والعَكَر الدّثر[١٣]

---

(١) هو، د، ز، ظ، وهو خطأ لأن الضمير عائد على (عاده).
(٢) أهملت الجيم في، د.
(٣) امس يوم التكلم، ز، ظ.
(٤) وصار، ز، ظ.
(٥) الأحداث، د، ظ.
(٦) عدا، ظ.
(٧) منفيا، د.
(٨) فان، د.
(٩) مفرق، ز، ظ.
(١٠) ونقريفه، ز، ظ.
(١١) الهامه، ز، امهامه، ظ.
(١٢) امرؤ القيس.
(١٣) الدتر، ز، ظ، والبيت من قصيدة مدح فيها سعد بن الضبّاب الإيادي، وهجا هانىء بن

فهذا بمنزلة قولك: بالأمس وأنت[١] تفعل كذا وكذا، وقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[٢]. إلا أن هذا دخلت عليه [ال[٣]] على القياس، ولم يعرّف[٤] بالتقدير[٥].

والأمهار جمع[٦] مهر وهو ولد الفرس، والعكر القطيع الضخم[٧] من الإبل، والدثر الكثير. «**وباستثناء المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين**» فإن لغتهم أنه يبنى[٨] على الكسر في حالتي: النصب والجر، ويعرب[٩] حالة الرفع إعراب

= مسعود بن عامر، وكان استجاره فلم يجره، وأجاره سعد. مطلعها:

لعمرك ما لقلبي إلى أهله بِحُر ولا مقصر يوما فيأتيني بقُرّ

وقبل الشاهد:

لعمرك ما سعد بخُلّة آثم ولا نأنإٍ يوم الحفاظ ولا حصر

وبعده:

أحب إلينا من أناس بقنة يروح على آثار شائهم النمر

يروى (لعمرى لقوم نرى. . . . .) (لعمري لقوم قد ترى في ديارهم) بحر: ليس بصابر صبر الأحرار. قر: استقرار، ويمكن أن يحمل على البرد، والمراد ما ينشأ عن برودة القلب من الراحة. مقصر: مقلع عن ماهو فيه. الخلة: الصداقة، أو الخليل، وعلى الأول فثمت مضاف محذوف، أي: ما خلة سعد، نأنأ: ضعيف منهزم. حصر: ضيق الصدر. عكر، واحده عكرة: من الإبل ما بين الستين إلى السبعين. دثر: كثير، أصله ساكن الثاء، لكنه كسرها لمكان الوزن. القنة: أعلى الجبل، مدح سعدا بأنه عزيز الجانب ذو خيل وإبل، وذم غيره بأنه ضعيف ذو شاء تعدو عليها السباع.

امرؤ القيس ١٠٩ - ١١٣، ٤٠٦ - ٤٠٩، اللسان (دثر).

(١) بالأمس إلا أن هذا دخلت (ال) عليه على القياس وأنت. . . .، ز، ظ.

(٢) ﴿. . . . حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا . . . كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾٢٤ يونس ١٠.

(٣) سقطت من، ظ، وفي، ز: (ال عليه).

(٤) تعرف، ز.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) أهملت الجيم في، د.

(٧) والضخم، د.

(٨) بنى، ظ.

(٩) وتعرب، ز، ويعرف، ظ.

مالا ينصرف، فتقول: ذهب أمس، بالضم، واستحسنت أمس، وما رأيته مذ أمس، بالكسر فيهما، حكى هذه اللغة عن تميم سيبويه[١].

قال الرضي[٢]: ووجه منع الصرف في (أمس) اعتبار علميته[٣] المقدرة.

قلت: لكن العلمية وحدها لا تستقل بمنع الصرف، فينبغي أن يعتبر معها التأنيث، باعتبار المدة أو القطعة من الزمان، قال[٤]: واختاروا منع صرفه رفعاً وبناءه[٥] نصباً[٦] وجراً، كما اختاروا بناء نحو حَضَارِ[٧]، وترك صرف قَطام[٨]، مع أن الجميع من باب واحد، والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك[٩]؛ وذلك أنه جاز أن يعتبر فيه علة البناء، كما هو مذهب الحجازيين، وعلة منع الصرف، كما بينّا، فابتدؤوا[١٠] باعتبار الإعراب[١١]؛ إذ هو أشرف من البناء، وأولى بالأسماء، واختير[١٢] أسبق الإعراب [وأشرفه][١٣] وهو الرفع، فصار في حال الرفع معرباً غير منصرف[١٤]، والحالتان الباقيتان ـ أعني الجر والنصب ـ مستويتان[١٥] حركة في غير المنصرف، فأرادوا أن تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء،

(١) في كتابه ٢: ٤٣.
(٢) في شرح الكافية ٢: ١٢٥.
(٣) علمية، ز.
(٤) الرضي في شرح الكافية ٢: ١٢٦.
(٥) وبناه، د، وبناوه، ظ.
(٦) رفعا، د.
(٧) اسم نجم.
(٨) في شرح الكافية: وترك صرف نحو حذام وقطام. انتهى. وحذام وقطام علما امرأتين.
(٩) ذاك، في شرح الكافية.
(١٠) فابتدروا، ز.
(١١) في شرح الكافية: الإعراب أولا إذ.
(١٢) واختبر، ز.
(١٣) سقطت من، ز، ظ.
(١٤) المنصرف، شرح الكافية.
(١٥) مستويان، ز، ظ.

فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن إعرابها رفعاً؛ إذ كانت تصير [مثل (حيث) في الأحوال، ولو سوي بينهما في الفتح لم يبن بناؤهما؛ إذ كانت تصير][١] كسائر غير المنصرف، فلم يبق إلا الكسر، وأيضاً [أولى ما بنى عليه الكلمة بعد السكون الكسر، وأيضاً][٢] تكون[٣] هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند أهل الحجاز. **«ومنهم»** [أي[١]] من التميميين. **«من يجعل كالمرفوع غيره»** فيعربه إعراب مالا ينصرف في الأحوال الثلاث، وممن حكى هذه اللغة ابن عصفور وابن الباذش[٤]، وأنكرها الشلوبين، وهو محجوج بالنقل، ويستثنى من ذلك الظرف[٥] فقد أجمع الحجازيون والتميميون على أنه مبني لا غير، نقله ابن هشام وهو وارد على المصنف. **«وليس بناؤه على الفتح لغة خلافاً للزجاجي»** أبي القاسم صاحب الجمل[٦] فإنه حكى ذلك لغة[٧] عن بعض العرب[٨] واستشهد بقول الشاعر[٩]:

لقد رأيت عجبـــا مذ أمسا[١٠] . . . .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٣) يكون، د. شرح الكافية.

(٤) أهملت الشين تصحيفاً في، د.

(٥) الظروف، ز، ظ.

(٦) أهملت الجيم في، د.

(٧) لقة، ز.

(٨) القرب، ز.

(٩) لا يعرف.

(١٠) عجزه: . . . . عجائزاً مثل السعالي خمسا

وبعده:

يأكلن ما في رحلهن همسا ولا لقين الدهر إلا تعسا

فيها عجوز لا تساوي فلسا لا تأكل الزبدة إلا نهسا

لاترك الله لهن ضرسا

يروى: (. . . مثل الأفاعي . . . . .). سيبويه ٢: ٤٤، أبو زيد ٥٧، الشجري ٢: ٢٦٠، ابن يعيش ٤: ١٠٦، ١٠٧، شرح التسهيل ١٠٣: أ، ابن الناظم ٢٥٨، الرضي ٢: ١٢٥، المقاصد ٤: ٣٥٧ ـ ٣٥٨ شذور الذهب ٩٩: ١٠٠، التصريح ٢: ٢٢٦، الهمع ١: ٢٠٩، الخزانة ٣: ٢١٩ ـ ٢٢٢، الدرر ١: ١٧٥.

قال المصنف(١): ومُدّعاه غير صحيح؛ لامتناع الفتح في موضع الضم، ولأن سيبـويه(٢) استشهد بالرجز على أن الفتحة في (مذ أمسا) فتحة إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، [فقد(٣)] غلط فيما ذهب [إليه(٤)] واستحق أن لا يعوّل(٥) عليه.

قلت: والبيت من بحر السريع لا من بحر الرجز، فقول المصنف، (ولأن سيبويه استشهد / بالرجز)(٦)، [محل(٧)] مناقشة. «**فإن نكّر**» نحو: مضى لنا ٣٠٠
أمس حسن. «[**أو كسّر أو صغّر**(٨)] **أو أضيف**» نحو: إن أمسنا يوم طيب. «**أو قارن الألف واللام**» نحو: إن الأمس ليوم مبارك. «**أعرب باتفاق**».

والحاصل أنه إن كان نكرة فمعرب اتفاقاً، وإلا فإن كان تعريفه(٩) بـ (الـ)، أو بالإضافة، فكذلك، وإلا فإن كان ظرفاً بني على الكسر [اتفاقا(٣)] كما أشرنا(١٠) إليه آنفاً، وإلا ففيه ثلاث لغات.

«**وربما بني المقارن لهما**» أي للألف واللام كقوله(١١):

---

(١) في شرح التسهيل ١٠٣: أ.

(٢) قال سيبويه في ٢: ٤٤ (وقد فتح أمس في مذ لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي ترفع شبهت بها، قال: لقد رأيت . . . . وهذا قليل).

(٣) سقطت من، د.

(٤) سقطت من، ظ.

(٥) يقول، ز.

(٦) بالرجز على، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) هذا ساقط من، د، ز، ظ، وأشار في م إلى أنه ساقط من ثلاثة من أصوله، ومثال المكسّر: كم أتذكر أموساً لنا سلفت. ومثال المصغر: إن أميسا قضيته هناك ليوم كريم.

(٩) يعرفه، ز.

(١٠) أشرتا، ز.

(١١) نصيب بن رباح.

وإني حبست[١] اليوم والأمس قبله ... ببابك حتى كادت الشمس تغرب[٢]

قال المصنف في الشرح[٣]: الـوجـه فيه أن يكون زاد[٤] الألف واللام لغير تعريف، واستصحب تضمين معنى المعرفة فاستدام البناء، وأجاز[٣] أيضاً أن تكون[٥] الأداة معرّفة والكسرة إعراب، على تقدير باءٍ[٦] حذفت وبقي عملها.

«**فصل**»: في الكلام على ما يصلح للظرفية من أسماء[٧] الأمكنة قياساً أو سماعاً.

«**الصالح للظرفية القياسية**» أي: المضبوطة بضابط[٨] كلي[٩] إذا وجد في جزئيّ من الجـزئيات لم يحتـج إلى سماع [ما[١٠]] فيه بخصوصه، والتقييد بهذه الصفـة يفيد أن بعض ما ينتصب على الـظرفية غير قياسي. «**ومن أسـماء الأمكنة**» لا من أسماء الأزمنة، فإنها قد مرت، والكلام الآن في ظرف المكان، والقياس فيه أربعة أنواع: «**ما دل على مقدر[١١]**» وفي نسخة (مقدار[١٢])، وهو قريب من الأول، مثل[١٣]، ميل وفرسخ وبريد وغلوة.

---

(١) حسبت، ظ.

(٢) يروى (وإني وقفت ....) (..... والأمس ....) بفتح السين وكسرها. نصيب ٦٢، الخصائص ١: ٣٩٤ ـ ٣٩٥، ٣: ٥٧ ـ ٥٨، المحتسب ٢: ١٩٠، شرح التسهيل ١٠٣: أ، اللسان (أمس)، الهمع ١: ٢٠٩، الدرر ١: ١٧٥ ـ ١٧٦، شذور الذهب ١٠١ ـ ١٠٢.

(٣) على التسهيل ١٠٣: أ.

(٤) راد، ز، ردا، ظ.

(٥) يكون، ظ.

(٦) ما، ز، ظ.

(٧) السماء، د.

(٨) بضابطه، ز، بضابطة، ظ.

(٩) كل، د، ز، ظ، والمناسب ما أثبته.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) اثنتين من أصول (أ) مقدار.

(١٢) على مقدار، د.

(١٣) وذلك مثل، د.

قال الجوهري[١]: والميل من الأرض منتهى مد البصر، والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، والغلوة[٢] مائة باع، وهذا هو النوع الأول. «**أو**» ما دل على «**مسمى إضافي**» **لا** تعرف حقيقته بنفسه، بل بما[٣] يضاف إليه: كمكان وناحية، وأسماء الجهات: كأمام ووراء ويمين، كجلست يمين الكعبة.

وأخرج بقوله: «**محض**» أشياء ذكرها في الشرح[٤] نحو: داخل وخارج وباطن وجوف وظاهر[٥]، فإنها إضافية، ولكن فيها اختصاص ما، إذ لا تصلح[٦] لكل بقعة، فكان حقه أن يقول: ـ مكان قوله محض ـ عام، أي لا يختص ببقعة، فهذا هو الذي يؤدي المعنى الذي قصده، وهذا هو النوع الثاني. «**أو جارٍ باطراد مجرى ماهو كذلك**» وهذا هو النوع الثالث، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها ـ صفة المكان الغالبة، نحو قريباً[٧] منك، وشرقي الدار.

الثاني ـ مصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديراً، نحو قرب[٨] الدار، ووزن الجبل، وزنته، أي: مكان مسامتته[٩].

والمراد بالإطراد أن لا تختص[١٠] ظرفيته بعامل[١١] ما، كاختصاص ظرفية

---

(١) في الصحاح ٥: ١٨٢٣ (ميل) ولم يفسر هنا البريد ولا الغلوة، بل قال في ١: ٤٤٤ (برد): والبريد: اثنا عشر ميلاً. وقال في ٦: ٢٤٤٨ (غلا): والغلوة: الغاية، مقدار رمية. وفي ١: ٤٢٨ (فرسخ): فارسي معرب. ولم يذكر مقداره هنا.

(٢) والعلوة، د.

(٣) سقط الجار من، د.

(٤) على التسهيل ١٠٣: ب.

(٥) وظاهر وجوف، د.

(٦) يصلح، د.

(٧) هم قريبا، ز، ظ.

(٨) هو قرب، د.

(٩) مشامتته، د، مسامتيه، ز.

(١٠) يختص، ز، ظ، وأهمل حرف المضارعة في، د، وما أثبته أفضل.

(١١) لعامل، د.

المشتق من اسم بالواقع فيه، كما سيأتي. وحكى الشارح[١] عن ثعلب: أنك[٢] إن جعلت (قريباً) من القرابة ثنّي وجمع، أو من القرب أو خلفاً من موصوف فلا يثنى ولا يجمع.

وشرقي الدار: منسوب إلى شرقها، ومعناه المكان الذي يلي الشرق إلى منقطع العالم، فشرق الدار معرفة؛ لأن الشرق[٣] جزء منها، وكذلك غربها، وأما شرقيها وغربيها فليس كذلك، بل هو غير معين فصار شرقيّ من الشرق[٤] كزيديّ في النسب إلى زيد.

قال الشارح[٥] وفرق سيبويه بين وزن الجبل، وزنته، فزعم: أن وزن[٦] الجبل ناحية توازنه[٧]، أي: تقابله قريبة[٨] منه كانت أو بعيدة، وزنة الجبل حذاه، أي: متصل به.

النوع الثالث من هذا النوع الثالث ـ ألفاظ سمعت نحو: جنابتي[٩] أنفها، وجنبتيه[١٠] وجنبيه[١٠]، ونحو: قومك أقطار البلاد. نبه المصنف على ذلك في الشرح[١١]، ولا يخفى أن ذكر الألفاظ السماعية في الباب القياسي وعدها منه سهو ظاهر، فينبغي إسقاطها. «**فإن جيء بغير ذلك**» أي: بغير المقدر والإضافي،

---

(١) ابن قاسم.
(٢) انه، د.
(٣) السرق، د.
(٤) المشرق، ز، ظ.
(٥) ابن قاسم.
(٦) ان معنى، وزن، د.
(٧) توازيه، ز، ظ.
(٨) قرينة، د.
(٩) جوانبي، د.
(١٠) أهملت الكلمتان في، ز، ظ.
(١١) على التسهيل ١٠٣: ب.

المحض والجاري مجراه باطراد. و (غير ذلك) هو المختص[١]: وهو ماله اسم من جهة نفسه، كالدار والمسجد والسوق، فإذا جيء به «**لظرفية**[٢] **لازمة غالباً لفظ (في) أو ما في معناها**» من الباء الظرفية فتقول[٣] قعدت في الدار، وجلست بالمسجد.

٣٠١ واحترز بقوله (غالباً)، . مما تعدى الفعل إليه من ذلك بدون (في) أو / ما في معناها:

[إما][٤] في الاختيار نحو: ذهبت الشام و﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ [ٱلْمُسْتَقِيمَ][٤]﴾[٥]. ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[٦].

وقولهم: رجع أدراجه [أي][٧] في الطريق الذي جاء منه، و: (هم دَرَج السيول[٨]) أي: في مجاريها[٩].

(١) المحض، د.
(٢) للظرفية، د.
(٣) فنقول، ز.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي ....﴾ ١٦ الأعراف ٧.
(٦) ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ .... فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٥ التوبة ٩.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) أُنُصْب للمنية تعتريهم رجالي أم ....
قاله إبراهيم بن هرمة يبكي قومه لكثرة من فقد منهم.
نصب: الشيء المنصوب. درج السيول: الموضع الذي يمر به السيل فينزل من موضع إلى موضع حتى يستقر، والدرج: ـ بفتح الدال والراء ـ الطريق.
نصب: خبر مقدم. رجالي: مبتدأ مؤخر. تعتريهم: يروى بالياء والتاء، فعلى الأول الجملة صفة (نصب)، وعلى الثاني حال من المنية.
ابن هرمة ١٩٢، سيبويه ١: ٢٠٦، ٢٠٧، الكشاف ١: ٤٣٥، شرح التسهيل ١٠٣: ب، الخزانة ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤، اللسان (درج).
(٩) محاربها، ظ.

وإما في الضرورة كقول[1] الشاعر[2]:

لدن بهزّ[3] الكف[4] يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب[5]

(١) فكقول، ز، ظ.

(٢) ساعدة بن جؤية الهذلي. شاعر جاهلي أسلم، ولم يثبت له صحبه. شعره متين النسج مليء بالغريب. ديوانه مطبوع.
الآمدي ٨٣، الإصابة ٢ : ٢٠٧، الخزانة ١ : ٤٧٦.

(٣) بهز، د.

(٤) السيف، د.

(٥) من قصيدة مطلعها:
هجرت غضوب، وحُبّ من يتجنب وعدت عوادٍ دون وليك تشعب
وقبل الشاهد:
من كل أسحم ذابل لا ضره قصر ولا راش الكعوب معلب
خِرْقٍ من الخطّي أغمض حده مثل الشهاب رفعته يتلهب
مما يترّص في الثّقاف يزينه أخذى كخافية العُقاب محرب
وبعده:
فأبار جمعهم السيوف وأبرزوا عن كل راقنة تُجر وتُسلب
يروى: (.... تشغب) (من كل أظمى عاتر لا شانه) (من كل أسمر ....) (خرق ....) (....... ألزم لهزما) (....... سنانه يتلهب) (لذّبهزّ ....) (.... يعسل نصله).
غضوب: اسم امرأة. عدت: صرفت، وليك: قربك. تشعب: تفرق. تشغب: ـ بالغين المعجمة ـ تجور، أسحم: أسود، وكذلك أظمى وأسمر، يصف رمحاً. راش: خوار، خبر مبتدأ محذوف: أي: ولا هو راش. العُقد الكعوب التي في الرمح. معلب: مشدود بالعلباء، وهي العصب الذي يكون في العنق، وهو خبر ثانٍ. خرْق: من يتصرف في الأمور من الفتيان، والمعنى على التشبيه. خَرِقَ: طويل، وهذا أنسب للمعنى. أغمض حده: ألطف سنانه ورقق. الخطيّ: شجر تتخذ منه الرماَح. اللهزم: الحديد القاطع. يترص: أحكم تقويمه.
الثقاف: الخشبة التي يقوم بها الرمح. أخذى: كسر حرفا حتى دق. الخافية: ريشة بيضاء دون الريشات العشر في مقدمة الجناح، شبه السنان بها في دقته. فحرب: مغضب، والمعنى على التشبيه. لدن: طري. لذ: لذيذ الاستعمال. بهز: الباء بمعنى عند. يعسل: يضطرب للدونته. فيه: الضمير عائد على الهز. أبار: أهلك. راقنة: امرأة متضمخة بالزعفران.
الهذليون ١ : ١٦٧ ـ ١٩١، سيبويه ١ : ١٦، ١٠٩، أبو زيد ٢٥، الكامل ١ : ٣٢١، الخصائص ٣ : ٣١٩ ـ ٣٢٠، السكري ٣ : ١٠٩٧ ـ ١١٢١، ١٤٩١ ـ ١٤٩٣، الشجري

وكقول الآخر[(١)]:

قِلن[(٢)] عسفان ثم[(٣)] ملن سراعا يتطلعن من ثياب[(٤)] الشعور[(٥)]

وكقول الآخر[(٦)]:

فلأبغينكم[(٧)] قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة[(٨)] ضرغد[(٩)]

= ١ : ٤٢، ٢ : ٢٤٨، شرح التسهيل ١٠٣ : ب، ابن مالك ١ : ٢٣٥، ابن الناظم ٩٦، الرضي ١ : ١٨٦، المغني ١ : ٣، ٢ : ٥٧٩، ٦٣٧، المقاصد ٢ : ٥٤٤ ـ ٥٤٨، التصريح ١ : ٣١٢، الاشموني ٢ : ٩١، ٩٧، السيوطي ١ : ١٧ ـ ١٩ ـ ٢٦ : ٨٨٥، الهمع ١ : ٢٠٠، ٢ : ٨١، الخزانة ١ : ٤٧٤ ـ ٤٧٦، الدرر ١ : ١٦٩، ٢ : ١٠٥.

(١) لم أقف على اسمه.

(٢) فلن، ز، ظ.

(٣) بم، ظ.

(٤) نبار، د، نياب، ز، ظ، وكل ذلك تصحيف.

(٥) لم أقف على قصيدة هذا الشاهد، ومراجعه عزيزة. قلن: أقمن وقت القيلولة. عسفان: قرية لبني المصطلق بن خزاعة. البكري ٣ : ٩٤٢ ـ ٩٤٣، شرح التسهيل ١٠٣ : ب.

(٦) عامر بن الطفيل العامري.

(٧) فلا يغنينكم، ز، ظ.

(٨) لامة، ز، ظ.

(٩) أهملت الضاد والغين في، د، ضرعه، ز، ظ، والشاهد من قصيدة قالها يوم الرقم يوم هزمتهم بنو مرة ففر عامر واختنق أخوه الحكم بن طفيل. أولها:

ولتسألن أسماء وهي حفية نصحاءها أطردت أم لم أطرد

وقبل الشاهد:

لا ضير قد عركت بمرة تركها وتركن أشجع مثل خشب الغرقد

وبعده:

بالخيل تعثر في القصيد كأنها حدأ تتابع في الطريق الأقصد

يروى: (ولأنعينكم الملا . .) (ولأوردن الخيل . . .) (ولأهبطن الخيل . . .) (فصحاءها . . .)

أسماء: بنت قدامة بن سكين الفزارية، كان عامر يهواها. نصحاؤها: جمع نصيح. بركها: صدرها. مرة وأشجع: قبيلتان. الغرقد: نوع من الشجر. قنا وعوارض وضرغد: أسماء جبال. لابة ضرغد: حرة لبني تميم. أقبلن: أجعلها مقابلة. القصيد: كسر القنا. المفرد قصيدة. حدأ، جمع حدأة: طائر تشبه به الخيل. =

وقول الآخر[١]:

جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم رفيقين حلا خيمتي أم معبد[٢]

فهذا كله يحفظ ولا يقاس عليه.

ومذهب سيبويه أن انتصابها على الظرف؛ تشبيهاً للمختص بالمبهم.

وذهب الفارسي إلى أنها نصبت نصب المفعول به بعد إسقاط الجار، تشبيهاً[٣] لها بالأناسي[٤].

ثم أخذ المصنف يذكر[٥] النوع الرابع [بقوله[٦]]: «**مالم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم[٧] الواقع فيه**» فإن المراد بمقعد، المكان الذي وقع فيه القعود، أو يقع، فهو مشتق من اسم الواقع فيه، وكذا مرقد ومعتكف ومصلى ونحو ذلك.

«**فيلحق بالظروف**» المكانية المبهمة «**قياساً**» في نصبه على الظرفية من غير

= عامر ١٤٤ - ١٤٥، سيبويه ١: ٨٢، ١٠٩، المفضليات ٣٦٣ - ٣٦٤، الأصمعيات ٢١٦، الشجري ٢: ٢٤٨، شرح التسهيل ١٠٣: ب، ابن مالك ١: ٢٧٥ - ٤٧٦ الرضي ١: ١٨٦، الخزانة ١: ٤٧٠ - ٤٧٤.

(١) هاتف من الجن.

(٢) الأول في مقطوعة سمع الناس في مكة هاتف يتغنى بها وهم لا يرونه، وذلك حين هاجر رسول الله ﷺ وأبو بكر وكانا مرّا في طريقهما بأم معبد: امرأة من خزاعة، فنزلا بها، وكان لها شاة عجفاء لا لبن فيها، فمسح رسول الله ﷺ ضرعها، فدرت وشرب القوم. وبعد الشاهد:

هما نزلا بالبرّ ثم تروحا فأفلح من أمسى رفيق محمد

يروى: (جزى الله رب الناس خير جزائه) (رفيقين قالا . . .) (. . . ثم ترحلا)

السيرة ٢: ١٣١ - ١٣٣، المقرب ١: ١٤٧، شذور الذهب ٢٣٥ - ٢٣٧، الهمع ١: ٢٠٠، الدرر ١: ١٦٩.

(٣) تشبها، ز.

(٤) أهملت النون في، ز، الامامن، ظ.

(٥) يذكر، د، ز.

(٦) سقطت من، د.

(٧) الاسم، ز، ظ.

افتقار إلى(١) سماع في ذلك اللفظ الخاص(٢)، «**إن عمل فيه أصله**» الذي اشتق [هو(٣)] منه، نحو: قعودي مقعدك حسن [«**أو**(٤)] **مشارك له في الفرعية**» نحو: جلست مجلس زيد، فالفعل واسم المكان مشتركان في الفرعية باعتبار أنهما جميعاً مشتقان من المصدر.

«**وسماعاً إن دل على قرب أو بعد نحو: هو مني منزلة الشغاف ومناط الثريا**» فالمثال الأول للقرب، والثاني للبعد، ففيه لف ونشر مرتب.

و(مني)(٥) في المثالين يتعلق(٦) بمضاف محذوف تقديره ـ في الأول ـ قربه(٧) مني، و ـ في الثاني ـ بعده منى، وهذا البعد(٨) ليس كالبعد في قولك: هو مني مزجر(٩) الكلب؛ لأن هذا ذم وذاك مدح.

والشغاف:(١٠) غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب، يقال: شغفه(١١) الحب، أي: بلغ(١٢) شغافه. ولو جعل (شغفه) بمعنى أصاب شغافه(١٣)، مثل: جلده، أي: أصاب جلده، ورأسه، أي: أصاب رأسه. لكان حسناً.

وهذا النوع الرابع هل هو من قبيل المبهم أو المختص؟ الظاهر الثاني، وهو ظاهر كلام المصنف، وقد صرح به غيره.

---

(١) والى، ز.
(٢) أهملت الخاء في، د.
(٣) سقطت من، ظ.
(٤) سقطت من، د.
(٥) ومن، ز، ظ.
(٦) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٧) قربة، د.
(٨) البعيد، ز.
(٩) من مزجر، ز.
(١٠) والسفاف، د.
(١١) شفعه، د.
(١٢) (أي بلغ) كررت بين الوجه الأول والوجه الثاني في، ظ.
(١٣) أصابه شغابه، ظ.

قال الشارح[١]: وقسم طائفة من نحاة[٢] العرب المبهم إلى أربعة أقسام: قسم وضعته العرب عموماً كالجهات الست، والثاني ما كان منسوباً، كشرقي الدار، والثالث ما اشتق من الفعل، كالمذهب، والرابع المصدرالموضوع موضع الظرف، نحو: هو قصدك[٣]. فهذا[٤] تصريح بأنه من قبيل المبهم.

«**فصل**» في بيان [أقسام][٥] الظروف المكانية، بالنسبة إلى التصرف وعدمه، والكلام على التوسع في الظرف.

«**من الظروف المكانية كثير التصرف**» وهذا هو القسم الأول، والمراد بتصرف الظرف أن يستعمل غير ظرف أيضاً. «**كمكان**» تقول[٦]: اجلس مكانك. فيكون ظرفاً، ثم تخرجه[٧] من الظرفية؛ بأن تستعمله مبتدأ ـ مثلاً ـ نحو: مكانك لائق، قال[٨]:

(١) ابن قاسم.
(٢) نخاة، ز.
(٣) قصدى، د.
(٤) وهذا، د.
(٥) انقسام، د، وليست في ظ. (٦) يقول، د.
(٧) هذا هو المناسب لـ (تقول) و (تستعمله) وفي (د) أهمل حرف المضارعة، وفي (ظ): يخرجه.
(٨) مختلف فيه، فقيل:
أ ـ كعب بن جعيل بن قمير بن عجرة التغلبي (. . ـ حوالي ٥٥هـ/ . . . ٦٧٥م) شاعر فحل مخضرم، وكان لا ينزل بقوم إلا ضربوا عليه قبة وأكرموه. شهد صفين مع معاوية. وطلب منه يزيد بن معاوية أن يهجو الأنصار فدله على الأخطل. في الطبقة الثالثة من الإسلاميين عند ابن سلام.
الجمحي ٢: ٥٧١، ٥٧٢ ـ ٥٧٦، ابن قتيبة ٢: ٦٤٩ ـ ٦٥٠، الآمدي ٨٤، الخزانة ١: ٤٥٨.
ب ـ عتبة بن الوغل التغلبي. شاعر مجيد معاصر لكعب بن جعيل.
جـ ـ الأخطل التغلبي، وليس في ديوانه.
والشعر دليل على أن كعباً لم يقله لأنه في خطاب كعب، وقولهم: إن الأخطل هجاه بها فقال كعب: لقد أعددتها لأهجا بها. قول بعيد الأحتمال.

وأنـت مكانك من وائــل[١] مكان القراد من است الجمل[٢]

وفي التنـزيل: (فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى[٣]) فوقـع [بدلاً من المفعول[٤]] به. «**لا بمعنى بدل**» فإن كان بمعنى بدل، كان ملازماً لعدم التصرف، كما سيأتي، نحو: خذ هذا مكان هذا.
«**ويمين[٥] وشمال**»، تقول[٦]: دارك يميناً، ومنزلك[٧] شمالاً. وتقول[٦]: يمين الطريق أسهل، وشمالها أقرب وقال الشاعر[٨]:

فلقد[٩] أراني للرماح دريئة[١٠] من عن يميني تارة وأمامي[١١]

فأضاف[١٢] إلى لفظ يمين.

«**وذات اليمين وذات الشمال**» قال تعالى: ﴿تَزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا

---

(١) مني وأنك، ز، ظ، لكن أهمل الثاني الياء.
(٢) أهملت الجيم في، ز، ظ، وهو ثاني بيتين، أولهما:
سميت كعبا بشر العظام وكان أبوك يسمى الجعل
يروى: (وسميت..) (بستر الطعام) (وان محلك..) (وكان محلك..) (محل القراد..).
سيبويه ١: ٢٠٧، المقتضب ٤: ٣٥٠ - ٣٥١، الاشتقاق ٣٣٦، الأغاني ٨: ٢٨١، الجمحي ١: ٤٦٢ - ٤٦٣، ابن قتيبة ٢: ٦٤٩، الاقتضاب ٤٥، ١٢٥، الآمدي ٨٤، العقد الفريد ٣: ٣٦٠، الأخطل ٣٣٥ (ملحقات)، جرير ٤٨٦، الخزانة ١: ٢٢٠، ٤٥٨.
(٣) (فلنأتينك بسحر مثله....) ٥٨ طه ٢٠.
(٤) هذا ساقط من، ظ.
(٥) أو يمين، د.
(٦) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٧) وبمنزلك، ز.
(٨) قطرى بن الفجاءة.
(٩) ولقد، د.
(١٠) ذرية، د، ز، ظ، وهو خطأ ظاهر.
(١١) تكلمنا عليه في ٤: ٨٨.
(١٢) أهملت الضاد في، ظ.

غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾[١] فاستعملا ظرفين[٢] وتقول[٣]: ذات اليمين تُربي[٤] على ذات الشمال في الحسن، والإضافة[٥] فيهما نظيرها في (سعيد كرز)، وكذا ذات مرة [والمراد الزمان، سمي بالفَعْلة من مرور الزمان؛ ولهذا تقول: لقيته مرة، أي: في القطعة التي يقال لها مرة[٦]]، أي: وقتاً، وقد أسلفنا - في باب إعراب الصحيح[٧] الآخر - الكلام على ذلك.

«ومتوسط التصرف» / بين القلة والكثرة، وهذا هو القسم الثاني «**كغير**[٨] ٣٠٢
(فوق) و(تحت) من أسماء الجهات» [وذلك[٩]]: أمام وقدام ووراء وأسفل وخلف وأعلى، فتستعمل[١٠] تارة ظروفاً[١١] - وهو واضح - وتارة أسماء[١٢]، تقول: هم خلف، وأنتم[١٣] قدام، وقرىء ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[١٤] بالرفع[١٥]، ثم استعمالها أسماء[١٦] [تارة][٦] يكون بتجوز، كقولك: زيد خلفك،

(١) ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت .... وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ....﴾ ١٧ الكهف ١٨.
(٢) طرفين، د.
(٣) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٤) يرثي، ز، يربي، ظ.
(٥) أهملت الضاد في، د.
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٧) صحيح، د.
(٨) كثير، د.
(٩) سقطت من، د.
(١٠) فيستعمل، ز، ظ.
(١١) ظرفا، ظ.
(١٢) اسماء اسما، د، اسما، ز، ظ.
(١٣) وانت، ظ.
(١٤) ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ .. وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِي ٱلْمِيعَـٰدِ.﴾ ٤٢ الأنفال ٨.
(١٥) وهي قراءة زيد بن علي. البحر المحيط ٤/٥٠٠.
(١٦) اسما، د، ز، ظ، وفضلت الجمع ليناسب ما تقدم.

[على أن تجعل زيداً نفس الخلف مجازاً، ولك أن تضمر مضافاً، أي مكان زيد خلفك[١]] فلا تجوز[٢] في الخلف. وتارة يكون بغير تجوز، كقولك: خلفك[٣] مجدب، ووراؤك واسع لك.

وزعم الجرمي[٤] أن أسماء الجهات كلها عادمة التصرف، وأنهم تصرفوا في الخلف والأمام في الشعر خاصة.

وأنت خبير بأن (يميناً) و (شمالاً) [وذات اليمين وذات الشمال[١]] ليست من قسم [المتوسط[٥]] التصرف[٦]، فكان على المصنف أن يستثنيها[٧]، كما استثنى فوق وتحت، لكونهما ليسا من هذا القسم، لكنه ترك استثناء ذلك، لتقدم ذكره. «**وبين مجردا**» من التركيب والألف[٨] وما، يقال: فلان بعيد بين المنكبين، ونقيّ[٩] بين الحاجبين. وفي التنزيل: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[١٠] ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[١١] قاله[١٢] المصنف[١٣]: وفي التمثيل بالأخيرة نظر؛ لأن المراد ـ والله أعلم

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من، ز.

(٢) يجوز، ز.

(٣) زيد خلفك، ز.

(٤) أهملت الجيم في، د.

(٥) التوسط، ز، ظ، وهي ساقطة من، د.

(٦) المنصرف، د، ز، ظ، وما أثبته هنا وفي الهامش الذي قبله هو المناسب للمتن السابق.

(٧) يستثنها، ز، ظ.

(٨) والألف واللام، ظ، وذكر اللام هنا خطأ.

(٩) ونفى، ز.

(١٠) ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا.. فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.﴾ ٢٥ العنكبوت ٢٩.

(١١) ﴿... وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ.. وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ٩٤ الأنعام ٦.

(١٢) قال، د، ظ.

(١٣) في شرح التسهيل ١٠٤: أ، والاستشهاد في آية العنكبوت مقيد بقراءة من جر (بين)، وهم: ابن كثير وأبو عمرو ـ في رواية ـ والكسائي وحمزة وعاصم في رواية حفص. ومقيد في آية الأنعام بقراءة من قرأ (بينكم) بالرفع، وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة. وقد وضح المصنف ذلك، وأخل الدماميني بتركه. راجع السبعة ٢٦٣، ٤٩٩.

- لقد تقطع بينكم [وصلكم[١]] فليست (بين) فيها هي التي تستعمل ظرفاً، وزعم بعضهم أن مراد المصنف بقوله: (مجرداً) تجريد بين عن الظرفية.

قال الشارح[٢] فيه[٣] نظر؛ لأن غيره من الظروف إذا تصرف فيه تجرد[٤] عن الظرفية، فلا فائدة للاحتراز بقوله (مجرداً) عن الظرفية، ويحتمل أن يريد[٥] مجرداً عن التركيب، احترازاً من (بين [بين[٦]])، فإنه عادم التصرف، وسيأتي[٧].

قلت: وقد عرفت أن الألف وما، يلحقان بين، تقول: بينا زيد قائم[٨] [وبينما هو قائم[١]]، فتكون[٩] - حينئذٍ - عادمة التصرف، ففات الشارح[٢] التنبيه على ذلك، وقد أشرنا إليه.

على أنه يمكن أن يكون قول المصنف (بين) يخرج المركب، وقوله: (مجرداً[١٠]) أي من الألف وما. وفيه[١١] نظر؛ لأنه يفضي إلى عدم فائدة القيد أصلاً من حيث أن لفظ (بين) إذا كان مخرجاً (لبين [بين[٦]]) من جهة أنه ليس لفظ (بين) فقط، فكذا يكون مخرجاً لبينا وبينما؛ إذ ليس واحداً منهما بلفظها فقط، فسقط - حينئذ - وجه الاحتراز.

وذكر المصنف في الشرح[١٢] أن بين يكون ظرف زمان، قال: ومنه حديث

(١) سقطت من، د.
(٢) ابن قاسم.
(٣) وفيه، د.
(٤) يجرد، ز.
(٥) يراد، ز، ظ.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) وساتي، ز.
(٨) قادم، ز، ظ.
(٩) فيكون، ز.
(١٠) مجرد، ز.
(١١) سقط العاطف من د.
(١٢) على التسهيل ١٠٤: أ.

ساعة الجمعة و(هي[1] ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة) قال الشارح[3]: وهو غريب.

«**ونادر التصرف**» وهذا هو القسم الثالث «**كحيث**» فالغالب عليها عدم التصرف، وقد تتصرف[4] نادراً كقوله[5]:

. . . . لدى حيث ألقت رحلها[6] أم قشعم[7]

---

(١) وهو، ز.

(٢) الـذي في شرح التسهيل: (هي . . . .) لم يثبت الـواو، ولم ترد في ما وقفت عليه من روايات الحديث، وهو مرويّ عن أبي موسى رضـي الله عنه. أخرجه مسلم ٢: ح ٨٥٣ وأبو داود ٢: ح ١٠٠٨ والبغوي ٤: ٢٠٩، ولفظه: (هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقتضى الصلاة).

(٣) ابن قاسم.

(٤) يتصرف، ز، ظ.

(٥) زهير بن أبي سلمى.

(٦) رجلها، د، ز.

(٧) فشـد، ولم تفزع بيوت كثيرة . . . .

من معلقته المعروفة ذات المطلع:

أمن أم أوفى دمنـة لم تكلم بحومانة الدّراج فالمتثلم

وقبل الشاهد:

وقال: سأقضى حاجتي ثم أتقي عدوي بألف من ورائي ملجم

وبعده:

لدى أسد شاكي البنان مقاذف له لبد أظفاره لم تقلّم

يروى: (. . . . تفزع . . . .) ـ بضم التاء وفتحها (. . . . يفزع . . . .) (. . . ولم تنظر . . . .) (. . . . . ولم ينـظر . . . . . .) (. . . . . شاكي السـلاح مقـذف). أمن أم أوفى: على حذف مضاف، والتقدير: أمن دمن أم أوفى. الدمنة: آثار القوم وما سودوا بالرماد. حومانة الدراج، المتسلم: موضعان في عالية نجد، وأصل الحومانة: المكان الغليظ المنقاد. ملجم: ـ بفتح الجيم وكسرها ـ صفة (ألف)، فهو إما ألف فارس ملجم، وإما ألف فرس ملجم. شد: الضمير المستتر عائد على حصين بن ضمضم، وقد مر ذكره في القصيدة. أم قشعم: الحرب أو المنية. شاكي البنان: شائكها، أي: إنها حادة، وفي (شاكي) قلب مكاني: أخرت عينها بعد لامها، وأصل الشائك: ذو الشوكة. مقذف: غليظ لحمه. اللبد: الشعر المتراكم بين كتفي الأسد.

زهير ٣ ـ ٣٢، النحاس ١: ٢٩٩ ـ ٣٥٥، السبع ٢٣٧ ـ ٢٩٠، القرشي ١٧٨ ـ ٢١٦، شرح

وزعم المصنف أنها وقعت اسماً، لـ (إن) في قوله[١]:

إن حيث استقر من أنت راعيـ ـه حمًى[٢] فيه عزة[٣] وأمان[٤]

ولا دليل فيه؛ لجواز[٥] تقدير حيث خبراً، وحمى اسماً، ولا يقال: إن هذا يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان؛ لأنه نظير قولك: إن في مكة دار زيد. ونظيره في الزمان: (إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة).

وقال الفارسي وتبعه المصنف: إنها تقع مفعولاً به، وحملا[٦] عليه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ[٧]﴾[٨] إذ المعنى[٩] أنه[١٠] تعالى[١١] يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان. وهذا مبني على تصرف حيث، وقد عرفت أنه نادر[١٢]، فكيف يخرّج التنزيل[١٣] عليه. «**ووسْط**» بسكون

= التسهيل ١٠٤: أ-ب، الرضي ٢: ١٠٨، المغني ١: ١٤٠، السيوطي ١: ٣٨٤-٣٨٩، الهمع ١: ٢١٢، الخزانة ٣: ١٥٧-١٦١، يس ٢: ٣٩، الدرر ١: ١٨١

(١) لم يسموه.

(٢) وحمى، د، ز، لكن أعجمت الياء في، ز.

(٣) غيره، د، عزه، ز.

(٤) لم يقل المصنف: إن (حيث) فيه اسم (إن)، وإنما استشهد به على تصرف (حيث) نادراً. شرح التسهيل ١٠٤: ب، المغني ١: ١٤٠-١٤١، الهمع ١: ٢١٢، الخزانة ٣: ١٥٧، الدرر ١: ١٨٢.

(٥) الجواز، د.

(٦) وحمله، د

(٧) كذا في، د، ز، ظ، وهي قراءة السبعة ما عدا ابن كثير وحفص، أما هما فقرآ (رسالته) وانظر البحر ٤: ٢١٧.

(٨) ﴿وَإِذَا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ. سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا كَانُواْ يَمۡكُرُونَ﴾ ١٢٤ الانعام ٦.

(٩) المعني، ز، بنقط الياء.

(١٠) المعنى الله، د.

(١١) تعالي، ز، بإعجام الياء.

(١٢) قادر، د.

(١٣) في التنزيل، ز.

السين قال المصنف[١]: وقد قيل إن تجرده عن الظرفية لا يكاد يعرف ومنه قوله[٢] [يصف سحاباً[٣]]:

وسطه[٤] كاليراع أو سُرُجِ المَجْدَ[٥] دَلِ طوراً يخبو[٦] وطوراً ينير[٧]

فوسطه مبتدأ وخبره كاليراع، ويروى: وسطه، بالنصب على الظرفية[٨]، على أنه خبر مقدم والكاف مبتدأ.

وأنشد الشارح[٩] في هذا المحل قول الشاعر[١٠]:

من وسط جمع بني قريطة[١١] بعدما[١٢] هتفت[١٣] ربيعة[١٤] يا بني[١٥] جواب[١٦]

(١) في شرح التسهيل ١٠٤: ب، وهذا معنى كلامه. (٢) عدى بن زيد العبادي.
(٣) ليست في، ز، ولا في، ظ. (٤) ونشطه، د.
(٥) المسجد، د، ز، المسجل، ظ، والتصحيح عن المراجع، والمسجد كلمة جدت في الإسلام.
(٦) يخبو، ز، ظ.
(٧) يبير، ظ، والبيت من قصيدة مطلعها:
أرواح مـودع أم بكـور أنت فانظر لأي ذاك تصير
وقبل الشاهد:
وابيضاض السواد من نذر الشر، وهل بعده لأنس نذير!!
وبعده:
مثل نار الحراض بجلو ذرى المز ن لمن شامه إذا يستطير
يروى: (لك فاعلم...). اليراع: ذباب يطير في الليل كأنه نار. المجدل: القصر. الحراض: الذي يحرق الجص. شامه: نظره.
عدي ٨٤ - ٩٢، ٢١٦ - ٢٢٠، اللسان (وسط)، شرح التسهيل ١٠٤، ب، الهمع ١: ٢٠١، الدرر ١: ١٦٩. (٨) الظرف، د، ز.
(٩) ابن قاسم. (١٠) القتال الكلابي.
(١١) قريظة، د، ز، ظ، مع إهمال التاء في الأولى، والصواب ما صنعت.
(١٢) لعد، ز. (١٣) هتنت، د.
(١٤) ربيعه، د. (١٥) يأتني، ز، ظ، والياء مهملة في، د.
(١٦) خوات، د، حواب، ز، والبيت ثالث أبيات ثلاثة وقبله:
هل من معاشر غيركم أدعوهم؟ فلقد سئمت دعاء يا لكلاب =

قلت: لا ينبغي أن يستشهد به على التصرف؛ لأنه مجرور بمن.

وإنما ضبطنا الكلمة المذكورة بسكون السين؛ لأن المحركة السين [ظرف[1]] يتصرف[2] كثيراً، تقول: جلست وسط الدار، فتستعمله[3] ظرفاً، ثم تقول[4] / وسط الدار حسن، فتستعمله اسماً. ٣٠٣

وفي شرح الصفار: العرب تقول[4]: زيد وسط الدار، فهذا ظرف[5] بلاشك، ويقولون: ضربت وسطه فهذا [اسم[6]] مفعول به بمنزلة ضربت ظهره، فإذا[7] أتوا بفي فإنما يقولون بالفتح، فدل على أن الظرف إنما هو المنصوب؛ وأن المجرور إنما هو اسم، فإذا قلت: حفرت في وسط الدار بئراً، فمعناه في منْصَفها[8]، وهو بمنزلة النطقة من الدائرة، وتقول[9]: جلست وسط

= ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا ووحيت وحياً ليس بالمرتاب

يروى: (..... وحيت لكم ....) (.... كيما تفهموا) (ولحنت لحناً ....) قريطة وقريط: - مصغرين - بطنان أبوهما: عبد الله بن أبي بكر: عبيد ابن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة؛ ولهما أخ اسمه: ربيعة المجنون، ولهم أخ اسمه: عوف، وهو أبو بطن منهم. جواب الذي نفى بني جعفر بن كلاب عن بلادهم، وجواب لقب له، واسمه مالك بن عوف بن عبد الله بن أبي بكر: عبيد بن كلاب.....، والقتال منسوب إلى كلاب المذكور، بذلك يظهر لك خطأ من روى: (..... بني قريظة .....).

ابن حزم ٢٨٢ - ٢٨٤، القتال، ٣٦، ١٦٠، القالي ١: ٤، الخصائص ٢: ٢٣٦٩، سمط اللآلي ١٣، الشجري ٢: ٢٥٨، اللسان (وسط).

(١) سقطت من، د.
(٢) تتصرف، د.
(٣) فتستعمله، ظ.
(٤) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٥) طرف، د.
(٦) سقطت من، ظ.
(٧) وإذا، ز، ظ.
(٨) أي: نصفها قال الجوهري: والمنصف - بالفتح - نصف الطريق. الصحاح ٤: ١٤٣٣ (نصف).
(٩) ويقول، ز، وحرف المضارعة مهمل في، د.

الدار، أي في ناحية منها لا [في[1]] منصفها، فهذا هو الفرق[2] بينهما.

والكوفيون لا يفرقون بينهما، ويجعلونهما[3] ظرفين، ألا ترى أن ثعلباً[4] قال: واحتجم وسط رأسه؟. وهذا عندنا لا يجوز؛ لأن (احتجم) لا يتعدى. وسيبويه يقول: ضربت وسطه. والكوفيون يقولون: هو ظرف بمنزلة وسط[5]، لا فرق بينهما، إلا أن (وسط) يقال في المفترق[6] الأجزاء.

وقال ثعلب: ماكان ينفصل قلت فيه وسط، نحو: وسط العقد[7]، ووسط القوم، وما كان مضمناً[8] بالأجزاء، ولا يفترق قلت[9] فيه: وسَط، نحو؛ احتجم وسط رأسك، وصلِّ وسط الصحن[10].

وقال الفراء: إذا حسنت[11] فيه (بين) كان ظرفاً نحو: قعدت وسط القوم، وإن لم تحسن[12] فاسم.

قلت: وعلى هذا اعتمد الجوهري حيث[13] قال[14]:

ويقال جلست وسط القوم بالتسكين؛ لأنه ظرف، وجلست[15] وسط[16] الدار

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) المقرق، ز.

(٣) ويجعلونها، ز.

(٤) أحمد بن يحيى.

(٥) وسطه، ز.

(٦) المتفرق، ز، ظ.

(٧) المقعد، د.

(٨) متضمنا، ز، ظ.

(٩) يقال، د.

(١٠) الصخر، د.

(١١) أحسنت، ز.

(١٢) يحسن، ز، ظ.

(١٣) الجوهري حيث الجوهري حيث، د.

(١٤) في الصحاح ٣: ١١٦٨.

(١٥) لأنه ظرف وجلست لأنه ظرف وجلست، د.

(١٦) في وسط، الصحاح.

بالتحريك؛ لأنه اسم، وكل موضع صلح فيه بين فهو وسْط، وإن لم يصلح فيه بين فهو وسَط بالتحريك، وربما سكن، وليس بالوجه. انتهى. وحكى أيضاً عن الفراء أن المحرك والمسكن[1] [يكون[2]] اسماً وظرفاً.

«ودون» فلا يخرج عن استعمالها ظرفاً[3] إلا على سبيل الندور كقوله[4]:

ألم تريا أني حميت[5] حقيقتي وباشرت حد[6] الموت والموت دونها[7]

برفع (دونها)، وبهذا يبطل قول الأخفش: - في قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[8] - إن[9] (دون) مبتدأ، و[إنه[10]] بني، وتبعه المصنف في شرح الكافية؛ إذ لا يخرّج التنزيل على نادر.

فإن قلت: فعلى ماذا[11] تخرّج[12] الآية؟.

قلت على جعلها من باب[13]: مناظعن[14]، ومنا أقام. أي: فريق، ولا

---

(١) المسكن حَ، د، وهو اختصار (حينئذ).

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) طرفا، د.

(٤) موسى بن جابر بن أرقم بن سلمة الحنفي. شاعر جاهلي مكثر، نصراني من أهل اليمامة ينسب إلى أمه فيقال له: ابن الفريعة، أو ابن ليلى. ويلقب: أزيرق.
الآمدي ١٦٥، المرزباني ٣٧٦ - ٣٧٧، التبريزي ١: ٣٤١ - ٣٤٢، ٤: ٢.

(٥) ترياني قد حميت، د.

(٦) مدا، د.

(٧) أول أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في حماسته، وبعده:
وجُدت بنفس لا يجاد بمثلها وقلت اطمئني حين ساءت ظنونها
الحماسة ١: ٣٤٦ - ٣٤٨، شرح التسهيل ١٠٤: ب، شذور الذهب ٨١، الهمع ١: ٢١٣، الدرر ١: ١٨٢.

(٨) ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ ...... كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا﴾ ١١ الجن ٧٢.

(٩) أي، ز.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) على ما تخرج، د.

(١٢) يخرج، ز.

(١٣) بها، د.

(١٤) طعن، د.

إشكال ألبتة[١]. «**لا بمعنى رديء**» فإنها[٢] إذا كانت كذلك لا تستعمل[٣] ظرفاً ألبتة[١].

وفي الصحاح[٤]: (دون) نقيض فوق، وهو تقصير[٥] عن الغاية، ويكون[٦] ظرفاً، والدون الحقير الخسيس قال[٧]:

إذا[٨] ما علا[٩] المرء رام العلاء ويقنع بالدون من كان دونا[١٠]

ولا يستعمل[١١] منه فعل، وقال بعضهم: تقول[١٢] منه دان يدون دوناً، وأدين إدانة[١٣].

«**وعادم التصرف**» وهذا هو القسم الرابع «**كفوق وتحت**» فلا يستعملان غير ظرفين أصلاً، وأجاز بعض النحويين فيهما التصرف في نحو: فوقك[١٤] رأسك، وتحتك رجلاك، برفعهما، بخلاف ما فوق الرأس نحو: فوقك قلنسوتك، وما تحت الرجل، نحو: تحتك نعلاك[١٥] تفرقة[١٦] بينهما.

(١) البته، ز.
(٢) سقطت (إن) واسمها من، د.
(٣) يستعمل، ز.
(٤) ٥: ٢١١٥.
(٥) لقصير، د.
(٦) وتكون، ظ.
(٧) وقال، الصحاح، والقائل لا يعرف.
(٨) أواما، ز، ظ.
(٩) على، د، ز، لكن الثاني أعجم الياء.
(١٠) الصحاح ٥: ٢١١٥، التبريزي ١: ٣٤٧.
(١١) يشتق، الصحاح.
(١٢) أهمل حرف المضارعة في، د، وعبارة الصحاح: وبعضهم يقول منه.
(١٣) اذاته، ز، ظ، وهذا آخر كلام الصحاح.
(١٤) قولك، د.
(١٥) رجلاك، د.
(١٦) مفرقة، د.

قال الشارح[١]: وهو مردود، فقد نص الأخفش أنهم يقولون: فوقك رأسك، وتحتك رجلاك، فينصبون.

قلت: [وقد[٢]] وقع لبعض رواة[٣] البخاري: (وفوقه عرش الرحمن)[٤] برفع[٥] [فوق[٦]] و: (يتوقد تحته نارا[٧]) برفع تحت، وإنما يخرّجان[٨] على التصرف، فتأمله. «**وعند ولدن ومع**» وسيأتي الكلام عليها، إلا أنه كان حقه أن يقول: و(مع) مضافة[٩]؛ لأنه سيذكر: أنها تفرد، فتساوى جميعاً في المعنى، ولا تستعمل[١٠] غير حال إلا قليلاً.

وقد يجاب بأن الكلام في الظروف، وهي إذا استعملت مفردة لم تكن ظرفاً.

---

(١) ابن قاسم.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) رواه، ز.
(٤) مر في ٣ : ٢٥.
(٥) يرفع، ز.
(٦) سقطت من، ظ.
(٧) طرف من حديث سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ ولم أجد (تحت) مرفوعة في ما وقفت عليه من المراجع، وفي هذا الحديث: (.... فانطلقنا إلى ثقب مثل التنور، أعلاه ضيّق وأسفله واسع يتوقد تحته ناراً....). يروى (ناراً) بالرفع والنصب، فأما على الرفع فهو فاعل (يتوقد)، وتحت منصوب على الظرفية بـ (يتوقد)، وأما على النصب فهو تمييز، ويبقى البحث في فاعل (يتوقد) وقد وجهه ابن مالك بوجهين:
أ ـ ضمير عائد على الثقب المذكور قبل.
ب ـ موصول، والظرف صلته، وحذف الموصول استغناء بالصلة، والتقدير: يتوقد ما تحته ناراً. ولا يخفى عليك أن (تحت) في رواية ـ الرفع ـ هي الفاعل، والذي صدّعن هذا عدم القطع بهذه الرواية، وندرة التصرف في (تحت).
البخاري ٢ : ٨٧، شواهد التوضيح ٧٥ ـ ٧٦، فتح الباري ١٢ : ٤٤٢، القسطلاني ٣ : ٣٩٩.
(٨) يتخرجان، د. (٩) مضافه، ز.
(١٠) يستعمل، ز.

ولا يرد على [المصنف[1]] ما حكاه ابن الشجري[2] عن البصريين والكوفيين جميعاً: كان معها فانتزعته من معها، كما تقول[3]: عندها فانتزعته من عندها؛ لأن دخول (من) لا يقدح في عدم التصرف كما [مر[1]]. **«وبين بين»** كقوله[4]:

. . . . وبعض القوم يسقط[5] بين بينا[6]

أي: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فنزّل الاسمان[7] منزلة خمسة عشر، ومنه قولهم: سهل[8] الهمزة بين بين. أي: بين الهمزة والألف مثلاً.

---

(١) سقطت من، د.

(٢) أهملت الجيم في، د، وانظر أماليه ٢: ٢٥٤، ولم يذكر الكوفيين والبصريين.

(٣) أهمل حرف المضارعة في، د، وأعجم باثنتين من فوق واثنتين من تحت في، ظ.

(٤) عَبيد بن الأبرص.

(٥) أهمل حرف المضارعة في، ز.

(٦) نحمى حقيقتنا . . . .

من قصيدة هدد فيها أمرأ القيس لما عرضت عليه بنو أسد دية أبيه أو القود بمن يشاء أو إنظارهم حولاً، فأبى إلا الثالث، وهددهم بأنه سيفنيهم، مطلعها:

ياذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالاً وحَينا

وقبل الشاهد:

إنا إذا عضّ الثقاف برأس صعدتنا لوينا

وبعده:

هلا سألت جموع كندة إذ تولوا: أين أينا!!
أيام نضرب هامهم ببواتر حتى انحنينا

يروى: (ياذا المعيرنا . . . .) (وبعض الناس . . . .) (يوم ولوا أين أين). حيناً: إهلاكاً.

الثقاف: آلة تقوّم بها الرماح. الصعدة: قناة تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تعديل. لوينا: ملنا.

عبيد ١٣٥ - ١٣٩، الأغاني ٢٢: ٨٣ - ٨٥، ابن يعيش ٤: ١١٧ - ١١٨، شرح التسهيل ١٠٥: ب، ١٣٧: ب، ابن مالك ٢: ٣٣٧، شذور الذهب ٧٤، الهمع ١: ٢١٢، ٢: ٢٢٩، الدرر ١: ١٨٠، ٢: ١٤٠.

(٧) فنزك الأسماء، د.

(٨) يسهل، ز، ظ.

واحترز بقوله: «**دون إضافة**» من أن يضاف إليها، فيتعين حينئذ زوال الظرفية عنها، ولذلك خطّأ ابن جني من قال: همزة[١] بين بين بالفتح، وقال: الصواب همزة بين بين بالإضافة / . ٣٠٤

قلت: فصار معنى كلام المصنف أن (بين بين) يكون ظرفاً عادم التصرف دون أن تستعمل[٢] غير ظرف. ولا يخفاك ما فيه.

قال الشارح[٣]: ولو أضيف صدر (بين) إلى عجزها جاز بقاء الظرفية، كقولك: من أحكام الهمزة التسهيل بين بين، وزوالها كقولك: بين بين أقيس من الإبدال[٤]. «**وحوال**» كقول الراجز[٥]:

وأنا أمشي[٦] الدألى حوالكا[٧]

«**وحول**» قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾[٨]

«**وحوالي**»[٩] وهو تثنية [حوال كقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: (حوالينا ولا

---

(١) همزة، د.

(٢) يستعمل، د، ز.

(٣) ابن قاسم.

(٤) ابدالها، ز، ظ.

(٥) الزاجر، د، ولم أجد من سماه.

(٦) أهملت الشين في، ز، ظ، لكن الأول أعجم الياء.

(٧) قبله:

أهدموا بيتك لا أبالكا
وحسبوا أنك لا أخالكا

زعموا أن الضب كان يقوله للحسل.

الحسل ولد الضب. الدألى: مشية فيها تثاقل، ويروى: الحيكى، وهي مشية فيها تبختر. سيبويه ١: ١٧٦، الكامل ٢: ٥٤٨، الحيوان ٦: ١٢٨، شرح التسهيل ٧٤: ب، ١٠٦: أ، الهمع ١: ٤١، ١٤٥، الدرر ١: ١٥ ـ ١٦، ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٨) ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا . . . ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ ١٧ البقرة ٢.

(٩) حوالى، ظ، بإهمال الياء، وهو دأبه.

علينا)[١]. «**وحولي**» وهو تثنية[٢] حول. «**وأحوال**» جمع حول، قال امرؤ القيس:

. . . . ألست ترى السمار والناس أحوالي[٣]!!

فالمراد بالجميع واحد، وليس المراد حقيقة التثنية والجمع، ولكن [المراد[٢]] صورة ذلك لفظاً مع اتحاد المعنى في الكل كما قلناه. «**وهنا وأخواته**» و [قد][٤] تقدم ذكرها في باب [اسم[٥]] الإشارة. «**وبدل**» نحو: خذ هذا بدل هذا؛ أي مكانه، فهذا [ظرف[٢]] لا يتصرف « **لا بمعنى بديل**[٦] » نحو: مررت ببدل

---

(١) طرف من حديث الاستسقاء في خطبة الجمعة عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ وفيه: (. . اللهم حوالينا ولا علينا). أخرجه البخاري ٢: ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ومسلم ٢: ح ٨٩٧.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٣) فقالت سباك الله إنك فاضحي . . . .

من قصيدته التي مطلعها:

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العُصُر الخالي!!

قبل الشاهد:

سموت إليها بعدما نام أهلها سمّو حباب الماء حالاً على حال

وبعده:

فقلت: يمين الله ما أنا بارح ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

يروى. (. . . . . . أبرح قاعداً).

عم تحية جاهلية نسخها الإسلام بالسلام. العصر: ـ بضم العين والصاد ـ لغة في العصر بفتح العين وسكون الصاد. سموت: نهضت. حباب الماء: طرائقه. يمين الله: مبتدأ محذوف الخبر أوالعكس والمحذوف قسمي. أبرح: منفي بـ (لا) محذوفة، والتقدير: لا أبرح. أوصالي، جمع وُصل: ـ بضم الواو ـ كل عضو ينفصل عن الآخر.

امرؤ القيس ٢٧ ـ ٣٩، شرح التسهيل ١٠٦: أ، المقاصد ١: ١٩٦ ـ ١٩٨، الهمع ١: ٢٠١، الدرر ١: ١٧٠.

(٤) سقطت من، ظ.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) بدليل، د.

زيد، أي: بديله: صفة بمنزلة مثل بفتحتين، فهذا[١] يتبع ما قبله في الإعراب، وليس بظرف.

وفي المحكم[٢]: بدل الشيء وبدله وبديله الخلف عنه، والجمع أبـدال.

وقال سيبويه: إن بدلك زيداً [أي مكانك قال:وإن جعلت البدل بمعنى البديل قلت إن بدلك زيد[٣]] أي بديلك زيد[٤]. قال: ويقول الرجل للرجل، اذهب معك بفلان فيقول[٥] معي[٦] رجل بدله، أي: رجل يغنى غناه[٧]، ويكون في مكانه. **«وما رادفه»** أي: رادف لفظ بدل **«من»** لفظ **«مكان»** تقول[٨] هذا مكان هذا، أي: بدله، فلا يستعمل المكان هذا[٩] إلا ظرفاً، بخلاف: جلست مكانك، فإنه يتصرف[١٠]؛ لأن المراد به حقيقة المكان.

والحاصل أن كلًا من لفظ مكان وبدل إذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف[١١]، وإذا[١٢] استعمل كل منهما في معنى[١٣] الآخر لزم طريقة[١٤] واحدة. هذا كلام ابن خروف[١٥].

---

(١) وهذا، د.
(٢) لابن سيده.
(٣) مابين المعقوفتين ساقط من، د.
(٤) الكتاب ١: ٢٨٤، ٢٨٥.
(٥) فتقول، د.
(٦) مع، ز، ظ.
(٧) عناه، ز، ظ.
(٨) يقول، ز، وأهمل حرف المضارعة في، د.
(٩) هنا، د، ز.
(١٠) ينصرف، د.
(١١) منصرف، د.
(١٢) فان، ز، ظ.
(١٣) كل منهما مكان، د.
(١٤) طريقه، ز.
(١٥) خاروف، ز، وهو خطأ لزمه ناسخها.

ثم شرع المصنف في تفصيل ما يحتاج إلى شرحه من الأسماء السابقة: نصاً أو في ضمن قاعدة وهي أربعة أسماء: حيث[١] ولدن وعند ومع.

«**فحيث مبنية**» لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل، كانت شرطية أو لا، فإنها مفتقرة بحسب الأصالة إلى غيرها، كما أن الحرف كذلك[٢]، وإن كانت شرطية فلك تعليل البناء بوجه آخر، وهو شبهها بالحرف من حيث كونها - حينئذٍ - متضمنة لمعنى حرف الشرط، وهي مبنية «**على الضم**» تشبيهاً[٣] لها بالغايات، وهي ما قطع عن الإضافة بني ومن: قبل وبعد، وسائر الجهات الست.

قال الرضي[٤]: سميت غايات؛ لأنها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها أن لا تكون غاية، وإنما تكون المنسوب[٥] إليه، فلما حذف وضمنت[٦] معناه سميت باسم غريب؛ إيذاناً بأنها وقعت مخالفة لوضعها، أو سميت[٧] بذلك؛ لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق، بعد أن كانت وسطاً. هذا كلامه، ولم يظهر لي الوجه الأول على ما تطمئن[٨] به النفس، فتأمله.

فإن قلت: أنى تشبه[٩] (حيث) الغايات، وهي مقطوعات عن الإضافة، و(حيث) مضافة؟.

---

(١) أهملت الياء والثاء في، ز.

(٢) كذا، ز، ظ.

(٣) بشبها، ز.

(٤) في شرح الكافية ٢: ١٠٢، لكنه تصرف فيه وزاد، ونصه: (وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة: غايات، لأنه كان حقها في الأصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليها، فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه، استغرب صيرورتها غاية؛ لمخالفة ذلك لوضعها، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه، ولم يسم كل وبعض مقطوعي الإضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه).

(٥) هو المنسوب، ز، ظ.

(٦) وصيات، د.

(٧) أو سميت أو سميت، ظ.

(٨) يطمين، ز.

(٩) شبه، د، يشبه، ز.

قلت: إنما هي مضافة إلى الجملة، والإضافة إليها كلا إضافة؛ لأن أثرها - وهو الجر - لا يظهر، كذا قرره غير واحد. «**وقد تفتح**[١]»، طلباً للتخفيف. «**أو تكسر**[٢]» على أصل التقاء الساكنين. «**وقد تخلف ياءها**[٣] **واو**» بل زعم ابن سيده[٤]: أن الأصل حوث، وأن حيث فرع عنها.

وأنشد أبو علي[٥] في التذكرة:

يارب إن كنت لزيد ربا
فابعث[٦] له من حوث[٧] شئت[٨] ركبا
أكلا تِلقّاماً[٩] وشربا قأبا[١٠]

التلقام[١١]: مصدر قولك تلقمت[١٢] اللقمة إذا ابتلعتها في مهلة. والقأب: - بقاف مفتوحة، فهمزة ساكنة فموحدة - مصدر قئب من الشراب[١٣] إذا تملأ[١٤]، أي: شرابا[١٥] متملا[١٦] منه، «**وإعرابها لغة فقعسية**» فتكسر عند أصحاب هذه

(١) وفتح، ز، ظ.
(٢) يكسر، ز، ظ.
(٣) يا وها، د.
(٤) سيدة، ظ، وكلامه في المحكم ٣: ٣٣٢، ٣٨٤.
(٥) الفارسي.
(٦) فالعث، ز، فالفت، ظ.
(٧) حيث، ز، ظ.
(٨) أهملت الشين في، د.
(٩) يلقاما، ز، ظ.
(١٠) قائما، د، قابله ز، فابا، ظ، ولم أقف عليها في غير هذا الشرح.
(١١) فاما التلقام، د، التقام، ز، النقام، ظ.
(١٢) بلقمت، ز.
(١٣) أهملت الشين في، ز، ظ.
(١٤) نملا، د، يملا، ز.
(١٥) سربا، ز، سرابا، ظ.
(١٦) مهلا، د، متملا، ز، لكن أهمل التاء.

اللغة في موضع الخفض، وتفتح[١]، في موضع النصب، وحكى ذلك الكسائي عن بني الحارث من أسد أيضاً؛ **«وندرت إضافتها إلى مفرد»** كقوله[٢]:

أما ترى حيث سـهيل طالعا[٣] . . . .

قال أبو الفتح[٤] في كتاب التمام: ومن أضاف (حيث) إلى المفرد أعربها.

قال ابن هشام في المغني[٥]: رأيت بخط الضابطينَ / : (أما ترى حيث ٣٠٥
سهيل[٦] . . . . . .) بفتـح ثاء[٧] حيث، وخفض سهيل، وحيث بالضم [وسهيل[٨]] يتلوه[٩] بالرفع. أي: موجود، فحذف الخبر. **«وعدم إضافتها لفظاً أندر»** من إضافتها إلى المفرد، واستشهد المصنف[١٠] على ذلك بقول الشاعر[١١]:

إذا ريدة[١٢] من حيث [ما][٨] نفحت له أتاه[١٣] برياها خليل يواصله[١٤]

---

(١) ويفتح، ز، يفتح، ظ.

(٢) لا يعرف.

(٣) . . . . نجماً يضيء كالشهاب ساطعا

يروى: (. . . . . . . كالشهاب لامعا). وتقدم في ٤ : ٣٦.

(٤) عثمان بن جني.

(٥) ١ : ١٤١ بعد أن نقل كلام ابن جني المتقدم.

(٦) كذا في نسخ التحقيق وفي المغني ذكر هذا الشطر تماماً.

(٧) يا، ز، وفي المغني: الثاء من.

(٨) سقطت من، د.

(٩) هذه الكلمة ليست في المغني.

(١٠) في شرح التسهيل ١٠٤ : ب.

(١١) أبي حية النميري أو الهيثم بن الربيع.

(١٢) أهملت التاء في، د، ظ.

(١٣) أباه، ز.

(١٤) يواصل، ز، ظ، وما أثبته موافق لمافي المراجع، ولم أجد من ذكر سابقه أو لاحقه.
شرح التسهيل ١٠٤ : ب المغني ١ : ١٤١، المقاصد ٣ : ٣٨٦ ـ ٣٨٧، السيوطي ١ : ٣٩٠، الهمع ١ : ٢١٢، الخزانة ٣ : ١٥٢، ١٥٤، الدرر ١ : ١٨٠ ـ ١٨١.

الريدة[١] ـ براء مهملة مفتوحة فمثناه تحتية فدال مهملة فهاء تأنيث ـ الريح[٢] اللينـة الهبوب، أي[٣]: إذا[٤] ريدة نفحت له من حيث هبت له، وذلك لأن ريدة[٥] فاعـل لفعـل محذوف يفسره[٦] نفحت، فلو كان نفحت مضافاً إليه حيث، لزم بطلان التفسير؛ إذ[٧] المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، فلا يفسر عامـلاً. كذا قرره[٨] ابن هشام في مغنيه[٩] متابعاً للمصنف ومقرراً[١٠] كلامه، على ما فيه [من[١١]] منع ظاهر؛ وذلك لأنا لا نسلم أن (نفحت) غير مضـاف إليها حيث، وما استند إليه ـ إن سلم ـ لا ينهض؛ لجواز أن يكون الرافع لـ (ريدة) فعلاً مقدراً يفسره المعنى، وقد قررنا ذلك في حاشية المغني[١٢] بما[١٣] فيه كفاية[١٤].

«وقد يراد بها الحين عند الأخفش» فتكون ظرف زمان، واحتج [على[١٥]] ذلك بقول طرفة:

---

(١) أهملت التاء في، د، ظ.
(٢) الريح الريح، د.
(٣) هذا أول كلام ابن هشام.
(٤) إذ، د.
(٥) ريده، ز.
(٦) تفسره، د.
(٧) إذا، ز، ظ.
(٨) قرر، د.
(٩) ١ : ١٤١. وينبغي أن تعرف أن ابن هشام قال: ـ قبل الشاهد السابق ـ (وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة) ثم استشهد له بالبيت المذكور، وفي كلام الشارح تقصير؛ لأنه لم يشر إلى مانقلناه عن ابن هشام.
(١٠) مفســرا، د.
(١١) سقطت من، ظ.
(١٢) تحفة الغريب ٥٥ : ب.
(١٣) لما، د.
(١٤) كتابه، د.
(١٥) سقطت من، د.

للفتـى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه[١]

ولا حجة فيه؛ لاحتمال كونها ظرف مكان في ذلك، وهو ظاهر، واستدل عليه ابن هشام في مغنيه[٢] بقول الشاعر[٣]:

حيث ما تستقم يقدر لك اللـ ـه نجاحاً في غابر الأزمان[٤]

وفيه نظر.

«وعند للحضور أو القرب حساً أو معنىً».

فمثال الحضور الحسي: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾[٥] إذ[٦] استقرار العرش في مكان حضوره مشاهد بالبصر.

ومثال الحضور المعنوي: [(قال الذي عنده علم من الكتاب)[٧].

ومثال القرب الحسي: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾[٨].

(١) آخر قصيدة مطلعها:

أشجاك الربع أم قدمه أم رماد دارس حممه؟

وقبل الشاهد:

لا ترى إلا أخا رجل آخذاً قرناً فملتزمه

فالهبيت لا فؤاد لـه والثبيت ثبته فهمه

يروى: (والثبيت قلبه قيمه). الهبيت: الذاهب عقله، أو المبهوت جبناً.

طرفة ١٤٨ ـ ١٥٤، ثعلب ٢٣٨، الشجري ٢: ٢٦٢، ابن يعيش ٤: ٩٢، شرح التسهيل ١٠٤: ب، الرضي ٢: ١٠٨، الهمع ١: ٢١٢، الخزانة ٣: ١٦٢، الدرر ١: ١٨١.

(٢) ١: ١٤١.

(٣) مجهول.

(٤) راجعه في: ابن الناظم ٢٧٢، المغني ١: ١٤١، شذور الذهب ٣٣٧، ابن عقيل ٢: ٢٨٨، المقاصد ٤: ٤٢٦، الأشموني ٤: ١١، السيوطي ١: ٣٩١، شواهد ابن عقيل ٢٤١ ـ ٢٤٢، يس ٢: ٣٩.

(٥) ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ . . . قَالَ هَـٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ ٤٠ النمل ٢٧.

(٦) اذا، ظ.

(٧) انظر (هـ) ٥.

(٨) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة النجم ٥٣.

ومثال القرب المعنوي] [١] : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ [٢] ﴿ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ ﴾ [٣]. إذ القرب الحسّي مستحيل على الله تعالى؛ لأنه منزه [٤] عن المكان وسائر سمات الحدوث، جل وعلا، فالمراد - إذن [٥] - علو القدر ورفعته، وهو القرب المعنوي.

وفي كلام المصنف مناقشتان:

إحداهما [٦] - أن ظاهر إيراد (عند) هنا [أنها [١]] للمكان، وذكر في الشرح [٧]: أن مظروفها إذا كان معنىً كانت للزمان، نحو: (إنما الصبر عند [الصدمة [٨]] الأولى) [٩].

والثانية - أن قوله (للحضور [١٠] أو القرب) يقتضي أنها غير ظرف، والصواب: لمكان الحضور أو القرب.

قلت: وقد يجاب عن هذا بأنه حذف المضاف لدلالة كلامه عليه، فإنه بصدد الكلام في الظروف المكانية. وكسر عين (عند) هو المشهور «وربما [١١]

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ظ.

(٢) الآية ٤٧ من سورة ص ٣٨.

(٣) ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ . . . وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ١١ التحريم ٦٦.

(٤) هو الملزه، ز، ظ.

(٥) إذا، د.

(٦) أحديها، ز، ظ.

(٧) على التسهيل ١٠٤ : ب.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) أعجمت الياء في، ز، وهذا حديث رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه - أخرجه البخاري ٢ : ٧٠، ٧٤، ٩: ٥٤، ومسلم ٢ : ح ٦٢٦ (عام) ١٤، ١٥ (خاص) وأبو داود ٤ : ٢٩٩٥، والترمذي ٤ : ح ٩٩٣، وبين ألفاظهم اختلاف، وقد نص ابن مالك على أنه من كلامه ﷺ ولكن الدماميني ترك ذلك مع أنه نقله عنه، فذلك تقصير منه.

(١٠) للحصور، ز. (١١) وبما، ز.

فتحت عينها أو ضمت» حكى الثلاثة يعقوب بن السكيت في إصلاح[١] المنطق[٢].

«**ولدن**» بفتح اللام وضم الدال وسكون [النون[٣]] وهي المشهورة الكثيرة الاستعمال. «**لأول غاية زمان أو مكان**» فمسماها[٤] نفس الأول من الزمان، أو الأول[٥] من المكان؛ ولذا لم يقل: لابتداء[٦] الغاية. ومن ثم كانت اسماً لا حرفاً، بخلاف (من) و (مذ) و (منذ)[٧]، فإنهن لنفس[٨] الابتداء، لا لأول الشيء، كذا قيل، وفيه بحث «**وقلما**[٩] **تعدم (من)**» ولم تقع[١٠] في التنزيل إلا على هذا الوجه الكثير نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[١١] وقد وردت قليلاً غير مقرونة بمن كقوله[١٢]:

صريع غوانٍ[١٣] راقهن ورقنه[١٤] لدن شب حتى شاب[١٥] سود الذوائب[١٦]

---

(١) اصطلاح، ز، ظ.

(٢) ص ٨٥.

(٣) سقطت من، د.

(٤) فسماها، ظ.

(٥) عطفت بالواو في، د.

(٦) لا يبدا، ظ.

(٧) أهملت الذال في، د.

(٨) نفس، د.

(٩) قل ما، د، ز، ظ.

(١٠) يقع، ز.

(١١) ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَاءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا ....﴾ ٥ مريم ١٩.

(١٢) القطامي عمير بن شييم.

(١٣) عوان، ظ.

(١٤) ورقته، د، ز، ظ.

(١٥) شـا، د.

(١٦) أهملت الذال في، د، من قصيدة هجا فيها امرأة من محارب نزل بها طالبا للقرى، فلم تقره، وقالت له: أنا امرأة من قوم يشوون القِدّ من الجوع. مطلعها:

=

«**وقد يقال لَدَنْ**» بفتح اللام[١] والدال، مثل: جمل[٢].

قال ابن الشجري[٣]: ووجه[٤] هذه اللغة أنهم حذفوا النون بعد أن سكنوا الدال، ثم ردوا النون، فحركوا الدال لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة تشبيهاً[٥] بما قبل نون التوكيد في نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[٦] واضربن[٧].

قلت: لأنها نون خفيفة[٨] جيء بها بعد حرف ساكن.

قال: ولا يكون هذا العمل إلا مع غدوة[٩]، قال أبو زيد: قالوا جئت فلانا

= أتاك بليلى نية لم تقارب ... وما حب ليلى من فؤادي بذاهب

وقيل الشاهد:

كأن فضيضاً من غريض غمامة ... على ظمأ جادت به أم غالب

لمستهلك قد كاد من شدة الهوى ... يموت ومن طول العداة الكواذب

وبعده

وثنتين مما قد يلذهما الفتى ... جمعتهما: راح وبيضاء كاعب

قديديمة التجريب والحلم، إنني ... أرى غفلات العيش قبل التجارب

فضيض: ماء سائل. غريض: طري ناعم. راقهن: أعجبهن. قديديمة: مصغر قدام.

القطامي ٤٣ - ٥٠، الأغاني ٢٤: ١٨ - ١٩، الشجري ١: ٢٢٣، شرح التسهيل ١٠٥ :أ، الرضي ٢: ١١٦، ١٢٣، المغني ١: ١٦٩، المقاصد ٣: ٤٢٧ - ٤٢٩، التصريح ٢: ٤٦، الأشموني ٢: ٢٦٣، السيوطي ١: ٤٥٥- ٤٥٧، الهمع ١: ٢١٥، الخزانة ٣: ١٨٨ - ١٩٠، ١٩٨، الدرر ١: ١٨٤.

(١) الدال، د.

(٢) حمل، د، ز.

(٣) في أماليه ٢: ٢٢٣.

(٤) وجه، د.

(٥) سبيها، د.

(٦) ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ١٥ العلق ٩٦.

(٧) لأضربن، د.

(٨) حقيقة، د، حفيفة، ظ.

(٩) أهملت الغين في، د، والتاء في، ز.

لدن غدوة، ففتحوا الدال، قلت: إن كان هذا النقل مستنده[١] في هذا الحكم فليس بالقوي.

«**ولَدِن**» بكسر الدال [مثل[٢]] كتف[٣]. «**ولَدْنِ**» بسكون الدال[٤] وكسر النون[٥] كجير[٦]؛ وذلك لأنه خفف (لَدُن) الذي هو كعضد فحرك الثاني بالكسر لالتقاء الساكنين. «**ولُدْنَ**»[٧] بضم اللام وإسكان الدال وفتح النون كقلن، خففوا العين بالنقل وجعلوا حركة النون فتحة مبالغة في التخفيف.

٣٠٦ «**وَلَدُ**»[٨] مثل عَلُ[٩]، خففوا[١٠] بحذف اللام؛ لأن تخفيفها باعتبار / الحركة لا يتأتى؛ لأنها ساكنة «**ولَدْ**»[١١] مثل: هل، مبالغة في التخفيف [بالحذف[١٢]] والإسكان. «**ولُدْ**» مثل: قم[١٣]، فحذفوا[١٤] ونقلوا[١٥]، وينبغي أن يكون الحذف بعد[١٦] النقل؛ ليكون لموجب، وهو التقاء الساكنين، كما حذفت النون في ﴿وَلَا

(١) مستندة، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) يكف، د.

(٤) ال، د.

(٥) لم يشكل النون في، م.

(٦) كحير، ز، كجر، ظ.

(٧) كسر النون في، م، ولم يورد مفتوحة النون، وزاد بعدها (ولُدُنِ).

(٨) ولدن، ز، ظ، وليست في، م.

(٩) فد، د، وهو خطأ؛ لأن المراد التمثيل بما فيه فتح فضم، ولا يتأتى هذا في غد لأنها معربة، أما (علُ) فمبنية أحياناً.

(١٠) وخففوا، ز، ظ.

(١١) وضعها في (م) بعد لُدْ، وزاد بعدها: (لداً ولُدُن) ولم يشكل النون، وزاد في الهامش عن واحد من أصوله: (ولتْ ولتُ).

(١٢) سقطت من، د.

(١٣) فم، ظ

(١٤) النون.

(١٥) ضمت العين إلى الفاء بعد إلغاء فتحتها.

(١٦) بعد بعد، د.

﴿ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [١]، كذلك قال [ابن [٢]] الشجري وغيره، وإنما [٣] تحذف النون إذا كان المضاف إليه ظاهراً، وقد أهمل المصنف التنبيه على ذلك.

«وإعراب الأولى» [٤] وهي (لدن) بالصيغة المشهورة، مثل: عضد «لغة قيسية» وعليها جاءت قراءة [٥] من قرأ: (من لدُنِه) [٦] بضم الدال وكسر النون [قالوا: وعليها أيضاً جاءت قراءة أبي بكر [٧] عن عاصم [٨] ﴿مِّن لَّدُنۡهُ﴾ بسكون الدال وكسر النون [٩]] غير أنه أشمّ [١٠] ضمة الدال [١١]؛ تنبيهاً على أن أصلها الضم.

قلت: نقل بعضهم عن الفارسي أن الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست إعراباً، بل هي لالتقاء الساكنين، وذلك أنه سكن الدال كما أسكنت الباء من سَبْع، والنون ساكنة، فالتقى الساكنان [١٢].

---

(١) ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ . . . وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ ٤٠ يس ٣٦.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) وانما، د.

(٤) اللغة الأولى، م. (٥) قرأ، د.

(٦) ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ❁ قَيِّمٗا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرًا حَسَنٗا ❁ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدٗا﴾ ١ - ٣ الكهف ١٨.

(٧) شعبة بن عباش.

(٨) أبي بكر. . . . بن أبي النَّجود: بَهْدَلة (. . . - ١٢٧هـ/ ٠٠٠ - ٧٤٥م) أحد القراء السبعة، واشتغل بالحديث، وهو مولى بني جذيمة من أسد. أخذ عن: أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش، وعنه: أبو بكر بن عياش وأبو عمر البزار وحفص بن سليمان. عاش في الكوفة وفيها مات. الوفيات ٣: ٣١٥، الغاية ١: ٣٤٦، القراء الكبار ١: ٧٣ - ٧٧.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(١٠) أهملت الشين في، ظ.

(١١) قرأ عاصم في رواية أبي بكر (من لد نهي) بفتح اللام وإشمام الدل الضمة، وكسر النون والهاء، ويصل الهاء بياء في الوصل. السبعة: ٣٨، النشر ٢: ٣١٠.

(١٢) ساكنان، ز، ظ.

«**وتجبر**»(١) لد(٢) «**المنقوصة**» النون في حالة كونها «**مضافة إلى مضمر**» فلا يجوز: من لدك(٣)، ولا من لده. بل يجب رد النون المنقوصة، فيقال: من لدنك(٤)، ومن لدنه(٥).

«**ويجر ما يليها**» أي: ما يلي هذه الكلمة لا بلغاتها، ولا يريد(٦) ما يلي المنقوصة [بخصوصها(٧)] «**بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً**» نحو: لدن عشية، «**وتقديراً إن كان جملة**» إما اسمية كقوله(٨):

وَتَذْكُـر(٩) نعماه(١٠) لدن أنت يافع(١١) . . . .

وإما فعلية كقوله(١٢):

. . . . لدن شب حتى شاب سود الذوائب(١٣)

وكان حقه أن لا يضاف إلى الجملة، لأنه ظرف مكان غالباً، ولا يضاف إليها من الظروف المكانية إلا حيث.

---

(١) وتجر، ز، ظ.
(٢) لدن، ظ.
(٣) لدن، ز.
(٤) وردت سبع مرات في ست آيات وهي: ٨، ٣٨ آل عمران ٣، ٧٥ النساء ٤، ٨ الإسراء ١٧، ١٠ الكهف ١٨، ٥ مريم ١٩.
(٥) وردت في آيتين: ٤٠ النساء ٤، ٢ الكهف ١٨.
(٦) يرد، ز، ظ.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٨) لم يسره،.
(٩) ويذكر، د.
(١٠) زعماء، د، نعمان، ز، ظ، والصحيح ما أثبته.
(١١) . . . . إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر
الهمع ١: ٢١٥، الدرر ١: ١٨٤.
(١٢) القطامي.
(١٣) أهملت الذال في، ز، ظ، وقد مر في ص ٢٣٢ و صدره:
صريع غوان راقهن ورقنه . . . .

وقال ابن الدهان: لا تضاف إلى الجملة أصلاً، وأما [نحو][1] قوله: (لدن شب)[2] فبتقدير[3] (أن) وهو قول سيبويه.

قلت؛ ولهذا قال[4] [في[5]] من (لد شولاً)[6] أن التقدير: من لد أن كانت.

وقال ابن الشجري[7]: يمكن أن يكون[8] أضافه[9] في البيت المذكور إلى الفعل، كإضافة حيث؛ لأنهما[10] سيّان[11] في الإبهام، ويمكن أن يكون الأصل: لدن أن شب، ويقوي ذلك إثبات (أنْ)[12] بعدها في قول الأعشى:

أراني لدن أن غاب رهطي كأنما ... يراني[13] فيكم طالب الضيم أرنبا[14]

---

(١) سقطت من، د.

(٢) قطعت من بيت القطاميّ الآنف.

(٣) فتقدير، د، ز، لكن الأول أهمل القاف.

(٤) في كتابه ١ : ١٣٤.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) سولا، د، ز، وهو قطعة من بيت رجز. يقال: إنه لرؤبة، وتمامه: (فإلى أتلائها).

(٧) في أماليه ١ : ٢٢٣.

(٨) تكون، ز.

(٩) إضافة، د، ز.

(١٠) لانها، ز، ظ.

(١١) شبان، د.

(١٢) انّ، د.

(١٣) يرى، ز، ظ.

(١٤) من قصيدة هجا فيها عمرو بن المنذر بن عبدان، وعاتب بني سعد بن قيس. مطلعها:

كفى بالذي تولينه لو تجنبا ... شفاء لسقم بعدما عاد أشيبا

وقبل الشاهد:

إلى معشر لا يعرف الود بينهم ... ولا النسب المعروف إلا تنسبا

وبعده:

دعا قومه حولى فجاؤوا لنصره ... وناديت قوماً بالمسنّاة غُيّبا

يروى: رهطي وأخوتي، . . فيهم طالب الحق، المسنّاة: ماء لبني شيبان ينزل عنده قوم الشاعر. الأعشى ٧-١٠، الشجري ١:٢٢٣ الهمع ١:٢١٥، الدرر ١:١٨٤.

«وإن كان» المفرد المضاف [إليه[١]] في الصورة المتقدمة **«(غدوة) نصب أيضاً»** مع جواز الجر بالإضافة[٢] كقوله[٣]:

فما[٤] زال مهري مزجر[٥] الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب[٦]

قال ابن هشام في مغنيه[٧] والنصب على التمييز. وقال الرضـي[٨] لما كانت دال (لدن) قبل نون ساكنة تفتح[٩] وتضم وتكسر، كما[١٠] هــو معــروف في لغاتها، ثم قد تحذف نونها[١١] شابهت حركات الدال حركات الإعراب، من جهة تبدلها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف، فصار (لدن غدوة)

---

(١) سقطت من، د.

(٢) زاد هنا في، د: (والنصب ليس على الإضافة ولكن على ما سيذكر)، ولم أثبته، لأني لم أفهم معنى (النصب على الإضافة).

(٣) هو أبو سفيان صخر بن حرب.

(٤) وما، ز، ظ.

(٥) مزجرى، د.

(٦) الثاني في أبيات قالها يوم أحد، وكان حنظلة بن أبي عامر: غسيل الملائكة ـ رضوان الله عليه ـ علا أبا سفيان فأنجده ابن شعوب: شداد بن الأسود، فقتلا حنظلة. وقبل الشاهد:

فلو شئت أنجتني كميت طمرّه ولم أجعل النعماء لابن شعوب

وبعده:

أقاتلهم وأدّعي: يا لغالب وأدفعهم عني بركن صليب

طمرة: فرس سريعة الوثب.

السيرة ٣: ٨٠ ـ ٨١، شرح التسهيل ١٠٥: أ، ابن عقيل ٢: ٥٧، المقاصد ٣: ٤٢٩ ـ ٤٣١، التصريح ٢: ٤٦ ـ ٤٧ الأشموني ٢: ٢٦٣، الهمع ١: ٢١٥، شواهد ابن عقيل ١٦٤، الدرر ١: ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٧) ١: ١٦٩.

(٨) في شرح الكافية ٢: ١٢٤، وبين لفظيهما اختلاف.

(٩) أهمل حرف المضارعة في، د، بفتح، ز.

(١٠) هما، د.

(١١) نونة، د، نون، ز، ظ، وكل ذلك خطأ.

في اللفظ كـ (راقود[١] خلًّا)، فنصب (غدوة) تشبيهاً بالتمييز أو تشبيهاً بالمفعول [في[٢]] نحو: ضارب زيداً.

قلت ظاهر كلام ابن هشام أن (غدوة) منصوب على التمييز من (لدن) لا[٣] على التشبيه بالتمييز، كما جوزه[٤] الرضي، ووجهه[٥] أن (لدن) مدلوله هنا[٦] أول زمان مبهم، ففسر[٧] ذلك [المبهم[١]] بغدوة[٨].

وحكى الشارح[٩] هنا فرعاً، وهو أنك إذا عطفت على (غدوة)[٨] المنصوب نحو: لدن غدوة وعشياً، فقد أجاز الأخفش نصبه على اللفظ وجره، وذلك أن (غدوة)[١٠] [وإن[٢]] لم يجر [لفظاً[١١]] فهو في موضع جرّ.
قال المصنف في شرح الكافية[١٢]: والنصب بعيد عن القياس.
قال الشارح[٩]: وهذا الفرع من زوائد الكافية[١٣] على التسهيل.

قال أبو حيان: والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب، ولا يجوز الجر؛ لأن (غدوة)[١٠] عند من نصبه ليس في موضع جر، لا سيما على [مذهب[٢]]

---

(١) في الصحاح ١ : ٤٧٣ والراقود: دنٌّ طويل الأسفل كهيئة الأردبة يسيع داخله بالقار، وهو معرب.
(٢) سقطت من، د.
(٣) الا، ز.
(٤) جوز، د.
(٥) وجهة، د، ووجه، ز، ظ، وكل هذا تصحيف.
(٦) هذا، د.
(٧) ففسروا، ز، ظ.
(٨) أهملت التاء في، ز.
(٩) ابن قاسم.
(١٠) أهملت الغين والتاء في، ز.
(١١) سقطت من، ز، ظ.
(١٢) ١ : ٣٨٩.
(١٣) راجع الكافية مع شرحها ١ : ٣٨٦، فقد قال:
وجوز الأخفش جر ما عطف من بعد نصب غدوة ولم يخف =

من نصب بـ (كان)[١] مضمرة[٢]. «**وقد يرفع**» غدوة[٣] أيضاً، ورفعه بإضمار (كان) التامة، فقد ثبت[٤] جريان حركات الإعراب الثلاث[٥] في غدوة[٣] بعد (لدن) وعرفت توجيه ذلك.

«**وليست (لدى)**» ذات الألف «**بمعناها**» أي: بمعنى (لدن) ذات النون، ويؤيده[٦] قوله [تعالى[٧]]: (وما كنت لديهم)[٨] ولا يصلح (لدن) هنا أصلاً، وأيضاً فـ (لدن) لا تكون[٩] إلا فضلة[١٠]، بخلاف (لدى) بدليل: ﴿وَلَدَيْنَا[١١] كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾[١٢]، وأيضاً فجر (لدن) بـ (من) أكثر من
٣٠٧ نصبها، حتى إنها لم تجيء[١٣] في التنزيل / منصوبة[١٤]، وجر (لدى) ممتنع، وأيضاً فـ (لدن) قد لا تضاف كما في (لدن[١٥] غدوة[٣]) بالنصب على التمييز أو

= ومازلت تتذكر أن الدماميني نسب حكاية هذا القول عن الأخفش إلى الشارح، فالحق نسبته إلى ابن مالك؛ لأنه سبقه بذلك.

(١) مكان، ز، ظ.

(٢) أهملت التاء في، ز، ظ.

(٣) أهملت الغين والتاء في، ز.

(٤) بنيت، د.

(٥) الثلاثة، ظ.

(٦) ويؤكده، د.

(٧) سقطت من، د.

(٨) (ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك... إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم... إذ يختصمون) ٤٤ آل عمران ٣.

(٩) يكون، ز، ظ.

(١٠) فصلة، د، فضله؛ ز.

(١١) فلدينا، د، وهو خطأ.

(١٢) ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.... وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٦٢ المؤمنون ٢٣.

(١٣) يجى، ظ.

(١٤) أهملت التاء في، ز.

(١٥) ان، د.

التشبيه[١] به أو بالمفعول، ولدى لا تكون[٢] إلا مضافة، **«بل»** لدى ذات الألف **«بمعنى (عند) على الأصح»** وممن ذهب إلى هذا القول سيبويه، لكن (عند)[٣] أمكن من (لدى) من وجهين:

أحدهما - أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، نحو: عندي مال، وهذا القول عندي صواب، ويمتنع الثاني في (لدى)، ذكره ابن الشجري في أماليه، ومبرمان[٤] في حواشيه.

والثاني - أنك تقول[٥]: عندي مال، وإن كان غائباً، ولا تقول: لدي مال إلا إذا كان حاضراً، قاله الحريري وأبو هلال العسكري[٦] وابن الشجري وابن هشام، وزعم المعري[٧] أنه لا فرق بين (لدى) و(عند)، وقول غيره أولى. **«وتعامل[٨] ألفها معاملة ألف (إلى) و(على) فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر»**[٩] قال الله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾[١٠] كما تقول: على

---

(١) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٢) يكون، ز.

(٣) ما يأتي منقول بالحرف عن المغني ١: ١٦٩.

(٤) وسيرمان، ز، وسترمان، ظ، وهذا تصحيف، وهو أبو بكر محمد ابن علي.

(٥) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٦) الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (.... - بعد ٣٩٥هـ/ ١٠٠٠ - ١٠٠٥م) نسبته إلى (عسكر مُكرَم) من كور الأهواز. من علماء اللغة والأدب، معدود في الشعراء. أخذ عن خاله أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري. وروى عنه أبو سعد السمان وغيره. ألف كثيرا فمن ذلك: كتاب صناعتي النظم والنثر - ط، التلخيص في اللغة، جمهرة الأمثال - ط، شرح الحماسة، الفروق: في اللغة - ط، ديوان المعاني - ط، الأوائل. معجم الأدباء ٨: ٢٥٨ - ٢٦٧، البغية ١: ٥٠٦، الخزانة ١: ١١٢.

(٧) أبو العلاء.

(٨) ويعامل، ز.

(٩) أهملت الضاد في، ظ.

(١٠) ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ .... قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٢٥ يوسف ١٢.

الباب[(١)]، وإلى الباب؛ وقال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[(٢)] كما تقول: إلينا، وعلينا. وبعضهم لا يقلب[(٣)] الألف مع المضمر، بل يقرها معه، كما يقرها مع المظهر، فيقول[(٤)]: لداكم، وإلى ذلك أشار بقوله: «**غالباً**».

و(**مع**) **للصحبة اللائقة بالمذكور**» فهي في نحو: جاء زيد مع عمرو، للصحبة الحسية، وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[(٥)] بخلاف ذلك، فيقدر ما يليق بالمقام.

وهو اسم بدليل التنوين في قولك: معاً ودخول الجار في حكاية سيبويه[(٦)]: وذهب[(٧)] من معه، وقراءة[(٨)] بعضهم[(٩)]: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ مَّن مَّعِيَ﴾[(١٠)].

وكان حقه أن يبنى؛ لشبهه بالحرف[(١١)] في الجمود المحض، وملازمة وجه واحد من الاستعمال، إلا أنه أعرب في أكثر اللغات لمشابهته[(١٢)] (عند) في وقوعه خبراً[(١٣)] وصفة وحالاً، ودالاً على حضور وعلى قرب، كذا قال المصنف في الشرح[(١٤)].

---

(١) على الباب على الباب، ز.

(٢) ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا . . . .﴾ ٣٥ ق ٥٠.

(٣) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٤) فتقول، ز.

(٥) ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا . . . . وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ٤ الحديد ٥٧.

(٦) في كتابه ٢ : ٤٥.

(٧) ذهبت، ز، ظ.

(٨) وقراه، ز.

(٩) يحيى بن يَعمر وطلحة بن مصرّف، وقراءتها بتنوين (ذكر) المحتسب ٢ : ٦١.

(١٠) ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً ۖ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ۖ . . هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ ۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ ٢٤ الأنبياء ٢١.

(١١) بالحرف في الحرف، ز، ولا معنى له.

(١٢) لمشابهة، ز، ظ.

(١٣) خبر، د.

(١٤) على التسهيل ١٠٥ : أ، باختصار.

واعلم أن الصواب أن يقال: و(مع) لمكان الصحبة أو لزمانها[١]، وقد تحتملهما[٢] وقد تأتي لزمان يقرب[٣] من آخر. فهذا هو التفسير التام المطابق لمعناها، وإن كانت لمجرد الصحبة فكيف تكون[٤] ظرفاً!! والعذر له [أنه[٥]] حذف المضاف؛ لدلالة كلامه عليه كما سبق، أي: ومع لموضع الصحبة، لكن يفوته كونها تأتي لزمان الصحبة؛ إذ كلامه الآن في الظروف المكانية لا الزمانية.

فالأول ـ وهو كونها لمكان الصحبة ـ نحو: زيد مع عمرو، ولهذا وقعت خبراً عن اسم الجثة.

والثاني ـ وهو كونها لزمان الصحبة ـ نحو: جئتك مع أذان العصر.

والثالث ـ وهو ما يحتملهما[٦] ـ نحو: جاء زيد مع عمرو.

والرابع ـ وهو مجيئها لزمان يقرب من آخر ـ كقوله[٧]:

.... إن مع اليوم[٨] أخاه غدوا[٩]

فهذا كقوله[١٠]:

---

(١) عطفت بالواو في، د.

(٢) تحتملها، د.

(٣) بقرب، د.

(٤) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) لحقتها، د، يحتملها، ز.

(٧) لا يعرف.

(٨) أهملت الياء في، ظ.

(٩) أهملت الغين في، ز، ظ، وقبله:

لا تقلواها وادلواها دلوا

قلوت الناقة: سقتها بعنف. دلوتها: سقتها برفق.

المقتضب ٢: ٢٣٨، ٣: ١٥٣، المنصف ١: ٦٤، ٣٩٠، ٢: ١٤٩، ٣٩٢، المخصص ٩: ٦٠، الاقتضاب ٣٧٣، الشجري ٢: ٣٥، ابن يعيش ١: ٢٤، ٥: ٨، شرح التسهيل ١٠٥: أ، شرح الشافية ٣: ٢١٥، شذور الذهب ٢٤٤، اللسان (دلا، غدا)، شواهد الشافية ٤٤٩.

(١٠) قراد بن الأجدع الكلبي من بني الخراقية. شاعر جاهلي. المرزباني ٣٢٨. استعمله هدبة بن خشرم في قصيدة له.

. . . . فإن غدا للناظرين قريب[١]

«**وتسكينها**» أي: تسكين عينها. «**قبل حركة**» نحو: جئت[٢] معك «**وكسرها قبل سكون**» نحو: جئت مع الرجل. «**لغة ربعية**[٣]» وغنْمية[٤] أيضاً، حكى ذلك في المحكم[٥]، وبقي عليه: أو فتحها لالتقاء الساكنين، كما في: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾[٦] (ومن الناس)[٧]، لكن في هذين لقصد التخفيف، وفيها لقصد الرجوع إلى لغة الأكثرين، وجعل سيبويه تسكين العين ضرورة كقوله[٨]:

---

(١) يقال: إن أعرابياً أتى النعمان بن المنذر في يوم بؤسه، وكان قد صنع في النعمان معروفاً فأراد النعمان قتله فطلب أن يمهله حولاً يصلح فيه أمر أهله وعياله، وطلب النعمان كفيلاً، فكفله قراد بن أجدع، وقبل الموعد بيوم قال النعمان لقراد ما أظنك إلا هالكاً فأنشد:

فإن يك صدر هذا اليوم ولّى . . . .

وقد جاء البيت في قصيدة قالها هدبة بن خشرم وهو مسجون في المدينة مطلعها:

طربت وأنت أحياناً طروب وكيف وقد تعلاك المشيب!!

وقبل الشاهد:

فإنا قد حللنا دار بلوى فتخطئنا المنايا أو تصيب

وبعده:

وقد علمت سليمى أن عودي على الحدثان ذو أيد صليب

يروى: (. . . . . لناظره . . . . . .) القالي ١: ٧١ ـ ٧٢، الميداني ١: ٧٤ ـ ٧٥، التبريزي ١: ٢٤٠، المقاصد ٢: ١٨٥، الخزانة ٤: ٨٣.

(٢) حيث، د، حيت، ز، ظ.

(٣) ربيعية، ز، وبيعة، د، ظ.

(٤) وتميمية، د، وغيمية، ز، وغمته، ظ، والصواب ما صنعت.

(٥) ١: ٥٥ عن اللحياني عن الكسائي.

(٦) ﴿. . . . . لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ الآيتان ١، ٢ آل عمران ٣. والشاهد فتح (ميم) لوقوع الساكن بعدها.

(٧) تكررت على هذه الصورة في القرآن الكريم اثنتي عشرة مرة وهي البقرة ٨، ١٦٥، ٢٠٤، ٢٠٧، والحج ـ ٣، ٨، ١١، ٧٥، والعنكبوت ـ ١٠ ولقمان ـ ٦، ٢٠. وفاطر ـ ٢٨، وهذه الآية ٨ من سورة البقرة ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ والشاهد فتح نون (من) للساكن بعدها.

(٨) جرير بن عطية، وفي سيبويه: (وهو الراعي) يعني: النميري، والصواب الأول.

فريشي[١] منكم وهواي معكم وإن [كانت[٢]] زيارتكم[٣] لماما[٤]

وهـو محجـوج بالنقل بأنها[٥] لغة [بالإجماع[٦]]. «**واسميتها**[٧] **باقية**» حين تسكين[٨] عينها «**على الأصح**» وكلام سيبويه مشعر بذلك، وقول النحاس[٩]: أنها ـ حينئـذ ـ حرف بالإجمـاع مردود. «**وتفـرد**» عن الإضـافة. «**فتساوي (جميعاً) معنًى**» تقول: جاء الزيدان معاً، والزيدون معاً، فهي فيهما بمعنى (جميعاً)، وهذا خلاف[١٠] قول ثعلب: إذا قلت جاءا جميعاً، احتمل[١١] أن فعلهما

(١) فريش، د، قريشي، ز.

(٢) سقطت من، د، ز.

(٣) أهملت الزاي في، د، دياريكم، ز.

(٤) من قصيدة مدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان مطلعها:

أصبح حبل وصلكم رماما وما عهد كهدك يا أماما

وقبل الشاهد:

تباشرت البلاد لكم بحكم أقام لنا الفرائض واستقاما

وبعده:

وقيتَ الحتف من عرض المنايا ولقيت التحية والسلاما

ومطلع القصيدة يروى على وجه آخر، وهو:

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

أمام: مرخم أمامة، والمبرد ينكر هذه الرواية، ويروى العجز على الصورة الأولى. وفي الديوان: (وريشي...) (.... وهواي فيكم) ولا شاهد على هذه الرواية.

جرير ٢ ٥٠٢ـ٥٠٦، سيبويه ١: ٣٤٣، ٢: ٤٥، الشجري ١: ٢٤٥، ٢: ٢٥٤، ابن يعيش ٢: ١٢٨، ٥: ١٣٨، شرح التسهيل ١٠٥: ب، ابن الناظم ١٥٥، ابن عقيل ٢: ٥٧ـ٥٨، المقاصد ٣: ٤٣٢ـ٤٣٤، التصريح ٢: ٤٨، ١٩٠، الأشموني ٢: ٢٦٥، شواهد ابن عقيل ١٦٥.

(٥) انها، ز، ظ.

(٦) سقطت من، د.

(٧) زاد هنا في م (حينئذ).

(٨) حتى تسكن، ظ.

(٩) أبي جعفر.

(١٠) بخلاف، د.

(١١) واحتمل، د.

في وقت أو وقتين، وإذا قلت: جاءا معاً، فالوقت واحد. هذا كلامه.

وقد عادل بينهما من قال[(١)]:

كنت[(٢)] ويحيى[(٣)] كيدي[(٤)] واحد نرمي جميعاً ونرامى معا[(٥)]

«و» تساوي «**(فتىً) لفظا، لا (يداً) وفاقاً ليونس والأخفش**» فالفتحة التي على العين ليست فتحة إعراب، وإنما هي حركة عين الكلمة الأصلية، كفتحة التاء من (فتى) فالكلمة على هذا ثلاثية، في الإفراد، حذفت ألفها؛ لملاقاتها للتنوين[(٦)]، كما في (فتىً)، وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الكلمة ثنائية اللفظ في حال الإفراد[(٧)] وحال الإضافة، فالفتحة فيها فتحة إعراب، كما [في[(٨)]]: رأيت يداً[(٩)].

قال المصنف[(١٠)]: والأول هو الصحيح؛ لقولهم الزيدان معاً، والزيدون معاً

٣٠٨ فيجعلونها في موضع رفع، كما ترفع الأسماء المقصورة نحو: / هم عِداً[(١١)] ولو كان

---

(١) هو مطيع بن أياس الليثي أو الديلي (. . . ـ ١٦٦هـ/ . . ـ ٧٨٣م) يكنى: أبا سلمى. شاعر ظريف ماجن متهم بالزندقة. مدح الوليد بن يزيد ونادمه. وولاه المهدي الصدقات بالبصرة. الأغاني ١٣: ٢٧٤ ـ ٣٣٦، المرزباني ٤٨٠، النويري ٤: ٥٧ ـ ٦٣.

(٢) كيت، ز.

(٣) أهمل الياء الأولى وأعجم الأخيرة في، ز.

(٤) كبدى، ز.

(٥) أول أبيات ذكر فيها نبوة حدثت بينه وبين حميمه يحيى بن زياد الحارثي (. . ـ حوالي ١٦٠هـ/ . . . ـ ٧٧٦م) وبين الراوين اختلاف في ترتيبها وألفاظها، وهذه رواية أبي الفرج:

كنت ويحيى كيد واحدة نرمي جميعا وترانا معا

إن عضني الدهر فقد عضه يوجعنا ما بعضنا أوجعا

الكامل ٣: ١٢٥٣، القالي ٣: ١٤ ـ ١٥، الأغاني ١٣: ٣٠٨، المغني ١: ٣٧١، السيوطي ٢: ٧٤٦ ـ ٧٤٧.

(٦) للتنو، د.

(٧) في حال الافراد وحال الافراد، د.

(٨) سقطت من، د.

(٩) زيدا، د.

(١٠) في شرح التسهيل ١٠٥: أ ـ ب بتصرف.

(١١) غدا، د.

باقياً على النقص لقيل [مع[١]] كما يقال (هم يد[٢] واحدة على من سواهم)[٣].

واعترض بأن (معاً) ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر. «**وغير حاليتها حينئذ**»[٤]. أي [استعمال مع[٥]] حين إفرادها عن الإضافة [غير حال[٥]] «**قليل**». كقوله[٦]:

حننت[٧] إلى ريّا ونفسك باعدت مزارك من ريا[٨] وشعباكما معا[٩]

---

(١) سقطت من، د، وجاء مكانها: ح، وهو اختصار (حينئذ).

(٢) يدا، ظ.

(٣) بهذا اللفظ ساقه ابن مالك، وليس في كلامه ما يدل على أنه حديث، وهو بهذا النص بعض من حديث مرويّ عن قيس بن عباد عن علي بن أبي طالب، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وليس عندهم: (واحدة)، أبو داود ٦: ح، ٤٣٦٥، ٤٣٦٦، والنسائي ٨: ١٩، ٢٠، وأحمد ١: ١١٩، ١٢٢، ونصه في رواية علي: (المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم .....).

(٤) لم يختصرها في (د) على غير عادته.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) الصمة بن عبد الله القشيري.

(٧) جيت، ز، حبيب، ظ.

(٨) أهملت الياء في، ظ.

(٩) الثاني في قصيدة ساقها أبو الفرج يحن فيها إلى ابنة عمه ريّا، وكان خطبها من عمه فاختلف عمه مع أبيه على المهر، فلم يزوجه إياها فهرب الصمة إلى الثغر. مطلعها:

أمن ذكر دار بالرقاشين أعصفت بها بارحات الصيف بدءاً ورجعا

وبعد الشاهد:

فما حسن أن تأتي الأمر طائعا وتجزع أن داعي الصبابة أسمعا

ونسب البكري المطلع إلى يزيد بن الطثرية ورواه هكذا:

أمن أجل دار........ عليها رياح.........

ويروى: (أتبكي على ريّا ....). الرقاشان: جبلان بأعلى الشريف في ملتقى دار كعب وكلاب. أعصفت: اشتدت. بارحات، جمع بارحة: الريح الشديدة.

الحماسة ٣: ١٩٦ - ١٩٩. القالي ١: ١٩٠ - ١٩١، الأغاني ٦: ٥، ٦ - ٨، البكري ٢: ٦٦٤، الخالديان ٢: ٢٦ - ٢٨، شرح التسهيل ١٠٥: ب، ابن الناظم ١٥٥، المقاصد ٣: ٤٣١ - ٤٣٢.

وقول الآخر[١]:

أفيقـــوا[٢] بني حرب وأهواؤنا معا[٣] . . . .

فاستعملت[٤] في كل من البيتين خبراً.

وقيل: هي حال والخبر محذوف، أي: وشعباكما كائنان معاً، وأهواؤنا كائنة معاً.

قال المصنف[٥]: وهذا[٦] باطل بالإجماع، ولو قلت: زيد قائماً، تريد كائن قائماً لم يجز.

قلت: قد يقـدح فيه بتخريجهم قراءة من قرأ في الشواذ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٧] بنصب[٨] عصبة[٩] على أنه حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف.

---

(١) جندل بن عمرو. (٢) فيقوا، د، ظ.

(٣) . . . . وأرحامنا موصولـــة لم تقضّب

ثالث أبيات ستة في حماسة أبي تمام وكان بعض بني عمه ضربوا مولاه حوشباً، أولها:

إن كنت لا أرمي وترمي كنانتي تصب جانحات النبل كشحي ومنكبي

فقل لبني عمي: فقد - وأبيهم - منوا بهريت الشّدق أشوس أغلب

وبعد الشاهد:

ولا تبعثوها بعد شد عقالها ذميمة ذكر الغِبِّ في المتعقب

يروى: (. . . . . جائحات النبل . . . .) (. . . . . بني حزن . . . .).

جانحات: كاسرات الجناح، أو ما مال إليه من النبل. جائحات: مهلكات، منوا: بلوا. هريت: واسع. تقضب: تقطع.

الحماسة ١: ٢٩٧ - ٢٩٩، شرح التسهيل ١٠٥: ب، المغني ١: ٣٧١، السيوطي ٢: ٧٤٦، الهمع ١: ٢١٨، الدرر ١: ١٨٦.

(٤) واستعملت، د.

(٥) في شرح التسهيل ١٠٥، ب.

(٦) هذا، د.

(٧) ﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ . . . . إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ ١٤ يوسف ١٢.

(٨) بتصبب، ز.

(٩) رويت عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - الكشاف ٢/٤٤٦. البحر المحيط ٥/٢٨٣.

وهنا انتهى كلامه على الظروف المكانية[١] التي قصد إيرادها في هذا الفصل، ثم ختم ذلك بمسألة التوسع فقال:

«**ويتوسع في الظرف**» الزماني والمكاني «**المتصرف**» لا غير المتصرف، فإنه لا يجوز التوسع فيه؛ لأن التوسع منافٍ لعدم التصرف «**فيجعل مفعولاً [به**[٢] **] مجازاً ويسوغ حينئذ**» أي حين يتوسع فيه «**إضماره غير مقرون**[٣] **بـ (في)**» كقوله[٤]:

ويوما[٥] شهدناه سليماً وعامرا[٦] . . . .

وكان حقه أنه يقترن[٧] بـ (في) إذا أضمر؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها؛ ولهذا يقول: لدنه ولم يكنه. من يقول: لد[٨] ولم يك[٩]. وتقول: الحين[١٠] قعدت له[١١]، بعد قولك: قعدت حيناً[١٢]، كذا قال المصنف[١٣].

---

(١) الكاينة، ز، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) مقترن، ز، ظ.

(٤) رجل من بني عامر لم يسموه.

(٥) يوما، د.

(٦) . . . . قليلا سوى الطعن النهال نوافله

يروى: يوم، قليل، بالجر، الأول بربّ محذوفة، والثاني على أنه نعت سببيّ ليوم، سليم وعامر: قبيلتان من قيس عيلان. النهال: وصف للطعن، ومعناه: مرتوية بالدم، وأصل النهل: الشرب الأول. نوافله: غنائمه.

سيبويه ١: ٩٠، المقتضب ٣: ١٠٥ - ١٠٦، الكامل ١: ٣٢ - ٣٣ الكشاف ٢: ٤٠٨، الشجري ١: ٦، ١٨٦، التبريزي ٤: ١٣٢، ابن يعيش ٢: ٤٥، ٤٦، المقرب ١: ١٤٧-١٤٨، شرح التسهيل ١٠٦: أ، المغني ٢: ٥٥٧، الهمع ١: ٢٠٣، شواهد الكشاف ٢٣٢ - ٢٣٣، رغبة الآمل ١: ١٣٩، الدرر ١: ١٧٢.

(٧) يقرك، د.

(٨) له، د.

(٩) يكن، ظ.

(١٠) الجبن، ز، ظ.

(١١) كذا في النسخ ولعل الصواب: قعدته.

(١٢) عينا، د.

(١٣) في شرح التسهيل ١٠٦: أ، وقد تصرف فيه وأسرف؛ لذلك رأيت أن أنقله على طوله. قال: (وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلاً ومفعولاً به ومضافاً إليه على معنى الفاعلية والمفعولية، لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النصب بأنه مفعول به =

وهنا سؤالان :

أحدهما ـ أن يقال : هلا جاز التوسع في المفعول له ، فأجيز[(١)] : الإكرام جئته ، والأصل جئت[(٢)] له ، فيكون حينئذ نصبه على المفعول به ، كما في قولك : يوم الجمعة سرته؟ .

وجوابه : أن الظروف في الاستعمال أكثر ، فكانت بالتوسع فيها أجدر ، وأيضاً فالتوسع فيها قد ثبت بها لم يثبت في غيرها ، وذلك أنهم فعلوا فيها من الفصل بها ، وتقديمها مالم يفعلوه في غيرها .

السؤال الثاني ـ أن يقال[(٣)] : إذا أضمر المفعول فيه غير مقرون[(٤)] بـ (في) كان مفعولاً به على سبيل التوسع ، فهلا[(٥)] قيل[(٦)] : شهدناه وسليماً وعامراً . بالعطف ؛ لأنه لا يتعدى عامل إلى أكثر من معمول من جنس واحد إلا بالتبعية؟ .

وجوابه : أن الاتساع في ذلك من جهة اللفظ فقط ، لا من جهة اللفظ والمعنى جميعاً ، فهذا الضمير وإن نصب على أنه مفعول به ، فإنما هو من جهة اللفظ ، وأما [من[(٧)]] جهة المعنى فهو مفعول فيه .

= من ذلك مانع ، وتظهر فائدة ذلك في إضماره مستغنيا عن لفظ في ، فإن الظرف أصله أن يكون مقرونا بلفظها ، فاستغني عن لفظها بمعناها مع الظاهر ، ولزوم الرجوع إلى الأصل مع الضمير؛ لأن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ؛ ولذلك لزم من يقول : لد زيد ، أن يقول : من لدنه ـ برد النون ـ ولزم من يقول : لم يك صديقاً ، أن يقول : أما الصديق فإن لم يكنه فمن يكنه؟ ـ فيرد النون أيضا ـ ولزم من يقول : قعدت حيناً ، الحين قعدت له ، فيرد اللام ، ولا يستغنى مع المضمر بمعناها كما استغني مع الظاهر ، ولزم من يقول : المال لزيد ـ بكسر اللام ـ أن يقول : له ، فيفتح ؛ لأن فتحها هو الأصل ، فعلى هذا يلزم من إضمار الظرف مقصودا به معنى الظرفية أن يقرنه بـ (في) ، كقولك : ـ في صمت اليوم ـ اليوم صمت فيه ، فمن قال : صمته ، علم أنه لم يقصد الظرفية ، وإنما قصد جعله مفعولاً به توسعاً ، فمن ذلك قول الشاعر :

ويوما شهدناه سليماً وعامرا قليلاً سوى الطعن النهال نوافله)

(١) فاجير ، د ، فاجبر ، ز ، وأهملت الياء في ، ظ .

(٢) حيث ، ظ .

(٣) يقول ، د .

(٤) مقروون ، د .

(٥) وهلا ، د .

(٦) قبل ، ز .

(٧) سقطت من ، ز .

قال الرضـي[١] : وقد اتفقوا على أن معناه متوسعاً فيه وغير متوسع فيه سواء .

«و» يسوغ في الظرف[٢] حين التوسع فيه «**الإضافة والإسناد إليه**» كقولهم :

ياســــــارق الــليلة أهــل الــدار[٣]

وقولهم : صيد عليه يومان . حيث جعلت الليلة مسروقة واليومان مصيدين ، على سبيل المجاز الحكميّ ، وفي الحقيقة هي مسروق فيها ، وهما مصيد فيهما .

قال الـرضـي[٤] : والـذي أرى أن جميع الـظروف متوسع فيها، فقولك : خرجت يوم الجمعة ، كان في الأصل خرجت في يوم الجمعة ، فتوسع فيه بحذف حرف الجر قياساً، وكذا المفعول له هو أيضاً في الحقيقة مفعول به[٥] متوسع فيه بحذف اللام فهذان[٦] البابان[٧] ، أي [باب[٨]] المفعول فيه[٩] والمفعول له قسمان من أقسام المفعول به[١٠] خصا بالاسمين مع الضوابط المعينة لكل منهما .

ثم سأل كيف قيل بذلك؟ وحذف حرف الجر ليس بقياس في باب المفعول به ، لا يقال :ـ في مررت بزيد ، وخرجت من الدار ـ مررت زيداً ، وخرجت الدار.

---

(١) في شرح الكافية ١ : ١٩٠ .

(٢) الظروف ، د.

(٣) لم أر فيما وقفت عليه من المراجع من نسبه ولا من أتمه ، وانظر سيبويه ١ : ٨٩ ـ ٩٠ ، ٩٩ ، الفراء ٢ : ٨٠ ، المحتسب ١ : ١٨٣ ، ٢ : ٢٩٥ ، الشجري ٢ : ٢٥٠ ، الكشاف ١ : ١٢ ، ابن يعيش ٢ : ٤٥ ، ٤٦ ، الرضـي ١ : ١٩٠ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، الخزانة ١ : ٤٨٥ ـ ٤٨٦ ، ٢ : ١٧٢ ، ١٧٩ .

(٤) في شرح الكافية ١ : ١٩٠ ـ ١٩١ .

(٥) يله به ، ظ .

(٦) فهذا ان ، د ، ز.

(٧) اليآءيان ، د.

(٨) ساقط من ، د.

(٩) المفعول فيه والمفعول فيه ، د

(١٠) له ، د.

وأجاب: ـ بأنه لما توفرت شرائط المفعول[١] فيه، والمفعول له صار الحذف قياساً، كما كان قياساً بالاتفاق إذا كان أنْ أو أنّ؛ وذلك لقوة[٢] الدلالة في بابي[٣] المفعول [فيه[٤]] [والمفعول له على الحذف.

قال: وأما قول المصنف ـ يعني ابن الحاجب ـ [٥]] [في نحو يوم الجمعة
صمته[٦]]: [إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولاً فيه[٥]]؛ إذ هو لا يكون إلا
لفظ[٧] مكان أو زمان[٨]، فمنقوض[٩] بنحو: خرجت هذا اليوم، ولفظ هذا هنا
ظرف اتفاقاً، بدليل صفته، وقوله: إن الزمان ـ في نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[١٠]
و: (يا سارق الليلة . . . . . .) ـ ليس بمفعول فيه، وإلا انتصب، والمضاف إليه
[المصدر[٦]] [والصفة[١١]] لا يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً به، قلنا[١٢]: ـ على
ماأصّلنا أن جميع المفعول فيه هو مفعول به ـ لا نسلم أنه يجب نصبه، فإن
المفعول به ينجر بالإضافة، نحو: ضارب زيد /، فكذا[١٣] تقول[١٤] (سارق ٣٠٩
الليلة). هذا كلامه[١٥].

(١) والمفعول، د. (٢) القوة، د.
(٣) باب، د. (٤) سقطت من، ز.
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، ظ، وفي (ز) جاء الكلام هكذا: وأما قول المصنف يعني ابن الحاجب إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولا فيه وأما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولاً فيه.
(٦) ساقط من، د. (٧) لفظا، د.
(٨) عبارة الرضـي: إلا ظرف الزمان والمكان. (٩) فمنقوص، د، ز.
(١٠) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ . . . . . إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا . . . . .﴾ ٣٣ سبأ ٣٤.
(١١) عن الرضـي وليست في أصول التحقيق.
(١٢) قلت، ز.
(١٣) فكذ، د.
(١٤) يقول، ز، وأهمل حرف المضارعة في، د، وعبارة الرضـي: فكذا في سارق.
(١٥) نقله: بتصرف واختلاف في التعبير، لذلك رأيت أن أنقله على طوله: قال في شرح الكافية ١: ١٩٠ ـ ١٩١:
=

قال الشارح[١]: إن الاتساع[٢] على وجهين:

أحدهما ـ [أن[٣]] يكون على حذف مضاف، فإذا قلت: صيد عليه يومان، وأردت وحش[٤] يومين، جاز بلا خلاف.

والآخر ـ أن تجعل[٥] اليومين مصيدين[٦] مجازاً، وذهب ابن كيسان إلى أن الاتساع ـ على الوجه الثاني ـ يقتضي حصر الفعل في الظرف، فإذا قلت: يوم الجمعة صمته[٧]، فالمعنى أنك لم تصم غيره، وإذا قلت: صمت فيه، احتمل أن تكون[٨] صمت في غيره، وكذلك في ظروف المكان.

= (والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها، فقولك: خرجت يوم الجمعة، كان في الأصل: خرجت في يوم الجمعة، كأن يوم الجمعة مع الجار مفعولاً به بسبب حرف الجر، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ، والمعنى على ماكان عليه، وكذا المفعول له هو أيضاً مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه بحرف الجر، فهما مثل (ذنبا) في قولك: استغفرت الله ذنباً. إلا أن حذف حرف الجر ـ أي (في واللام) ـ صار قياساً في البابين كما كان حذف حرف الجر قياساً مع أنْ وأنّ، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول: ـ في مررت بزيد، وقمت إلى عمرو ـ مررت زيداً وقمت عمراً، وإنما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من أنواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين وأما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ـ إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولاً فيه؛ إذ هو لا يكون إلا ظرف الزمان أو المكان، فمنقوض بنحو: خرجت هذا اليوم، فلفظة(هذا)هنا ظرف اتفاقاً، بدلالة صفته، وقوله: إن الزمان ـ في نحو (مكر الليل) و (سارق الليلة) ـ ليس بمفعول فيه وإلا انتصب، والمضاف إليه المصدر والصفة لا يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً به. قلنا: ـ على ما أصلنا أن جميع المفعول فيه هو مفعول به ـ لا نسلم أنه يجب نصبه، فإن المفعول به ينجر بالإضافة، نحو: ضارب زيد، فكذا في سارق الليلة).

(١) ابن قاسم.
(٢) الامتناع، د.
(٣) سقطت من، د.
(٤) وحسن، د.
(٥) جعل، ز، ظ.
(٦) مصدين، ظ.
(٧) ضمنه، د، صمته، ظ، بإهمال التاء الأولى.
(٨) يكون، د، ز، ظ، وهو خطأ ظاهر.

«ويمنع من هذا التوسع على الأصح تعدي الفعل إلى ثلاثة» خلافاً لسيبويه، فإنه أجاز ذلك فيما نقله[1] ابن خروف[2] عنه، مع[3] موافقته على أنه لا يصح نقل باب ظن وحسب إلى الثالث بالهمزة.

وفرق ابن خروف[2] بينهما، بأنه في النقل يصير الفاعل مفعولاً، وليس ذلك في التوسع، فإن التوسع كله مجازيّ تعدى[4] الفعل أو لم يتعد، فلا معنى لمراعاة المتعدي وغير المتعدي، والنقل[5] كله حقيقة، فاقتصر فيه على مورد السماع.

ورده[6] المصنف[7] بأنه يستلزم مشبهاً دون مشبه به، إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة.

وكلامه في المتن [يوهم[8]] أن التوسع في غير المتعدي إلى ثلاثة غير مختلف فيه، وليس كذلك، فإن المذاهب في التوسع ثلاثة:

أحدها[9] - أنه يجوز[10] في اللازم والمتعدي لا إلى ثلاثة، وهذا مختار المصنف، وينسب إلى المبرد، وزعم ابن عصفور أنه قول أكثر النحاة.

الثاني[11] - جواز ذلك [مطلقاً[12]]؛ لأن[13] تعدي الفعل [إلى[14]] الظروف[15]

(١) قاله نقله، د.
(٢) خاروف، ز.
(٣) في، د.
(٤) تعد، د.
(٥) والفعل، ز.
(٦) ورد، . د.
(٧) في شرح التسهيل ١٠٦ : ب.
(٨) سقطت من، ز.
(٩) أحدهما، ز.
(١٠) تجوز، د.
(١١) والثاني، ز، ظ.
(١٢) سقطت من، د.
(١٣) الا في، د، لا، ذ
(١٤) سقطت من، ز، ظ.
(١٥) المظروف، ز.

اتساعاً غير معتدّ به [١]، ولولا أنه غير معتدّ [٢] به لم يجز في (قام) ونحوه مما لا يقتضي مفعولاً.

قال الشارح [٣]: وهذا ظاهر مذهب سيبويه، بل صرح ابن خروف [٤] بأنه مذهبه. قيل [٥]: وهذا مذهب الجمهور.

الثالث ـ جواز ذلك في اللازم والمتعدي إلى واحد، ومنعه في المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة؛ لأنه لا يوجد متعدٍ إلى أربعة، كما سبق، ولا إلى ثلاثة بطريق الأصالة؛ لأن باب (أعلم) و(أرى) متعد بالنقل، فهو فرع [٦] فلا يحمل عليه، وصحح ابن عصفور هذا القول.

وهنا تنبيه[٧]، وهو أنه هل يتوسع في الظرف مع (كان) وأخواتها؟.

قال الشارح[٨]: يبنى[٩] على الخلاف في عمل (كان) في الظرف[١٠] فإن قلنا: لا تعمل فيه فظاهر.

وإن قلنا: تعمل[١١]، فقال ابن عصفور. يجوز معها الاتساع، والذي يقتضيه[١٢] النظر أنه لا يجوز، فلو كان العامل في الظرف حرفاً أو اسماً [جامداً][١٣] ـ لما فيهما[١٤] من معنى الفعل ـ لم[١٥] يجز الاتساع.

(١) متعد به، ظ، لكن الثاني أهمل التاء وثنى العين والباء.
(٢) متعد به، د.
(٣) ابن قاسم.
(٤) خاروف، ز.
(٥) قبل، ز.
(٦) مدع، ز.
(٧) أهملت النون في، د.
(٨) ابن قاسم.
(٩) ينبنى، د، بنى، ز.
(١٠) الظروف، ظ.
(١١) نعمل، ز.
(١٢) يقتضى، د.
(١٣) سقطت من، د.
(١٤) فهما، ظ.
(١٥) ولم، ز.

الباب السادس والعشرون
«باب المفعول معه»

«**وهو الاسم التالي واواً**» وهذا جنس يشمل الواقع بعد واو العطف في نحو: مزجت عسلاً وماء. «**تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع)، وفي اللفظ كمنصـوب معدًّى بالهمزة**[1]» وكلام الشارح[2] ظاهر في أن هذا كله [فصل[3]] يخرج به المعطوف بعد ما يفهم منه المصاحبة كالمثال المتقدم[4].

قلت: إنما الفصل قوله: (تجعله[5] بنفسها في المعنى كمجرور مع).

وأما قوله: (وفي اللفظ. . . .) إلى آخره، فلا يخرج[6] شيئاً، وإنما نبه بهذه الزيادة على أن الواو معدية ما قبلها[7] من العوامل إلى المفعول معه[8].

وأشار[9] بقوله: (كمجرور مع) [إلى[10]] المصاحبة[11] المدلول عليها بالواو

(١) الهمزة، د.
(٢) ابن قاسم.
(٣) كالفصل، د، وهي ساقطة من، ظ.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) نجعله، ظ.
(٦) أهمل حرف المضارعة في، د، وثنى من فوق في، ظ.
(٧) قبل، ز، قيل، ظ.
(٨) به، د.
(٩) واجاد، ز.
(١٠) سقطت من، ز.
(١١) ان المصاحبة، ز.

في[1] هذا الباب، والمراد بها كون المفعول معه[2] مشاركاً[3] لمعمول الناصب له في ذلك الفعل في وقت واحد.

ففي قولك: سرت وزيداً، زيد مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذي هو معمول الفعل[4] الناصب للمفعول معه في السير في وقت واحد [أي: وقع سيرهما جميعاً في وقت واحد[5]] وفي قولك: سار زيد وعمرو، تشارك زيد وعمرو في السير أيضاً، لكن لا يلزم أن يكون ذلك في وقت واحد.

«**وانتصابه بما عمل في**» الاسم «**السابق من فعل**» لازم أو[6] متعد، وسواء كان السابق فاعلاً أو مفعولاً. «**أو**»[6] اسم «**عامل عمله**» أي: عمل الفعل، لكن بواسطة الواو، وترك هذا القيد لفهمه مما[7] سبق، وهذا هو مذهب الجمهور.

ولم يفصلوا في الفعل بين اللازم والمتعدي كما أشرنا إليه، وزعم بعضهم أن ذلك لا يكون إلا مع الفعل اللازم، فلا يقال: ضربتك وزيداً، على أنه مفعول معه، كذا[8] قال الشارح[9].

٣١٠ قلت: إن / كانوا أخذوا الخلاف في عمل المتعدي [فيه[5]] من منع بعضهم أن يقال: ضربتك وزيداً، فليس أخذاً صحيحاً، فإنه قد يكون ذلك؛ لأن الظاهر العطف؛ لكونه أصلاً[10] في الواو، فإذا[11] أمكن ادعاؤه لم يجز، أو[12] لم

(١) وفي، د.
(٢) زاد هنا في (د) في السير.
(٣) مشاركا كا، ز.
(٤) أهملت الفاء في، ظ.
(٥) ساقط من، د.
(٦) استبدل بها الواو في، د.
(٧) كما، د.
(٨) كذلك، د.
(٩) الش، د، وهو ابن قاسم.
(١٠) الاصل، د.
(١١) وإذا، ز، ظ.
(١٢) عطفت بالواو في، ز، ظ، والصواب ما أثبت.

يحسن[١] ادعاء خلافه [وهذا[٢]] لا ينفي صحة: ضربت وزيداً خالداً.

قال الرضي[٣]: وشرط[٤] بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً، كما في: سرت وزيداً؛ نظراً إلى أن عمراً - في قولك: ضربت زيداً وعمراً - معطوف اتفاقاً، لا مفعول معه.

وينتقض ما قاله بنحو: حسبك وزيداً درهم، فإن الكاف مفعول في المعنى؛ إذ المعنى: يكفيك، وأما تعين (عمرا) في المثال المذكور للعطف؛ [فلأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف[٥]]، وانما يعدل [ما بعده[٦]] [عن العطف[٧]] إلى النصب؛ نصاً على المعنى المراد من المصاحبة؛ لأن العطف في [قولك[٨]]: جاء زيد وعمرو يحتمل[٩] تصاحبهما في وقت المجيء[١٠]، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر، والنصب نص في المصاحبة. وفي قولك: ضربت زيداً وعمراً، لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة؛ لاحتمال النصب [للعطف الذي هو الأصل[١١]][٧]. **«لا بمضمر[١٢] بعد الواو خلافاً للزجاج»** فإذا قلت: جاء البرد والطيالسة. فكأنك قلت جاء البرد ولابس أو صاحب الطيالسة؛ وكذا في غيره.

---

(١) يجز، د. (٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) في شرح الكافية ١: ١٩٤ - ١٩٥.
(٤) ويشترط، د، ويشرط، ز.
(٥) مابين المعقوفتين ساقط من، د، ز، ظ، وثابت في شرح الكافية، وجاء التعبير في المخطوطات هكذا: فهو انما.
(٦) ساقط من، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضي
(٧) سقطت من، د.
(٨) ليست عند الرضي.
(٩) ويحتمل، د.
(١٠) تصاحب الرجلين في المجيء، الرضي.
(١١) على المصاحبة؛ لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر. الرضي.
(١٢) يضمر، ز، ظ.

قلت: وهذا يقتضي أن يكون المنصوب بالمضمر مفعولاً به فكيف ينقل قوله في ناصب المفعول معه، وهو لا يقول بأنه مفعول معه!!

ويمكن أن يكون المراد من نقل قوله التنبيه على لازم[١] هذا القول من نفي المفعول معه أصلاً ورأساً، وأن[٢] ما نقول[٣] نحن بأنه مفعول معه، يقول[٤] هو بأنه مفعول به.

«**ولا بها**» أي: بالواو. «**خلافاً للجرجاني**»[٥]، وشبهته أنها مختصة بالاسم، ورد بأنها لو كانت ناصبة لم يشترط تقدم فعل أو عامل عمله، ولا تصل بها الضمير[٦] كـ (إن) وأخواتها من الحروف الناصبة، وبأن هذا حكم بها[٧] لا نظير له؛ لأنه[٨] ما من حرف ناصب إلا وهو مشبه بالفعل أو بما يشبه الفعل[٩]. «**ولا بالخلاف، خلافاً للكوفيين**» فيكون العامل معنوياً على هذا الرأي، والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي، مالم يضطر إلى المعنوي، ثم لو كان (الخلاف) ناصباً لنصب (عمرو) في مثل: ما قام زيد لكن عمرو، ويقوم زيد لا عمرو، واللازم باطل.

ثم ما حكاه المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم، وقال معظمهم[١٠]

---

(١) بملازم، د.

(٢) وانها، د.

(٣) تقول، د، يقول، ز.

(٤) أهملت الياء في، ز.

(٥) عبد القاهر، نص على ذلك في كتابه: الجمل ص ٢٠، فقال في ما ينصب فقط من الحروف: (الأول: الواو بمعنى (مع) نحو قولك: استوى الماء والخشبة. وجاء البرد والطيالسة، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وكنت وزيداً كالأخوين، ولا تنصب الواو بمعنى (مع) إلا وقبلها فعل نحو (استوى) من قولك: استوى الماء والخشبة).

(٦) المضمر، ظ.

(٧) أهملت الباء في، د.

(٨) لان، د.

(٩) بالفعل، ز، ظ.

(١٠) بعضهم، د.

والأحسن[١] . انتصابه على الظرف؛ وذلك أن الواو لما أقيمت مقام [مع[٢]] المنصوب على الظرفية، والواو في الأصل حرف، فلم[٣] يحتمل النصب، أعطي ما بعده إعرابه [عارية[٤]] كما أعطي ما بعد إلا - إذا كانت بمعنى (غير) - إعراب نفس [غير[٤]] كما قيل: - في له عندي عشرة إلا واحد - أن الأصل غير واحد، ثم أنيبت[٥] (إلا) عن غير [ونقل الإعراب[٦]] لما بعدها، ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء[٧] لجاز النصب في: كل رجل وضيعته[٨]، مطرداً، وليس كذلك.

«وقد تقع هذه الواو قبل مالا يصح عطفه خلافاً لابن جني» والأخفش، أيضاً والسيرافي والفارسي والشلوبين وابن الضايع وابن عصفور، فإفراد[٩] ابن جني بالذكر معترض، بل نقل ابن الباذش الإجماع عليه، فلا يجوز على هذا الرأي: جلس زيد والسارية؛ إذ لا يسند الجلوس إلى السارية، وكذا لا يجوز عند هؤلاء: ضحك[١٠] زيد وطلوع الشمس، مراعاة لأصل الواو في العطف. قال المصنف[١١]: أنكـر [ابن خروف قول[١٢]] ابن جني، وهو بالإنكار خليق،

---

(١) والأخفش، ز، ظ. (٢) سقطت من، ز، ظ. (٣) لم، ز، ظ.
(٤) سقطت من، د. (٥) أهملت النون في، د، أنيت، ز. (٦) سقطت من، ظ.
(٧) هولا، ز، ظ. (٨) وضعت، د. (٩) وافراد، ز، ظ. (١٠) صحك، د، ظ.
(١١) في شرح التسهيل ١٠٧: ب، وقد اختصر، وتصرف فيه؛ لذلك تعين نقله: (وذكر ابن خروف أن أبا الفتح بن جني قال: إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة، وأنكر قوله ابن خروف، وهو بالإنكار حقيق، فإن العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها (العطف)، وفي مواضع يصلح فيها، والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين: أحدهما: ترك فيه العطف لفظاً ومعنىً.
والثاني - استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ، كاستعمال النعت على الجوار، فمن الأول قولهم: استوى الماء والخشبة، ومازلت أسير والنيل، ومنه قول الشاعر في وصف رجل مات معانقا امرأة لقيها بعد فراق:
فكان وإياها كحران لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا
ومن الثاني - قولهم: أنت أعلم ومالك، أي أنت أعلم مع مالك كيف تدبره، ومالك معطوف في اللفظ، ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر؛ لأن المال لا يخبر عنه بـ (أعلم) وشرط عطف المبتدأ المضمر خبره أن يكون خبره مثل خبر المعطوف عليه. . . . . .).
(١٢) ساقط من، ز، ظ.

بدليل: استوى الماء والخشبة، ومازلت أسير والنيل.

وكان[١] وإياها كحـــــران[٢] . . . .

يصف رجلاً مات معانق امرأة لقيها بعد فراق، وبدليل: أنت أعلم ومالك، أي: مع مالك كيف تديره، و (مالك) معطوف في اللفظ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر؛ لأن المال لا يخبر عنه بـ (أعلم)[٣].

وقد تؤولت هذه[٤] المثل كلها:

فأما استوى الماء والخشبة فقيل: لا يمتنع فيه العطف، وإن لم يجز [استوى الخشبة، كما يجوز[٥]] اختصم زيد وعمرو، وإن لم يجز اختصم عمرو، قالوا: وغلط الزجاجي في زعمه أن الخشبة لا يجوز فيها إلا النصب.

وأما سرت والنيل[٦] فلا يمتنع نسبة السير إلى النيل؛ لامتداده، وأنه لا يفارقه منه جزء، وأحسن منه أن يقال: استعير السير للجري [لما[٥]] اقترن[٧] بما يصح منه السير كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٨] كذا قيل، والـذي يظهـر أن الاقـتران ليس هو المصحـح لاستعارة السير للجري، بل الاستعارة صحيحة بدون هذا الاقتران.

---

(١) فكان، ز، ظ.

(٢) نجران، د، وهو بعض من بيت وتمامه:

. . . . لم يفـق عن المـاء إذ لاقـاه حتـى تقـددا

وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٥٠ ، ونسبه الأعلم إلى كعيب بن جعيل، ولم أعرف عنه شيئاً، ولم أجد للبيت مزيداً، وقد علمت أنه من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٧ : ب.

(٣) فاعلم، د.

(٤) هذا، ظ.

(٥) ساقط من، د.

(٦) النيلي، د، باعجام الباء الثانية.

(٧) للاقتران، د.

(٨) ﴿. . . طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ ١٥ الرعد ١٣ ، وزاد. في (ز، ظ): (وظللهم).

وأما: وكان(١) وإياها كحـــــران(٢) . . . . . .

فالتقدير كان وإياها كحران(٢) والماء، فشبه اثنين باثنين، فصح العطف.

وأما أنت أعلم ومالك، فقالوا: لما كان الناظر في المال يلزم - في الأكثر - مجيء المال على اختياره، صار مواتياً له، فنسب العلم إليه مجازاً.

وفي شرح الرضـي(٣): أنه لا يجوز النصب في قولك: أنت أعلم ومالك؛ لأنك لا تقصد(٤) به مصاحبة المخاطب في العلم لما له(٥)، والتقدير الأصلي فيه: أنت أعلم بحـال مالـك، فأنت ومالك. ثم خفف بحذف معمول (أعلم) وحـذف المبتـدأ المعـطوف عليه مالـك، لقيام القـرينة على كلا المحذوفين، وقـولـك(٦): فأنت ومـالـك. مثل: كل رجل وضيعته(٧) [أي: فأنت ومالك مقرونان، والمعنى: أنا لا داخل بينك وبين مالك، ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه، فأنت أعلم بما يصلحه.

قلت: الأقـرب - فيما يظهر لي - أن يكون (أنت ومالك) مثل: كل رجل وضيعته(٧)](٨) كما قال، و (أعلم) جملة فعلية من فعل مضارع وفاعله معترضة بين المعطوف [والمعطوف(٩)] عليه، والفعل ملغى، أي أنت ومالك مقرونان فيما أعلم، لا أعلم من يقترن [به(٨)] باعتبار إصلاحه، وحسن النظر فيه سواك، ولا يكون [أعلمُ(١٠)] اسم تفضيل، كما فهموه، فتأمله(١١).

---

(١) كان، فكان، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

(٢) لحران، د.

(٣) على الكافية ١ : ١٧٩.

(٤) يقصد، ظ.

(٥) لما، د.

(٦) وقولنا، ز، ظ.

(٧) وصنعته، د.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) سقطت من، ز.

(١١) فتأمل، ز.

«ولا يتقـدم[١] **المفعول معه على عامل المصاحب»** فلا يقال: والخشبة استوى الماء.

قال المصنف[٢]: من جهة أن هذه الواو شبيهة[٣] بواو العطف.

وقيل: لأن أصلها العطف، فروعي هذا الأصل.

فإن قلت: ما وجه عدول المصنف عن أن يقول: على عامله[٤]، إلى قوله: عامل المصاحب، مع أن الأولى[٥] أخصر؟.

قلت: لأنه قال «**باتفاق**» وقد علمت أن منهم من يرى أن الناصب الواو، فلو[٦] قيلت[٧] هذه العبـارة لم يلزم منهـا ظاهراً أن[٨] ذلك القليل يرى منع التقديم على الفعل بل على الواو؛ لأنها العامل عنده. «**ولا عليه**» أي: ولا على المصـاحب. «**خـلافـاً لابن جني**»[٩] فانه أجاز[١٠] أن يقال: استوى والخشبة الماء[١١]، تمسكاً بأنه قد جاء[١٢] ذلك في العاطفة[١٣].

---

(١) يقدم، م.

(٢) في شرح التسهيل ١٠٧: ب.

(٣) شبهة، ز.

(٤) عاملها، ز، ظ.

(٥) الأول، د.

(٦) ولو، د، ظ.

(٧) قبلت، ز.

(٨) ظاهر لان، ز، ظ.

(٩) قال في الخصائص ٢: ٣٨٥ ـ ٣٨٦ (ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها، وعلى قلّته أيضاً، نحو: قام وعمرو زيد. وأسهل منه: ضربت وعمراً زيداً؛ لأن الفعل في هذا قد استقل بفاعله، وفي قولك: قام وعمرو زيد، اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام).

(١٠) أجاز فيه، د.

(١١) الخشبة والماء، ظ.

(١٢) سمع، د.

(١٣) القاطفة، ز.

كقولـــه[١]:

ألا يا نخلـة من ذات عــرق عليك ورحمة الله السـلام[٢]

فليجز فيها؛ لأنها محمولة عليها، وبأنه[٣] قد سمع ذلك من كلامهم قال[٤]:

جمعت[٥] وفحشاً غيبة ونميمة ثلاث[٦] خصال[٧] [لست[٨]] عنها بمرعوي[٩]

---

(١) الأحوص، وليس في شعره.

(٢) بعده:

سألت الناس عنك فخبروني هناً من ذاك تكرهه الكرام

وقد روى ثعلب البيت الشاهد برواية لا شاهد فيها، وهي:

.... بــرود الظـل شاعكـم السلام

شاعكم: تبعكم. ذات عرق: موضع يحرم منه الحاج.

ثعلب ٢٣٩، الأغاني ١٥: ٢٩٣ ـ ٢٩٤، الخصائص ٢: ٣٨٦، الشجري ١: ١٨٠، الرضي ١: ٩٣، ١٣٥المغني ١: ٣٩٥، ٢: ٧٣٥ ـ ٧٣٦، التصريح ١: ؛ ٣٤٤، ٣٧٦، السيوطي ٢: ٧٧٧، الهمع ١: ١٧٣، ٢٢٠، ٢: ١٣٠، ١٤٠، الخزانة ١: ١٩٢ ـ ١٩٣، ٣١٢ ـ ٣١٣، الدرر ١: ١٤٨، ١٩٠، ٢: ١٦٩، ١٩٣.

(٣) وبأنها، ز، ظ.

(٤) يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر الثقفي البصري (.. ـ حوالي ١٠٥هـ/.. ـ ٧٢٣م) شاعر مجيد، أسلم يوم الطائف، حدث عن عمه عثمان. وروى عنه معاوية بن قرة وعبد الرحمن بن إسحاق. الأغاني ١٢: ٢٨٥ ـ ٢٩٦، الخزانة ١: ٥٤ ـ ٥٦.

(٥) أهملت الجيم في، د.

(٦) ثلث، ز.

(٧) خلال، د.

(٨) سقطت من، د.

(٩) يمرعوى، د، من قصيدة عاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص أو أخاه الشقيق عبد ربه، والمرجح الأول. مطلعها:

تكاشرني كرها كأنك ناصح وعينك تبدى أن صدرك لي دوي

وقبل الشاهد:

وما برحت نفس حسود حسبتها تذيبك حتى قيل هل أنت مكتوي

وقال النطاسيون: إنك مشعر سلالا، ألا بل أنت من حسد ذوي

=

وكلتا[1] شبهتيه[2] واهية:

أمـا الأولى: فلأن وقوع مثله في الواو العاطفة شاذ مخصوص[3] بالضرورة، فلا يقاس عليه.

وأما الثانية ـ فالبيت من [باب[4]] العطف لا من [باب[4]] المفعول معه، وعلى ذلك خرجه أكثر النحاة، مع أنه ضرورة.

«ويجب العطف في نحو: أنت ورأيك[5]، وأنت أعلم ومالك[6]».

اعلم أن مسـائل هذا الباب أربع: واجب العطف، وراجحه، وواجب النصب وراجحـه. وبـدأ المصنف بالواجبين، مقدماً واجب العطف، وأخر الراجحين، مقدماً منهما راجح العطف، ووجهه[7] فيهما أن العطف هو الأصل في الواو، وإنما ذكر المسائل المعبر عنها بقوله: (وربما نصب........) إلى آخره، مع أنها من راجح العطف قبل قوله: (ويترجح العطف.......)

= وبعده:

أفحشاً وخباً واختناء على الندى كأنك أفعى كدية فرّ محجوي

تكـاشرني: تبـدي أسنانك كأنك تبتسم. دوي: بك داء، ومراده: أنك تضمر ضغينة. الخب: الخديعة. الاختناء: التقبض. كدية: أرض صلبة. فر: الضمير عائد إلى (أفعى) وهي مؤنثة، فلعله أراد الأفعوان. محجوي: منطوي.

القالي ١: ٦٨ ـ ٦٩، الأغاني ١٢: ٢٩٥ ـ ٢٩٦، الخصائص ٢: ٣٨٣، الشجري ١: ١٧٦ ـ ١٨٦، شرح التسهيل ١٠٨: أ، ابن مالـك ١: ٢٨٥، ابن النـاظم ١١١، الـرضـي ١: ١٩٥، المقاصد ٣: ٨٦ ـ ٨٩، التصريح ١: ٣٤٤، ٢: ١٣٧، الأشموني ٢: ١٣٧، الهمع ١: ٢٢٠، الخزانة ١: ٤٩٥ ـ ٤٩٩، الدرر ١؛ ١٩٠.

(١) وكلا، د.

(٢) شبيهة، د. شهتيه، ظ.

(٣) شاذا ومخصوصا، ز، ظ.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) وربك، ظ.

(٦) ومانك، ز.

(٧) ووجه، ز، ظ.

لمشاكلتها لما[١] ذكر أولاً[٢] في واجب النصب، في نحو: مالك وزيداً[٣]، وأنها على إضمار فعل، فاسترسل في ذكر ما هو على إضمار فعل، كذا قال بعض المتأخرين، وليس بشيء، وسنبين[٤] قريباً أن ذلك [حال[٥]] في موضعه الذي يستحقه، ونوضح[٦] أيضاً أن الأقسام ستة لا أربعة، خلافاً لشارحي هذا الكتاب.

القسم الأول ـ ما يجب فيه العطف، ومثل له بمثالين: أنت ورأيك[٧]، وأنت أعلم ومالك، والعطف في [الأول[٨]] على المبتدأ، وهو عطف لفظاً ومعنىً[٩]، وفي الثاني[١٠] على المبتدأ الذي هو (أنت) الملفوظ به، وتجوز في نسبة العلم إلى المال، كما سبق، وهو عطف لفظاً [ومعنىً، أو على الخبر الذي هو (أعلم)، والأصل: أعلم بمالك، فوضعت الواو موضع الباء، وعطفت ما بعدها على ما قبلها، وهذا عطف لفظاً[١١]] لا معنىً، لأنه كالخفض[١٢] على الجوار[١٣]، وقد عرفت ما أسلفناه عن الرضي[١٤]، من أن الأصل: أنت أعلم بمالك، فأنت ومالك مقرونان، وما اخترناه في ذلك، فالعطف[١٥] على هذا معتبر لفظاً ومعنىً.

(١) فتحت اللام وشددت الميم في، د.
(٢) أولا ولا، د.
(٣) وزيد، د.
(٤) وشيئين، د، وسنين، ز.
(٥) سقطت من، د.
(٦) وتوضح، د، ويوضح، ز.
(٧) وربك، ظ.
(٨) في الأولى، ز، وهو ساقط من، ظ.
(٩) عطفت بأو في، ز، ظ.
(١٠) الثانية، د، ز، ظ، وهو خطأ لأن الكلام عن (مثالين) وبهذا يوجه اختيارنا في (هـ) ١٠.
(١١) مابين المعقوفتين ساقط من، ز.
(١٢) كما يخفض، د.
(١٣) الجواز، د، ظ.
(١٤) في ص ٢٦٣.
(١٥) فالعطف، د، بالعطف، ز، ظ.

وضابط المثال الأول: أن لا يتقدم الواو في اللفظ إلا مفرد. ونقل المصنف(١) الإجماع على وجوب العطف في ذلك، وليس كذلك، فإن الصيمري(٢) أجازه
٣١٢ عن تمام الاسم، فيحتمل أن يكون المصنف [لم(٣)] يعتبر / بخلافه، فحكى الإجماع.

وضابط المثال الثاني أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة لما ينصب المفعول معه، وقال المصنف(٤): أن يكون خبر(٥) الجملة السابقة(٦) أفعل تفضيل.

«و» يجب «[النصب(٧)] عند الأكثر في نحو مالك وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟» وهذا(٨) هو القسم الثاني، وهو ما يجب فيه النصب.

قال المصنف(٩): وإنما قلت (عند الأكثر)؛ لأن الكسائي يجيز(١٠) الجر.

قلت: ليس [إجازة(١١)] الجر في مثل ذلك - أعنى العطف(١٢) على الضمير

(١) في شرح التسهيل ١٠٨: ب، قال: (ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين، ومن ادعى جواز النصب في نحو: (كل رجل وضيعته) على تقدير: كل رجل كائن وضيعته - فقد ادعى مالم يقله عربي، فلا التفات إليه، ولا تعريج عليه).

(٢) الضميري، د، ز، ظ، وهو تصحيف صوابه ما أثبته.

(٣) سقطت من، د.

(٤) في شرح التسهيل ١٠٨: أ، ولفظه: (وأشرت بقولي: (ويجب العطف في نحو: أنت ورأيك) إلى أن كل موضع كانت الواو فيه بمعنى مع بعد ذي خبر لم يذكر أو ذكر وهو أفعل تفضيل، فالعطف فيه لازم.).

(٥) خبره، د.

(٦) السابق، د.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) هذا، د.

(٩) في شرح التسهيل ١٠٨: ب وتعبيره: (ونسبت وجوب النصب في نحو: (مالك وزيداً) و (ماشأنك وعمرا) إلى الأكثر؛ لأن ابن خروف حكى عن الكسائي أنه قال: إذا أوقعت مابال وماشأن ومال على اسم مضمر، ثم عطفت عليه باسم ظاهر، كان الوجه في المعطوف النصب والخفض).

(١٠) أن يجير، د، يجيره، ز.

(١١) اجازه، د، وهي ساقطة من، ز، ظ.

(١٢) للعطف، د.

المخفوض بدون[1] إعادة الخافض - مخصوصاً بالكسائي، بل هو قول الكوفيين جميعهم وبعض البصريين: كيونس[2] والأخفش، وعلى هذا قد يقال: إن أراد أكثر النحويين فمشكل؛ لأن الكوفيين[3] قاطبة وبعض البصريين لا يشترطون إعادة الخافض. وإن أراد أكثر البصريين فليس في عبارته ما يدل عليه.

وجوابه: أنه لما انضم أهل الأمصار إلى أكثر أهل البصرة في المنع صار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين، فصحت العبارة.

ولا يخفاك أنه يجوز - في (ما شأنك وعمراً) - الأوجه الثلاثة:

الجر على الإضمار، كما في قوله[4]:

أكل امرىء[5] تحسبين امرءا ونار[6] توقد بالليل نارا[7]

(١) من غير، د.

(٢) ابن حبيب.

(٣) الكوفيون، د.

(٤) أبي دواد: جارية بن الحجاج: حمران بن بحر الحذاقي الإيادي. ويقال: اسمه حنظلة بن شرقي. شاعر جاهلي مبرز في نعت الخيل متصرف في غيره من الأغراض.
ابن قتيبة ١ : ٢٣٧ - ٢٤٠، الأغاني ١٦ : ٣٧٣ - ٣٨١، الخزانة ٤ : ١٩٠ - ١٩١. ونسبه المبرد مرتين إلى عدي بن زيد، وفي الأولى نقل ذلك عن سيبويه، وهو واهم.

(٥) أمر، ز، ظ. (٦) ونارا، د.

(٧) آخر قصيدة اختارها الأصمعي، ومطلعها:
ودار يقول لها الزائرو ن: ويل أمّ دار الحذاقيّ دارا
وقبل الشاهد:
وعادى ثلاثاً فخرّ السنا ن: إما نصولا وإما انكسارا
أبو دواد ٣٥٣، تحقيق غوستاف فون غرنباوم. دار مكتبة الحياة ببيروت ١٩٥٩م عدي ١٩٩، سيبويه ١ : ٣٣، الكامل ١ : ٢٤٧ - ٢٤٨، ٣ : ٨٢٥، الأصمعيات ١٩٠ - ١٩١، ابن قتيبة ١ : ٢٣٩، الشجري ١ : ٢٩٦. ابن يعيش ٣ : ٢٦، ٢٧ - ٢٨، ٢٩، ٧٩، ٥ : ١٤٢ - ١٤٣، ٨ : ٥٢، ٩ : ١٠٥ - ١٠٦، المقرب ١ : ٢٣٧، ابن الناظم ١٥٧، المغني ١ : ٣٢١، ابن عقيل ٢ : ٦٣ - ٦٤، المقاصد ٣ : ٤٤٥ - ٤٤٧، التصريح ٢ : ٥٦، الأشموني ٢ : ٢٧٣، السيوطي ٢ : ٧٠٠، شرح التسهيل ١١٥ : ب، الهمع ٢ : ٥٢، الخزانة ٤ : ١٩١، شواهد ابن عقيل ١٦٧، الدرر ٢ : ٦٥.

والرفع على أن الأصل [أيضاً[1]] ما شأنك: وشأن عمرو، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

والنصب على ما يأتي بيانه.

وليس في الجر الخلاف[2] المذكور في (مالك وزيد) بل هو جائز عند المصنف وغيره في الكلام، وإن كان غيره أفصح منه، وممن نص على جواز الرفع ابنه[3]، ولا يحتاج إسناد[4] جواز ذلك إلى أحد، بل كل أحد يجيزه، وإذا كان كذلك فأين وجوب النصب في هذا المثال عند الأكثر!!.

«**والنصب**» الذي ذكرنا[5] أنه واجب «**في هذين**» المثالين «**ونحوهما بـ(كان) مضمرة قبل الجار**» فالتقدير[6]: ماكان لك[7] وزيداً؟ وما كان[8] شأنك وزيداً[9]؟ «**أو بمصدر (لابس)**[10] **منوياً**[11] **بعد الواو**» فالتقدير: مالك وملابستك زيداً، وكذا في المثال الآخر، وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه[12]، لكن التقدير الأول يقتضي كون[13] المنصوب بعد الواو مفعولاً معه [وهو ظاهر[14]]. والتقدير الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولاً معه، ويصيره[15] مفعولاً به، فهو مشكل من هذه الحيثية.

---

(١) سقطت من، د. (٢) بخلاف، د.

(٣) أبيه، ز، والصواب ابنه، راجع شرحه على الألفية ص ١١٣.

(٤) باسناد، ز. (٥) ذكرناه، ز، ظ.

(٦) والتقدير، ز، ظ.

(٧) كد، ز.

(٨) وماكان وماكان، ز، بين ورقتين.

(٩) وزيد، ظ.

(١٠) ليس، د.

(١١) منويا، ز.

(١٢) في كتابه ١ : ١٥٦، ولكن خص تقدير المصدر بالمثال الأول، وتقدير الفعل بالمثال الثاني.

(١٣) أن يكون، د.

(١٤) سقطت من، ز، ظ.

(١٥) أهمل حرف المضارعة في، ز.

فإن قلت: يلزم عليك إعمال المصدر منوياً، وهو ممتنع.

قلت: قد اعتذر[1] عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به؛ لوضوح الدلالة عليه، على أن المصنف صرح[1] بجواز إعمال المصدر منوياً، وأطنب في الاستدلال عليه، وذكر جملة من الشواهد عليه.

وبعضهم[2] حمل كلام سيبويه على أنه تفسير معنىً[3]، [لا تقدير إعراب[4]].

قال ابن الضائع؛ آخر ما أخذت عن الأستاذ أبي علي[5] أن هذا الاسم منصوب، على أنه مفعول معه، وأن تقدير سيبويه[6] معنوي لا إعرابي، بل[7] تقدير الإعراب: مالك تلتبس[8] وزيداً؟.

قال[9]: ويدل على أنه عند سيبويه كذلك[10] ذكره[11] هذه المسألة في باب المفعول معه، هذا كلامه.

فإن قلت: فإذا قدر الناصب مصدراً منوياً على الرأي الأول فعلام[12] يعطف

---

(١) في شرح التسهيل ١٠٨: ب.

(٢) أهملت الضاد في، ز.

(٣) أعجمت الياء في، ز.

(٤) سقطت من، د.

(٥) يعنى شيخه: الشلوبين.

(٦) لأن تقدير س، د، وان التقدير في سيبويه، ز، ظ، وتصرفت بما يلائم المعنى، وعادة (د) اختصار (سيبويه).

(٧) أهملت الباء في، ظ.

(٨) للبس، د، يلتبس، ز، ملتبس، ظ، وما أثبته أولى.

(٩) مال، ظ.

(١٠) لذلك، د.

(١١) ذكر، د.

(١٢) فعليه، د.

هذا المصدر في قولك: مالك وملابستك زيداً؟ فإن عطف على (ما) اقتضى كون (لك) خبراً عنه؛ لأنه خبر عن (ما) ولا معنى له، وإن عطف على الضمير المستكن في (لـك) فهو عائد على (ما) أيضاً، ولا فصل بتوكيد ولاغيره، ولا معنى له.

قلت: يحتمل أن يكون معطوفاً على الخبر الذي هو كائن[1] المحذوف الذي يتعلق به (لك) فالمعنى: ما ملابستك زيداً؟؛ إذ[2] كان المعطوف على الخبر خبراً[3]، والمعنى[4] عليه صحيح.

واعلم أن (مالك) ونحوه إنما (هو)[5] معروف في العربية أن يكون مردفاً بالحال نحو: مالك قائماً، وهنا قد وقع على غير ذلك، وذلك أن ما عطف عليه - من قولك: وملابستك زيداً[6] - حصّل من الفائدة نظير ما كانت الحال تحصله.

«**لا بلابَسَ خلافاً للسيرافي وابن خروف**[7]» وعلة ذلك عندهما الهرب من إعمال المصدر محذوفاً. «**فإن كان المجرور ظاهراً**» نحو: مالزيد وعمرو، وما شأن زيد وعمرو. «**رجح العطف**[8]» لأنه الأصل.

وقال[9] ابن الحاجب: يتعين العطف؛ لأنه الأصل، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة.

---

(١) على كاين الذي هو الخبر، د.
(٢) إذا، د.
(٣) خبر، د.
(٤) أعجمت الياء في، ز، وهي عادة لا تعني بالتنبيه عليها.
(٥) سقطت من، ز.
(٦) زيد، د.
(٧) خاروف، ز، وهو خطأ.
(٨) القطف، ز.
(٩) قال، د.

قال الرضـي[١]: وليس بشيء؛ لأن النص على المصاحبة هو الداعي / إلى ٣١٣ النصب، وقد يكون[٢] ضرورياً، ولو سلمنا أنه[٣] لا يضطر إلى هذا النص، قلنا: لم لا يجوز[٤] مخالفة الأصل لداعٍ، وإن لم يكن ضرورياً؟.

قلت: والقول بترجيح[٥] العطف ـ مع جواز النصب ـ غير خالٍ من نقد، وذلك أنه لا ينبغي أن يؤخذ هكذا على الإطلاق، بل الذي ينبغي أن يقال: إن قصـد النص[٦] على المصاحبة فالنصب واجب، لا مرجوح، وهذا هو القسم الثالث، وهو ما يترجح[٧] عطفه، وذكر المصنف منه مسائل:

الأولى ـ هذه، وهي[٨] أن يكون المجرور ظاهراً. والأربع الآتيات[٩] بعدها والتي ختم بها، وهي قوله: ويترجح العطف . . . . . إلى آخره. «**وربما نصب بفعل مقدر**» إما (كان) التامة أو الناقصة أو كلمة (تصنع) في المسائل الأربع الآتية مع رجحـان العطف في جميعها. «**بعد (ما) أو (كيف)**[١٠] **أو زمان**[١١] **مضـاف أو**[١٢] **قبـل خبر ظاهـر**» وهـذه هي الأربع، ثم ذكر أمثلتها[١٣] على

(١) في شرح الكافية ١: ١٩٦ ـ ١٩٧ بعد أن نقل كلام ابن الحاجب.
(٢) تكون، ز.
(٣) ان، د.
(٤) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٥) بترجيح، د.
(٦) النصب، د.
(٧) نرجح، د.
(٨) وهو، ز.
(٩) الأبيات، د، الاتيان، ز، ظ.
(١٠) عطفت بالواو في، د.
(١١) نون، د.
(١٢) سقطت الواو من، ظ.
(١٣) امثلها، د.

الترتيب، الأول للأول، والثاني للثاني، وهكذا «**في نحو**» قول الشاعر[١]:

«**ماأنت والسير**» في متلف يبرّح[٢] بالذكر الضابط[٣]؟

أنشده سيبويه، فلك[٤] هنا أن تقول[٥]: التقدير[٦] ما تصنع[٦] والسير[٧]؟ أو ما تكون[٨] والسير؟ إلا أن (كان) هنا[٩] يتعين أن تكون ناقصة، لأن (ما) لا يكون حالاً، فتجعله[١٠] خبراً مقدماً، وهذا مثال المسألة الأولى «**وكيف أنت وقصعة**» من نريد؟ فتقدر[١١]: كيف[١٢] تصنع وقصعة؟ أو كيف[١٣] تكون[١٤]

(١) أبي سهم أسامة بن الحارث بن الهذلي. ابن قتيبة ٢: ٦٦٦، الإصابة ١: ١٠٤.

(٢) أهمل حرف المضارعة في، د، ز، وأعجمت الحاء في الثانية.

(٣) مطلع قصيدة، وبعده:

وبالبزل قد دمها نبّها وذات المدارأة العائط

يروى: (فما أنا. . . . .) (يعبر بالذكر. . . .).

متلف: قفر يتلف سالكه. يبرح: يشقّ. الذكر الضابط: الجمل القوي. البزل، جمع بازل: المسنة من الإبل، دمّها: علاها، أو طلاها. نبّها: شحمها ذات المدارأة: ناقة بها اعتراض وشدة نفس. العائط: الناقة التي لا تحمل، وذلك أقوى لها، فعله: عاط يعوط.

الهذليون ٢: ١٩٥ ـ ١٩٦، سيبويه ١: ١٥٣، السكري ٣: ١٢٨٩ ـ ١٢٩١، ١٥١٨ ـ ١٥١٩، ابن يعيش ٢: ٥١، ٥٢، شرح التسهيل ١٠٩: أ، ابن مالك ١: ٢٨٢ ـ ٢٨٣، ابن الناظم ١١١، المقاصد ٣: ٩٣ ـ ٩٩، الأشموني ٢: ١٣٧، الهمع ١: ٢٢١، الدرر ١: ١٩٠.

(٤) فلل، ظ.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) يصنع، ز، ظ.

(٧) واكسير، ز.

(٨) يكون، د، ز، ظ، والصواب (تكون)؛ لأن الفاعل ضمير المخاطب.

(٩) هذا، ظ، والنون مهملة في، ز.

(١٠) فيجعل، د.

(١١) فيقدر، د.

(١٢) ما، ز.

(١٣) عطفت بالواو في، د.

(١٤) يكون، د، ز.

وقصعة [١]؟ ولك هنا جعل (كان) [تامة [٢]]، فكيف في محل نصب على الحال. وجعلها ناقصة فكيف خبرها مقدما. وهذا مثال المسألة الثانية.

واعلم أن سيبويه قدر الفعل مع [ما] [٢] ماضياً ومع (كيف) مضارعاً [٣]، فقال [٤]: التقدير ما كنت وزيداً، وكيف تكون وقصعة. واختلف هل هذا مقصود أوْ لا؟.

فقال السيرافي: التقديران جائزان في كل من الوجهين، والتفريق غير مقصود، ولو عكس صح.

وقال ابن ولاد: بل هو مقصود لمعنىً [٥] اقتضى التفريق [٦]؛ وذلك أن (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار، وإنما ينكر ما ثبت؛ فلذا تعين تقدير الماضي معها. [ولا إنكار مع (كيف)، بل هي للاستفهام [٧] المجرد، فتقدير المضارع معها [٨]] صالح، كما أن تقدير [٩] الماضي معها [١٠] أيضاً كذلك. «و» قول الشاعر [١١]:

«أزمان [١٢] قومي والجماعة» كالذي منع الرحالة [١٣] أن تميل مميلا [١٤]

قال سيبويه [١٥]: كأنه قال: أزمان [كان] [٨] قومي والجماعة، فجعله مفعولاً معه، وتقدير [٩] (كان) متعين، وتحتمل [١٦] النقص والتمام. وتعينها في هذا المحل يرجح تقديرها في باقي [١٧] الأمثلة؛ ولأنها أمّ الأفعال، وهذا مثال المسألة الثالثة.

(١) أو كيف يكون وقصعة أو كيف بكوني وقصعة، ز.
(٢) سقطت من، د.
(٣) أهملت الضاد في، ظ.
(٤) في كتابه ١ : ١٥٣.
(٥) يعنى، ز، ظ.
(٦) التعريف، د.
(٧) الاستفهام، ز.
(٨) مابين المعقوفتين ليس في، د.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) معه، د.
(١١) الراعي النميري.
(١٢) ازماني، ظ، مع إهمال النون.
(١٣) الرجالة، ز.
(١٤) تكلمنا عليه في ٢٣١:٢.
(١٥) في كتابه ١ : ١٥٤.
(١٦) ويحتمل، ز، ظ.
(١٧) باب، د.

وقـول[١]عائشة رضـي الله عنها: (كان رسول الله[٢] ﷺ - **«وأنا وإياه في لحاف**[٣]**»** . وهـذا مثـال المسـألة الرابعة فالتقدير[٤]: وكنت وإياه، فحذفت كان[٥]، فانفصل الضمير، وهو[٦] على هذا مرفوع بـ[٧] (كان). أو التقدير[٨]: وأنا كائنة[٩] وإياه فالضمير على هذا مبتدأ. أو التقدير[٤]: وأنا[١٠] وهو[١١]، ثم أنيب المنصوب عن المرفوع، فلا مفعول معه، ولا حذف (كان)، ولا (كائنة)، بل حذف (كـائنان) متعلقاً به الظرف. **«ويترجح العطف»** أيضاً فهذا من القسم الثالث، كما سبق التنبيه عليه **«إن كان بلا تكلف**[١٢]**، ولا مانع، ولا موهن»** نحـو: كنت أنـا وزيد كالأخـوين، فهـذا مثـال اجتمعت فيه تلك الشروط، وهذا النوع عند ابن عصفور[١٣]يستوي فيه الوجهان، وليس عنده شيء يترجح فيه العطف، ولا عند المصنف شيء يستوي فيه الوجهان.

قال بعضهم: وقول ابن عصفور أوجه[١٤]؛ لأنك إذا قلت: قمت أنا وزيد،

(١) سقط العاطف من، د.

(٢) كان النبي، د.

(٣) استشهد به ابن مالك في التسهيل وأتمه في شرحه ١٠٩ : أ، ونصه هناك: (كان رسول الله ﷺ ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف). ولم أجده في مابين يديّ من كتب الحديث بهذا اللفظ، بل أخرج أبو داوود ١ : ح ٢٦٣، والنسائي ١ : ١٨٨ عن عائشة رضـي الله عنها (كنت أنا ورسول الله ﷺ نبيت في الشعار الواحد وأنا حائض طامث. . . . .).

(٤) أهملت التاء في، د.

(٥) فحذفت كان فحذفت كان، ز.

(٦) هو، د.

(٧) أهملت في، د.

(٨) عطفت بالواو في، د.

(٩) كاتبه، د.

(١٠) أنا، د.

(١١) وهم، ظ.

(١٢) أهملت التاء في، ز.

(١٣) عصور، د.

(١٤) أوجد، د.

فإن نظرت إلى المعنى، فإن كان المـراد التنصيص على المصاحبة فالنصب راجح[١]، بل واجب، وإن كان المراد مطلق الجمع: فالعطف واجب، وإن نظرت إلى صورة التركيب مع قطع النظر عن المعنى، فكل من الأمرين جائز، ولا مرجح لأحدهما.

قلت: بل يترجح العطف بكونه[٢] [الأصل[٣]] في الواو، وهو الذي لحظه المصنف، [لكن يشكل عليه أنه سيقول: (فإن خيف به فوات ما يضر فواته رجح النصب)[٤]]. فاعتبر في الترجيح المعنى، فهلا اعتبره [هنا[٣]] أيضاً!!

ومفهوم قول المصنف: (إن كان بلا تكلف) أن العطف متى كان ارتكابه مؤدياً إلى تكلف، لم يترجح، وذلك مثل قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها. فإن عطف فصيلها[٥] على الناقة يحتاج معه / إلى تقدير[٦] جملة بعد المعطوف، وهو. لو تركت الناقة وفصيلها ترضعه[٧]، بل قدروا جملتين، أي تركت ترضعه، وترك يرتضع منها. ولا يخفى ما فيه من التكلف. ٣١٤

ومثل المصنف[٨] أيضاً بقول الشاعر[٩]:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين[١٠] من الطحال[١١]

(١) أرجح، ز، ظ.
(٢) يكونه، ز.
(٣) سقطت من، د.
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، ز، ظ.
(٥) فصلها، ز.
(٦) أهملت التاء في، د.
(٧) يرضعها، د.
(٨) في شرح التسهيل ١٠٩ : أ.
(٩) لا يعرف.
(١٠) لكليتين، د.
(١١) هذا البيت على أقلام النحاة وألسنتهم، ولكن لم ينشدوا معه غيره.
سيبويه١ : ١٥٠، ثعلب ١٢٥، ابن يعيش ٢ : ٤٨، ٥٠، شرح التسهيل ١٠٩ : أ، المقاصد ٣ : ١٠٢، ١٠٣، التصريح ١ : ٣٤٥، الأشموني ٢ : ١٣٩، الهمع ١ : ٢٢٠، ٢٢١، الدرر ١ : ١٩٠ - ١٩١.

قال: فالعطف حسن من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى؛؟ لأن المراد[١]: كونوا لبني أبيكم، [فالمخاطبون[٢] هم المأمورون، فإن[٣] عطفت كان التقدير[٤]: كونوا لبني أبيكم[٥]] وليكن بنو أبيكم لكم. وذلك خلاف المقصود.

قلت: فلا يكون النصب ـ حينئذ ـ راجحاً، بل متعيناً؛ إذ العطف يقتضي كون المعنى غير مراد، وكيف يقال: ـ في هذا العطف ـ بتكلف[٦]!!.

ومفهوم قوله: (ولا مانع) أنه إن كان ثم ما يمنع العطف، لم يترجح العطف، بل يجب النصب.

ومثل المصنف[٧] ذلك بقوله: لا تنه عن القبيح وإتيانه. فالعطف هنا يمتنع؛ لما فيه من عدم الفائدة؛ لأن (لا تنه عن القبيح)، معناه: لا تنه عن إتيان القبيح[٨]؛ لأن النهي إنما يكون عن الأفعال، فـ [يكون][٩] قولك:ـ بعد ذلك ـ وإتيانه، مستغنىً عنه، وهو من عطف الشيء على نفسه، هذا تقدير ما أراده.

قلت: وفيه نظر؛ لأن هذا المعنى لا ينتهض مانعاً بدليل: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا﴾[١٠].

ومفهوم قوله: (ولا موهن) أنه متى كان هناك ما يقتضي ضعف العطف، لم يترجح، نحو: ما صنعت وأباك، فنصبه مختار، وعطفه جائز لعدم الفاصل.

(١) المعنى، د.
(٢) والمخاطبون، د.
(٣) فاذا، ز، ظ.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(٦) يتكلف، ز.
(٧) في شرح التسهيل ١٠٩: ب.
(٨) القبح، د.
(٩) سقطت من، د، وأهملت النون في، ز.
(١٠) ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ. .وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ ١٤٦ آل عمران ٣.

«فـإن خيف به» أي بالعطف **«فـوات ما يضر فواته رجح النصب على المعيـة»**، نحـو: لا يعجبـك الأكـل والشبع، ولا تغتذ[(١)] بالسمك واللبن، فالمقصود النهي عن إعجاب[(٢)] الأكل[(٣)]، مصاحباً للشبع وواقعاً معه، وكذا عن الإغتذاء بالسمك[(٤)] مع اللبن، والنصب معين لهذا المقصود، والعطف مفوت لهذا الغرض[(٥)]؛ إذ هو محتمل، لأنه[(٦)] لا نص فيه، وهذا هو القسم الرابع، وتحته صور:

إحـداها[(٧)] هذه، والثانية أن يكون العطف بتكلف. والثالثة أن يكون له موهن. وهاتان تقدمت[(٨)] الإشارة إليهما قريباً، فاستغنى عن إعادتهما[(٩)]؛ للعلم بذلك؛ إذ قد علم أن ما لا كلفة فيه، ولا وهن أولى مما هو كذلك؛ فلهذا لم يحتج إلى التصريح بذلك.

قلت: وفي هذا كله نظر؛ [وذلك[(١٠)]] لأنه[(١١)] متى فرض أن العطف مفوت لغرض مقصود يضر تفويته[(٨)]، فكيف يسوغ ارتكابه!! لا سيما في مثل: [لا[(١٢)]] تغتذ[(١٣)] بالسمك واللبن؛ لأن المقصود فيه التنصيص على المعية، ولا يكون[(١٤)] بدون النصب، فينبغي أن يكون واجباً لا راجحاً، فتأمل.

«فإن لم يلق الفعل بتالي الواو» نحو: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ[(١٥)]﴾[(١٦)] فإن الفعـل ـ وهو أجمع الرباعي[(١٧)] ـ لا يليق بتالي الواو، وهو شركاؤكم[(١٥)]، فإنه

---

(١) تتغذ، د، تعتد، ز.
(٢) اعجباب، ز، ظ.
(٣) الأصل، ز.
(٤) الاعتداء السمك، د.
(٥) أهملت الغين في، د.
(٦) له، د.
(٧) أحدها، ز، ظ.
(٨) أهملت التاء الأولى في، د.
(٩) اعادتها، د.
(١٠) سقطت من، د.
(١١) لان، ز.
(١٢) سقطت من، ظ.
(١٣) تتغذ، د.
(١٤) تكون، ز.
(١٥) وشركاكم، ز، ظ، وشكاكم، د.
(١٦) ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ . . . ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ ٧١ يونس ١٠.
(١٧) الراباعى، ظ.

بمعنى (عزم)، فإنما يتسلط على الأمر ونحوه، «**جاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل اللائق، إن حسن (مع) موضع الواو**» وهذا هو القسم الخامس الذي كنا وعدنا به، والمسألة مبنية على ما قدمته من أن الأصح عنده أنه لا يشترط[١] لصحة[٢] المفعول معه صحة العطف، فلك في الآية أن تجعل شركاءكم[٣] مفعولاً معه، وأن تجعله مفعولاً به منصوبا بفعل لائق به أي: واجمعوا شركاءكم، من الجمع.

قلت: في المحكم[٤] أنه يقال: جمع الشيء عن تفرقه يجمعه جمعاً، وجمّعه [وأجمعه[٥]]. فإذا ثبت أن (أجمع) يكون[٦] بمعنى (جمع)، [صح[٧]] العطف، وخرجت الآية عن أن تكون[٨] مثالاً لهذه المسألة، إذ تالي الواو فيها وهو شركاؤكم[٣] يليق به الفعل المذكور، وهو (أجمع)، فيكون من عطف المفردات، ولا حاجة - حينئذ - إلى تقدير (اجمعوا) الذي هو ثلاثي وهمزته [همزة][٧] وصل، لكن هذا مبني على استعمال المشترك في معنييه جميعاً؛ إذ (أجمع) مشترك بين العزم وضم المفرّق[٩]، فباعتبار تسليطه[١٠] على الأمر يكون مرادا به المعنى [الأول، وباعتبار تسليطه[١٠] على الشركاء يكون مراداً به المعنى[١١]] الثاني.

---

(١) أهملت التاء في، د.
(٢) الصحة، د.
(٣) بشركاوكم، د، شركاكم، ز، ظ.
(٤) ١ : ٢١١.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) ان يكون، د.
(٧) سقطت من، د.
(٨) يكون، ز.
(٩) المفترق، د، الفرق، ظ.
(١٠) تسلطه، ز، ظ.
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.

فإن قلت: مقتضى ماقرره المصنف أن نقول: ترجح[١] النصب؛ لئلا يوهم[٢] تساويهما، وليسا بمتساويين[٣] / ؛ لأن الأصل عدم التقدير[٤]. ٣١٥

قلت: في كل منهما مخالفة[٥] الأصل، فتكافآ، وبيانه: أن الإضمار خلاف الأصل، وكون الواو لغير العطف كذلك، وحينئذٍ يكون كلامه على ظاهره، لكن يلزم عليه أن يكون المصنف قائلاً بتساوي الوجهين في بعض الصور، وهو خلاف ما كنا أسلفناه منه.

وأعلم أنه في بعض المواضع لا يتعين أحد الأمرين المذكورين، بل يجوزان مع أمر ثالث، وذلك كما في الآية، فإنه يجوز إضمار مضاف، أي: وأمر شركائكم، ولا يكون ـ حينئذٍ ـ مفعولاً معه ولا مفعولاً [به[٦]] بإضمار [عامل، بل يكون معطوفاً على المفعول به بإضمار[٧]] مضاف[٨]. «**وإلا**» يحسن (مع) موضع الواو «**تعين**» أحد الأمرين المذكورين وهو «**الإضمار**» للفعل اللائق. وهذا هو القسم السادس الذي كنا أشرنا إليه، كقوله[٩]:

. . . . وزججن[١٠] الحواجب والعيونا[١١]

---

(١) نرجح، د، ز.

(٢) يلزم، ز، ظ.

(٣) عبثا وبين، د، لكن أهمل الباء الأولى.

(٤) أهملت التاء في، د

(٥) أهملت الخاء في، ظ.

(٦) سقطت من، د.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) مضاف مضاف، د.

(٩) الراعي النميري.

(١٠) ورجحن، د، وأهملت النون في، ز.

(١١) إذا ما الغانيات برزن يوماً . . . .

جاء هذا البيت في (شعر الراعي) الثاني في قصيدة مطلعها:

وأظعان طلبت بذات لوث يزيد رسيمها سرعاً ولينا

والصلة بين البيتين ضعيفة، وروى السيوطي مطلعها: =

لأن (زججن) غير صالح للعمل في (العيون)، وموضع الواو غير صالح لـ(مع)، فيقدر له فعل لائق، أي: وكحلن العيون.

وزعم قوم أن الفعل المذكور ضمّن[(١)] معنىً[(٢)] يتسلط به على المتعاطفين فلا إضمار، وذلك بأن تقول[(٣)]: ضمن (زججن) معنى (حسّن).

واعترض: بأن هذا يستلزم صحة أن يقال: علفتها[(٤)] ماءً وتبناً[(٥)]. كما يصح

= أبت آيات حبي أن تبينا لنا خبراً وأبكين الحزينا

وبعد الشاهد:

أنخن جمالهن بذات غسل سراة اليوم يمهدن الكدونا

زججن الحواجب: دققنها وطولها، تفعل ذلك المرأة بنفسها إذا لم يكن لها حاجب أزجّ خلقة. ذات غسل: قرية بالوشم كانت لبني كلاب بن يربوع ثم صارت لبني عنبر، وهي مع قرية تقابلها اسمها (الوقف) تعرفان اليوم باسم (القرائن) وبينهما واد يسمونه (العنبري)، سراة اليوم: وسطه. الكدون، جمع كدن: ما توطىء به المرأة مركبها.

الفراء ٣: ١٩١، الخصائص ٢: ٤٣٢، الصحاح ١: ٣١٩، شرح التسهيل ١٠٩: ب، ابن الناظم ١١٣، ٢١٤، المغني ١: ٣٩٤، شذور الذهب ٢٤٢ ـ ٢٤٣، ابن عقيل ٢: ١٨٩ ـ ١٩٠، المقاصد ٣: ٩١ ـ ٩٣، ٤: ١٧٣، التصريح ١: ٣٤٦، الأشموني ٢: ١٤٠، السيوطي ٢: ٧٧٥ ـ ٧٨٦، الهمع ١: ٢٢٢، ٢: ١٣٠، شواهد ابن عقيل، ٢١٠ ـ ٢١١، الدرر ١: ١٩١، ٢: ١٦٩، شعر الراعي ١٥٦ ـ ١٥٧.

(١) ضمي، ز، بإعجام الياء.

(٢) أعجمت الياء في، ز.

(٣) يقول، د، ز.

(٤) علفها، ز.

(٥) كذا في نسخ التحقيق، والمثال بتأخير (ماء) قطعة من بيت مرجز، يختلف الناس فيه فبعضهم يجعله عجزاً، وبعض بعده صدراً، فالأول:

علفتها تبناً وماء باردا حتى شتت همّالة عيناها

والثاني:

لما حططت الرحل عنها واردا علفتها تبناً وماء باردا

والبيت بالرواية الأولى متداول في كتب النحو، ولكن لا يعرف قائل البيتين، ولا حفظ لهما سابق ولا لاحق. =

مع (أنلتها)، واللازم باطل.

وأجيب: بمنع[١] بطلانه، بدليل قوله طرفة:

أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة[٢] لها سبب[٣] ترعى[٤] به الماء والشجر[٥]؟

أي: ما ترى في هذه الصرمة؟ وهي[٦] - من الإبل - عشر[٧] فما فوقها إلى تسع عشرة، وقيل: إلى ثلاثين. وسبب: عهد.

«والنصب في: حسبك[٨] وزيداً درهم، بـ (يحسب)[٩] منوياً» وهذا

= الخصائص ٢ : ٤٣١، الكشاف ٢ :١٠٨، الصحاح ١ : ٣١٩، الشجري ٢ : ٣٣٢ - التبريزي ٣: ١٤٧، ابن يعيش ٢ : ٨، ابن الناظم ١١٣، الرضي ١ : ٣٢١، المغني ٢ : ٧٠٣، ابن عقيل ١ : ٥٠٤، المقاصد ٣: ١٠١ - ١٠٢، ٤ : ١٨١، التصريح ١ : ٣٤٥ - ٣٤٦، الأشموني ٢ : ١٤٠، السيوطي ٢ : ٩٢٩، الهمع ٢ :١٣٠، شواهد ابن عقيل ١١٩ - ١٢٠، الدرر ٢ : ١٦٩.

(١) بمعني، ز، مع إعجام الياء.

(٢) صرمت، ز، ظ.

(٣) أهملت الباء الثانية في، د.

(٤) يرعى، ز، ظ، لكن أعجم الأول الياء الثانية.

(٥) من قصيدة قالها وقد أخذت إبل له. مطلعها:

لعمرك ما كانت حمولة معبد على جُدّها حوباً لدينك من مضر

وقبل الشاهد:

أقامت على الزعراء يوما وليلة تعاورها الأرواح بالسقي والمطر

وبعده:

وكان لها جاران قابوس منهما حذاراً ولم استرعها الشمس والقمر

يروى: (لها شنب . . . . .) (. . . . حربا لدينك . . . . .) الحمولة: الإبل التي يحمل عليها. الجد: البئر التي تكون في موضع كثير الكلا. حوبا: هلاكا وبلاء. دينك: طاعتك. الزعراء: موضع. تعاورها: تتعاقب عليها. الأرواح: جمع ريح. شنب: حدة أنياب. لم أسترعها الشمس والقمر: لم أهملها.

طرفة ١٧٩ - ١٨٢ (القسم الثاني)، المغني ٢ : ٧٠٣ المقاصد ٤ : ١٨١ - ١٨٢، السيوطي ٢ : ٩٢٩، الخزانة ١ : ٤٩٩.

(٦) وهو، د، ظ.

(٧) عشرة، د.

(٨) في نحو حسبك، م.

(٩) يتحسب، ز، بحسب، ظ.

خلاف ما ذهب إليه الزجاج وابن عطية [١] والزمخشري، وذلك أنهم ادعوا أن (حسبا) اسم فعل، بمعنى (يكفي)، فالضمة بنائية، والكاف مفعول به، ودرهم فاعل، وزيداً مفعول [٢] معه، وغيرهم على أن (حسبا) بمعنى (كاف)، فالضمة إعرابية، وهو مبتدأ، ودرهم خبره، وزيداً مفعول به، بتقدير: (ويحسب) [٣]، والواو لعطف جملة على جملة، وفاعل (يحسب) [٤] مضمر عائد على (درهم) لتقدمه [٥]، وعليه [٦] كلام المصنف في المتن، ورجحه: بأن المفعول معه لا يعمل فيه، إلا فعل أو ما جرى مجراه، وليس (حسبك) مما جرى مجرى الفعل.

ومذهب [٧] سيبويه [٨] أنه منصوب بفعل منوي، وليس مفعولاً معه، بل هو مفعول به. «**وبعد ويْلَه**» كما في قولك [٩]: ويله وأخاه [١٠]. «**وويلاً له**» كما في قولك: ويلاً له [وأخاه] [١١]، «**بناصب المصدر**» أي ألزمه الله ويله أو ويلاً

---

(١) اشتهر بذلك اثنان.

أ ـ أبو محمد عبد الله بن عطية بن عبد الله (. . . ـ ٣٨٣هـ/ . . . ـ ٩٩٣م) من علماء التفسير ومن أهل دمشق يميز بـ (المتقدم). له تفسير عرف بـ (تفسير ابن عطية) الغاية ١ : ٤٣٣، كشف الظنون ٤٣٩.

ب ـ ابو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي القيسي (٤٨١ ـ ٥٤٢هـ/١٠٨٨ ـ ١١٤٨م) فقيه مفسر من أهل غرناطة. من مؤلفاته: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. البغية ٢ : ٧٣ ـ ٧٤، كشف الظنون ٤٣٩، ١٦١٣. والظاهر أن الشارح أراد الأول بدليل ذكره قبل الزمخشري، المتوفى عام ٥٣٨هـ.

(٢) أهملت الفاء في، ز.

(٣) أهملت الياء في، د، وبحسب، ز، ظ.

(٤) أهملت الياء في، د، بحسب، ز، ظ.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) عليه، د.

(٧) فذهب، د.

(٨) راجع الكتاب ١ : ١٥٦.

(٩) قوله، د.

(١٠) أخاه، ز، ظ.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

له. و(أخاه)[١] في المثالين عطف على الهاء من[٢] (ألزمه)، والمعنى: ألزمه الله المصيرة، وألزمها[٣] أخاه.

وتسمية المصنف له مصدراً بمعنى أنه اسم للحدث، لا بمعنى أنه [اسم[٤]] مفعول مطلق؛ لأن[٥] تقديره يأبى ذلك. «**وبعد ويل له**» مثل: ويل له وأباه بـ «**ألزم**» على صيغة[٦] المبني للمفعول «**مضمراً**» وسيبويه[٧] ـ رحمه الله ـ قدر ـ بعد (ويل له) ـ وألزم الله الويل[٨] أباه[٩]، فيكون الأب مفعولاً [به، لا مفعولاً[١٠]] معه، والمصنف قدر (ألزم) مبنياً للمفعول كما رأيت، فإن قدره [بعد ويل له، فالكلام جملة اسمية وجملة فعلية، كما في تقدير سيبويه، وإن قدره[١١]] مقدماً فالأصل: ألزمه الويل وأباه[٩]، فحذف الفعل[١٢] والهاء، وأبقي[١٣] نائب الفاعل، وهو المفعول الثاني، ويكون (أباه)[١٤] عطفاً على الهاء، فيكون مفعولاً به، كما في التي قبلها، ونظيره ـ في باب النيابة ـ أنك تقول: ـ في أعطيته درهماً، إذا بنيت[١٥] الفعل للثاني ـ أعطيه درهم.

---

(١) فأخاه، د.

(٢) في، د.

(٣) أهملت الزاي في، د.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) لان لان، ظ.

(٦) صفة، ز.

(٧) راجع الكتاب ١: ١٥٦.

(٨) الوبل، ز، ظ.

(٩) ثنيت الياء من تحت في، ز، ظ.

(١٠) ساقط من، ز.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(١٢) الفعلي، د.

(١٣) وبقى، د.

(١٤) ثنيت الباء من تحت في، ز، ظ.

(١٥) أثبت، د.

فإن قلت: لو كان كذلك لم يتجه دخول (له)، وإنما كان يمشي هذا التأويل لو كانت العبارة (ويل وأباه)[1].

قلت: يحتمل أن يقال: [إن[3]] (له) ذكرت تبييناً[4]، مثلها في: سقياً له[5]، فتكون[6] جملة معترضة قبل المعطوف، أو صفة لـ (ويل)[7]، و (أباه)[1] مفعول معه، والكلام على هذا جملة واحدة فعلية.

فإن قلت: كيف يتم الترديد الذي جوزتموه على المصنف بقولكم: إن قدره بعد (ويل[8] له)، فكذا، وإن قدره مقدماً، فكذا، مع تصريحه في المتن بقوله: (وبعد ويل[8] له بألزم)؟.

قلت: البعدية[9] راجعة إلى المنصوب التالي للواو، أي: يكون المنصوب
٣١٦ المذكور بعد (ويل)[8]، فتقدير (ألزم) مقدماً على / (ويل له)[8] أو مؤخراً [عنه[3]] لا ينافيه.

«وفي» نحو: **«رأسه والحائط، وامرأً ونفسه، وشأنك والحج، على المعية [والعطف[10]]»** وظاهره التساوي، وكذا ظاهر قول سيبويه، وهو رأي ابن عصفور حيث أمكن العطف بلا ضعف، كما أسلفناه عنه، نحو: قمت أنا وزيد. ومقتضى قول المصنف: - فيما تقدم - (ويترجح العطف إن كان بلا تكلف......) إلى آخره، خلاف ذلك.

(١) فأخاه، د.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٤) تنبيهاً، د، ينشأ، ز، وهي غير مقروءة في، ظ، ولكن الصحيح ما أثبته بدليل تنظيره له بـ (سقيا له).
(٥) لك، د.
(٦) فيكون، د، ظ.
(٧) لوبل، ز.
(٨) وبل، ز.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) عطفت في (م) بـ (أو) وهي ساقطة من، ظ، ووضع مكانها (المطلقة) ولا معنى لها.

وقد يقال: حذف عامل[١] المفعول معه، وإخراج الواو عن العطف، خلاف الأصل فيترجح ـ [ولا بد ـ جانب العطف، ولكن المراد معنى المعية، فيترجح[٢]] المفعول معه، فتكافآ. وفيه[٣] نظر.

«**بعد إضمار (دع) في الأول والثاني**» فالتقدير[٤]: دع رأسه[٥] والحائط، ودع امرأ ونفسه والمنصوب بعد الواو مفعول به أو معه. «**(وعليك) في الثالث**» وهو: شأنك[٦] والحج. فينصب[٧] (شأنك) بـ (عليك) مضمراً، هكذا قدره سيبويه (عليك شأنك) بلفظ الإغراء[٨]، وظاهره جواز إضمار (عليك) وهو اسم فعل، وأسماء الأفعال لا تعمل مضمرة[٩].

وكلام المصنف في باب أسماء الأفعال[١٠] مشعر بجوازه. وقد تأولوا كلام سيبويه على أنه تقدير[١١] معنىً لا تقدير[١١] إعراب، وفي تجويز سيبويه ـ النصب في هذه المثل على المعية ـ رد على[١٢] من اشترط في المفعول معه أن لا يكون إلا مع الفاعل، وأن مثل: ضربت زيداً وعمراً [على المعية[١٣]] ممتنع، وقد أسلفناه أول الباب.

---

(١) فاعل، د.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٣) أوفيه، ز، ظ.

(٤) والتقدير، د، مع إهمال التاء.

(٥) رأسك، د.

(٦) مثالك، د.

(٧) فتنصب، د.

(٨) الأعرا، د.

(٩) مضمره، ز.

(١٠) في التسهيل ٢١٠ قال: (وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال الموافقتها معنىً).

(١١) أهملت التاء في، د.

(١٢) عن، د.

(١٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

قال أصحاب هذا الرأي: وإذا أريدت[١] المعية في مثل ذلك أتي بـ (مع)، فيقال ضربت زيداً مع عمرو. «**ونحو: هذا لك وأباك ممنوع**» من جهة أن الكلام لم يذكر فيه[٢] فعل، ولا عامل عمله، واسم الإشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعملان فيه، وهذا من أقوى الأدلة على أن (أبوه) - في نحو: زيد في الدار أبوه - مرتفع بالظرف[٣]، لا بالاستقرار المحذوف، ولولا ذلك لصحت المسألة، وتكون بمنزلة: كيف أنت وزيداً؟ [وما أنت وزيداً[٤]؟] ونحوهما، مما العامل فيه فعل مضمر، لكن انظر لم [لم[٥]] يقدر الناصب فعلاً محذوفاً، كما في (مالك وزيداً)؟، فإن تلك جائزة بإتفاق، وهذه نظيرتها، وجواز تلك على إعمال المقدر «**في الاختيار**» أي: في المذهب[٦] ذي الاختيار، يعني خلافاً للفارسي، فإنه أجاز المسألة على إعمال (هذا) وخلافاً لمن أجاز إعمال الظرف لما[٧] فيه من معنى الاستقرار، وهذا أحسن[٨]، لأنه لا يعرف أحد أجاز هذه المسألة في الشعر ومنعها[٩] في النثر، ولكن الظاهر من ذكر الاختيار إرادة قسيم[١٠] الاضطرار[١١]، فكان اللائق بالمنصف تجنبه.

«**وفي كون هذا[١٢] الباب**» وهو باب المفعول معه. «**مقيساً خلاف**»

(١) ارتدت، ز، ظ.
(٢) معه، د.
(٣) يرتفع في الظرف، ز، ظ.
(٤) سقطت من، د.
(٥) ليست في أصول التحقيق، ولا يستقيم الكلام بدونها.
(٦) هذا المذهب دون، ز، ظ.
(٧) بها، ز، ظ.
(٨) حسن، د، ظ.
(٩) ومنها، ز.
(١٠) قسم، ز، ظ.
(١١) أهملت الضاد في، ظ.
(١٢) هذه، د.

فذهب[١] الأخفش وأبو علي إلى كونه قياسياً[٢].

قال المصنف[٣]: وهو الصحيح. وقال بعضهم: هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه، وفصل بعضهم - فيما[٤] حكاه ابن هشام الخضراوي - بين ما يجوز فيه العطف مجازاً، فيكون مقيساً[٥]، وبين ما جاز فيه العطف حقيقة، فيكون سماعياً[٦].

«**ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله**[٧] **ماله متقدماً**» وهذا هو الأكثر، فتقول[٨]: كنت وزيداً كالأخ، هذا في الخبر. وتقول[٩]: جئت[١٠] وهنداً ضاحكاً، فهذا في الحال. «**وقد يعطى**[١١] **حكم ما بعد المعطوف**» بالواو؛ نظراً[١٢] إلى أن أصل هذه الواو، واو العطف، فتقول: - في الأول - كنت وزيداً كالأخوين، - و - في الثاني[١٣] - جئت وهنداً ضاحكين، إذا كانت مشاركة لك[١٤] في الضحك أيضاً، وإلا فقد تكون[١٥] المشاركة في الفعل دون الصفة المقيدة [له[١٦]] «**خلافاً لابن كيسان**» فإنه قال: لا يجوز إلا مطابقة الأول فقط، وهو القياس[١٧].

قلت: وينبغي أن يتعين هذا[١٨] عند الجميع في نحو: [قولك[١٦]]: كان زيد[١٩] ومؤدبه كالعبد. [والله أعلم بالصواب[١٦]]

(١) مذهب، د.
(٢) قياساسا، د.
(٣) في شرح التسهيل ١١٠: أ.
(٤) أهملت الياء في، ز.
(٥) معينا، د، مع إهمال النون.
(٦) سماعا، د.
(٧) ماله، د، حال، ز، ظ.
(٨) فيقول، ز.
(٩) أهمل حرف المضارعة في، د.
(١٠) حيث، د.
(١١) أعجمت الياء الثانية في، ز، تعطى، ظ.
(١٢) ونظرا، ز.
(١٣) الثالث، ز.
(١٤) له، د، ز، ظ، ولا يتفق مع (تقول)؛ لذلك تصرفت.
(١٥) يكون، د.
(١٦) سقطت من، د.
(١٧) لقياس، ز.
(١٨) هندا، د.
(١٩) وزيد، ظ.

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الحديث والأثر.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأمثال.

فهرس الآيـات

سورة البقرة :

تابع فهرس الآيات

تابع فهرس الآيات	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الحديد :		
- ﴿له ملك السموات والأرض يحيي ويميت وهو على كلِّ شيء قدير﴾	٢	٣٩
- ﴿يعلم مايلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم واللَّه بما تعلمون بصير﴾	٤	٢٤٢
سورة المجادلة :		
- ﴿كتب اللَّه لأغلبنَّ أنا ورسلي﴾	٢١	٤٠
سورة الجمعة :		
- ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما قل ما عند اللَّه خير من اللهو ومن التجارة واللَّه خير الرازقين﴾	١١	١٦٧
سورة التغابن :		
- ﴿فاتقوا اللَّه ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا﴾	١٦	٣٩
سورة التحريم :		
- ﴿وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت ربِّ ابْنِ لي عندك بيتًا فى الجنَّة﴾.......	١١	٢٣١
سورة الملك :		
- ﴿ولقد زيَّنَّا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين﴾	٥	١١٩

تابع فهرس الآيات

فهرس الحديث والاثر

رقم الصفحة

٢- فهرس الأشعار

رقم الصفحة

قافيـة الهمزة

رقم الصفحة

قافية الحاء

قافية الدال

رقم الصفحة

قافية الراء

رقم الصفحة

قافية الطاء

قافية العين

قافية الفاء

قافية الكاف

رقم الصفحة

قافية اللام

رقم الصفحة

قافية الميم

فهرس الأمثال

رقم الصفحة

المثـل

مطابع الحميضي هاتف: ٤٥٨١٠٠٠ فاكس: ٤٥٩٢٢١٧